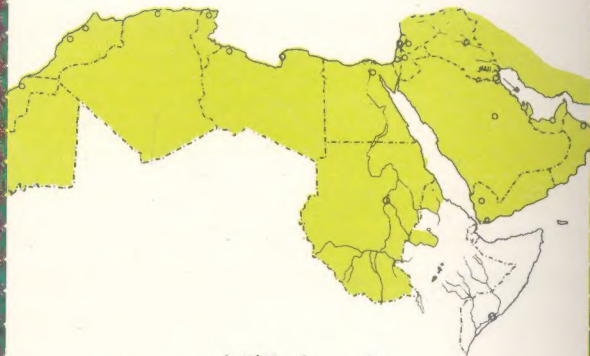


الموسوعة العربية

الحركات الوحدوية في العالم العربي



الجزء الثالث

د. حمدي الطاهري

د. محمد الطاهري

الموسوعة العربية

الجزء الثالث

الحركات الوحدوية

في العالم العربي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

هذا هو الجزء الثالث من الموسوعة العربية والذي يتعرض للحركات
الوحدوية التي ظهرت في العالم العربي منذ أن بدأت شعوبه تشعر بضرورة
التواصل بين بعضها البعض خاصة وقد عمل الاستعمار طوال فترات طويلة على
أن يعزل الجميع بعضهم عن بعض .

لقد تعرضت في الجزء الأول من هذه الموسوعة عن معلومات عن كل دولة
عربية واقعتها وتاريخها وأوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعلاقاتها
مع غيرها سواء من الدول العربية أو الأجنبية .

وفي الجزء الثاني تعرضت الى المشاكل العربية خاصة تلك التي أثرت على
الأوضاع في العالم العربي وعطلت مسيرته التنموية الى حد كبير خاصة مشكلة
فلسطين ومشاكل الحدود وغيرها من المشاكل التي لم تخدم جذوتها مثل مشكلة
جنوب السودان .

وبين يديك الجزء الثالث الذي يتعرض للوحدة العربية وآمال العرب المخلصين
لها .. لقد استعرضت في هذا الجزء ما عرض من أفكار وحدوية ولم تر
انور وإلى أفكار وحدوية تحققت عملاً وكانت لها فرحة غامرة ثم ما لبثت أن
ضاعت وسط زحام المخالفات والأطماع والقبلية والكرسى ، وهذا الكرسي هو علة
الحكم في عالمنا العربي .. الكل يتطلع اليه ولا يدري ولا يقدر أعباءه ومهموم
الجالس عليه .

تعرضت للتجربة الجميلة للوحدة بين مصر وسوريا .. تعرضت كذلك للتجربة
التي كانت على وشك أن تحقق الواعدة بين مصر وليبيا ، ولم تتم لأسباب ..

نم تعرضت لأحدث وحدة بين اليمن الشمالى واليمن الجنوبى .. أكتب هذا
ما زال صوت تبادل المدافع بين الجانبين أسمع هنا فى القاهرة فيدمى
قلبى .. وأملى كرجل عربى أن يصون الله الوحدة مهما علت طنقات الرصاص ..
أود القول أنى حينما أنادى بالوحدة بأقصى آمالى أن تكون وحدة هدف ..
وحدة اقتصادية .. وحدة مصير .. وليست وحدة سياسية ، ولعل أحفادنا
برونها يوما بها ..

وأمل بهذا المعلن أن أكون قد قدمت شيئا ما للمكتبة العربية ..

تكون حمدى الطاهرى

الجزء الثالث

الحركات الوحدوية في العالم العربي

تمهيد :

فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر شعر العالم الاسلامى بموجة الاستعمار الأوروبى تطغى عليه وتكاد تغرقه ، فالفرنسيون قد وطدوا حكمهم فى الجزائر بعد أن قضوا على المقاومة الوطنية ، واحتلوا تونس عام ١٨٨١ وغرضوا عليها حمايتهم ، واستولت روسيا على القوقاز رغم الثورة العارمة التى قام بها المسلمون هناك ، ووقع المسلمون فى الهند فى برائن الحكم البريطانى ، وزحف الاستعمار على مصر منتهزا فرصة الارتباك المالى ، وهكذا كانت حال العالم الاسلامى ، مما حدا بكثير من الزعماء والمفكرين الى الدعوة الى احياء الوحدة الاسلامية الكبرى لتوحيد الجهود لمكافحة الاستعمار ، والعمل على النهوض بالامة من سباتها العميق .

وقد كان للدعوة التى أطلقها جمال الدين الأفغانى وآرائه فضل كبير فى نشر فكر الجامعة الاسلامية ، وكانت أذهان العرب مهياة لقبول دعوته الى الوحدة ، ومناهضة التدخل الأجنبى ، وتأسيس وحدة شرقية اسلامية حتى تستطيع تلك الوحدة أن تتغلب على أطماع الدول الأوروبية الكبرى ، وقد حاول السلطان عبد الحميد أن يستغل هذه الدعوة لتحقيق سياسته فى الخلافة العثمانية ، وجمع كلمة المسلمين حولها ، كما أن فكرة المؤتمر الاسلامى لم تكن لتحقيق للسلطان ما يصبو اليه ، لذلك أيد الدعوة للجامعة الاسلامية ليكون زعيمها ، إلا أن الانحياز الذى وصلت اليه الامبراطورية العثمانية وتحفز الدول الأوروبية للانقضاض

على الرجل المريض لنهب أملاكه وتقطيع أوصاله كانت من بين الصعوبات التي اعترضت السلطان عبد الحميد ، بالإضافة الى أن غالبية العرب كانوا يزنون بالخلافة الاسلامية على سلاطين الأتراك ، ومع ذلك نجد أن السلطان قام للمساعدة على الوصول الى هدفه بانشاء معهد ديني لتفريج الدعاة المسلمين ، وهو المعهد الذي تخرج فيه عدد من العلماء انتشروا في البلاد الاسلامية ليقوموا بالدعاية للسلطان عبد الحميد على اعتبار أنه خليفة المسلمين ، وضامى حمى الدين ، وخادم الحرمين ، وظل الله على الأرض ، وكان يهحف بتلك السياسة الى هدفين :

الأول : ولاء مسلمي الامبراطورية التركية ، والثاني : اعتباره في الخارج رأس الحركة الاسلامية ، وزعيم المسلمين الخاضعين لروسيا وفرنسا وانجلترا ، وبذلك يستطيع أن يساوم تلك الدول ويهددها باثارة المسلمين المقيمين في الأراضي التابعة لها اذا لم تقف تلك الدول الأوروبية الى جانبه تؤيد سلطته وتقبل أكثر ما يمكن من مطالبه .

وقد لاقت الدعوة الى انشاء جامعة اسلامية نجاحا كبيرا في العالم الاسلامي ، وابتدلتها الشعوب الاسلامية بالحماسة ، وكانت لها في مصر بالذات صدى واسع ، وتبنى الدعوة اليها والاشادة بها الزعيم مصطفى كامل ، كما روج لها الزعماء العرب في كافة البلاد العربية ، على أن الجامعة الاسلامية هي السبيل الوحيد لانقاذ الشرق من براثن الغرب ، علما بأنه في مصر كان هناك رأى مخالف تبناه الأستاذ أحمد لطفي السيد ، دعا هذا الرأى الى أن مصر لا يجب لها أن تربط نفسها بعجلة الامبراطورية العثمانية ، وأن من الخير لها أن تستقل عنها ، إلا أن هذا الرأى كان أضعف من أن يؤثر على الفكرة التي انتشرت في مصر ، حيث أخذ عدد كبير من المفكرين يظفون الشعور الوطني بخلاف اسلامي .

وسبق ذلك في العقد السادس من القرن التاسع عشر أن فكر عدد من المفكرين العرب في ضرورة تكوين أمة عربية تضم كافة الشعوب التي تتكلم العربية ، بصرف النظر عن العقيدة . غير أن الدعوة لم تكن منظمة وواعية ولم تثمر الثمار التي تمنّاها أصحابها ، ويرجع ذلك الى أن الاتصال بين الأقاليم العربية كان من الصعوبة بمكان كما أن الاتصال الشخصي بين الدعاة أنفسهم لم يكن ميسرا ، بالإضافة الى أن ما حاق بالعالم العربي من قسوة الاستعمار التركي وسيطرة بريطانيا على مصر في عام ١٨٨٢ وتشتت العالم العربي وتقطيع أوصاله في مؤتمر فرساي قد أخر تحقيق هذه الدعوة رغم أن الاحساس بالعروبة بدأ ينمو ويزداد في مصر وكافة أنحاء العالم العربي وأصبحت اللغة العربية الوسيلة الأولى التي تستخدمها الصحافة في كافة الأقاليم العربية ، كما أن التعليم بدأ يجد مكانا له في كثير من تلك الأقاليم .

وما أن حل القرن العشرون حتى تضاعفت وسائل المواصلات بين جميع أجزاء الوطن العربي . ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى ازداد الاتجاه نحو قومية عربية واحدة تختفى وراء ما يطلق عليه البعض قومية سورية أو قومية لبنانية ، وبدأت ترتفع أصوات المفكرين والكتاب والوطنيين العرب بضرورة الوحدة العربية والتضامن العربي الا أن كل ما انتهت اليه أصوات هؤلاء هو قيام جامعة الدول العربية ، وهي شيء خير من لا شيء ومهمتها تقوية الروابط بين الدول العربية والتسقيط بينها بطريقة تحقق التعاون الفصالي بين المجموعة العربية ، ولكن مع احتفاظ كل واحدة منها باستقلالها وسيادتها ، ونرى أنه في عام ١٩٣٣ كتب روبير مونتاني مدير المعهد الفرنسي في دمشق آنذاك « أن في الشرق العربي وحدة عميقة الجذور في الآمال والميول والمشاعر ، وتربطها وثيقاً بين الحركات القومية القائمة في أرجائه ، وأن البلاد العربية تتطلع الى الوحدة ، وتحقيق الوطن الواحد للشعب الواحد على الرغم من

الحدود التي أقامتها الدول الكبرى وجعلتها أسبابا دائمة لاضطرابات محلية ، وذلك انما يتجسد في انتشار الصحف العربية في كل الأقطار ، وتنقل الأشخاص السهل من قطر الى قطر مع امكانية العيش فيه كأنه قطره الأساسى الذى ولد فيه ، كما أنه يتبلور في كل مكان الى تشكل العرب في المجالات السياسية والثقافية والدينية ، وهكذا ولدت فكرة الوحدة العربية والتي ترجع بجزورها الى الماضى البعيد المجيد ، وتعمل على اقامة روابط متينة اليوم بين الحركات القومية الناشئة في اطار العالم العربى » •

وقد سبق مؤلفائى من قبل عبد الرحمن عزام في الاشارة الى هذه الحقيقة الواقعة في وقت مبكر ، حيث جاء في مقال له في مجلة العربى - التي كانت تصدر في القدس في أغسطس عام ١٩٣٣ « أن الوحدة العربية حقيقة واقعة وحقيقة تاريخية ، وتقسيم العرب الى شعوب وقبائل ودول لا يمكن أن يكون دلالة على ذوبان هذا الشعب أو نقص حيويته ، ان ذلك لا يعدو كونه من رواسب الجهل ، ونتيجة للاستعمار الطويل الذى فرض على شعوب العالم العربى ، وهذه التجزئة لا يمكنها أن تخول دون اظهار الشعب العربى قوته وحيويته ، وإذا ما قنصر للعصر العربى أن يسيطر فان ذلك سيكون سيطرة الفصائل السامية ، وحاجة العرب الى الوحدة لا يعثرها أى شك ، وكذلك فان حاجة العالم الى العرب لا تقلل عنها ، وجهوا أنظاركم اذن الى الأمة العربية ، ألها أمة المستقبل » •

وفى مطلع عام ١٩٤٢ تقدم نورى السعيد رئيس وزراء العراق بمشروع للوحدة العربية أطلق عليه اسم « الكتاب الأزرق » ، ورفعها الى مستر كيسى وزير الدولة البريطانى ، وكانت أهم النقاط التى تضمنها المشروع هي :

✳ إعادة توحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن في دولة واحدة •

* انشاء عصبة أمم عربية •

* ضمان مستقبل الوطن القومي اليهودي في وضعه الراهن في فلسطين مع جميع امكانيات قيام شعبه بحكم ذاتي يتطور مستقبلا في نطاق سوريا الكبرى وجامعة عربية •

* يمنح اليهود في فلسطين شبه حكم ذاتي ، ويكون لهم الحق في ادارة اقاليم في المدن والريف •

* تكون القدس مدينة مفتوحة لمتنقي جميع الايمان •

* يمنح الموارنة في لبنان نظاما خاصا اذا طالبوا بهذا •

وكان هذا المشروع بداية انقسام الرأي بين العرب ، وعقب أن جدد ايدن تصريحه في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ الذي أعلن فيه عطف بريطانيا على أماني العرب في الاتحاد ، وأن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية ، وتقدم الأمير عبد الله أمير شرق الاردن بمشروع جديد هو مشروع سوريا الكبرى ، بهدف حل المسألة السورية بوجه خاص والمسألة العربية بوجه عام ويتضمن هذا المشروع :

* الاعتراف باستقلال الدولة السورية الموحدة التي تضم سوريا الشمالية وشرق الاردن وفلسطين ولبنان مع ادارة خاصة في لبنان القديم وفي فلسطين لحفظ حقوق الاقلية اليهودية •

* الجاء وعد بلغور أو تفسيره تفسيراً يزيل مخاوف العالمين العربي والأفريقي •

* اعلان تأسيس اتحاد عربي تهاددي يضم سوريا والعراق و الهلال الخصيب ، ، الا أن هذا المشروع لم يخط بالقبول من غالبية الدول

العربية ، وقد جرت محاولات فعلا ومشاورات بالتنفيذ ، الا أنها
ساعت بالفشل .

ثم أتبع ذلك توقيع بروتوكول الاسكندرية في ٧ أكتوبر عام
١٩٤٤ ، والذي على أساسه قامت الجامعة العربية ، وقد حمل
البروتوكول بين ثناياه منذ أول يوم حكم الاعداد على الوحدة العربية،
وأصبح مجرد تجمع عربي تحكمه عوامل الانفصال أكثر مما تحمله من
عوامل الاتحاد فمثلا :

- ✱ أكد على تمسك كل دولة بسيادتها واستقلالها داخل محيط خفيق .
- ✱ أكد على أن تكون كافة القرارات التي تصدر عن الجامعة بالاجماع
لا بالأغلبية .
- ✱ لم يخط الميثاق الجامعة القادرة على تنفيذ قرار يلتزم به كافة
الأعضاء .
- ✱ لم تضم الجامعة الى عضويتها الا الدول العربية المستقلة ، وبذلك
أصبحت جامعة حكومات لا جامعة شعوب .
- ✱ لم يهتم الميثاق باحياء السيادة العربية الواحدة .

وبذلك أصبح شكل الجامعة منذ البداية ليست الا منظمة اقليمية تقوم
على التعاون الاختياري ، وليس لها أية سلطة عليا فوق الدول ،
وأصبحت كل دولة تتمسك بنظام حكمها وتحافظ على مصالحها المؤقتة
السياسية والاقتصادية ، وغير مستعدة للتنازل عن أى شيء حتى ولو لم
يؤثر عليها في سبيل خدمة المجموع ، وبذلك أكدت تمسكها بالأوضاع
الموروثة عن الاستعمار في الوقت الذي خضعت غالبيتها واقميا للنفوذ
الأجنبي الذي حال دون الاتجاه لتحقيق الوحدة العربية ، وعرقلة
التعاون الأخرى الاختياري ، وخير دليل على ذلك هو توقف بعض

الدول عن تنفيذ قرارات مجلس الجامعة ، وعدم التصديق على بعض
المعاهدات التي أبرمت في ظلها .

الا أنه رغم تخلص الأمة العربية من الاستعمار العسكري فإنها
واجهت واقعا لا تصد عليه : وهي التركة التي تركها لها الاستعمار ،
وتتمثل هذه التركة في :

• واقع اقتصادي مهلئ . وناتج قسومي لا يفي بحاجة سكان كل
قطر ، وتخلل في كافة ميادينه الاقتصادية من صناعة وزراعة وتجارة،
فالصناعة لم تعرف طريقها الى انحالم العربي الا في النصف الثاني
من القرن العشرين ، والزراعة ظلت الأساليب المستخدمة فيها هي منذ
بدء الخليقة ، أما التجارة فكانت دائما في أيدي الأجانب ، خصوصا
مستوطنين أو رعايا الدول المستعمرة .

• شجع الاستعمار على قيام الأحزاب السياسية لا بهدف اثراء الفكر
القومي ، وإيجاد أنجح الوسائل لتحقيق أهداف البلاد ، بل للصراع
على الحكم في ظل الاقطاع انذى رعاء الاستعمار وعمل على
تثبيت دعائمه .

• بث الاستعمار في نفوس بعض أعوانه من السكان الوطنيين العمل
على قيام دعوات فكرية لاهياء الحضارات القديمة ، فمثلا مصر
فرعونية ، والعراق آشورية ، وبلاد الشام هيتيتية ، والمغرب العربي
أسبولة بربرية .

• وكان نتيجة ذلك قيام الدعوات العنصرية والعرقية والخلاف بين
الأديان ، بل بين المذاهب داخل الدين الواحد .

• وتقويجا لاذكاء نار الصراع بين دول الشعب العربي أوجد المستعمر

أساسا مدروسة للضراع بين الملوك والحكام والأمراء حتى لا يكون هناك أى تقارب ، وتكون المنافسة ، أساسا للرغبة والخوف من أى تقارب بين جزء من الوطن العربى وآخر .

✽ بالإضافة الى ذلك فقد انتشرت حملات التبشير والتشكيك فى الأديان فى أكثر من موقع داخل الوطن العربى .

✽ هذا ولا يجب أن ننسى المحاولات التى بذلتها الدول الاستعمارية خالصة فرنسا فى القضاء على اللغة العربية واحلال لغة المستعمر محلها وبالأمثلة كثيرة على ذلك .

ولا جدال فى أن كلا المعسكرين الشرقى والغربى قد بذلا من الجهود أقصاها لمنع أى اتحاد أو وحدة ، بل وافشالها فى حالة اتعاها ، لأن مجرد اجتماع كلمة العرب فيه خطورة على المصالح الاقتصادية للمعسكرين ، فبالرغم من محاولات تشوية تاريخ الأمة العربية وتآليب الشعوب الأخرى عليها وطمس معالمها والنيل منها وتجريدها من مزاياها المديدة ، والقضاء عليها بطريق مباشرة وغير مباشرة ، واهتمام بترونها ، ونهب خيراتها ، واستغلال أراضيها ، فقد هاجمتها أقلام الصهيونية والشيوعية والرأسمالية وغزاها الاستعمار بدمراته وأساطيله ، ونكل بأهوارها ، وزرع بينها جسم غريب لا يرحم شيئا ولا طفلا ولا امرأة من الكتل والتخريب ، وقسموا العرب الى عدة قوميات غريبة تأكيداً لنظرية المستعمر فى الحكم ، ومحاولة للنيل من وحدة العرب ، وعدم التقائهم فقد قالوا كما سبق أن ذكرت أن مصر فرعونية ، والجزائر غرنسية ، وليبيا رومانية والمغرب بربرية ، وفلسطين صهيونية ، وسوريا ولبنان فينيقية ، وتونس أوربية والأردن بابلية ، والعراق آشورية وكردية ، والمليحين فارسية ، أما جنوب شبه الجزيرة العربية فأنها تضم أجناسا مختلفة لم يتفق لها على قومية بعد .

الباب الأول

الوحدة العربية

تقديم

ازدهر الاسلام ، وظل يزدهر ويتوسع شرقا وغربا ، وقامت دولة عربية مترامية الأطراف تحكم بما أنزل الله ، وتنفهم معنى القرآن الكريم ، وتحكم بالشورى الى أن جاءت الفخافات المتتالية ، وأصبح الحكم يورث ، وأصبحت البيعة شكلية ، وكانت النتيجة التهاافت على الحكم ، وبدأت المؤامرات تجدد طرقها حتى بين الأخ وأخيه ، وبدأ الحكام الجدد يستبدون العرب من اهلهم والذين كانوا يمتدون عليهم فى ادارة الحكم ، ويقربون اليهم الموالى ومن شاربهم من سكان المناطق التى استولوا عليها ، وظل الحال على هذا المنوال مما أدى الى تدهور شئون الحكم ، وبالتالى ضعف سيطرته على مقاليد الدولة العربية ، وجاءت النهاية انهيار الحكم العربى ، وخمدت الصحوة العربية بعد تألق مع آخر خليفة عباسى ، حيث اعتمدت على مساندة الموالى وأشباعهم ، وكذلك العنصر التركى المسلم ، ولم يحفل بمساندة العنصر العربى لادارة شئون الحكم .

وتفتت وانهارت الدولة العربية التى كانت تخشاه ممالك أوروبا ، وهذا أوكب هذا التفتت ظهور الامبراطورية التركية المسلمة التى كللت وجودها باستيلائها على القسطنطينية عام ١٤٥٠ ، وبذلك أصبح هناك دولة اسلامية قوية جمعت بين حناياها دول المشرق والمغرب الاسلامى ، ولا جدال أن هذه الدولة مع محافظتها على استمرار الرابطة

الاسلامية بين المناطق الاسلامية الا انها لم تكن تعنى بفهم روح الاسلام وتعاليمه ، خاصة البعد عن التعصب لـ العمل على تطوير الشعوب الاسلامية ، اذ أن كل جهدها كان الحفاظ على الأرض كما هي ، وكانت نتيجة هذه السياسة أن بدأ التفكك يذب في أوصال هذه الامبراطورية ، في الوقت الذي بدأت شعوب أوروبا تفيق من غفوتها ، ويوم أن دبت الروح فيها كانت علامات الشيفوخة تزحف الى جسد الدولة العثمانية وبدأ يطلق عليها اسم « الرجل المريض » .

ومع مرض الرأس بدأت سائر الأعضاء تشعر بالهزال والضعف وبدأت تتوارى عن العيان ، فأصبح الحكم فيها مهزلة ، والحاكم لهذا الشعب أو ذاك هو من يستطيع أن يدفع أكثر من غيره للباب العالي لينصبه واليا على هذا البلد أو ذاك .

وفي ظل هذا الجو العام خمدت جذوة الفشاط الفكرى ، والذي تمثل من قبل في المخلصين من العرب في كافة فروع العلم ، وظل الحال على هذا النوال الى أن جاءت الحملة الفرنسية فذقت بعنف أسماع الوطن العربى الذى كانت رأسه في ذلك الوقت مصر ، حيث بدأت المطابع تطبع الكتب العربية ، وبدأ المبشرون يترددون عليها وعلى بلاد الشام ... الخ ، وكان حكم محمد على واتصاله بالغرب طريقة أخرى على أبواب أناس خلدوا للرأسة والاستسلام .

وبدأت الطرقات تتوالى بأيدي أنساء مصر الذين سافروا الى فرنسا لتلقى العلم هناك أمثال رفاعة الطهطاوى وغيره في كافة المجالات ، وبدأت حركة اصلاح محدودة تبرز شرق مصر وغربها على المشرق العربى ظهرت دعوة محمد بن عبد الوهاب في نجد ، وفي المغرب العربى ظهرت الحركة السنوسية ، وفي أعقاب هؤلاء ظهر جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده وغيرهم وبدأوا أثارة روح اليقظة في المعالم الاسلامى .

ثم بدأ القوميون العرب في الدعوة الى وحدة الاسلام في ظل الخلافة العثمانية وقاموا في عام ١٩١٢ بتكوين تنظيم أطلق عليه « حزب اللامركزية العثمانية » وكانت الدعوة في مضمونها لتضمن اقامة حكومة على أساس قواعد اللامركزية الادارية في جميع ولايات الدولة العثمانية ، والغريب أن الذي دعا الى تكوين هذا التنظيم هم جماعة من السوريين الأحرار هربوا من سوريا خوفا من بطش الحاكم التركي آنذاك ، ويمكن القول بأن الوعي القومي عند العرب كان مرتبطا بالولاء للخلافة الاسلامية ، والوفاء لرابطة الاسلام ، ومحاولة خلق وحدة عربية في ظل الاسلام حيث أن الفكرة التي كانت سائدة ولا زالت هي أن مجد الاسلام أولا ، لذلك فإن أى خروج على الوحدة الاسلامية هو عمل مغفوض عربيا .

ولم يكن حزب اللامركزية العثمانية أول تجمع عربي على الساحة العربية ، فقد سبقه في عام ١٨٥٧ تكوين الجمعية العلمية السورية « والتي كانت تضم مسيحيين ومسلمين ، وكان هدفها علميا بحثا ، ولم يكن سياسيا ، ولكنها ذات هدف قومي لائتباع المسلمين والمسيحيين بتواجدهم أمام التيار التركي الذي يحكم البلاد ، ، ومهما يكن من أمر فلم يمتد العمر بهذه الجمعية طويلا لكي تحقق شيئا ذابال .

وعلى صعيد التجمع العربي ظهر في بيروت جمعية أطلق عليها اسم « جمعية بيروت السرية » وقد أسسها خمسة من المسيحيين خريجي الجامعة الأمريكية في بيروت وما لبث أن انضم اليها عدد كبير من المسلمين ، وانحصرت مهمة هذه الجمعية في اصدار المنشورات حاملة حملة شعواء على أسلوب الحكم التركي في الأرض العربية ووجدت مطالبها في :

- الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية للبلاد .
- عدم تجنيد العرب للخدمة خارج الأراضي العربية .

كما طالبت هذه الجمعية أن تكون الخلافة الإسلامية للعنصر العربي وليس للعنصر التركي إلا أنه ما لبث أن انكشف أمر هذه الجمعية فاضطر أعضاؤها إلى أن يتفرقوا خوفا من بطش السلطان العثماني .

ودارت الأيام وقامت في تركيا نفسها ثورة ضد مظالم السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٨ على يد « جمعية الاتحاد والترقي » ، وقد تجاوزت عناصر عربية كثيرة مع هذه الثورة ، وكونوا جمعية أطلق عليها « جمعية الأخاء العربي العثماني » ، إلا أن هذه الجمعية ظهرت في وقت عم فيه الركود كافة مناحي الحياة العربية ، ونشأ جيل من المسيحيين بدأوا يهجرون أرضهم ، ومن بقي منهم بعث بأولاده إلى المدارس الأجنبية حتى نسي لغة قومه ، ونشطت الحركات التبشيرية ساعية إلى تحقيق أغراض سياسية ، ويبقى المسلمون يرسلون بأولادهم إلى المدارس العربية الأهلية ، مما حفظ إلى حد كبير تواجد اللغة العربية واستمرارها داخل تلك الأقطار .

وهكذا نجد أن فكر الأفغانى بدأ يهتر ، فبعد أن كان يرى أن توحيد العالم الإسلامى لن يتم إلا على يد الخليفة العثماني أو غيره حتى يمكن أن يتوحد المسلمون لمواجهة الاستعمار الأوربي ، نجد أن أجداد الأفغانى يرون أنه لا تقدم لهم إلا بالخلاص من الخليفة العثماني ، والواقع أن الجامعة الإسلامية التي دعا إليها الأفغانى كانت مجرد تجمع لا يربطه أى رباط سياسى ، وكان يأمل أن يكون هناك نوع من التقدم من خلال هذا التجمع بدلا من أن يترك الأمر لكل دولة على حدة ، حيث أن كلا منها على حدة ضيقة ، ولكن قد يكون في تجمعها نوع من القوة ، فالحركة العربية في ذلك التاريخ كانت تستهدف الإبقاء على الكيان العثماني لا بحكم الولاء للرابطة الإسلامية فحسب ، ولا لقداسة الخلافة ، ولكن لأن الدولة العثمانية كانت حامى حوى الديار الإسلامية شرقا وغربا في مواجهة المد الاستعماري .

وقد قامت « جمعية الأخاء العربى العثمانى » بإنشاء غرور لها
فى كافة الأقطار العربية . وأصدرت صحيفة هدفها نشر مبادئها وهى :

- حماية الدستور •
- توحيد جميع العناصر التابعة للخلافة فى ولائها للخليفة •
- المساواة بين العرب - الأتراك فى الحقوق والواجبات •
- جعل اللغة العربية لغة رسمية •
- إحياء التراث العربى والمحافظة على التقاليد والعادات العربية •

ولكن ما أن توطدت أقدام الثوار الجدد فوق عرش السلطان
فى القسطنطينية حتى قضوا على كافة الأضلام العربية ، وعاد الحكم
الى اتباع سيرة أسلافهم ومطاربة كل ما هو عربى ، والقضاء على
الأمال العربية فى إحياء تراثهم أو تواجدهم ، بالإضافة الى محاولة
التقليل من شأن كل من هو عربى ، مما أثار النفوس داخل كافة
الأقطار الخاضعة للحكم التركى ، وأصبحوا على استعداد لمساندة كل عدو
للسلطنة ، وبدأ ذلك واضحا خلال الحرب العالمية الأولى •

وقد كان خذلان الحكم الجديد فى تركيا للعرب داعياً الى
الخاء « جمعية الأخاء العربى التركى » بعد عام واحد من ظهورها ،
وكان ذلك فى عام ١٩٠٩ ، وحصل محلها تجمع آخر فى نفس العام أطلق
عليه « المنتدى الأدبى » ، ولم يكن مجمعا سياسيا بقدر ما كان منتدى
يجتمع فيه العرب المقيمون فى عاصمة الخلافة يتبادلون الرأى فى
أوضاعهم فى حرية بعيدا عن أعين السلطان ، ويتم إنشاء فروع له فى
بلاد الشام والعراق •

واتبع قيام « المنتدى » تكوين جمعية سرية عام ١٩٠٩ أيضا أطلق
عليها اسم « الجمعية القحطانية » ، وكان غالبية المضمين اليها من رجال

الجيش العرب الذين يعملون في الجيش العثماني — الا أنها لم تمارس نشاطاً يذكر على ساحة تجميع الأفكار العربية ، وكانت الفكرة الرئيسية لهذه الجمعية أن تنقسم الامبراطورية العثمانية الى قسمين : عربى له كل مقوماته وحريته ولغته وعاداته وتقاليده ويكون السلطان رئيساً لهذا القسم ، أى بتعبير اليوم حكم ذاتى للأقطار العربية تحت قيادة السلطان العثماني ، أما القسم الآخر : فهو قسم تركى وليفصل السلطان به ما يشاء ، وكان في هذا الحل ارضاء للنزعة العربية القومية من ناحية ، واثباتاً من ناحية أخرى لولايتهم للخليفة .

أما الجمعية السرية الثانية فقد ظهرت في باريس عام ١٩١١ وأطلق عليها اسم جمعية « العرب الفتاة » على نسق جمعية « تركيا الفتاة » ثم ما لبثت هذه الجمعية أن نقلت مقرها الى بيروت عام ١٩١٣ — وخلال الحرب العالمية الأولى انتقلت قياداتها الى دمشق ، وظلت الجمعية تمارس نشاطها سرا الى ما بعد انتهاء الحرب وانتهاء الامبراطورية العثمانية وبداية تحرير بعض الأقطار العربية .

والواقع أنه قبل قيام الحرب العالمية الأولى ظهرت الكثير من الجمعيات مثل جمعية « الجامعة العربية » التي أسست في القاهرة عام ١٩١٠ ، وجمعية « الاصلاح » التي أسست في بيروت عام ١٩١٣ ، وجمعية « العهد » التي أسسها الضابط عزيز المصري عام ١٩١٤ في القاهرة ، وبلغت الحركة العربية قمتها بالدعوة التي تبناها شباب العرب عام ١٩١٣ ، وكانت نتيجتها عقد مؤتمر في باريس في نفس العام — وكانت أهداف المؤتمر وما انتهى اليه من توصيات هي . .

- تقرير اللغة العربية لغة رسمية .
- تعيين العرب في الوظائف الصامية للدولة .
- قصر الخدمة العسكرية للعرب على أقلهم .

— تحقيق اللامركزية في حكم الولايات العثمانية •
الا أن السلطة في تركيا لم تحقق أى شيء من هذه المطالب •

انجلترا والصرب :

وضعت انجلترا في سياستها هدفا من أهدافها عند قيام الحرب العالمية الثانية هو العودة الى السيطرة على العالم العربي بطريق غير مباشر ، فهي اذا كانت قد فقدت دورها المباشر في العراق وشرق الاردن ومصر وفلسطين الى حد ما ، فلماذا لا تعود من الباب الخلفى ، وأعتقد أنها عملت منذ عام ١٩٤٠ على التمهيد لقيام وحد قسطنطينية بين العرب ، وقد مهدت لها بما يلي :

— في ٢٩ مارس عام ١٩٤٠ أعلن أنطونى ايدن وزير الخارجية البريطاني « أن كثيرين من مفكرى العرب يرغبون في أن تتمتع الشعوب العربية بنصيب من الوحدة أكبر من النصيب الذى تتمتع به الآن — وهم يأملون منا المساندة في تحقيق هذه الوحدة ، لذلك لا يجوز لنا أن نهمل أى دعوة يوجهها اليها أصدقائنا العرب في هذا الصدد ، ويبدو لى أنه من الطبيعي وأن من الحق أن تتوثق الروابط الثقافية والاقتصادية والروابط السياسية أيضا بين الدول العربية ، وعليه ستساند حكومة جلالة الملك مساندة تامة أى مشروع تتم الموافقة عليه في هذا الصدد » •

— وفي عام ١٩٤٣ وبالتحديد يوم ٢٤ فبراير أعلن ايدن في اجابة له على سؤال لأحد الأعضاء في مجلس العموم البريطانى عما اذا كانت الحكومة البريطانية قد اتخذت أية خطوات على طريق التعاون السياسى والاقتصادى بين الدول العربية وبعضها البعض بقوله : « ان الحكومة البريطانية تنتظر بعين المطف الى أية حركة بين العرب تهدف الى تعزيز الوحدة الثقافية أو الاقتصادية أو السياسية

فيما بينهم ، ولكن من الواضح أن الخطوة الأولى في هذا الصدد يجب أن يقوم بها المصرب أنفسهم •

— وبعد خمسة أسابيع من اللقاء ايدن لبيانه في مجلس العموم تبنت مصر الدعوة الى عقد ميثاق يربط الدول العربية ببعضها البعض: وكان يرأس الوزارة المصرية في ذلك الوقت مصطفى النحاس باشا الذي تقدم بفكرته الى مجلس الشيوخ المصري قائلا : « انه منذ أعلن المستر ايدن تصريحه قمت بالتفكير طويلا في الموضوع — ووجدت أن الطريقة المثلى هي أن تتداول الحكومات العربية الرأي حول الموضوع ، ورأيت أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باستطلاع آراء كل الحكومات العربية المختلفة فيما تهدف اليه من تحقيق الآمال ، وإذا ما كان هناك من خلافات تستطيع الحكومة المصرية بذل جهودها في التوفيق والتقريب بين آراء مختلف الحكومات العربية ، ثم تدعوها جميعا الى مصر في اجتماع ودي لهذا الغرض يبدأ بعدها السعي للوحدة العربية من جبهة موحدة بالفعل ، فإذا تم التفاهم وحسب أن يعقد في مصر مؤتمر برئاسة رئيس الحكومة المصرية لاكمال بحث الموضوع واتخاذ اللازم من القرارات حتى تتحقق الأغراض التي تنشدتها الأمة العربية » •

وفي ٢٢ مارس عام ١٩٤٥ وقّع ميثاق الجامعة العربية في القاهرة . وهي وأن كانت صدى لمشاعر الشعوب العربية ، الا أنه لم تكن أكثر من تجميع حكومات سبع مختلفة النظم والمفاهيم تحكمها ثلاثة اتجاهات لا يمكن أن نلتقي ، وهي الاتجاه المصري — السعودي والاتجاه السوري ، اللبناني ، والاتجاه العراقي الاردني ، فمثلا الاتجاه الأول ضد مشروع قيام الهلال الخصيب ، والاتجاه الثالث يتذبذب بين الاتجاهين •

ولم يمض أكثر من خمس سنوات على قيام الجامعة العربية حتى أدركت إنجلترا أن خطتها في قيام جامعة عربية تحكم العرب من خلالها لم

تكن سوى وهم كبير ، وأن مشاعر العرب ضدها ، وأنهم مصممون على تصفية كل أثر للاستعمار البريطاني في كافة أنحاء العالم العربي ، والقضاء على هذا التواجد له مهما اختلفت المسميات وأن الجامعة العربية مطالبة بأن تتجاوب مع الشعور القومي العربي حتى وأن كان من بين قاداتها من يؤمنون بضرورة التعاون مع بريطانيا ، فهؤلاء لا يستطيعون أن يعلنوا عن آرائهم خوفا من غضب الشعب وانتقامه .

لم تكن فكرة الوحدة بين مصر وسوريا وليدة الخمسينات ، فالتاريخ يصدقنا على لسان أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد في مذكراته « قصة حياتي » أنه عندما ظهرت فكرة ما أطلق عليه اسم « ألبان آراييزم » عام ١٩١١ ، أو بمعنى آخر الجامعة العربية وغد على مصر رجلا من أعيان الشام ولبنان هما السيد شكرى العسلى من دمشق ، والسيد ثابت من أعيان بيروت ، وكنا نأثبن في « مجلس المبعوثان » باستامبول ، وكان الغرض الذى جاء من أجله السعى لضم سوريا الى مصر ، وقد لقينا مرارا في من لقينا من المشتغلين بالسياسة وأهل الرأي — ولم أكن متفقا معهما في هذا الرأي ، لا لتعذر هذا الطلب فحسب ، بل لأنى لم أزه في مصلحة مصر ، وقد كان السيد شكرى العسلى متحمسا جدا لفكرته ، وحاول أن يدافع عنها بكافة الطرق ، الا أن كافة من قابلهم من المصريين لم يتحمسوا لهذا الرأي » .

فكرة قيام دولة عربية تحت حكم الهاشميين كانت تشغل تفكير الشريف حسين وأبنائه ، فاتفقوا من معونة البريطانيين والاتفاق معهم وسيلة لتحقيقها .

وفي الوقت نفسه كانت فكرة قيام وحدة عربية بين العراق ودوله الهلال الخصيب سوريا ولبنان وفلسطين تشغل فكر نوري السعيد رئيس وزراء العراق ، وكان هذا أيضا يعتمد على انجلترا في مساندته لتنفيذ هذه الوحدة .

وكانت دعوة حزب البعث العربى بعد نكبة فلسطين للوحدة العربية مجرد نداء ألهب عواطف الجماهير ، ولم يكن لديه برنامجا عمليا لتحقيق هذه الوحدة •

ثم حمل عبد الناصر شعار القومية العربية وجسده حينما أعلن الحرب على قيام حلف بغداد ، واجتمعت الحكومات العربية فى دورة خاصة داخل اطار الجامعة العربية فى يناير ١٩٥٥ وأعلنت فيها هذه الحكومات مخالفة الأحلاف العسكرية ليثاق الجامعة العربية ، وأن التحالف مع تركيا هو تحالف مع إسرائيل •

ثم قامت الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير عام ١٩٥٨ •

التجارب الوحدوية في الوطن العربي

أود أن أعرض الى المحاولات التي بذلها الوطنيون العرب في مختلف الأقطار العربية بشأن إيجاد صيغة للوحدة . سواء في صورة اتحاد فيدرالى أم وحدة اندماجية .

ومن المهم أن أشير فى البداية الى المجهود الذى بذله مؤتمر الخريجين العرب والذى كان يضم الفئة المثقفة الواعية من أبناء الوطن العربى وكان مقره بيروت ، حيث أصدروا دستوراً للاتحاد العربى عام ١٩٥٥ . ولما كان هذا هو أول عمل اتحادى وحدوى منظم غاننى أجده أنه لزاماً علي أن أعرض له بالتفصيل ، حيث اننى أعتبر أن الأفكار التى وردت بهذا الدستور كانت تشكل حجر الزاوية فى الأعمال الوحدوية التى تلت ذلك ، وسوف نعرض فى هذا القسم الى ما يلى :

١ - الجامعة العربية .

٢ - دستور الاتحاد العربى .

٣ - الوحدة بين مصر وسوريا .

٤ - الاتحاد الفيدرالى بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة اليمنية المتوكلية ، والمسألة ليست مجرد عرض نصوص بقدر تحليل ما تحمله هذه النصوص من دلالات ، ويقدر ما ترشدنا الى الجو العربى العام الذى كان مهيماً فى الخمسينات والستينات الى التلاحم والوحدة ، عكس ما هو عليه الحال فى نهاية السبعينات ، حيث نجد أن العالم العربى قد تفرق وتعرق وأصبح يضم عدة جبهات ما بين رافضين ومعتدلين وسليبين وما الى ذلك .

ويهمنى أن ألقى الضوء على بعض الاتفاقيات الرسمية التى مهدت للوحدة بين مصر وسوريا ، مثل الاتفاق الصبرى السورى المصرى الذى

وقع في ٣١/٥/١٩٥٥ . ويجب أن نأخذ في الحسبان أن الأهمية لا ترجع إلى النصوص بقدر ما ترجع إلى الروح السائدة حينئذ .

وأود الإشارة إلى أن المناداة بالوحدة العربية أو القومية العربية لم تكن من صنع فرد معين ، ولكنها نتيجة آلام عاناها المواطن في سوريا كما عاناها في المغرب ، كما عاناها شقيقه في السودان .

لقد كان هناك من الأحداث العالمية خلال القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين ما أدى إلى أن تكون السلطة العثمانية المهيمنة على المنطقة العربية ، هي الشرطي الذي يجرسها ، ثم لما ضعفت شوكتها أمهبت التاجر الذي يتنازل عن سلعة ما في مقابل شيء مادي .

هكذا بيعت الأرض العربية لغير أصحابها بأبض الأثمان ، فقد كان الثمن الذي حصلت عليه تركيا لا يزيد في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين على المحافظة على الرجل المريض داخل حدوده الأصلية (تركيا) .

وظل الرجل مريضا إلى أن وافته المنية خلال الحرب العالمية الأولى ، وكان ورثته يطمون علم اليقين نصيب كل منهم ، حيث قد سبق توزيع الميراث منذ مطلع القرن العشرين ، وكان بداية التوزيع الاتفاق الردي بين فرنسا وإنجلترا عام ١٩٠٤ ، وكان هذا النصيب على الوجه التالي :

إنجلترا — احتلت مصر والسودان منذ عام ١٨٨٢ ، وأعطت لمصر دستورا شكليا عام ١٩٢٢ ، وكبلتها بمعاهدة قاسية عام ١٩٣٦ ، وانفردت بالحكم في السودان حتى عام ١٩٥٥ .

٢ — العراق استولت عليه وأعطته حكما شرعيا شكليا في عام ١٩٣١ ، وكبلته بمعاهدات حتى عام ١٩٥٨ .

٣ - حصلت على جزء من الصومال ، وظلت تحكمه حتى يكون سنداً
حكمها في أفريقيا .

٤ - شرق الاردن وفلسطين حصلت على شرعية الانتداب عليها
من عصبة الأمم .

٥ - ظلت تحكم عدن منذ عام ١٨٤٩ حتى عام ١٩٦٧ .

فرنسا - أتاح لها الاتفاق الودي الذي عقد بينها وبين انجلترا
عام ١٩٠٤ على أن تستولى على كل من المغرب وتونس منذ عام ١٩١٢ حتى
استقلال الدولتين في منتصف الخمسينات .

٢ - منحها عصبة الأمم شرعية حكم كل من سوريا ولبنان منذ
عام ١٩٢٠ وحتى عام ١٩٤٣ .

٣ - اشترت وتحكمت في جيبوتي منذ عام ١٨٩٤ وحتى عام ١٩٧٧ .

٤ - اعتبرت الجزائر جزءاً من أراضيها منذ أن احتلتها عام ١٨٣١ ،
ولم تسلم باستقلالها الا في عام ١٩٦٢ .

إيطاليا - أدلت بدلوها للحصول على جزء من التركة فكان لها :

١ - ليبيا : ولم تتركها الا بعد هزيمتها في الحرب العالمية
الثانية حيث تسلمتها انجلترا لقمة سائفة ، ولم تحصل على الاستقلال
المشكى الا عام ١٩٥٢ .

٢ - الصومال : وقد ساعدتها انجلترا على التمركز والتواجد
في هذه المنطقة حتى تكون حائلاً دون التوسع الفرنسي على الشاطئ
الشرقي أو في قلب أفريقيا فتهدد ممتلكات الامبراطورية ، وبقي من
الدول العربية جزءان لم يدخلوا ضمن الميراث وهما :

أولا - الجزيرة المصرية :

وهذه أهمل أمرها نظرا لموقعها وغمرها آنذاك ، وعدم معرفة المستعمر بطبائع أهلها البدو الرحل ، وخشية منهم •

ثانيا - الخليج العربي :

وقد أطلق عليه أكثر من اسم مثل الخليج الفارسي ، وساحل القراصنة ، والامارات المتصالحة ، وهذه المنطقة كان الوجود البريطاني فيها هو الأساس ، ولم تتنازل بأى حال من الأحوال عن هذا الوجود لأنها كانت تعتبر أن أية منافسة أخرى فيها قضاء على مصالحها فى الشرق وتهديدا لوجودها فى الهند ، وظل الحال كذلك الى مطلع السبعينات حيث بدأت دول الخليج تحصل على استقلالها •

هكذا كانت الدول العربية فى مجموعها حتى قيام الحرب العالمية الأولى مقسمة مجزأة بين القوى الكبرى ، ومن حصل منها على استقلاله فانه ليس سوى استقلال شكلى لا أثر له على الصعيد العالمى ، وحتى لم يكن له أثر على الصعيد الداخلى لهذه الدول •

والواقع أن بريطانيا كانت هى الدولة الكبرى الحريصة منذ الحرب العالمية الأولى أن تبسط نفوذها على منطقة الشرق الأوسط ذات الموقع الاستراتيجى الممتاز ، والموقع الجغرافى الهام لتوسطها بين ثلاث قارات ، ولأن بشائر البترول كانت قد بدأت بالمنطقة ، كما أن المنطقة تضم شرياننا حيويا للتجارة ، بالاضافة الى تأمين مواصلاتها الى الشرق وأقصد بذلك وجود قناة السويس •

وقد انتهزت إنجلترا فرصة مطالبة العرب بالاستقلال، عن تركيا فعمدت، عقب دخولها الحرب العالمية الأولى على جس نبض زعماء العرب وقاداتهم فيما يكون عليه موقفهم اذا دخلت تركيا الحرب ضد الحلفاء ،

ولما تحقق ذلك في ٣١ أكتوبر عام ١٩١٤ انتهزت بريطانيا هذه الفرصة وعملت على تنفيذ خططها لطرد الأتراك من منطقة الشرق الأوسط والحلولا محلهم في هذه المنطقة ، وجرّت اتصالات تمخضت عن تمسك قيادة العرب بأن تقوم بريطانيا باعطائهم ضمانات تكفل استقلال العرب قبل قيامهم بأي عمل ضد تركيا .

ولم يكن ذلك في صالح بريطانيا ، لذلك عملت على اقناع الشريف حسين بالترغيب في توجيهه ملكا على العرب ، الا أن الزعماء العرب قد تشككوا في نوايا بريطانيا . واتفقوا فيما بينهم على مشروع يكون أساسا للتحالف مع بريطانيا ويعرف باسم « بروتوكول دمشق » وينص على :

١ - اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد العربية الواقعة ضمن حدود مرسومة بوضوح تشمل البلاد العربية في آسيا كلها باستثناء مستعمرة عدن .

٢ - إلغاء جميع الامتيازات الخاصة الممنوحة للأجانب بموجب نظام الامتيازات .

٣ - عقد معاهدة تحالف بين بريطانيا والدول العربية المستقلة التي ستقوم في المستقبل .

٤ - منح بريطانيا أفضلية في المعاملة الاقتصادية .

الا أن رد بريطانيا كان غامضا ، وكانت تعتمد في مراسلاتها ووعودها على استغلال سذاجة الشريف حسين ورغبته الملحة في أن يكون ملكا على العرب بأي ثمن ، وكذلك تلهف الأمير عبد الله على إبرام التحالف مع انجلترا لتحقيق مطامعه الشخصية ، وقد أيدت الأحداث التي وقعت بعد ذلك صحة هذا التقدير ، فقبل أن يجهز مداد الرسائل التي أرسلت للشريف حسين تحمل وعود انجلترا بتحقيق حرية

العرب دخلت انجلترا في فبراير عام ١٩١٦ في مباحثات مع فرنسا وروسيا انتهت بتوقيع معاهدة بطرسبرج في ٤ مارس عام ١٩١٦ كان من نتائجها الاتفاق على تقسيم أملاك الدولة العثمانية الى مناطق نفوذ بينها على الوجه التالي :

أولا منطقة النفوذ الروسية وتضم الى روسيا المناطق التالية :

- ١ - ولايتي أرضروم وتبليس والمناطق التابعة لها .
- ٢ - المناطق الكائنة جنوبي كردستان وتمتد على خط من ولاية موشي الى سمود ، وتتصدر من هناك الى جزيرة ابن عمر ، ثم تتبع خطا مستقيما الى العمادية ، ومنها الى الحدود الايرانية .
- ٣ - تتجه نقطة الحدود هذه من موشي شمالا الى البحر الأسود فتدخل طرابيزون في نطاقها .
- تنتهي نقطة حدود روسيا على البحر الأسود شرقي طرابيزون في منطقة تحددها فيما بعد .

ثانيا - منطقة النفوذ الفرنسية وتضم الى منطقة نفوذ فرنسا المناطق التالية:

- ١ - السواحل السورية وتبدأ هذه السواحل من حدود الناقورة مارة بصور وصيدا فبيروت فطرابلس واللاذقية وتنتهي الى الاسكندرونة .
- ٢ - تضم المناطق الساحلية جميعها الى فرنسا مع الجبل اللبناني المبروفة حدوده بموجب الاتفاق الدولي .
- ٣ - تضم جزيرة أراد والمناطق المجاورة لها والجزر الصغيرة القائمة على الساحل المنوي عنه في الفقرة السابقة .
- ٤ - تضم ولاية كليكي الى النفوذ الفرنسي ، وتبدأ حدود هذا الخط من جهة الجنوب من الحدود الفاصلة الى النفوذ الروسي في جزيرة ابن عمر ، ثم تتحد شمالا حتى تصل الى منطقة خربوط .

٥ - تظل هذه المنطقة خاضعة تمام الخضوع للنفوذ الفرنسي .

ثالثا - منطقة النفوذ البريطاني التالية :

١ - تضم المنطقة الممتدة من الحدود الروسية والفرنسية (العراق) الى النفوذ البريطاني .

٢ - السواحل الممتدة من الحدود المصرية الى حيفا فعكا حيث تتصل بحدود نفوذ فرنسا .

٣ - تضم المنطقة الممتدة من خليج فارس لآخر البحر الأحمر الى نفوذ بريطانيا المطلق .

٤ - تؤلف الحكومات العربية من سكان المناطق المسكونة بالعرب على أن تكون هذه الحكومات حائزة على السيادة والاستقلال اللازم لها .
والذي يعين فيما بعد بالاتفاق بين الحكومات المتحالفة .

رابعا - تتألف في المنطقة الكائنة بين منطقتي النفوذ الفرنسي والبريطاني دولة أو حلف دول عربية مستقلة وفقا لاتفاق خاص بين فرنسا وإنجلترا ، على أن تحدد حدود هذه الدولة حين عقد هذا الاتفاق .

خامسا - يكون ميناء أسكندرونه دوليا وتعلن حرية .

سادسا - تعتبر فلسطين وأماكنها المقدسة منطقة خارجة عن الأراضي التركية على أن توضع تحت ادارة خاصة وفقا لاتفاق يعقد بين إنجلترا وفرنسا وروسيا بهذا الشأن وتحدد مناطق نفوذ المتعاقدين ومصالحهم .

ويبدو أن اتفاقية بطرسبرج لم تكون واضحة كل الوضوح بين الأطراف المتعاقدة أو أنها لم تقطع أوصال العالم العربي بالكامل ، لأننا نجد أنه بعد حوالي شهرين (في ١٦ مايو عام ١٩١٦) يتم اتفاق

انجليزى فرنسى بالنسبة لتحديد نفوذ كل فى المنطقة ، وهو ما أطلق عليه اسم معاهدة سايكس - بيكو نسبة الى شخصيتى المتفاوضين فى كل من البلدين ، ومن أهم بنودها ما يلى :

١ - استعداد انجلترا وفرنسا للاعتراف وحماية أى دولة عربية مستقلة أو حلف دول عربية تحت رئاسة رئيس عربى فى داخل سوريا وداخل العراق . ويكون لفرنسا فى المنطقة الأولى ولانجلترا فى المنطقة الثانية حق الأولوية فى المشروعات والقروض المحلية ، تنفرد فرنسا فى المنطقة الأولى وانجلترا فى المنطقة الثانية بتقديم المستشارين والموظفين الأجانب بناء على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية .

٢ - يباح لكل من انجلترا وفرنسا الأولى فى منطقة العراق الساحلية التى تمتد من بغداد حتى خليج فارس ، والثانية فى المنطقة الساحلية من سوريا بإنشاء ما ترغبان فيه من حيث شكل الحكم ونظامه سواء كان ذلك بالطريق المباشر أو بالواسطة أو عن طريق الاشراف بعد الاتفاق مع حكومة أو حلف الحكومات العربية .

٣ - انشاء ادارة دولية فى فلسطين يعين شكلها بعد استشارة روسيا ، وبالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلى شريف مكة .

٤ - تحصل انجلترا على ما يلى :

(أ) ميناء حيفا وعكا .

(ب) تتمتع حكومة جلالة الملك من جهتها بالألا تدخل فى مفاوضات مع دولة أخرى للتنازل عن قبرص الا بعد موافقة الحكومة الفرنسية .

٥ - تكون أسكندرون ميناء حراً لتجارة الامبراطورية البريطانية ،

وتتكون حيفا ميناء حراً لتجارة فرنسا ومستعمراتها ، والبلاد الواقعة تحت حمايتها •

٦ - تتعهد الحكومة الفرنسية بعدم إجراء أية مفاوضات في أية وقت كان للتنازل عن حقها ولا تعطى مما لها من الحقوق في المنطقة الساحلية من سوريا لدولة أخرى سوى الدولة العربية أو حلف الدول العربية بدون أن توافق على ذلك أولا حكومة جلالة الملك التي تتعهد للحكومة الفرنسية بمثل هذا فيما يتعلق بالعراق •

٧ - اتفقت حكومتا إنجلترا وفرنسا بصفتها حاميتين للدولة العربية أن تمتلكها ولا تسمحا لدولة ثالثة أن تمتلك أنقطرا في شبه جزيرة العرب أو تنشئ قاعدة بحرية في الجزر التي تقع على طول الساحل البحر الأبيض الشرقي ، على أن هذا لا يمنع أن تصحيا في حدود عدن قد يصبح لازما بسبب عداء الأتراك الأخير •

٨ - تستمر المفاوضات مع العرب باسم الحكومتين بالطرق السابقة نفسها لتعيين حدود الدولة أو حلف الدول العربية •

٩ - أما روسيا فقد حصلت في شرق الأناضول على الولايات الأربع المجاورة للحدود الروسية على بعض الأقاليم الواقعة بين البحر الأسود وإقليم الموصل من أرمينيا التي تبلغ مساحتها ستون ألف ميل مربع •

ونظرة سريعة على اتفاقيتي بطرسبرج وسايكس بيكو نجد أن تركة الرجل المريض قد قسمت بالكامل ولم يترك لأصحاب الأرض أنفسهم سوى الصحراء التي لا حاجة للمستعمر بها ، ونسى المستعمرون وعودهم للعرب ، والغريب أن اتفاق إنجلترا مع كل من فرنسا وروسيا كان معاصرا للمكاتبات المتبادلة بين الشريف حسين ومكماهون ، مما يدل دلالة واضحة على أن السياسة لا ضمير ولا أخلاق لها ، ولا ندرى هل

كانت فرنسا على علم بالمفاوضات الجارية بين الشريف حسين وانجلترا أم لا ؟؟؟ أن كانت على علم فهل كانت تعلم ما يطلبه العرب ؟ وهل كانت تضع نصب عينها هدفا واحدا في ذلك الوقت هو كسب الحرب بأى ثمن ، اذ نجد أن انجلترا حينما شعرت أن موقفها في ميدان القتال في عام ١٩١٦ مزعزا بدأت تلجأ الى الاستعانة بنفوذ اليهود وقد كان ذلك على حساب العرب ، فنجد أن تشرشل يقترب للدكتور حاييم وايزمان - زعيم الحركة الصهيونية الذي كان يسمى في لندن في ذلك الوقت لاقامة الوطن القومي اليهودي - نجد أنه يستغل اكتشافه وقدرته على توفير مادة الاسيتون التي كان المجهود الحربى البريطانى في ذلك الوقت في ميسر الحاجة اليها لكسب الحرب ونجح في ذلك ، كما استطاع وايزمان عن طريق القاضي (برلندنس) زعيم الحركة الصهيونية في أمريكا ومستشار الرئيس الأمريكى ودروولسن ادخال أمريكا الحرب الى جانب الحلفاء في مارس عام ١٩١٧ ، وكان ثمن ذلك عدم تردد بريطانيا في تحقيق حلم وايزمان وحلم الصهيونية العالمية لاقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، وتبلور ذلك في الرسالة التي بعث بها آرثر بلغورد وزير خارجية انجلترا في الثاني من نوفمبر عام ١٩١٧ الى اللورد روتشليد جاء فيها :

« يسرنى جدا أن أبلغك بالنيابة عن حكومة جلالة الملك أنها تنتظر بعين الرضا والارتياح الى المشروع الذي يراد به أن ينشأ في فلسطين وطن قومي لشعب اليهود ، وتبذل خير مساعيها لتحقيق هذا الغرض وليكن معلوما أن لا يسمح باجراء شئ يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التي للطوائف غير اليهودية والموجودة في فلسطين الآن وبالحقوق التي يتمتع بها اليهود في البلدان الاخرى ، ويمركزهم السياسى فيها » .

وقد اتخذت انجلترا من الشريف حسين المون تقنمة بما لم يقتنع به القادة العرب انذاك ، وصدقها حتى حينما كشفت الثورة

البلشفية عن المعاهدات السرية ، والمهم في الموضوع ، أن انجلترا يوم أن تحقق لها النصر . ويوم أن كان لها دور رئيسي في مؤتمر سان ريمون فرفضت الوصاية على الدول العربية ووضعتها تحت الانتداب وقطعت أوصالها محقة بذلك ما جاء في معاهدة سايكس بيكو وأن كان بطريقة أخرى ، وتبخرت أحلام العرب وأمالهم التي علقوها على وعود بريطانيا ، ومع ذلك دفعت انجلترا الثمن للأسرة الهاشمية فنصبت فيصل ابن الحسين ملكا على العراق ، واقتطعت شرق الاردن من فلسطين عام ١٩٣١ ونصبت عبد الله بن الحسين أميرا عليه ، وظل الشريف حسين ملكا على الحجاز الى أن استولى عليها الملك عبد العزيز آل سعود عام ١٩٢٦ ، وكان هذا هو ثمن النكبة العربية .

وقد كانت السياسة التي درجت عليها بريطانيا منذ تواجدها في المنطقة العربية في القضاء على أية فكرة جادة لتوحيد العرب كما أنها كانت تكره أن تراهم أموياء مستقرين في بلادهم ، لان الوحدة العربية والاستقرار العربي لا يتفقان مع السياسة الاستعمارية .

ولهذا نرى أن سير هنري مكماهون المعتمد البريطاني في مصر آنذاك يعترض على سياسة حكومته في محاولتها عقد معاهدة مع العرب ، ويمتثل بهذه المخاوف لحكومته قائلا : « اننا نساعد المماليك العربي على الظهور ، ونقضي بأيدينا على أنفسنا وعلى سياستنا التقليدية » ولكن مكماهون نسي أن انجلترا انما اتخفت خوفا في المعاهدة التي تنوي عقدها مع العرب لتضليل هؤلاء وإيقاعهم في الفخ البريطاني الذي نصبته لهم حكومته بدقة واحكام .

ومعها يكن من أمر خان مكماهون لما وصل اليه الأمر بعقد اتفاقية الحسين ابي على أرسل أنذار شديد اللهجة الى حكومته قال فيها :
(اننا بنايحتنا القضية الوطنية في بلاد العرب نعمل عملا محفوفا بأعظم

الأخطار وأشد الممالك ، لأن حرية العرب قد تنمو في أحد الأيام
قتصير الغول الذي افترس صانعة في رواية فرانكشتاين) •

ويؤكد التاريخ صحة ما ذهبت اليه إنجلترا ، فهي التي وقفت في وجه
نابليون لأن سياسته كانت ستنتهي الى توحيد البلاد العربية تحت رايته ،
وهي التي وقفت في وجه محمد علي لأن سياسته أيضا كانت توحيد
العالم العربي وهي فكره هذا التوحيد لأنها تطمح في هذا البلاد ،
وقد وقفت إنجلترا دائما في وجه مصر الناهضة حتى لا تعمل
على توحيد البلاد العربية فتصبح خطرا على سياستها الاستعمارية في
الشرق ، وبأي نوع من الوحدة يتناقض تماما مع مصلحة بريطانيا
آنذاك ، ويتناقض اليوم مع مصلحة الدول الكبرى بوجه عام ،
ولا يمكن أن تتفق معها بأي حال من الأحوال •

ونظرة الى الماضي نجد أن إنجلترا عندما عقدت معاهدة مع
الأمير حسين فانها انفذت منها وسيلة لتفكيك العرب ، فوضعت فيها
شروطا من أهم أهدافها تمزيق وحدتهم التي ينشدونها ، كما وضعت
فيها شروطا كلها تمويه وعبث ، لأنها احتفظت لنفسها وفرنسا بالنفوذ
والسلطان في كل من سوريا والعراق في صيغة مرنة لم يفهما سياسيو
العرب في ذلك الوقت ، ووضعت في صلب مادتها صيغة أخرى ترمي من
ورائها الى ثورة زعماء العرب على الحسين ، أو على الأقل ثورتهم على
بعضهم البعض •

والمفروض أن إنجلترا أو غيرها من الدول الكبرى تعلم أن العالم
العربي ليس هو فقط بلاد الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية ، أنها
تعلم أن العالم العربي يمتد من المحيط الأطلس الى الخليج العربي ، وتعلم
هوذا ذلك أنه لو تم اتحاد حقيقي واتصال فعلى بين عرب أفريقيا وعرب
آسيا لكان هذا الاتحاد خطرا على نفوذ أي دولة مهما كبرت في الشرق

الأوسط ، ولمهد هذا الاتحاد لظهور المملاق العربي وهو أعظم خطرا ،
لذلك عملت انجلترا من قبل وتبعها الاتحاد السوفيتي ثم الولايات
المتحدة الأمريكية على أن تباعد بين عرب أفريقيا وعرب آسيا بطريقة
أو بأخرى للإبقاء عليها في حالات ضعف ووهن وخلافات داخلية .

لقد نجحت انجلترا في تنفيذ سياستها تجاه العرب نجاحا منقطع
النظير . نجحت في استغلال العرب للانضمام الى جانبها ضد الأتراك
حتى قضت على الوجود التركي في البلاد العربية ، ثم انفردت هي
بالقوميين العرب تكيل لهم الضربات الموجمة للقضاء عليهم ، ونجحوا
كذلك في التفرير بفرنسا حتى تستغلها أكبر استغلال ضد أعدائها من
الاسمان والأتراك وغيرهم ، ليس فقط في الشرق الأدنى بل في أوروبا
أيضا ، فلما تم لها النصر في جميع الميادين أقصت فرنسا عن مطامعها
في شمال العراق برمتها وجنوب سوريا (فلسطين وشرق الاردن) ،
وبذلك تم لها تطويق شبه الجزيرة العربية تطويقا تاما ، وكان انتزاع
فلسطين من معاهدة سايكس بيكو ومعاهدة الحسين - مكماهون أكبر نجاح
حققته انجلترا ، فقد استطاعت أن تجذب الى سياستها الاستعمارية
الصهيونية العالمية ، وأن تجعل من الشرق العربي بمعد ادخال العناصر
الصهيونية اليه منطقة مفعمة بالأخطار قابلة للاستعمال في أي زمان ،
وقد تحقق ذلك فعلا قبل ان ينتهي النصف الأول من القرن العشرين .

ومقابل ما حصلت عليه بريطانيا المظلم من مكاسب استعمارية فإنها
جلبت على نفسها كراهية الشعوب العربية ، وأصبحت في نظرم العدو
الأول ، وكانت فلسطين هي القرصة الدامية التي أطلحت بالنفوذ
البريطاني في المنطقة العربية .

ولكن لم تكن الاطاحة بهذا النفوذ نهائية في الأربعينات أو
الخمسينات ، ولكن جاء متأخرا وبعد أن رتبت البيت العربي كما

يقولون ، وكان ترتيب البيت العربى يتمثل فى المساعدة على اخراج فرنسا
من سوريا ولبنان عام ١٩٤٣ ، ثم المساعدة على قيام الجامعة العربية
بحيث تصبح تجمع ملوك ورؤساء لا تجمع شعوب •

الجامعة العربية

تم لبريطانيا ما أرادت من تفقيت وحدة العرب واحكام أشرفها على
اشرق الأوسط ، وتم للهاشميين ما أرادوه من أن يصيروا ملوكا فحسب ،
بحرف النظر عن تحقيق وحدة العرب من عدمه ، وبصرف النظر عن
احترام حرية الشعوب العربية وفقا لما تعهدت به بريطانيا لهم .

غير أنه على الرغم من محاولة الاستعمار تفقيت القومية العربية
واقامة الحواجز والحدود المصطنعة بين اجزاء الوطن العربي الواحد :
فقد ظلت فكرة القومية العربية تعمل في نفوس العرب مستمدة قوتها
ويقتظها من الظروف انسيئة التي وجدوا فيها الفدر والخيانة ، وظلت
تنتظر الفرصة المواتية لانطلاقها من عقائلا ، فعندما نشبت الحرب العالمية
الثانية عام ١٩٣٩ كان هناك شعور من المراء القوى ضد بريطانيا في
جميع أنحاء البلاد العربية ، لأنها عرقلت استقلال هذه الشعوب ، ولم
تبر بوعدها لهم برغم ما أدوه لها من خدمات خلال الحرب العالمية
الأولى ، وقد أخذت اذاعات راديو (باري) وراديو (برلين) تغذي
هذا المراء وتثير حفيظة العرب ضد بريطانيا مذكرة إياهم بخيانتها
لهم وغدرها بهم .

وعلى ذلك لم يلبث أن قام الوطنيون في جميع أنحاء الوطن العربي
بالثورة ضد بريطانيا ، فقد قام (رشيد عالي الكيلاني) بثورته في
العراق في أبريل عام ١٩٤١ ، كما اشتدت الحركة الوطنية عفا في كل من
مصر وسوريا ولبنان وفلسطين ، وخاصة بعد أن اتصل الحاج أمين
الحسين مفتي فلسطين (ببهار) ومقابلته له في عام ١٩٤١ وهذا بعد
هربه من العراق بعد فشل ثورة الكيلاني وتمكنه من الحصول من هتلر
على وعد بمساعدة العرب حتى شرق الاردن التي كان يحكمها الأمير

عبد الله ، فقد اشندت الحركة الموصلية فيها أيضا ندرجة أن تمرد الفيلق العربي ورفض اطاعة الأوامر الصادرة له بالتوجه الى العراق لاختتام ثورتها .

ويتضح من ذلك ان ثورة العرب في هذه المرة كانت تنسم بانها ثورة تنسبيه نظمها الشعوب العربية الواعية المتيقظة . وعلى ذلك نأنت توجه ضرباتها الى أعدائها الحقيقيين . بعد ان تمكنت من تحديد شخصياتهم في الاستعمار والرجعية الحاكمة المستبدة الضالعة مع الاستعمار .

وبالاضافة الى هذا الموقف السياسي السئ الذي كانت تواجهه بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط فانها كانت أيضا في ذلك الوقت تعاني من موقفها العسكري السئ في ميادين الحرب ، ونظرا لاهمية منطقة الشرق الأوسط من الناحية العسكرية الاستراتيجية وخوف بريطانيا من انفجار الموقف في هذه المنطقة وما سوف يترتب على ذلك من هزائم عسكرية محققة ، فقد عمدت الى تخدير هذه الروح الوطنية العربية في هذه المنطقة ثم هداها تفكيرها الى الترويج لفكرة ايجاد جامعة عربية بين الدول العربية الموجودة بهذه المنطقة على صورة تعاون سياسي واقتصادي وثقافي ، وهذا حتى تتمكن بريطانيا من لم شمل جميع البلدان العربية في مثل هذه الجامعة لا من أجل تحقيق الوحدة العربية بل من أجل سهولة امكان اشرافها على هذه الدول وربطها بمجلة السياسة البريطانية عن طريق الحكومات الضالعة معها والموجسودة في هذه البلاد .

وعلى ذلك أخذت بريطانيا تمهد لهذه الفكرة ، ففي ٢٩ مايو عام ١٩٤١ أدلى مستر ايدن وزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت بتصريح هام عن سياسة حكومته بشأن مستقبل الشعوب العربية حيث قال : (لهذه البلاد تقاليد طويلة من الصداقة مع العرب ، وهي صداقة

أثبتتها الأعمال وليست الأقوال وحدها ، ولذا بين العرب عدد لا يحصى ممن يرجون لنا الخير ، كما أن نهم هنا أصدقاء كثيرين . وقد قلت منذ أيام في مجلس الموعوم ان حكومة جلالتة تعطف كثيرا على أمانى سوريا فى الاستقلال . واود ان اكرر ذلك الآن ، ولكن ساذهب الى أبعد من ذلك فافسون أن انصم العربى قد خطا خطوات عظيمة منذ التسوية التى تمت عقب الحرب الماضية ، ويرجو كثير من مفكرى العرب للشعوب العربية درجة من الوحدة اكبر مما تتمتع به الآن ، وان العرب يتطلعون الى نيل نايدنا فى مساعيهم نحو هذا الهدف ، ولا ينبغي أن نغفل الرد على هذا الطلب من جانب أصدقائنا ، ويبدو لى أنه من الطبيعى ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلدان العربية ، وكذلك الروابط السياسية أيضا ، وحكومة جلالتة من ناحيتها سوف تبذل تأييدها التام لأى خطة تلقى موافقة عامة) .

ان نظرة واحدة الى تصريح ايدن هذا توضح لنا مدى أهداف ومرامى السياسة البريطانية التى كانت ترجو تحقيقها فى ذلك الوقت من وراء تشجيعها قيام الوحدة العربية ، فان ما كان يهم بريطانيا فى الشرق الأوسط هو تمهيد الطريق أمام تقارب الدول العربية واكتلائها فيما يشبه حلفا أو اتحادا يسهل على بريطانيا التعامل معه ويخفف عنها كثيرا من الجهود التى يقتضيها الاتصال بكل دولة من الدول العربية على حدة ، وتقوم وزارة الشرق الأوسط البريطانية عندئذ بدور هام فى الاتصال مع هذه الكتلة العربية . وبذلك تتفرغ بريطانيا للحرب وهى مطمئنة الى ارتباط هذه الكتلة بها وإلى ولائها لها .

كما كانت بريطانيا تهدف أيضا الى استخلاص سوريا ولبنان من سيطرة النفوذ الفرنسى عن طريق ضمانها لاستقلال البلدان أولا ، ثم عن طريق ادماج البلدين بالحلف أو الاتحاد العربى الذى بعث

مُسروعه تصريح ايدن ثانيا ، وعلى ذلك ترتبط المجموعة العربية كلها في
انشرق الأوسط بالسياسة البريطانية •

وإذا كنا قد لاحظنا في تصريح ايدن ترديده كلمة الصداقة
والاصدقاء في بلاد العرب ، وكذلك الاصدقاء الموجودون بإنجلترا
غلا شك أن ايدن كان يعنى تماما ما يقول : اذ كان يعنى اصدقاء بريطانيا
من العرب الذين سبق أن تعاونوا معهم في مثل هذه الظروف والذين
توجههم ملوكا وحكاما لبعض الدول •

عندما لمست بريطانيا قبولا وتجاوبا لدى اصدقائها من حكام وملوك
العرب ومن الوصوليين والانتهازيين وتجار الوطنية لتصريح ايدن هذا
على أساس التعامل لتبادل المنفعة الخاصة ، اختارت بريطانيا مصر لتكون
مركزا لهذه الجمعية نظرا لأهميتها الاستراتيجية والجغرافية والثقافية
وموقعها بين غرب أوروبا والعالم العربى . ولأنها القاعدة الطبيعية
للدفاع عن الشرق الأوسط ، ولكثرتها العسدية ولتتمكن بذلك من تسكين
الحركة الوطنية العنيفة التي كانت تسودها في ذلك الوقت لتأمين جانب
قواتها المحاربة في الصحراء الغربية ، ولتصفير الحركة الوطنية العربية
وتحويلها عن كفاحها ضد مصر باعتبار مصر قلب العروبة النابض ، وأنها
كانت كعبية للاحرار العرب •

وعلى ذلك رأت بريطانيا لزاما عليها أن تأتى بحكومة موالية لها
في دست الحكم في مصر حتى تستطيع تنفيذ خطتها ، ومن ثم قرر قرارها
على تغير وزارة حسين سرى التي كانت موجودة في الحكم وأنت بالانحاس
الذى وقع معها معاهدة عام ١٩٣٦ ، وبناء على ذلك جاء النحاس الى
الحكم بعد حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢ على أسنة رماح الانجليز •

ومن ثم كان لتولى نوري المسعيد الحكم في العراق في أكتوبر
عام ١٩٤١ عقب اخماد ثورة رشيد على الكيلاني ، وتولى النحاس

الحكم في مصر عقب حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢ أكبر عون لبريطانيا في تنفيذ هذه السياسة : ولا عجب أن يكون النحاس ونوري السعيد الداعيين الرئيسيين لهذه الجامعة . فقد حصل كل منهما على منصبه نتيجة للتدخل البريطاني . وكان كلاهما طموحا في أن يرفع من مركزه في بلده بالحصول على شهرة عن طريق اتخاذ سياسة في مجال أوسع . وعلى ذلك كان من المناسب أن تتخذ القيادة العربية في هذه السياسة التي يرجع الاثام بها الى بريطانيا ، وعندما اطمانت الى تهينة عقول قادة وزعماء العرب الضالعين معها لهذه الفكرة أخذ ايدن يلقي التصريح تلو التصريح لتشجيعهم في السير قدما نحو اخراج هذه الفكرة الى حيز الوجود . فقد صرح ايدن في ٢٩ مارس ١٩٤٢ ببيان قال فيه : (لقد خطا للعالم العربي خطوات واسعة منذ التسوية التي تمت في نهاية العام الماضي) — ويعنى بذلك قيام جمهوريتي لبنان وسوريا والاتفاق بين بريطانيا وفرنسا على الاعتراف باستقلالهما — فرغب كثيرون من مفكرى العرب في أن يكون للشعوب العربية نصيب من الوحدة أعظم مما تتمتع به الآن . وهم في سعيهم لبلوغ هذه الوحدة يرجون عون بريطانيا وتأييدها ، فمثل هذا النداء من أسدقائنا لا يمكن الا أن يلبى ، وفي ٢٤ فبراير عام ١٩٤٣ وجه أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني من أعضاء حزب المحافظين سؤالا الى مستر ايدن عما كانت بريطانيا قد اتخذت أية خطوة لتحقيق التعاون السياسي والاقتصادي المنشود بين العرب ؟ وقد رد ايدن على ذلك قائلا : (ان الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى أية حركة بين العرب ترمي الى تعزيز الوحدة الثقافية أو الاقتصادية أو السياسية فيما بينهم .

غير أنه من الواضح أنه يجب أن يقوم بالخطوة الأولى في هذا السبيل العرب أنفسهم . »

ازاء ذلك واستجابة لهذه التصريحات والنداءات من جانب مستر

ايدن وقف النحاس باشا رئيس الوزارة المصرية فى ذلك الوقت فى مجلس الشيوخ المصرى فى ٣١ مارس عام ١٩٤٣ وألقى البيان التالى مجبذا فكرة قيام الجامعة العربية : « منذ أن أعلن المستر ايدن تصريحاته رأيت أن الطريقة المثلّى التى يمكن أن توصل الى غاية مرضية هى أن تتناول الحكومات العربية هذا الموضوع ، وانتهيت من دراستى الى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية فى هذا السبيل ، لفتبدا باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى اليه من آمال كل منها على حدة ، ثم تبذل الحكومة المصرية جهودها فى التوفيق والتقريب بين آرائها ما استطاعت السبيل الى ذلك ، ثم تدعوهم جميعا الى مصر فى اجتماع ودى لهذا الغرض حتى يبدأ السعى للوحدة العربية من جبهة متصدة بالفعل ، فاذا تم اتفاهم أو كاد وجب أن يعقد فى مصر مؤتمر برئاسة رئيس الحكومة المصرية لاكمال بحث الموضوع واتخاذ ما يراه من القرارات محققا للاغراض التى تنشدها الأمة العربية » .

ومن ثم قام كل من النحاس وفورى السعيد باستشارات ومباحثات مع حكومات الدول العربية الأخرى ، وكنا فى الوقت ذاته على اتصال تام ومباشر مع (مستر رتشاد كيزى) وزير الدولة البريطانى فى الشرق الأوسط للتناور معه أيضا فى أمور هذه الوحدة .

ونظرا لأن سياسة بريطانيا قد درجت على خلق طبقات حاكمة فى البلاد العربية كما حدث فى العراق والاردن ، وخلق طبقات وفئات خاصة من الزعماء العرب يصدقون على أفرادها النعم والهبات والمساعدات ويؤيدونهم فى تحقيق مطامعهم وأهدافهم الشخصية ، ومساندة الحكام كى يدينوا جميعا للاستعمار بالطاعة والولاء ، ويعتمدون على بقائه فى البلاد لحماية مصالحهم وصيانة مراكزهم فيكونوا للاستعمار سلاحا ضد الشعوب ، ووسيلة لحكمه عن طريقهم وبواسطتهم ، فقد ترتب

على ذلك ايجاد حكام عملت المنافسات الشخصية والاقليمية والعصبية على تنافرهم من أجل الحصول على مكاسب أكثر وايجاد طبقات ارستقراطية وأخرى اقطاعية تختلف مصالحهم جميعا عن مصالح الشعوب ، وهذا حتى يتسنى لبريطانيا سيطرتها على البلاد العربية ، وعلى ذلك فانه عندما قامت المشاورات بين الزعماء العرب لتكوين الجامعة قامت العقبات في طريقها لاختلاف الأهواء والمشارب تبعا للاطماع الشخصية والاقليمية .

وعلى الرغم من أن تلك الفكرة قد جاءت حقا من جانب بريطانيا الا أنها كانت في الواقع خطوة طيبة في سبيل بلورة فكرة القومية العربية لايجاد وحدتهم الكبرى ، كان يمكن انتهازاها لو غلصت النوايا وسلمت النفوس من شوائب الاجتماع . ومن ثم فقد ابتهج المظلومون في كل مكان من أبناء الشعوب العربية ورحبوا بهذه الفكرة بمفهومها السليم ، بينما أراد الرجعيون والانتهازيون والعلاء من الحكام والزعماء العرب استغلال هذه الخطوة لتحقيق مآربهم الشخصية ومنافعهم الاقليمية بمحاولة بث مشروعات لا تخدم قضية الوحدة بقدر ما تؤدي الى هدمها .

وعلى ذلك فانه عندما طلب (مستر كيزي) من نوري السعيد أن يقدم له مقترحاته بشأن الجامعة العربية نجد أنه تقدم بمشروع عام ١٩٤٣ ينص على اقامة اقتصاد بين سوريا ولبنان وشرق الاردن (سوريا الكبرى) ، وينضم الى هذا الاتحاد العراق لتكوين الجامعة العربية ، ومما هو جدير بالذكر أن جامعة نوري السعيد هذه لم تشر الى مصر بصفة مباشرة إذ أنه يترك أمر الانضمام الى دول هذه الجامعة مفتوحا أمام البلاد العربية الأخرى .

ولكن لما كانت بريطانيا ترى أن وجود مصر بين دول الجامعة العربية المقترحة أمرا ضروريا ، وأن تكون مصر شريكا رئيسيا في أي جامعة عربية يراد تكوينها . لذا لم توافق بريطانيا على مشروع عبد الله

ونورى السعيد ، حيث أنهما كانا لا يتسعان لجميع البلاد العربية التى كانت بريطانيا تريد أحكام أشرفها عليها عن طريق جامعة عربية تستوعبها جميعا حتى يتسنى لها بالتالى أحكام أشرفها على الشرق الأوسط .

وأزاء ذلك لم يسع عبد الله وحكام العراق الا الانصياع لأوامر بريطانيا ، ومن ثم سارت المشاورات بين الدول العربية قدما ، وبعد ختام المشاورات السياسية بين حكومات الدول العربية سوريا ولبنان والأردن والعراق واليمن والمملكة العربية السعودية ورئيس الوزارة المصرية كان الاتفاق قد تم على أن توجه الحكومة المصرية الدعوة لعقد لجنة تحضيرية من ممثلى الدول العربية السبع تمهد لعقد مؤتمر عربى عام تخرج فيه للعالم هيئة دولية جديدة لتحقيق مبادئ وأهداف عامة تتصل بمصير الشعوب العربية ومستقبل حياتها .

وبناء على دعوة الحكومة المصرية وتحديد موعد لاجتماعات اللجنة التحضيرية أرسلت حكومات الدول العربية مندوبيها الى الاسكندرية ، وعقدت أول جلسة للجنة التحضيرية فى ٢٥ سبتمبر عام ١٩٤٤ حيث استمرت هذه الجلسات حتى اليوم السابع من الشهر التالى ، وكان من أهم أعمالها قبول مندوب عن فلسطين اختارته الأحزاب الفلسطينية مجتمعة لممثل البلاد فى هذه اللجنة .

وفى ٧ أكتوبر عام ١٩٤٤ تم توقيع وفود الدول العربية على صك اعلان قيام الجامعة العربية والذى عرف باسم (بروتوكول) الاسكندرية ، وقد استهل هذا الصك بالجملة التالية : اثباتا للصلات الوثيقة والروابط العديدة التى تربط بين البلاد العربية جمعاء ، وحرصا على توطيد هذه الروابط وتدعيمها وتوجيهها الى ما فيه خير للبلاد العربية تطبة وصلاح أهلها وتأمين مستقبلها وتحقيق آمالها ، واستجابة للرأى العربى العام فى جميع الأقطار العربية .

وهكذا يتضح بما لا يدع مجالا للشك من هذا الصك الرسمى وهذه الوثيقة التى قامت على أساسها الجامعة العربية أنها لم تقم الا استجابة للرأى العام العربى الذى اجتمع على هدف واحد وهو تحقيق قيام جامعة عربية تقوى الروابط والصلات الوثيقة بين الشعوب العربية للوصول الى ما فيه خير العرب أجمعين ، ولتحقيق الأمنى والأمال القومية ، ولتمهيد الطرق أمام هذه الشعوب نحو حياة أفضل ، أى أن هذه الجامعة فى الواقع كانت مطلب الشعوب العربية ، ولم تكن جامعة حكومات ودول عربية كما هى الآن - كان هدفها الأساسى عند هذه الشعوب تحقيق الوحدة العربية الشاملة وخدمة الأمنى انوطنية القومية وأن اختلفت هذه الأهداف فى مرامى السياسة البريطانية عند التفكير فى انشائها وأغراض الحكام العرب الرجعيين الذين انضموا اليها مكرهين تنفيذا لأوامر بريطانيا • وعلى ذلك لم يكن غريبا أن تغزل الجامعة العربية مجالا للمنافسات العائلية والعصبية والاقليمية ودسائس ومؤمرات الاستعمار منذ أنشائها وأن يتطور هذا الحال مع مرور الزمن الى صراع قوى عنيف بين القوى الضالمة مع الاستعمار والقوى الثأمية الواعية والمتطورة المؤمنة بقوميتها العربية ووحدتها الشاملة •

محاولات هدم الجامعة العربية :

أولا - الملك عبد الله :

لم يقتنع الملك عبد الله بتكوين الجامعة العربية بالصورة الالائقة ، والتى كانت لا تتفق مع أطماعه الشخصية ، ولذا أخذ بثير المشاكل أمام الجامعة منذ البداية محاولا جهد طاقته هدمها وأضياء مشاريعه الاقليمية كلها •

فعندما فشل فى الحصول على موافقة حكومات الدول العربية فى

مشاوراتها لاقامة الجامعة عام ١٩٤٣ على مشروع سوريا الكبرى واقامة اتحاد بين سوريا وشرق الاردن ، ورفض الوفد السوري نفسه مثل هذه الاتحادات لم ييأس من تحقيق أحلامه واستمر فى طريقة يعمل على هدم الجامعة ، فذهب الى لندن فى فبراير ١٩٤٦ وفى جبهة مشروع عرضه على مستر (ارنست بيفن) وزير خارجية بريطانيا فى ذلك الوقت ويقوم هذا المشروع على انشاء اتحاد عربى يشمل شرق الأردن والعراق وفلسطين كخطوة أولى نحو اتحاد عربى يمكن أن يضم مستقبلا سوريا ولبنان دون مصر والمملكة العربية السعودية •

أى أن الملك عبد الله أراد أن يستمض عن الجامعة العربية التى كانت قد قامت عملا فى ذلك الوقت بمثل هذا الاتحاد أو الجامعة مقصيا مصر والمملكة للعربية السعودية عنها ، أى أنه أراد بمشروعه الجديد هذا دمج مشروعى سوريا الكبرى واللال الخصيب تحت تاجه باعتباره وارث الهاشميين وحليف بريطانيا المخلص وصديقها الودود •

أما الأسباب التى دعت الملك عبد الله الى اقضاء مصر والسعودية عن هذه الجامعة الجديدة المقترحة فترجع الى المنافسات العائلية والمصيبة السياسية التى كانت وما زالت موجودة بين الأسر العربية الحاكمة والتى كانت تقوم على مصالح شخصية ومكاسب اقليمية •

وكاد الملك عبد الله أن ينجح فى مسعاه بعد أن وعده مستر بيفن بمساعدته للحصول على استقلاله وتنصيبه ملكا ، لولا أنه كان غير محظوظ فى توقيت زيارته للندن حيث كان عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية فى ذلك الوقت قد سبقه الى هناك ، فقد حرّمته آراء عزام واتجاه تيار رأى بين موظفى وزارة الخارجية البريطانية من تحقيق آماله فى اقامة مثل هذه الجامعة وتنصيبه ملكا عليها •

وعندما استقر عزم بريطانيا على تقسيم فلسطين واقامة دولة

اسرائيل وجند الملك عبد الله في ذلك فرصته في تحقيق أطماعه ومهدم الجامعة العربية واحياء مشاريعه الانفصالية ، مما أدى الى زيادة الفرقة والانقسام بين أعضاء الجامعة العربية واتساع هوة الخلاف ، مما ترتب عليه أيضا وجود المعسكرات داخل الجامعة وتهديد الهاشميين من حين لآخر بالانسحاب منها مدعية بأن الجامعة تقوم بمحاباة السعوديين ضدهم : مما جعل الأمور تسير داخل الجامعة منذ عام ١٩٤٦ نحو التدهور السريع بسبب اشتداد الدسائس البريطانية أيضا مما كان له أثر كبير في الاضرار بقضية فلسطين ، بل وضياعها وتصدع الجامعة العربية وشل حركتها •

الجامعة العربية وقضية فلسطين

ولدت الجامعة العربية في مارس عام ١٩٤٥ على أثر مؤتمر عقد بالقاهرة انتهى الى وضع الميثاق الذي تأسست بموجبه الجامعة العربية وعلى الرغم من أن هذا الميثاق قد اتبع المبادئ العامة التي وضعت في بروتوكول الاسكندرية إلا أنه كان أضعف من ذلك . فقد أكد استقلال الدول الأعضاء وسيادتها ، وتخلّى عن الفقرة التي أثيرت الى التطلع لتوثيق الروابط بقصد الوصول الى اتحاد أقوى ، وحذف القرار المختص بلبنان ، وذلك لأن الميثاق تضمن تأكيدات كافية لضمان سيادة الدول الأعضاء .

وفيما يتعلق بفلسطين وضع ملحق يقر استقلالها من الناحية القانونية ، وينص على تمثيلها في مجلس الجامعة .

وقد أتاح ملحق آخر قبول الأقطار العربية التي ما تزال خاضعة للحكم الأجنبي في لجان الجامعة ، وحتم على مجلس الجامعة ألا يدخر جهدا في التعرف على حاجاتها ، وفهم أمانيتها وآمالها في العمل من أجل صيانة مصالحها ، ولصيانة مستقبلها بجميع الوسائل السياسية التي يملكها .

ولكن على الرغم من كل ذلك فقد اغتبط الرأي العام العربي عندما تأسست الجامعة واعتبرها خطوة في سبيل الوحدة الشاملة ، وهذا رغم شعور الكثيرين بأن ميثاق الجامعة لم يكن ملزما الى حد كاف . وأنه مقصور عن أمانى الشعب في الوحدة ، غير أنها كانت بداية حسنة على كل حال وفي هذا الوقت وفي هذه الظروف والأجواء التي ولدت فيها الجامعة ، واستبشر الرأي العام العربي بأن الجامعة سوف تنمو وتكبر بفضل ارادة الشعوب العربية ، وسوف تصبح أداة أكثر فعالية لتحقيق

تماسك وترباط أقصى بين العرب رغم اطماع الاستعمار والقوى الرجعية الحاكمة في البلاد العربية .

لقد وضعت الجامعة العربية قضية فلسطين موضع الاعتبار منذ مبدأ الأمر ، أي منذ توقيع ميثاقها في ٢٢ مارس ١٩٤٥ ، وعقدت اللجنة الخاصة على العمل من أجل رد العدوان اليهودي عليها ، لأن مشكلة فلسطين يهم الجامعة العربية بحفة مباشرة ، فمن جهة فإن فكرة الوحدة العربية التي قامت عليها الجامعة لا يمكن أن تتحقق طالما أنه قد حبل بين فلسطين وبين احتلال مركزها على قدم المساواة مع الدول العربية في الجامعة . ومن جهة أخرى فإنه طالما كانت المشكلة الفلسطينية باقية على حالها بدون حل فإنها ستظل جرحا قائما في كيان سياسة البكتلة العربية . ومصدرا لتعكير صفو السلم المحلي واستقرار الدول العربية . بل والسلم العالمي . نظرا لأن تحقيق أهداف الصهيونية في فلسطين لا يهدد فلسطين وحدها بل ويتعداها إلى كافة الدول العربية . فهو نسفين يدق في قلبها ويفرق بين أقطارها ويحول بين وحدتها .

ولا عجب فقد كانت القضية الفلسطينية محكا لجامعة الدول العربية وتجربة لمعالياتها وبقائها ، ومنذ سفر عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية في شهر سبتمبر عام ١٩٤٥ إلى الرياض وبغداد ودمشق وعُمان وبيروت للتشاور مع رجال العرب والمسؤولين في هذه الحكومات في الأمور المتعلقة بفلسطين تمهيدا لضمها للمواضع التي سوف يبحثها خلال زيارته لأنجلترا للتشاور مع المسؤولين الانجليز في هذه المسألة .

وعندما ألقى مستر بيفن وزير خارجية بريطانيا ببيانه في مجلس العموم البريطاني في ١٣ نوفمبر عام ١٩٤٥ الذي دعا فيه إلى تشكيل لجنة مختلطة من قبل الحكومتين الانجليزية والأمريكية لبحث الحالة في فلسطين تناولت الجامعة العربية هذا البيان بالتمحيص ، وأرسلت ردا على

فلك البيان أصرت خيسه على أنه لا سبيل الى ايجاد تفاهم بين العرب واليهود ، كما أنها بينت في هذا الرد استنكارها لوضع فلسطين تحت نظام الوصاية ، كما قرر مجلس الجامعة في ديسمبر ١٩٤٥ مقاطعة البضائع اليهودية .

ويعد أن تشكلت لجنة التحقيق الانجليزية الأمريكية المسروقة باسم « لجنة موريسون » وقامت بتحقيقاتها لدى الدوائر الرسمية في كل من إنجلترا وأمريكا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، وجاءت الى القاهرة في ٢ مارس ١٩٤٦ للاستماع الى شهاد ممثلو الدول العربية ورؤساء الهيئات السيامية قدم الأمين العام لجامعة الدول العربية مذكرة غدت دعوى اليهود فيها يتطلق بالوطن القومى ووعد بلغور ، وأثبتت تعارض هذا التصريح مع كافة المواثيق والعهود والتصريحات التى قطعها بريطانيا وحايلاتها للعرب خلال الحرب العالمية الأولى ، كما تضمنت هذه المذكرة طلب الجامعة بالغاء الانتداب وجعل فلسطين دولة عربية مستقلة ، وأكدت المذكرة عدم اعتراف الجامعة بحق اللجنة في الفصل في قضية فلسطين وعدم الاعتراف بحق بريطانيا وأمريكا في معالجة هذا الأمر ، وأختمت اللجنة أن الجامعة على اعتماد لتتوير الرأي الصام المالى بقضية فلسطين .

ولما ظهر تقرير هذه اللجنة في ٢٠ أبريل عام ١٩٤٦ وجاء مجحفاً بالحقوق الطبيعية المشروعة لعرب فلسطين عقدت الجامعة العربية دورة استثنائية في بلودان استمرت من ٨ - ١٢ يونيو عام ١٩٤٦ اتخذت على أثرها قرارات تضمنت عدم الأخذ بتوصيات اللجنة نظراً لأن الأخذ بها كان يعتبر عملاً عدوانياً موجهاً ضد دول الجامعة العربية ، واتخاذ كافة الوسائل الممكنة للدفاع عن كيان فلسطين الذى هو جزء لا يتجزأ من كيان البلاد العربية الأخرى ، ولم تستطع وزارة المستعمرات البريطانية إزاء ذلك إلا أن تدعو العرب واليهود الى حضور مؤتمر جديد يعقد في العاصمة البريطانية للبحث عن حل يرضى عنه الجميع .

وفي ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٦ عقد مؤتمر المائدة المستديرة بلندن ، واستمر الى يوم ٢ أكتوبر ، وقصد حضر ممثلو الدول العربية هذا المؤتمر بينما رفض اليهود حضوره ، وفيه عرضت بريطانيا مشروعا يقضى بتقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين لصداهما يهودية والأخرى عربية ، على أن تضم الأجزاء العربية لشرق الأردن تحت تاج الملك عبد الله الهاشمي ، غير أن الوفود العربية رفضت هذا العرض ، وزحبت جميع المصاهي التي التي بذلتها بريطانيا لاقتناع العرب بقبول هذا الحل التراجعي الرياح .

ميثاق جامعة الدول العربية

- أن حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية
- وحضرة صاحب الجلالة ملك العراق
- وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية
- وحضرة صاحب السمو الملكي أمير شرق الأردن
- وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية
- وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر
- وحضرة صاحب الجلالة ملك اليمن

تثبيتنا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط الدول العربية ، وحرصنا على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها ، وتوجيهها لجهودها الى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصالح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيتها وآمالها . واستجابة للرأى العام فى جميع الأقطار العربية .

قد اتفقوا على عقد ميثاق لهذه الغاية وأنابوا عنهم المفوضين
الإتية أسماؤهم :

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية قد أناب عن
سوريا :

- حضرة صاحب الدولة السيد فارس الخورى ، رئيس مجلس الوزراء
- حضرة صاحب الدولة السيد جميل مردم بك ، وزير الخارجية
- حضرة صاحب السمو الملكي أمير شرق الأردن قد أناب عن شرق الأردن :

- حضرة صاحب الفخامة سمير الرفاعى باشا ، رئيس الوزراء

حضرة صاحب المعالي سعيد المفتي باشا ، وزير الداخلية •
 حضرة صاحب العزة سليمان النابلسي بك نائب سر الحكومة •
 حضرة صاحب الجلالة ملك العراق قد أتاب عن العراق :
 حضرة صاحب المعالي السيد أرشد العمري • وزير الخارجية •
 حضرة صاحب الفضامة السيد علي جودة الأيوبي ، وزير العراق
 المفوض بواشنطن •
 حضرة صاحب المعالي السيد تحسين العسكري وزير العراق المفوض
 بالقاهرة •

: حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية • قد أتاب
 عن المملكة العربية السعودية :

سعادة الشيخ يوسف ياسين ، نائب وزير خارجية المملكة العربية
 السعودية •

سعادة السيد خير الدين الزركلي ، مستشار مفوضية الملكة
 العربية السعودية بالقاهرة •

: حضرة صاحب الفضامة رئيس الجمهورية اللبنانية ، قد أتاب
 عن لبنان :

حضرة صاحب الدولة السيد عبد الحميد كرامي ، رئيس الوزراء •

سعادة السيد يوسف سالم ، وزير لبنان المفوض بالقاهرة •

: حضرة صاحب الجلالة ملك مصر • قد أتاب عن مصر :

حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا ، -رئيس مجلس
 الوزراء •

حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكل باشا ، رئيس مجلس الشيوخ •

حضرة صاحب المعالي عبد الحميد بدوي باشا ، وزير الخارجية •

حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا ، وزير المالية •

حضرة صاحب المعالي محمد حافظ رمضان باشا ، وزير العدل •

حضرة صاحب المعالي عبد الرزاق أحمد السنهوري بك ، وزير المعارف العمومية •

حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عزام بك ، الوزير المخوض بوزارة الخارجية •

حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن قد عين مندوباً عن اليمن :

الذين بعد تبادل وثائق تفويضهم التي تخولهم سلطة كاملة ، والتي وجدت صحيحة ومستوفاه الشكل قد اتفقوا على ما يأتي :

مادة ١ - تتألف بجامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الواقعة على هذا الميثاق •

ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم الى الجامعة ، فاذا رغبت في الانضمام فسيفعت طلباً بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة ، ويمرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب •

مادة ٢ - الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها •

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب
نظم كل دولة منها وأحوالها فى الشئون الآتية :

(١) الشئون الاقتصادية والمالية ، ويدخل فى ذلك التبادل التجارى
وانجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة •

(ب) شئون المواصلات • ويدخل فى ذلك السكك الحديدية والطرق
والطيران والملاحة والبرق والبريد •

(ج) شئون الثقافة •

(د) شئون الجنسية والجوازات والتأثيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم
المجرمين •

(هـ) الشئون الاجتماعية •

(و) الشئون الصحية •

مادة ٣ - يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلى الدول المشتركة فى
الجامعة : ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها •

وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة ومراعاة تنفيذ ما
تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات فى الشئون المشار إليها فى المادة
السابقة وفى غيرها •

ويدخل فى مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات
الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام لتنظيم
العلاقات الاقتصادية والاجتماعية •

مادة ٤ - تؤلف لكل من الشئون المبينة فى المادة الثانية لجنة
خاصة تعمل فيها الدول المشتركة فى الجامعة ، وتتولى هذه اللجان

وضع قواعد التعاون ومداه . وصياغتها فى شكل مشروعات واتفاقات
تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة .

ويجوز أن يشترك فى اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد
العربية الأخرى ، ويحدد المجلس الأحوال التى يجوز فيها الاشتراك
أولئك الممثلين وقواعد التمثيل .

مادة ٥ - لا يجوز الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين
أو أكثر من دول الجامعة ، فإذا نشب بينها خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة
أو سيادتها أو سلامة أراضيها لجأ المتنازعون الى المجلس لفض هذا
الخلاف ، ويصبح قراره عندئذ نافذا وملزما .

وفى هذه الحالات لا يكون للدول التى وقع بينها الخلاف الحق
فى الاشتراك فى مداوات المجلس وقراراته .

ويتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة
من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق
بينهما . وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية
الآراء .

مادة ٦ - إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة
أو خشى وقوعه فالدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء تطلب دعوة
المجلس للاعتداء فورا .

ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ، ويصدر
القرار بالاجماع ، فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة ، لا يدخل
فى حساب الاجماع رأى الدولة المعتدىة .

وإذا وقع الاعتداء بحيث يجمّل حكومة الدولة المعتدى عليها

عاجزة عن الاتصال بالمجلس ، غلممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده
للغاية المبينة فى الفقرة السابقة ، وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس
الجامعة حتى لأية دولة من أعضائها ان تطلب انعقاده •

مادة ٧ — ما يقرره المجلس بالاجتماع يكون ملزما لجميع الدول
المشاركة فى الجامعة . وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله •

وفى الحاليتين تنفيذ قرارات المجلس فى كل دولة وفقا لنظمها
الأساسية •

مادة ٨ — تحترم كل من الدول المشتركة فى الجامعة نظام الحكم
المقتنم فى دول الجامعة الأخرى ، وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول ،
ويتمتع بلن لا تقوم بعمل يرمى الى تغيير ذلك النظام •

مادة ٩ — لدول الجامعة العربية للراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق
وروابط اتسوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات
ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض •

والمعاهدات والاتفاقات التى سبق أن عقدتها أو التى تعقدتها
فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى لا تلزم ولا تقيد
الأعضاء الآخرين •

مادة ١٠ — تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية ، وللمجلس
الجامعة أن يجتمع فى أى مكان آخر يعينه •

مادة ١١ — ينعقد مجلس الجامعة انعقادا عاديا مرتين فى العام
فى كل من شهرى مارس وأكتوبر ، وينعقد بصفة غير عادية كلما
دعت الحاجة الى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة •

مادة ١٢ — يكون للجامعة لجنة علمية دائمة تتألف من أمين علم وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين •

ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة الأمين العام ، ويعين الأمين العام بموافقة المجلس الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين في الجامعة •

ويضع مجلس الجامعة نظاما داخليا لأعمال الأمانة العامة وشئون الموظفين ويكون الأمين العام في درجة سفير ، والأمناء المساعدين في درجة وزراء مفوضين •

ويعين في ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة •

مادة ١٣ — يعدد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة ويعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية •

ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة في النفقات ، ويجوز أن يعيد النظر فيه عند الاقتضاء •

مادة ١٤ — يتمتع أعضاء مجلس الجامعة وأعضاء لجانها وموظفوها الذين ينص عليهم في النظام الداخلي بالامتيازات وبالحصانة الدبلوماسية أثناء قيامها بعملهم •
وتكون مصونة حرمة المباني التي تشغلها هيئات الجامعة •

مادة ١٥ — ينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية ، وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام •

ويتناوب ممثلو دول الجامعة رئاسة المجلس في كل انعقاد عادي •

مادة ١٦ — فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في هذا الميثاق يكتفى بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة في الشئون الآتية :

(أ) شئون الموظفين •

(ب) اقرار ميزانية الجامعة •

(ج) وضع نظام داخلى لكل من المجلس واللجان والأمانة العامة •

(د) تقرير خض أدوار الاجتماع •

مادة ١٧ - تودع الدول المشتركة فى الجامعة الأمانة العامة نسخا من جميع المعاهدات والاتفاقات التى عقدها أو تمقدها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها •

مادة ١٨ - إذا رأت احدى دول الجامعة أن تنسحب منها أبلنت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة •

وللمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة وذلك بقرار يصدره باجماع الدول عدا الدولة المثار عليها •

مادة ١٩ - يجوز بموافقة ثلثى دول الجامعة تعديل هذا الميثاق ، وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق ، ولانشاء محكمة عدل عربية ، ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكسالة الأمن والسلام •

ولا يبت فى التعديل الا فى دور الانعقاد التالى للدور الذى يقدم فيه الطلب •

وللدولة التى لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه دون التقيد بأحكام المادة السابقة •

مادة ٢٠ - يصدق على هذا الميثاق وملاحقه وفقا للنظم الأساسية
المرعية في كل من الدول المتعاقدة .

وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة ، ويصبح الميثاق نافذا
من قبل من صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ استلام
الأمين العام ووثائق التصديق من أربع دول .

حرر هذا الميثاق باللغة العربية في القاهرة بتاريخ ٨ ربيع الثاني
سنة ١٣٦٤ (٢٢ مارس سنة ١٩٤٥) من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة
العامة وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة .

ملحق خاص بفلسطين

منذ نهاية الحرب العظمى الماضية سقطت عن البلاد العربية
المنسبلة من الدولة العثمانية ومنها فلسطين ولاية تلك الدولة ، وأصبحت
مستقلة بنفسها ، غير تابعة لأي دولة أخرى ، وأعلنت معاهدة لوزان أن
أمرها لأصحاب الشأن فيها ، وإذا لم تكن قد مكنت من تولى أمورها فإن
ميثاق العصبة في سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذي وضعه لها الا على
أساس الاعتراف باستقلالها ، وجودها واستقلالها الدولي من الناحية
الشرعية أمر لا شك فيه ، كما أنه لا شك في استقلال البلاد العربية
الأخرى ، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت مصحوبة
لأسباب قاهرة : فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها في أعمال
مجلس الجامعة .

ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظرا لظروف
فلسطين الخاصة ، وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا
يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك
في أعماله .

ملحق خاص بالتعاون مع الدول العربية

غير المشتركة في مجلس الجامعة

نظرا لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفي لجائها شؤوننا يمسود خيرها وأثرها على العالم العربي كله ، ولأن أمانى البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي أن يربعاها وأن يعمل على تحقيقها فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعينها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة عند النظر في اشراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق بأن يذهب في التعاون معها الى أبعد مدى مستطاع ، وفيما عدا ذلك ، بالألا يذخر جهدا لتعرف حاجاتها وتقدم أمانيتها وآمالها ، وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيؤه الوسائل السياسية من أسباب .

ملحق خاص بتعيين الأمين العام للجامعة

اتفقت الدول الموقعة على هذا الميثاق على تعيين سمادة عبد الرحمن عزام بك أمينا عاما لجامعة الدول العربية .
ويكون تعيينه لمدة سنتين ، ويحدد مجلس الجامعة فيما بعد نظام لمستقبل الأمانة العامة .

السوق العربية المشتركة والمراحل التي قطعتها

مقدمة :

انتمت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية بظهور فكرة التكتل الاقتصادي الاقليمي كوسيلة عملية لحل المشكلات الاقتصادية التي واجهت العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد أضفت بهذه الفكرة الدول المتقدمة في شرق وغرب أوروبا توجها للاستفادة من مزايا السوق الواسعة ، ولتنظيم المنافسة الخائفة التي أصبحت تسود العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتمخضت جهود هذه الدول عن انشاء أكبر تكتلين اقتصاديين هما : المجموعة الاقتصادية الأوروبية في منطقة غرب أوروبا : ومجلس العمونة الاقتصادية المتبادلة في شرق أوروبا (الكوميكون) ، كذلك أخذت الدول النامية تعمل على تحقيق فكرة التكتل فيما بينها ، فظهرت عدة تكتلات اقتصادية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا لدعم وتنسيق التعاون الاقتصادي فيما بينها ، ولكسر التخلّف ورفع مستوى معيشة شعوبها .

وبالنسبة للمنطقة العربية فإن ظروفها السياسية والاقتصادية قد أملت عليها - منذ الخمسينات - البحث عن أسلوب مثالي للتعاون الاقتصادي فيما بينها ، تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها لتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصادها ولتنمية ثرواتها ولتأمين رفاهية بلادها ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الدول العربية جزء من الدول النامية التي تعاني من التخلّف الاقتصادي والاجتماعي الذي ينعكس في سآلة الدخل القومي وانخفاض المستوى المعيشي ، ومن ثم غدت هذه المظاهرة المشكلة الأساسية التي يجب مواجهتها بأفضل الوسائل الممكنة ، فمن المعروف أن متوسط دخل الفرد الحقيقي لا يزال ضئيلا بحيث تقاوض أمامه القوة الشرائية المتاحة ، مما يؤدي بالتالي الى ضيق حجم السوق المحلية وعجزها عن استيعاب منتجات المشروعات

الانمائية اذا قيست بالأحجام المثلثى التى تؤمن التشغيل الاقتصادى لها ، وليس من شك أن قيام مثل هذا الوضع يمثل عبء أساسية فى تدفق الاستثمارات نحو إقامة هذه المشروعات على الرغم من حيويتها فى عملية التنمية ، وعلى الرغم من توافر مصادر تمويلها •

ومن الطبيعى أن يترتب على هذا الوضع أن تعاني أغلب الدول العربية من مشكلات العجز فى موازين مدفوعاتها نتيجة اعتمادها فى تجارتها الخارجية على تصدير المواد الأولية التى كثيرا ما تخفض لتدهور أسعارها الدولية •

ولعل ما سبق يظهر بوضوح أهمية قيام تكامل اقتصادى عربى • فلو نظرنا الى المنطقة العربية فى مجموعها نجد أنها تزخر بإمكانات طبيعية هائلة • كما تتميز بتوافر وتكامل عناصر الانتاج فيها بصورة تدعم العمل الاقتصادى المشترك ، إذ أن العجز فى أحد عناصر الانتاج فى إحدى الدول العربية يكمله غرض لدى الدول العربية الأخرى • وحسبنا أن ننوه الى بعض الدول ذات فائض فى الموارد المالية ، وأخرى ذات فائض فى الموارد البشرية ، وثالثة ذات فائض فى الموارد الطبيعية ، مما ينم عن أن جميع مقومات التكامل الاقتصادى متصلة فى الوطن العربى ، هذا بالإضافة الى أن قيام سوق كبيرة تتمثل فى مجموع الأسواق العربية المنفردة يتيح إمكانات هائلة لاستيعاب ناتج المشروعات الاستثمارية وتوفير الحرية اللازمة لانسحاب السلع فيما بين أرجاء هذه السوق •

وقد وعدت الأمة العربية كل هذه الحقائق وعملت على تحقيقها منذ أوائل الخمسينات سواء بصيغ ثنائية أو جماعية ، ونذكر من هذه الصيغ الجماعية اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت التى أبرمت عام ١٩٥٣ ، وقد نصت على إعفاءات جمركية متفاوتة لبعض السلع العربية •

غير أنه من أهم الاتفاقيات الجماعية التي خرجت الى حيز التنفيذ هي اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية الموقعة في ١٩٥٧/٦/٢ ، والمصدق عليها اعتبارا من يونيو عام ١٩٦٢ والتي تعتبر خطوة واقعية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي على أساس تنظيم وتنسيق الانتاج والاستثمار جنباً الى جنب مع تنظيم التجارة ، وقد عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أول دورة له في ١٩٦٤/٦/٣ ، ومن أولى قراراته في هذه الدورة تشكيل لجنة لدراسة انشاء السوق العربية المشتركة ، وفي دورته الثانية التي عقدت في شهر أغسطس من نفس العام اتخذ أهم قرار له بانشاء السوق العربية المشتركة .

أولاً - السوق العربية المشتركة كإطار لتنمية التجارة بين البلاد العربية :

١ - يعتبر القرار رقم (١٧) الذي أصدره مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في دورته الثانية بتاريخ ١٩٦٤/٨/١٢ ، والقاضي بإنشاء السوق العربية المشتركة ، والذي بدأ تنفيذه في ١٩٦٥/١/١ من أهم القرارات التي أصدرها المجلس في بدء نشاطه وأبعدها أثراً في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية ، إذ أن هذا القرار هو التجسيد العملي لتحقيق أحد أهداف الاتفاقية ، وهو حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .

وقد تضمن قرار السوق سبعة فصول تنقسم الى سبعة عشرة مادة ، يتعلق الفصل الأول بالتعارف والمصطلحات ، والفصل الثاني بالمبادئ العامة اللازمة لتحقيق وتنظيم تحرير التبادل التجاري . أما الفصلان الثالث والرابع فيتعلقان بمراحل تحرير السلع الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية بواقع خصم ٢٠٪ سنوياً من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى اعتباراً من ١٩٦٥/١/١ ، بحيث ينتهي تحريرها تماماً في ١٩٦٩/١/١ ، أما السلع الصناعية فقد نص على أن يسرى تخفيض سنوي عليها بمعدل ١٠٪ بحيث يتم تحريرها تماماً في ١٩٧٤/١/١ ،

وجدير بالذكر أن التخفيض قد سرى على السلع التي تتاولها التخفيض المنصوص عليه في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت، كذلك فقد ارتفعت نسب الاعفاء بالنسبة للسلع التي سرى الاعفاء الجزئي عليها من خلال الاتفاقية المذكورة ، على أن أهم ما تضمنه هذان الفصلان هو أن يسير الاعفاء من القيود غير الجمركية موازيا للاعفاء من الرسوم الجمركية بنفس النسب والمراحل المحددة للسلع الصناعية والزراعية ، أما الفصول الباقية فتتعلق بالأحكام المشتركة ، والاستثناءات، وتسوية المدفوعات ، وشهادة المنشأ والدعم ، وإعادة التصدير وغيرها .

٢ - وقد حدد هذا القرار المبادئ والاجراءات الأساسية التي تتضمن انتقال السلع والمنتجات العربية بصورة محررة ، اذ نص على ما يلي :

(أ) المتدرج في إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة وفق مراحل سنوية .

(ب) ان مبدأ التخفيض لا يسرى فقط على الرسوم الجمركية (رسم التعريف) بل على كافة الرسوم والضرائب الأخرى .

(ج) أن يصاحب مراحل التحرير من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى تحرير معادل من القيود الادارية ، لأن الاقتصرار على التحرير من هذه الرسوم يصبح غير ذي جدوى اذا لم يصاحبه تحرير معادل للقيود .

(د) عدم فرض رسوم أو ضرائب داخلية على جميع المنتجات المتبادلة تفوق مثل هذه الرسوم على المنتجات المحلية المماثلة .

(هـ) تحريم منح أى دعم للصادرات مهما كان نوعه ، عندما يكون هناك انتاج معادل في البلد المستورد للسلعة التي منحها لها الدعم .

(و) تحديد وسيلة الدفع المتعددة الأطراف لتسوية المدفوعات
الناجمة عن التبادل التجارى ، وذلك بإنشاء اتحاد للمدفوعات
و صندوق النقد العربى .

(ز) اعطاء الحق لكل دولة للتقدم بطلب استثناء بعض منتجاتها
من أحكام السوق لأسباب جدية مبررة مع اعطائها الفترة
المعقولة لسريان هذا الاستثناء .

ولا ريب أن المزايا والفوائد التى تحققها هذه التدابير تتمثل فى
توفير المناخ دون الحاقه أى ضرر بأية دولة عضو .

٣ - تجدر الإشارة الى مقارنة موجزة بين ما تتضمنه اتفاقية
تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت التى عقدت فى نطاق
الجامعة العربية عام ١٩٥٣ ، وما يتضمنه قرار انشاء السوق العربية
المشتركة من اجراءات لتنمية التبادل التجارى .

فاذا استعرضنا ما نصت عليه اتفاقية تسهيل التبادل التجارى
وتنظيم تجارة الترانزيت نلاحظ أنها قامت على عدة مبادئ نجملها
فيما يلى :

(أ) إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من
الرسوم الجمركية .

(ب) تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٢٥٪ على عدد من المنتجات
الصناعية وبنسبة ٥٠٪ على بعض السلع الوسيطة ، وتطبق
الامتيازات الممنوحة لهذه السلع على السلع التى تكون نسبة
المواد العربية واليد العاملة المحلية فيها ٥٠٪ على الأقل
من كلفة الانتاج الكلية .

(ج) تعامل البلاد العربية فيما بينها من حيث اجراءات التصدير
والاستيراد على أساس المعاملة التفضيلية .

(د) عدم خفض المنتجات المستوردة من بلد الى آخر الى رسوم داخلية تفرق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية في البلد المستورد .

ولقد كانت هذه الاتفاقية عند وضعها (عام ١٩٥٣) بداية معقولة . ولكنها أصبحت تفتقد عنصر التطور اللازم لمسايرة اتساع العلاقات الاقتصادية العربية بعد سنوات قليلة من ابرامها لوجود الثغرات الآتية فيها :

(أ) أنها لم تتضمن تطوير نسب التفضيل الجمركي المنسوح للبضائع العربية بحيث تزداد هذه النسب مع الوقت ، وبحيث تنتقل السلع من تفضيل أقل الى تفضيل أكثر من خلال نظام تلقائي معقول .

(ب) عدم تعرض الاتفاقية لتحرير التبادل التجاري من القيود .
(ج) أن النص على أن يكون كلفة الانتاج بالنسبة للسلعة العربية بنسبة ٥٠٪ من كلفة الانتاج الكلية لا تتفق مع وضع الصناعة العربية التي تتشكل في معظمها من صناعات تحويلية لمنتجات نصف مصنوعة مستوردة من الخارج ، مما لا يمكن معه أن تتوفر النسب المطلوبة لكلفة الانتاج للمصنعة بهذه النسبة .

وإذا كان ما سبق يمثل أوجه قصور في هذه الاتفاقية فإن قرار السوق العربية المشتركة قد عمل على سد هذه الثغرات بأن نصبت أحكامه على تلازم التحرير من الرسوم الجمركية ، والرسوم والفرائب الأخرى مع تحرير القيود الإدارية ، وتخفيض نسبة كلفة الانتاج المحلية الى ٤٠٪ بدلا من ٥٠٪ من إجمالي الكلفة الكلية للانتاج ، ومياعد ذلك على نمو المبادلات التجارية خاصة بالنسبة للسلع الصناعية العربية .

ولقد سبق أن جرت محاولات لتعديل بعض بنود اتفاقية تسهيل التبادل التجاري ، وتنظيم تجارة الترانزيت لتيسير اتساع العلاقات التجارية العربية آخرها اجتماع لجنة فنية شكلتها الجامعة العربية عام ١٩٧٤ لبحث تعديلها - ورأت اللجنة التوصية بدعوة الدول العربية غير المنضمة الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة الانضمام الى الاتفاقية ، على أساس الانضمام الكلى اليها ، أو الانتساب الجزئي الى المرحلة التي تناسبها من مراحل السوق العربية المشتركة ، بدلا من تعديل اتفاقية تسهيل التبادل التجاري .

ويستخلص من هذه التوصية أن قرار السوق العربية المشتركة أصبح الإطار العملي لتنمية التجارة بين البلاد العربية .

ثانيا - سر مراحل تطبيق قرار السوق العربية المشتركة منذ عام ١٩٦٥ حتى الآن :

١ - بدأ تنفيذ أحكام قرار السوق العربية المشتركة منذ ١/١/١٩٦٥ من قبل أربع دول أعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربي وهي : المملكة الاردنية الهاشمية ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية مصر العربية ، والجمهورية العراقية .

١ - وسار تنفيذ المراحل (مراحل التحرير من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى) حسب البرنامج الرسوم لها ، بل أن الدول المنفذة لقرار السوق العربية المشتركة قد اتخذت قرارا عام ١٩٦٨ باختصار التحرير ، وذلك بزيادة نسب الاعفاء بالنسبة للسلع الصناعية من ١٠٪ الى ٢٠٪ اعتبارا من عام ١٩٦٩ ، بحيث يتم الاعفاء الكامل لهذه السلع من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى والقيود الإدارية في ١/١/١٩٧٤ ، والجدير بالذكر أن الدول المنفذة لقرار السوق كانت قد اتخذت خطوة هامة أخرى حين قامت بسحب جميع السلع التي استغنتها من أحكام التحرير في فبراير عام ١٩٦٦ .

والخلاصة أن تنفيذ أحتكام السوق بدأ بصورة مشجعة - واستمر سير المراحل حتى تم الاعفاء التام لجميع السلع المتبادلة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى فى ١/١/١٩٧١ - وبذلك تم تحقيق الشرط الأساسى لقيام منطقة التجارة الحرة اعتبارا من ذلك العام بين الدول العربية الأربع التى نفذت قرار السوق •

هـ - بيد أنه بالرغم من تحقيق هذه الانجازات فى مجال تحرير التجارة العربية فقد كانت مشكلة القيود الادارية تمثل الصعوبة الوحيدة التى تواجه استكمال تحقيق المنطقة التجارية الحرة ، وهذا بالإشارة الى ان نشأة هذه القيود يرجع الى الأوضاع الاقتصادية التى أدت الى الأخذ بها ، الا أن حرب يونيو عام ١٩٦٧ وما ترتب عليها من أعباء شديدة على معظم الدول العربية خاصة تلك المنفذة لأحكام السوق قد أدت الى تغيير واسع المدى ، كان من أهم مظاهره تقاوم الاختلال فى موازين المدفوعات ، الأمر الذى أدى الى قيام بعض الصعوبات التى تمثلت فى اتباع نظم وسياسات تجارية تضمنت قيودا على التجارة الخارجية - وقد تركت هذه القيود أثرها على تطبيق قرار السوق العربية المشتركة بالصورة المطلوبة وخاصة بالنسبة لتحرير التبادل التجارى من القيود الادارية والنقدية •

ومن أمثلة النظم التجارية التى تضمنت بعض القيود على التبادل التجارى من القيود الادارية والنقدية •

اجازات الاستيراد والتصدير التى تفرض لغير الاجراءات الاحصائية بهدف منع أو حظر تصدير واستيراد بعض السلع •

الحصص النقدية التى قد تمنع تبادل بعض السلع ان لم يكن مخصص لها حصة نقدية لاستيرادها •

القطاع العام الذى اتبع سياسة كثيرا ما تضمنت توجيه عمليات التصدير والاستيراد •

اتفاقيات الدفع الثنائية التي عقدت بين بعض دول السوق العربية (مصر وسوريا والعراق) والتي كان من المفروض أن تكون أداة لتنمية التجارة بينها ، الا أنها أدت الى خروج كثير من السلع التي يمكن تبادلها داخل نطاق السوق ، وتفضيل تصديرها للخارج بهدف الحصول على النقد الحر .

٦ - ولقد تطرق المجلس وأمانته العامة الى موضوع معالجة هذه القيود وتذليلها ، وأعدت دراسات هامة في هذا الشأن اتخذ المجلس على ضوئها عدة قرارات هامة نجم عنها تخفيف حدة هذه القيود خلال مراحل تنفيذ قرار السوق . ويعد انتهاء هذه المراحل أقرر المجلس خطوات عملية لازالة ما تبقى من قيود لاكتمال تحقيق منطقة التجارة الحرة في المرحلة الحالية . وذلك بالموافقة على مجموعة من الاجراءات التي تشكل ذلك - وآخرها قرار ٦٩٧ لسنة ١٩٧٥ . ونجمل هذه الاجراءات فيما يلي :

(أ) ضرورة إلغاء القيود الادارية واخراج مشروع صندوق النقد العربي الى حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن .

(ب) أن تعمل الدول الأعضاء على اعطاء الأولوية المطلقة لسد حاجات الدول الأعضاء من السلع الهامة التي تنتجها ، وأن تخصص هذه الدول جزءا من مخصصات برنامج استيرادها بالعملة الحرة بغرض الاستيراد من هذه الدول .

(ج) ضرورة تضمين خطط التجارة الخارجية للدول الأعضاء العمل على زيادة التبادل التجاري فيما بينها .

(د) تحسين وسائل الشحن ، وتبسيط الاجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير ، وعلاج مشاكل الترانزيت .

(أ) الطلب من الدول الأعضاء تحسديد نسبة معقولة من الربح بالنسبة للسلع المستوردة من الدول الأعضاء الأخرى لتستطيع الوقوف أمام منافسة السلع البديلة كلما أمكن ذلك .

(و) لتعجيل بوضع برنامج التبدل التجاري متسدد الأطراف في ضوء أحكام قرار السوق وفي إطار المجلس . واعتبار الحجم المنصوص عليه في الاتفاقيات الثنائية نقطة البدء في ذلك .
و ضرورة قيام الدول الأعضاء بموافاة الأمانة العامة بهذه الاتفاقيات والبروتوكولات والتقارير اللازمة عن متابعة تنفيذها لتقوم الأمانة العامة بحراستها وتقديم المقترحات بشأنها تمهيدا لوضع الخطة السنوية متعددة الأطراف التي تحصل محل الاتفاقات الثنائية .

(ز) للتوسع في تقديم المزايا للمراكز التجارية وأجنحة الدول الأعضاء في المعارض الدولية لهذه الدول عن طريق تخصيص حصة نقدية معقولة لكل منها للاستيراد من الدولة التي ينتمى إليها المركز أو الجناح .

(ر) أن تحاط الأمانة العامة علما بصورة مفصلة بالمشاكل التي تصادف التبادل التجاري بين كل عضو وسائر الدول الأعضاء .

(ط) أن يسارع الى عقد اجتماعات دورية بين ممثلى منتجى ومصدرى ومستوردى السلع التي تواجه تسويقها صعوبات في الدول الأعضاء ، ويمكن الاستفادة من معونة الأمم المتحدة للأمانة العامة في هذا الشأن في مجال تنمية الصادرات لحل هذه المشاكل ، كما يمكن العمل على إيجاد مصادر جديدة لصادرات الدول الأعضاء التي تعاني من تخلف هيكلها الانتاجى ، وذلك لدعم المشروعات المربيه

المشتركة والمتصلة بالتبادل التجارى وتمكينها من الحصول على التمويل اللازم •

(ى) دراسة امكانيات النساون المستمر بين الدول الأعضاء بخصوص التسويق المشترك لبعض منتجاتها وبخصوص أنواردرات الى الدول الأعضاء من دول أخرى •

هذا وتقوم الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذا القرار مع الدول الأعضاء ، وهناك بوادر ايجابية لتنفيذ هذا القرار أهمها خروج مشروع صندوق النقد العربى الى حيز التنفيذ ، الا أن هذه الخطوات تعثرت أو بمعنى آخر توقفت نتيجة للخلافات العربية التى انتهت بتجميد عضوية مصر فى انجاسة العربية عام ١٩٧٩ •

٧ -- ومن الخطوات الأخرى التى اقترحت فى هذا انشأن انشاء ادارة بالأمانة العامة للمجاعة لتنمية التبادل التجارى كأحد التدابير المساعدة لتنمية التجارة بين الدول العربية ، وتختص هذه الادارة بدراسة كل السبل اللازمة لتنمية التبادل التجارى بينها ، سواء من ناحية دراسة الأسواق العربية أو القيام بدراسات سلعية للتعرف على امكانيات ومحاولات تسويقها ، وقد بدأت هذه الادارة عملها بالاستعداد لاصدار دليل للمصدرين والمستوردين فى العالم العربى والسلع التى يتعاملون فيها ، كما أنها بصدد الانتهاء من بعض الدراسات للأسواق العربية ، وكل ذلك بهدف خلق شبكة من المعلومات التجارية المتداولة -- التى تبدو الحاجة إليها كبيرة على مستوى العالم العربى -- بين الدول العربية وتعريف المواطن العربى بالانتاج العربى فى مختلف أقطاره •

٨ -- ناحية هامة تصدر الاشارة إليها وهى أنه بالرغم من اتساع عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (من خمس دول الى ثلاثة عشر دولة) فإن الدول المنفذة لأحكام السوق فعلا كانت أربع دول

فقط . ومرد ذلك الى أن معظم هذه الدول قد انضمت الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في فترة لاحقة ، ولابد لها من فترة لدراسة تطبيقها لقرار السوق بالصورة التي لا ينجم عنها أى ضرر بمواردها الاقتصادية والمالية وصناعاتها القائمة ، ويمكن القول أن فترة دراسة هذه الدول لطريقة تطبيقها لقرار السوق قد قاربت على الانتهاء : وأن النتائج الأولية لها تنشر بالخير ، بل أن بعض هذه الدول بصدد اتخاذ الاجراءات الرسمية لتطبيق قرار السوق العربية المشتركة — ولكن حينما تم ذلك فعلا كانت العلاقات العربية متردية .

٩ - على الرغم من الظروف التي مر بها تطبيق قرار السوق العربية المشتركة فقد سجل حجم التبادل التجارى لدول السوق زيادة كبيرة منذ البدء بتنفيذ أحكامه عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٤ ، فقد زادت صادرات هذه الدول الى بعضها البعض بنسبة ١٩٦٪ والواردات بنسبة ٢١٦٪ ، هذا وان كانت نسبة تجارة هذه الدول مع بعضها البعض لا تزال تمثل نسبة ضئيلة نسبيا من حجم تجارتها مع العالم ، ويرجع ذلك الى عدة أسباب تتعلق بهياكل الانتاج ، ويمكن أن نمزى ذلك الى الاعتبار الآتية :

(أ) عدم وجود التنسيق اللازم بين الخطط الاقتصادية القطرية لتنسيق الموارد والانتاج ولربط الانتاج بالطلب في السوق العربية .

(ب) طبيعة تركيب الهيكل السلعى للتبادل التجارى من ناحية خروج مواد خام رئيسية كالنفط والقطن من دائرة التبادل التجارى بين الدول الأعضاء .

(ج) عدم وجود فائض دائم ومستقر للتصدير خاصة من السلع التي يمكن تبادلها في نطاق السوق العربية .

(د) وجود ارتباطات خارجية لتصدير سلع أساسية يمكن تسويقها في نطاق السوق العربية يصعب التحرر منها بسهولة.

١٠ - لقد بدأ المجلس في معالجة أوجه القصور في عملية التكامل الاقتصادي العربي ، فقد كانت الفترة من منتصف عام ١٩٧٢ حتى أوائل عام ١٩٧٣ مرحلة لتقييم ومتابعة أعمال المجلس منذ إنشائه ، ولوضع تصور واضح لمرحلة العمل المقبلة ، وإزالة الصعوبات التي اعترضت مسيرة الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة وفق برنامج عمل محدد ، وقد تم وضع هذا البرنامج وأقره المجلس بقراره رقم ٦١٢ في الجزء الثاني من دورته العادية العشرين التي عقدت في ٢٧/٣/١٩٧٣ ، ويعتبر هذا القرار نقطة تحول في تاريخ المجلس من حيث تحديده لبرنامج عمل واضح لنشاط المجلس في المرحلة التالية ، وأهم ما نص عليه القرار ما يلي :

(أ) اعتبار التحرير الكامل للتبادل التجاري من القيود الادارية والكمية هو الأساس .

(ب) اعطاء الأهمية القصوى لتنسيق الخطط الانمائية والمشروعات بين دول المجلس .

(ج) أن يترتب على المشروعات المشتركة زيادة معدلات النمو في اقتصاديات الدول الأعضاء ، على أن تأخذ هذه المشروعات في الاعتبار وضع الدول العربية الأعضاء الأقل نمواً .

١١ - ولوضع ما سبق موضع التنفيذ يجرى التركيز على الآتي :

(أ) الاهتمام بصيغة المشروعات العربية المشتركة كمدخل من مداخل التكامل الاقتصادي العربي المتدرج ، وأقر بشأن هذه المشروعات عدة مبادئ تهدف إلى إقامة شركات عربية مشتركة للتنمية الانتاج .

- (ب) إقامة اتحادات فى مجالات الصناعات القائمة للتنسيق بينها .
- (ج) وضع برنامج زمنى محدد لتنسيق الخطط الانمائية العربية .
- (د) انشاء صندوق نقد عربى .

١٢ - وهناك علاقات وثيقة بين هذه الاجراءات التى اتخذها المجلس وبين تنمية وتوسيع التبادل التجارى - ونوجز دور كل منها فى الآتى :

(١) دور المشروعات المشتركة فى تنمية وتوسيع التبادل التجارى :

تسهم المشروعات المشتركة بفاعلية فى دعم القاعدة الانتاجية فى أرجاء المنطقة ، مما يؤدي الى الزيادة المتنامية فى المنتجات القابلة للتبادل بين الدول الاعضاء داخل نطاق السوق ، كما أن هذه المشروعات تمثل أداة لتحريك الموارد المحلية فى دول المشروع ، والتي لم تستغل بعد لاقامة مشروعات مترابطة ومتكاملة مما يحقق زيادة فى الانتاج .

وقد خطا المجلس فى هذا المجال خطوات ملموسة ، وتم خروج ثلاثة مشاريع عربية الى حيز التنفيذ وهى :

- ١ - الشركة العربية للتمدين برأسمال قدره ١٢٠ مليون دينار كويتى ، ومقرها عمان .
 - ٢ - الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية برأسمال قدره ٦٦ مليون دينار كويتى ومقرها دمشق .
 - ٣ - الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية برأسمال قدره ٥٠ مليون دينار كويتى ومقرها القاهرة .
- وفضلا عن ذلك فان المجلس كان على وشك اتخاذ الاجراءات النهائية لاجراء الشركة العربية للزراعة والانتاج الغذائى ، والشركة

العربية للسياسة الى حيز التنفيذ ، وقد أقر المجلس قيام هاتين الشركتين من حيث المبدأ ، وكان من المأمول أن تفرجا الى حيز التنفيذ في دورة المجلس السابعة والعشرين في يونيو عام ١٩٧٦ •

(ب) دور الاتحادات في توسيع وتنمية التبادل التجاري :

عمل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على اقامة الاتحادات في مجال الصناعات القائمة ، فمن المعروف أن غيبة التنسيق الصناعي بين الدول العربية قد أدى الى قيام صناعات مماثلة خلق نوعا من المنافسة الضارة التي كثيرا ما نجم عنها فرض قيود حماية شديدة كان لها أثرها على التبادل التجاري في المنطقة ، وقد دعا ذلك الى البحث عن صيغة مناسبة للتنسيق بين هذه الصناعات — بما لا يضر بمصالح أية دولة عضو — وهي صيغة الاتحادات النوعية المتخصصة ، حيث تعمل على حل المشاكل المتعلقة بالانتاج والتنسيق في مجال الأعمال والمجالات التجارية لحماية مصالح الدول الأعضاء ، وتنسيق انتاج وتسويق الدول الأعضاء في الأسواق العربية أولا وفي الأسواق الاجنبية ثانيا • وفي هذا المجال تم انشاء ثلاثة اتحادات هي :

- ١ — الاتحاد العربي للأسمدة •
 - ٢ — الاتحاد العربي للصناعات النسيجية •
 - ٣ — الاتحاد العربي للصناعات الهندسية والكهربائية •
- كما أن المجلس قام بدراسة انشاء اتحادات أخرى هي :
- ١ — الاتحاد العربي للصناعات الغذائية •
 - ٢ — الاتحاد العربي لمنتجات الأسماك •
 - ٣ — اتحاد الموانئ العربية •
 - ٤ — الاتحاد العربي لصناعة الأسمنت والمنتجات الأسمنتية •

وعلى ضوء انجازات المجلس فى الفترة الأخيرة فان الحاجة قد
بدت ملحّة الى ايجاد صيغة معينة لتنسيق الخطط القطرية لتساهم -
الى جانب المشروعات المشتركة - فى دعم القاعدة الانتاجية العربية
بوجه عام ، مع مراعاة التنسيق بين منتجات المشروعات الانمائية فى
هذه الخطط بحيث تزول المنافسة بينها فى عمليات التصدير .

وانطلاقاً من هذا المفهوم اتخذ المجلس فى دورته العادية
الخامسة والعشرين التى عقدت فى ١٩٧٥/٦/٤ القرار رقم (٧٠٠)
نص فيه على : « تفعّل الأمانة العامة برنامجاً متطوراً ومتدرجاً تشترك
فى تنفيذه بالتعاون مع أجهزة التخطيط فى الدول الأعضاء بهدف
السمّى الى تذليل الصعوبات والعقبات التى صاحبت محاولات التنسيق
بين الخطط الانمائية العربية ، والعمل على استكمال جميع الشروط الفنية
التي تحقق الوصول الى مستوى مقبول من التنسيق الفعال بينها على
المستوى القومى اعتباراً من سنة ١٩٨١ ، » .

وقد تم اعداد هذا البرنامج ، وروعى فيه أهمية تطوير العمل
التنسيقى بما يكفل الوصول الى مستوى التنسيق المسبق بين الخطط ،
واعداد الدراسات اللازمة لذلك فى وقت ملائم ، اذ أن التجربة قد
أظهرت بالفعل أنه ليس من السهل على الاطلاق أن يجرى التنسيق لاحقاً
لاعداد الخطط ، والى أن يتم بلوغ هذه المرحلة المصدد لها سنة
١٩٨٠ فانه تجرى معالجات مختلفة للتنسيق بين الخطط فى الحدود التى
تسمح لها الامكانيات المتاحة .

- ١ - الدراسات القطرية .
- ٢ - الدراسات القطاعية والصناعية .
- ٣ - متابعة تنفيذ الخطط .
- ٤ - تقييم النمو فى النصف الأول من السبعينات .

- ٥ - مناقشة خطط الدول الأعضاء .
- ٦ - المشروعات المشتركة .
- ٧ - تنسيق الأساليب والمفاهيم .
- ٨ - التخطيط بعيد المدى .
- ٩ - التنبؤات بعيدة المدى .
- ١٠ - بناء النماذج .

ونص القرار المذكور على أن يتم الانتهاء من تنفيذ هذا البرنامج في نهاية عام ١٩٨٠ ، كما ككل القرار استمرارية ودوام متابعة ومناقشة برنامج العمل واقتراح أية تعديلات يتطلبها تنفيذ هذا البرنامج .

(د) دور صندوق النقد العربي في تنمية وتوسيع التبادل التجاري :

أقر المجلس قيام صندوق نقد عربي برأس مال قدره ٢٥٠ مليون دينار عربي حسابي ، ومن بين أغراض هذا الصندوق تسوية المدفوعات التجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية .

هذا بالإضافة الى اسهامه في تحقيق أغراض أخرى أهمها تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء ، وتحقيق استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية ، وتحقيق قابليتها للتحويل ، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء ، وارساء السياسات ، وأساليب التعاون النقدي العربي بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء .

١٢ - وإذا كان ما سبق يمثل خطوات هامة وجادة نحو التنسيق والتكامل الاقتصادي والتجاري في العالم العربي فإن هناك بعض

المتغيرات الايجابية على المستوى القنصرى يمكن القول أن السوق العربية تدعمها وتزید من فعاليتها وتمثل هذه المتغيرات فيما یلى :

(أ) قیام المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية انعرية السورية بازالة كلفة القيود على التبادل التجارى بينهما وفقا لما نص عليه أحكام قرار السوق العربية المشتركة .

(ب) إلغاء اتفاقیات الدفع الثنائية بین دول السوق العربية المشتركة (مصر وسوريا والعراق) وهى التى كلفت تتضمن تسوية المدفوعات الناجمة عن التبادل التجارى تطبيقا لنص المادة ١٦ من أحكام السوق اذ لم یكن هناك اتصاد عربى للمدفوعات وصندوق نقد عربى يمكن أن یؤدى هذا الدور بصورة متعددة الأطراف ؛ كان من المفروض أن تكون الاتفاقیات أداة لتوسیع التجارة بین بعض دول السوق قد أدت الى خروج سلع هامة من دائرة التبادل التجارى بین الدول الأعضاء وتفضیل تصديرها أو تصدير معظمها الى الدول خارج نطاق السوق بغية الحصول على نقد حر أو الحصول على سلع استراتيجية هامة لا يتوفر انتاجها فى أمة دولة عضو ، وعلى ذلك فإنه بعد إلغاء هذه الاختلافات یصبح من المیسور التعامل فيما بین دول السوق بالنقد الحر، ومن شأنه أن یؤدى الى ادخال سلع حیوية الى التبادل التجارى بین دول السوق .

(ج) تطوير نظام التجارة فى جمهورية مصر العربية مما سیؤدى الى حرية أكبر فى سیاسة الاستيراد والتصدير ، وبالتالي الى خلق فرص أوسع لزيادة التبادل التجارى مع الدول الأعضاء .

١٤ - وإذا كانت هذه التغيرات تهدف في مضمونها الى تبادل المزايا والمنافع وتشجيع قيام المشروعات المشتركة ، فان ارتباطها بالسوق العربية المشتركة يعتبر العامل الاساسي لانجاحها لعدة أسباب . أهمها وجود السوق العربية الواسعة التي يمكن أن تستوعب انتاج المشروع المشترك ، وتوفر عنصر التكامل في الانتاج على المستوى الاقليمي ، لذلك فان الدول العربية المطبقة لأحكام السوق قد اتفقت مؤخرا على رفع ما تبقى من قيود على تبادل التجارى بينها ، كما أن الدول الأعضاء الأخرى بصدد تطبيق قرار السوق وصولا الى تحقيق شمولية أحكامه .

رابعاً - تصور الأمانة العامة لموقف المؤتمر في المرحلة الحالية :

١٥ - انطلاقاً من أهمية هذا المؤتمر الذي يضم مسئولى أهم القطاعات الاقتصادية في العالم العربي ، ومن الأهمية التي يوليها في كل دوراته بموضوع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، والسوق العربية المشتركة ، وتوصياته البناءة التي تهدف الى دعم السوق العربية المشتركة منذ انشائها فان الأمانة العامة تقدمت بمذكرة الى المؤتمر اسفهرضت فيها قرار السوق والصعوبات التي صادفت تنفيذه والانجازات التي تمت في نطاق الوحدة الاقتصادية العربية في العامين الأخيرين ، وقيام المشروعات العربية المشتركة ، ويقترح على المؤتمر أن يتخذ التوصيات التي تتناسب مع مسيرة السوق العربية في المرحلة الحالية والى نؤدى الى تحقيق الأهداف والأنس الاتية :

(أ) دعوة بقية الدول العربية الى الانضمام الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية باعتبارها الاطار المرن والملائم للعمل الاقتصادي العربي المشترك في مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية .

(ب) اعتبار قرار السوق العربية المشتركة المنبثق عن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية هو العنصر الاساسي القادر على خلق

ترابط على المستوى العربى بين عوامل الانتاج والطلب ، والصيغة التجارية التفضيلية المتعددة الأطراف التى يجب أن تنظم العلاقات التجارية العربية حيث ان تطبيق هذا القرار يسمح بتبادل أوسع للسلع العربية خاصة بعد خروج المشروعات المشتركة لحيز التنفيذ •

(ج) ان المرحلة الحالية للعمل الاقتصادى العربى المشترك ودعم السوق العربية المشتركة تستلزم الأخذ بالبادئ الأساسية للسياسة التى أقرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى مجال التنسيق الزراعى والصناعى : والتى خرجت بموجبها مشروعات التعدين والثروة الحيوانية والأدوية الى حيز التنفيذ وهذه المبادئ هى :

(أ) السير فى تنفيذ تنسيق خطط التنمية الاقتصادية القطرية وفقا للبرنامج الذى أقره مجلس الوحدة الاقتصادية العربية •

(ب) السير فى تحقيق المزيد من انشاء المشروعات المشتركة بالنسبة للأنشطة الاقتصادية التى تستفيد منها جميع الدول العربية •

(ج) انشاء المزيد من الاتحادات النوعية حسب أنواع الانتاج بالنسبة للأنشطة التى توجد فيها صناعات قائمة فى الدول العربية بهدف التنسيق بينها •

ان العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجى بحجمها الكبير ينبغي الاستفادة منها فى دعم المصالح العربية المشتركة وتقوية المركز التفاوضى العربى فى أسواق التجارة العربية بدلا من دخولها هذه الأسواق بصورة منفردة •

وتبدو الحاجة الى اتفاق بين الدول العربية على صيغة عملية لتنسيق موقفها تجاه العالم الخارجى ، خاصة وأن هذه الدول تعتبر من مجموعة الدول النامية التى تمانى من مشاكل كثيرة أهمها التناقص فى حجم صادراتها الرئيسية من المواد الأولية ، وتقلب أسعارها فى السوق العالمى ، وفى المقابل تزداد أسعار السلع الصناعية والاستثمارية والغذائية التى تستوردها من الدول المتقدمة مما ينجم عنه عجز فى موازين مدفوعاتها ، هذا بالإضافة الى أن غياب الصيغة التنسيقية العربية للتعامل مع السوق العالمية يجعلها أكثر عرضة للتأثر بالآزمات والمشاكل خاصة تلك المتعلقة بالغذاء العالمى ، والنظام النقدى الدولى ، والتصنيع ، ونقل التكنولوجيا المتطورة .

وإذا نظرنا الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وما انبثق عنها من سوق عربية مشتركة وما نصت عليه من ضرورة تنسيق سياسات التجارة الخارجية بما يكفل تنسيق اقتصاد المنطقة حيال الاقتصاد العالمى نجد أنها تمثل الإطار العملى والصحيح لتنسيق الموقف الاقتصادى العربى حيال العالم الخارجى .

ولا جدال أن اعتماد مصر عن المجموعة العربية ، وابتعاد المجموعة العربية عن مصر لمدة عشر سنوات منذ عام ١٩٧٩ كان له أسوأ الأثر على مسيرة التنمية فى كافة المجالات فى معظم الدول العربية ، وحد من نشاط وفاعلية الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة ، وجهد الآمال الكبار التى كان الجميع يمددون الآمال عليها لقيام سوق مشتركة متكاملة ، والآمل كبير بعد أن عادت الأمور الى نصابها فى مطلع عام ١٩٨٩ بأن يكون هناك قسوة دفع لاستكمال العمل على هذا الطريق ، وأن يكون فيما يحدث بين الدول الأوروبية دافعا ووازعا للدول العربية للتدبر على الطريق التسليم ، لأن فى ذلك مصلحة لكافة الشعوب العربية .

أساليب التنسيق الصناعى والتعاون الصناعى بين البلاد العربية (دراسة مقدمة من المكتب الدائم)

ان الغرض من هذه الدراسة هو استكشاف أساليب التعاون والتنسيق الصناعى الممكن استخدامهما فى ظل نظام للتكامل الاقتصادى (أما على شكل اتحاد جمركى أو سوق مشتركة) بين مجموعة من البلدان النامية : ومن ثم محاولة اقتراح سوق للتعاون الصناعى العربى يتناسب مع إمكانيات البلدان العربية وحاجاتها فى المرحلة الراهنة من تطورها الاقتصادى . على أنه من المفيد أولا وكخلفية لهذا الموضوع أن نلقى نظرة سريعة ومركزة على مبررات التنسيق الصناعى ومتطلبات نجاحه .

أولا — مبررات التنسيق الصناعى :

لقد أولت أغلبية البلدان النامية اهتماما بارزا بالتنمية الصناعية ضمن إطار خططها الإنمائية العامة ، نظرا للدور الذى يمكن أن تلعبه 'صناعه فى توفير العمالة وزيادة الدخل الفردى ، فضلا عن تنويع مصادر الانتاج ، وابتدألى تركيز النشاط الاقتصادى على أسس تؤمن باستقراره وإطراد نموه .

والأمر الذى تجدر ملاحظته هنا أن نمط التصنيع فى معظم البلدان النامية جاء متجانسا بفعل السياسات والأوضاع الاقتصادية المتشابهة فى هذه البلدان ، فباستثناء الصناعات القليلة التى أنشئت لتصنيع المواد

الأولية المتوافرة محليا اتفخت البلدان النامية بصورة عامة الاستبدال الاستيرادى كمدخل لعملية التصنيع ، مستفيدة فى ذلك من وجود سوق محلية يمكن حمايتها بفرض رسوم جمركية على الاستيراد ، الا أن ضيق هذه السوق فى معظم الأحيان (سواء من حيث عدد السكان أو مستوى الدخل الفردى) كان له انعكاسات على طبيعة عملية الاستبدال الاستيرادى وتسلسلها ، وعلى مستوى الأكلاف الصناعية ، فمن ناحية يلاحظ بأن الصناعات التى أقيمت فى معظم البلدان النامية كانت لانتاج السلع المعدة للاستهلاك المباشر ، ولا يوجد بينها أى ترابط . وغالبا ما تعتمد على استيراد السلع الوسيطة اللازمة للانتاج والتى لا تتوافر محليا مما يزيد من اعباء الاستيراد بدلا من تخفيفها ، ومن ناحية أخرى يلاحظ بأن نشوء الصناعات فى ظل حماية جمركية قد ساهم فى جعل أكلاف الانتاج الصناعى مرتفعة ، بحيث تضيق امكانيات التصدير الى الخارج فى حال زيادة الانتاج عن الحاجة المحلية ، هذا فضلا عن أن قيام بعض الصناعات بطاقات انتاجية تفوق القدرة الاستيعابية للسوق المحلية ، أما لأسباب تتعلق بالتكنولوجيا المستعملة ، أو بسبب استعجال اقامة هذه الصناعات قبل وجود طلب كاف عليها قد زاد من حدة مشكلة ارتفاع أكلاف الانتاج الصناعى .

ان هذا الواقع شكل بالنسبة للكثير من البلدان النامية مأزقا لا بد من تجاوزه كى تستمر عملية التنمية الصناعية فى تسلسلها المنطقى ، فالتقدم الحقيقى للصناعة يحتاج عادة الى سوق واسعة لكى يمكن الاستفادة من توفيرات الانتاج الواسع النطاق ، خاصة وأن صناعات السلع الوسيطة والانتاجية تكون عادة مبنية على أساس مثل هذا الانتاج ، الا أن البلدان النامية على وجه الاجمال ليس بمقدورها منافسة البلدان الصناعية المتطورة الا فى مجالات محددة جدا (مثل بعض الصناعات التى تعتمد على اليد العاملة المتوافرة لديها بكثرة)

وتحتاج الى وقت ليس بقليل لكي تكتسب ميزة نسبية في انتاج بعض
الخرع الصناعية .

وازاء ذلك فقد عمدت مجموعات مختلفة من الدول النامية الى
الاجواء الى التنسيق الصناعي كوسيلة للتغلب على ضيق السوق المحلية.
وبالتالى مسارعة انمائها الصناعي واكتفائها الذاتى بالاستفادة من مزايا
الانتاج الواسع النطاق : وتوسيع نطاق الاستبدال الاستيرادى بجعل
اقامة قاعدة صناعية معرض أمرا ممكنا فى مرحلة مبكرة من عملية
التصنيع . وهناك فوائد أخرى أسهمت أيضا فى التشجيع على التنسيق
الصناعى نذكر بينها :

١ - توسيع نطاق التخصص الإنتاجى ، اذ أن اتساع الرقعة
الجغرافية للسوق يتيح توطين الصناعات فى الأمكنة الأكثر تناسبا لها ،
خاصة اذا كانت هذه الصناعات لتصنيع المواد الأولية ، فمن الأفضل
أن تنشأ حيث توجد هذه المواد توغرا لنفقات النقل ، كما يمكن عن
طريق التنسيق العمودى أن تتخصص كل من البلدان المعنية فى انتاج
جزء أو أكثر من السلع الصناعية المعقدة الانتاج كالسيارات والمركبات
وغيرها .

٢ - زيادة الكفاءة فى الانتاج الصناعى ، وذلك عن طريق زيادة
المخالصة بين البلدان المعنية بالتنسيق والتي تنتج سلع مماثلة ، هذا
مع العلم أنه بالرغم من أن الحماية الجمركية على مستوى البلد الواحد
نزول بعد قيام التنسيق ، فانها تستبدل بحماية على نطاق اقليمى
لا تستوجب التضحية بفرص الاستفادة من الانتاج الواسع النطاق
واتخصص الانتاجى والكفاءة .

٣ - التخفيف من اعتماد البلدان المعنية بالتنسيق على العمال
اخراجى ، وبالتالى تحقيق المزيد من النمو الاقتصادى عن طريق توسيع

السوق المحلية لهذه البلدان وهذا أمر هام ، إذ أنه يجعل للنمو الاقتصادي غير مرهون إلى حد بعيد بالتطورات الاقتصادية الدولية التي غالبا ما تكون لغير صالح البلدان النامية .

على أنه يستغل من التجارب التي مرت بها البلدان النامية التي صلت على تنسيق نموها الصناعي أن نجاح عملية التنسيق يتطلب أن تكون البلدان الراغبة في التنسيق على نفس المستوى من النمو الاقتصادي كي لا يستأثر البلد الأكثر نموا بالصناعات الجديدة التي تقوم على أساس السوق الموسعة ، وبالتالي يحصل المزيد من عدم التكافؤ في توزيع المداخل بين البلدان المعنية ، يضاف إلى ذلك أن أسعار سلع الصناعات المنسقة قد تكون أعلى من الأسعار العالمية للسلع المماثلة .

وبالتالي في حال عدم تكافؤ المنافع بين البلدان المعنية بالتنسيق فإن ذلك يشكك جدا في قدرة أي انصراط للبلدان المتضررة من اتفاقية التنسيق أو حتى انقراط الاتفاقية نفسها ، ويجب الأخذ بعين الاعتبار هنا أن التأثيرات الجمركية للبلدان المنضمّة إلى التنسيق تتأثر من انخفاض الاستيراد من الأسواق العالمية ، وهذا مما يحد من إمكانياتها لتمويل المشروعات الانمائية .

وهناك أمر آخر يفرض توافره لتأمين نجاح عملية التنسيق الصناعي ألا وهو وجود بنية أساسية على مستوى البلدان المعنية بالتنسيق لتخدية التنمية الصناعية ، فهذا يتطلب شبكة واسعة من الطرق والمواصلات وتوافر الكهرباء وكل ما تحتاجه الصناعة من استثمارات أساسية ، وفي هذا المجال يمكن أن يقدم إنشاء بنك إقليمي يساهم فيه البلدان النامية المعنية لتمويل إقامة مثل هذه المشروعات .

ثانياً - إقامة أساليب التنسيق الصناعي :

يوجد ثلاثة أساليب رئيسية للتنسيق الصناعي تم استخدامها حتى الآن في البلدان النامية وهي :

١ - التحرير الكامل لجميع السلع الصناعية المنتجة في البلدان المعنية وذلك بإنشاء سوق مشتركة أو اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة ، ويعتمد هذا الأسلوب على عوامل السوق بالنسبة لتوسطين الصناعات ، ويسمح للبلدان المعنية بالتنافس في اجتذاب الصناعات إلى أراضيها .

٢ - التحرير الكامل لسلعة أو أكثر من السلع الصناعية التي يتم إنتاجها في البلدان المعنية ، وذلك ضمن إطار اتفاقية لتخطيط وتنسيق الصناعات القائمة .

٣ - التحرر الكامل لسلعة أو أكثر من السلع الصناعية التي لا تنتجها أي من البلدان المعنية . ولكن يرغب في الشروع بإنتاجها وفق توزيع يتم الاتفاق عليه بموجب اتفاقية .

ومن الواضح أن الأسلوب الأول يتطلب تحرير تبادل السلع الصناعية من القيود الجمركية والإدارية ، ومن ثم توقع حصول التنسيق "صناعي المنشود" ، في حين أن الأسلوبين الثاني والثالث يركزان على الانماء الصناعي المستقبلي ضمن إطار اتفاقيات تنسيقية ، ومن ثم تعديل السياسة الجمركية والاقتصادية بحيث يصبح من الممكن تنفيذ هذه الاتفاقيات .

كما أنه من الواضح أن هذه الأساليب الثلاثة يمكن استخدامها بصورة مشتركة ، فكمثل من حركات التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية

(غى أميركا اللاتينية وأميركا الوسطى وأفريقيا الشرقية) بدأت على أساس الأسلوب الأول وهو تحرير المبادلات التجارية بين البلدان المتعاقدة ، غير أن هذه التجارب أثبتت أن تحرير المبادلات التجارية لا يعنى هذه مانصرورة الحصول على التنسيق الصناعى المنشود ، كما أنه لا يؤدي الضرورة الى توزيع عادل للمنافع والأعباء الناجمة عن التنسيق .

فالواقع أن تحرير المبادلات التجارية لا يمكن أن يكون هدفه نهائيا فى أى مشروع اندماج اقتصادى ، وإنما يجب النظر اليه على أنه هدف مرحلى ووسيلة لايجاد السوق الواسعة التى من شأنها أن تجتذب الاستثمارات المولدة للنمو الاقتصادى ، وهكذا فقد اتجهت حركات التعاون الاقتصادى المشار اليها الى عقد اتفاقيات مكملة لتنظيم التنسيق الصناعى فيما بينها ، وفيما يلى لمحة موجزة عن التجارب التى مرت بها هذه الحركات فيما يخص الأسلوبين الثانى والثالث من أساليب التنسيق الصناعى المذكور .

ان أبرز مثل بالنسبة للأسلوب الثانى هى منطقة التجارة الحرة فى أميركا اللاتينية ، فقد قامت الدول المشتركة فى هذه المنطقة بعقد اتفاقيات تكميلية لعدد من الصناعات التى يمكن أن تستفيد من الانتاج الواسع النطاق ، والتخصص فى الانتاج ، وتعانى من وجود قدرة انتاجية زائدة (مثل صناعتى السيارات ، البتروكيماويات) وبموجب هذه الاتفاقيات تتعهد البلدان الأطراف لتحرير السلعة أو السلع التى تشملها الاتفاقية من كافة القيود الجمركية والادارية ، ويتميز هذا الأسلوب فى أنه يسمح بالتقدم نحو الاندماج الاقتصادى عن طريق تنسيق الصناعات الممكن تنسيقها أو التى من الأسهل تنسيقها قبل غيرها ، الا أن التجربة أثبتت أن هذا الأسلوب لم يشجع كافة البلدان المشتركة فى منطقة التجارة الحرة الى الانضمام الى « الاتفاقيات المكاملة » خاصة البلدان الأقل نموا أو التى ليس لديها الصناعة المشمولة بالاتفاقية

وهذا في حد ذاته يخلق تمييزاً في التعامل ، ويولد توتراً في العلاقات بين البلدين الأخراف . ويضاف إلى ذلك أن عقد الاتفاقيات المذكورة عملية معقدة . ويحتاج إلى مناوئات متكررة بين المصانع في البلدان المختلفة . وبالتالي فإن نجاح هذا الأسلوب يتوقف أكثر ضماناً كلما كان عدد البلدان المعنية قليلاً . وكذلك عدد المصانع التي يشملها التنسيق .

أما بالنسبة للأسلوب الثالث انخفض بالتنسيق الصناعي فهو يتناول صناعات المستقبل ، قد استخدم ضمن إطار السوق المشتركة دول أمريكا الوسطى وغيرها من التكتلات الاقتصادية في أفريقيا وآسيا ، وفيما يخص تطبيقه بين دول أمريكا الوسطى يذكر بأن هذه الدول عقدت اتفاقاً خاصاً « بالصناعات الاندماجية » يستهدف تشجيع قيام الصناعات التي من الممكن أن تعمل بكفاءة اقتصادية على مدى السوق المشتركة . على أن يتم تحديد هذه الصناعات والموافقة عليها من قبل اللجنة المختصة ، وتقوم الدول الأعضاء بتأسيس هذه الصناعات بموجب بروتوكولات توقع لهذا الغرض ، وتنص عادة على موقع الصناعة ، والطاقة الانتاجية للمصنع . والشروط التي يجب توافرها لإقامة مصانع أخرى مماثلة ، ومواصفات السلع المراد انتاجها ، وغير ذلك من أمور تهم المستهلك . هذا ويتم تحديد مكان إقامة الصناعة بطريق التفاوض بين الدول الأعضاء ، وبموجب الاتفاق المذكور تمنح « الصناعات الاندماجية » مزايا خاصة . وحماية جمركية : كما أن هناك مصراً لتمويل هذه الصناعات عند الحاجة ، وكذلك تمويل مشروعات البنية الأساسية . وعقدت هذه الدول اتفاقية بشأن الحوافز الضريبية التي يمكن أن تمنحها لدول الأقل نمواً لاجتذاب الصناعات إليها ، إلا أن التجربة العملية أثبتت عدة مصاعب في التنسيق الصناعي لهذه الدول ، خاصة بالنسبة لتوزيع الصناعات عن طريق التفاوض .

ان تعثر مشاريع التنسيق الصناعى بين البلدان النامية عموما يجب ان يفهم على ضوء الاعتبارات التالية :

١ - أن التنمية الصناعية فى البلدان النامية تقوم على الحماية الجمركية والقيود الادارية ، وبالتالي فان أسعار السلع الصناعية التى يراد تبادلها بين البلدان الأعضاء تكون أعلى من الأسعار العالمية لهذه السلع . وهذا مما يدفع البلدان المعنية بالتنسيق الى التردد فى تخفيض الحماية الجمركية وازالتها .

٢ - بالرغم من أن التنسيق الصناعى يسمح بالاستفادة من توفيرات الانتاج الواسع النطاق والتخصص الانتاجى ، الا أن الصناعات التى تقام على هذا الأساس غالبا لا تكون ذات فائدة لجميع البلدان . فاستيراد بلد لجانب من انتاج بلد آخر يشكل دعما للبلد المنتج فى مجال المالة والدخل ، وتكافؤ تبادل الانتاج لا يعنى بالضرورة تكافؤ المنافع من التنسيق بين البلدان المعنية ، اذ ان القيمة المضافة تختلف من صناعة لأخرى باعتبار أن التخطيط الصناعى قد يتركز الى القيمة المضافة كأساس فى اختيار الصناعات .

٣ - أن قيام الصناعات على أساس منسق لا يؤدى الى التمويض على حكومات البلدان المعنية عن خسارة الإيرادات الجمركية التى أحدثتها عملية التنسيق الا فى حدود الضرائب المباشرة وغير المباشرة التى تفرض على أرباح البلدان ، وهذا ما يدعو فى كثير من الأحيان الى اقامة صندوق تمويض لتأمين تكافؤ فى توزيع المنافع بين البلدان المعنية .

٤ - أن دور التصنيع على المدى الطويل فى تحويل البنية الاقتصادية تتمحور عادة فى مكان وجود الصناعة .

٥ - أن عوامل السوق تعمل عادة على جذب النمو الصناعى نحو

البلدان الأكثر نمواً . وبالتالي تريد من الفجوة القائمة بين البلدين
الأكثر نمواً والأقل نمواً .

على أساس من هذه الاعتبارات . يمكن القول أنه ما لم يتم
الوصول إلى توزيع الصناعات على نسق يؤمن لها الكفاءة في الإنتاج .
ويتنوع في نفس الوقت مقبولا من قبل الأطراف المعنية فإن أى محاولة
لتنسيق الصناعي تبقى معرضة للفشل . وقد برزت في السنين الأخيرة
رسميلتان يمكن أن تشكلا مما أو كل بمفردها حلا مقبولا للمشاكل
الناتجة عن التنسيق الصناعي والتي سبقت الإشارة إليها .

الوسيلة الأولى هي الاتفاق على توزيع عدد من الصناعات في آن
واحد على البلدان المعنية بالتنسيق بحيث يطمئن كل بلد إلى أنه
سيحصل على نصيبه من الفوائد التي ستترتب عن عملية التنسيق ، ويتم
توزيع هذه الصناعات على البلدان المعنية وفقا للميزة النسبية القائمة
والمستقبلية لهذه البلدان ، ويجب أن تكون من الصناعات الأساسية التي
تعمل بكفاءة أفضل على مستوى السوق المشتركة ، وتشجع على توظيف
رؤوس الأموال والخبرات الفنية والموارد الطبيعية المتوافرة ، وتوسع
السوق بالنسبة للمنتجات الصناعية بشكل عام وخاصة السلع الوسيطة
والإنتاجية .

أما الوسيلة الثانية فهي (الشركات المتعددة الجنسيات) التي
يمكن إقامتها بين البلدان المعنية بالتنسيق الصناعي ، ويكون رأس مال
هذه الشركات موزعا وفقا لنسب يتفق عليها (غالبا حسب أنصبة
البلدان من سوق السلع التي ستنتجها السوق المشتركة) ، وتتطلب هذه
الشركات إيجاد المناخ المناسب للاستثمار في البلد الذي ستقام فيه
وخاصة التشريعات اللازمة لكي تسمح لها بممارسة عملها على الوجه
المطلوب .

ومع أن هاتين الوسيلتين منفصلتان عن بعضهما البعض ، فإن من

الممكن اللجوء الى الوسيلة الثانية ضمن اطار الأولى ، خاصة فى حالة التنسيق الصناعى العمودى ، ففى مثل هذه الحالة يمكن اقامة شركات متعددة الجنسيات فى عدد من البلدان المعنية لانتاج قطع مختلفة تشكل فى مجموعها سلعة صناعية ، وبذلك يتم التوصل الى مساهمة مشتركة فى الانتاج .

على أنه تجدر الاشارة الى أن استخدام هاتين الوسيلتين يتطلب اجراء دراسات مطبقة عن الجدوى الاقتصادية للصناعات المزمع اقامتها ، وخاصة اجراء دراسة مقارنة فى تكاليف الانتاج فى أماكن مختلفة من البلدان المعنية بالتنسيق ، ومن ثم مقارنة هذه التكاليف بتكاليف الانتاج فى العالم .

ثالثاً - التنسيق الصناعى بين البلاد العربية :

من الأسباب الاقتصادية التى حالت دون اطراد حركة التعاون الاقتصادى العربى وتطورها خلال الربع قرن الأخير هو أن البلدان العربية عملت على تنمية اقتصاديتها على أسس فردية ، دون الالتفات الى ما يمكن أن تجنيه على صعيد التعاون الاقتصادى فيما بينها ، ويبرز ذلك بشكل خاص فى القطاع الصناعى الذى يكتسب أهمية كبيرة فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان العربية ، كما هو الحال فى معظم البلاد النامية ، هذا فضلاً عن أن البلدان العربية تتمتع بفضل تكوينها المناخى بدرجة لا بأس بها من التكامل الزراعى .

فكما يلاحظ أن البلدان العربية قامت بتنفيذ برامج للتنمية الصناعية على أساس السوق المحلية ، التى تتسم غالباً بضيق نطاقها ، أما من حيث مستوى الدخل الفردى أو عدد السكان أو الاثنين معاً .

ونشأ عن ذلك تشابه كبير فى نمط التنمية الصناعية العربية ، فواجه

الاعتماد على الاستبدال الاستيرادي بانتاج سلع أغلبها للاستهلاك المباشر ، وكان ذلك يحصل فى بلدان متجاورة جغرافيا ، فان الحاجة الى حماية الصناعة سواء بفرض الرسوم الجمركية أو القيود الادارية يصبح أمرا ذا أهمية خاصة لتأمين استمرار النمو الاقتصادى . ومن هنا نرى بان الأهداف الاقتصادية المحلية للبلدان العربية غالباً ما تتضارب مع أهداف التعاون الاقتصادى العربى التى ترمى الى فتح الأسواق مع بعضها البعض والاستفادة من مزايا السوق الواسعة . وهذا يقف الى حد بعيد وراء التجارب المريعة التى مرت بها السوق العربية المشتركة ومعظم الاتفاقيات الاقتصادية الجماعية العربية .

على أنه يمكن القول بأن هناك تحولا أساسيا فى نظرة البلدان العربية ازاء التعاون الاقتصادى فيما بينها . ومبعث هذا التحويل أمران أساسيان :

أولهما : أن عملية التصنيع فى بعض هذه البلدان بلغت مرحلة متقدمة نسبيا أصبح من الضرورى معها أن يتم الانتقال بواسطة الربط الخلفى الى انتاج السلع الصناعية الوسيطة والانتاجية التى من شأنها أن تقلل من الاعتماد الاقتصادى على الخارج ، وفى نفس الوقت تمتد مختلف القطاعات الاقتصادية بالآلات والمعدات اللازمة لتحديث الاقتصاد بأكمله .

وبما أن الدخول فى انتاج هذه السلع يتطلب وجود سوق أوسع من السوق المحلية لكى يستفاد من توفيرات الانتاج الواسع النطاق فان التعاون فى الميدان الصناعى يبرز كضرورة لتأمين استمرار النمو والتطور الاقتصادى وتدعيمهما . أما الأمر الثانى : فهو وجود غوائض مالية لدى بعض البلدان العربية أصبح من مصلحة البلدان التى تملكها ومصلحة الأمة العربية بأسرها أن يتم تحويلها الى مشروعات انمائية تؤمن لكل مواطن عربى الرفاء والطمأنينة والقوة ، ولا شك فى أن القطاع

الصناعى يحتل مكان الأولوية بالنسبة لهذه المشروعات ، لقد سبق لاتحاد الغرف العربية أن أقر فكرة ايجاد تعاون قطاعى فى الصناعة العربية وذلك على أساس أن هناك مجالا ضخما للتنمية الصناعية سواء عن طريق الاستبدال الاستيرادى أو تصنيع المواد الخام الرئيسية المتوافرة فى أرجاء الوطن العربى ، وأنه يمكن بناء هذه القاعدة الصناعية العربية على أساس تعاونى . وقد لاقت هذه الفكرة استجابة طيبة حتى أن مؤتمر التنمية الصناعية الثالث للدول العربية « طرابلس - ليبيا ١٩٧٤ » وافق على اعتبار التعاون القطاعى الصناعى مدخلا مناسباً فى المرحلة الحالية للتعجيل بالتنسيق والتنمية الصناعية فى البلاد العربية ، ومما يعزز هذه الفكرة أيضا أنها استوتحت توزيع مجموعة الصناعات الأساسية والهندسية والتجميعية على البلدان العربية فى آن واحد ووفقا لمبادئ عقلانية تتصل بالواقع الصناعى والظروف الطبيعية والامكانيات الاقتصادية لكل بلد ، كما أنها لم تستبعد ضمنا امكانية اقامة شركات متعددة الجنسية كوسيلة لتوزيع المنافع الناجمة عن التنسيق الصناعى ، ومما تجدر الاشارة اليه هنا أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد قرر مؤخرا انشاء شركتين عربيتين من هذا النوع احدهما للتعدين ، والأخرى للتنمية الثروة الحيوانية .

وإذا كان لنا أن نضيف شيئا ما الى هذه الفكرة فهو أنه من الضرورى أن يواكبها تنسيق لبعض الصناعات العربية القائمة حاليا ، وخاصة الصناعات التى تعاني من ارتفاع تكلفة انتاجها بسبب تشغيلها بأقل من استطاعتها ، والصناعات التى يمكن أن تستفيد من تعاونها فى المجالات الفنية والتكنولوجية والمالية والادارية ، والصناعات التى تسمح بتوزيع مراحل الإنتاج بين عدد من البلدان (مثلا انتاج أجزاء مختلفة من نفس السلعة فى عدة بلدان) ، فهذا من شأنه أن يدعم التنسيق الصناعى المستقبلى ، ويخلق المزيد من الترابط فى المصالح الاقتصادية العربية ، ويسارع بعملية التكامل الاقتصادى العربى .

الا أن عملية التنسيق الصناعى بين البلاد العربية أو غيرها من مجموعات البلدان النامية تبقى مرهونة بأمرين أساسيين : أولهما تواجد البيئة الصالحة لتنفيذ التنسيق الصناعى ، وثانيهما تكافؤ توزيع الأعباء والمنافع الناجمة عن التنسيق على البلدان المعنية ، وذلك بصورة مستمرة ، وفى هذا السبيل يتوجب على البلدان العربية أن تعمل على تحقيق ما يلى :

١ - أن تربط بين أهداف خططها الانمائية وأهداف التكامل الاقتصادى العربى وذلك بما يؤدى الى الاستفادة المثلّى من مواردها الطبيعية والاقتصادية . وهذا يتطلب كمنطلق تنسيق خطط التنمية وتبادل المعلومات عنها وعن الأسس التى بنيت عليها ، وتلافى التضارب والتنافس فيما بينها . ويمكن أن يتم ذلك بمقد اجتماعات دورية على مستوى وزراء التخطيط العرب .

٢ - أن تضمن سياستها الاقتصادية تحديدا للمشروعات الصناعية التى ترغب فى تنفيذها على أساس محلى ، والتى ترغب فى انشائها على أساس مشترك ، وكذلك تحديد مجالات العمل للقطاعين الخاص والعام .

٣ - أن تضع سياسة استثمارية مشتركة تؤمن بواسطتها توجيه الاستثمارات نحو المشروعات التى يرغب فى تنسيقها ، بحيث يضمن توزيع المشروعات على البلدان العربية توزيعا عادلا وتكافؤا فرضى الاستفادة من عملية التنسيق .

٤ - أن تبذل جهدا مشتركا لتحسين شبكة الطرق والمواصلات فيما بينها ، وبما يؤمن تيسير المبادلات التجارية وبأقل كلفة ممكنة .

٥ - أن تنشئ هيئة عربية مشتركة يكون عملها اختيار ودراسة المشروعات التنسيقية وتمويل دراسات الجدوى الخاصة بها .

٦ - أن تنشئ معهدا عربيا للبحوث والتكنولوجيا ليساهم في تقديم الخبرة والمشورة لها .

٧ - أن تبادر في إقامة جهاز عربي لتسوية المدفوعات الناجمة عن المبادلات التجارية .

تبقى هناك نقطة أساسية لا بد أن يهتدى بها في أي جهد تعاوني اقتصادي عربي ، وجوهرها أنه إذا كانت التنمية الاقتصادية وسيلة لكل بلد لكي يبين قدراته الانتاجية وبالتالي يخفف من اعتماده على العالم الخارجي ، ويؤمن رفع مستوى معيشة سكانه فإن الكلفة التي تنجم بها هذه التنمية يجب أن تكون معقولة وغير مرهقة للاقتصاد ، والا ضاع أثرها .

وبما أن الجدار الحماائي الذي يكتنف عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية يزيد من كلفتها فإن التعاون الاقتصادي الاقليمي بفعل آثاره الديناميكية يجب النظر اليه على أنه طوق نحو تخفيف أعباء التنمية والامراع فيها ، يضاف الى ذلك أنه بالنسبة للبلدان العربية يجب أن يكون التعاون الاقتصادي فصلا عن ايمان بقضية المصير المشترك والمسئولية القومية لبناء اقتصاد عربي متكامل يعتمد على التكنولوجيا الحديثة وسواعد أبنائه .

مشروع الدكتور ناظم القدسي للاتحاد العربي
رئيس وزراء سوريا في يناير عام ١٩٥١
والمقدم للجنة السياسية للجامعة العربية

ينطوى هذا المشروع على اقتراح بإيجاد دولة عربية موحدة تجمع شتات الأقطار العربية في صعيد واحد ، وإذا تمذر ذلك فلا أقل من قيام دولة اتحادية ، أوضح القدسي أشكالها ، كما ينطوى المشروع على رأيه في الجامعة العربية ، اذ قال عنها : « اسراف في المظاهر وخيبة الآمال » .

وفيما يلي نص المشروع :

١ - ان خطورة الحالة الدولية واضحة لا تحتاج الى بيان ، وتتوالى الأحداث دائماً بشكل تمثل فيه الأخطار الداهية للعيان ، كل هذا والعرب على ما هم فيه من ضعف وتفرق وتردد وتخلف وحيرة مما يدع أقطارهم وشعوبهم عرضة لمصائر يصعب على المرء تصديدها ، ومما لا يجعل لهم متفرقين شأننا في الميزان الدولي سواء استمرت الضرب الباردة أو يوم تقع الواقعة ، وخاصة بعد ما ثبت أنه لم يمد للدول الصغيرة من ذكر ، ولابد لها من تكتل يربط بينها بصلات قانونية .

٢ - وإلى جانب هذه الأخطار التي تغلق العالم نجد أن الدول العربية بليت بخطر آخر ألا وهو العدو اليهودي المقيم في قلب بلادنا والمقربص بنا شراً ، والذي يزداد خطره كلما رست باخره من المهاجرين اليهود على شواطئ فلسطين .

٣ - وتدل الاعتبارات العسكرية السليمة أنه يتحذر في الوقت الحاضر لأكثر الدول العربية منفردة مجابهة هذا الخطر الصهيوني الذي كان ولا يزال همه الأكبر التفريق بين الدول العربية ومقابلتها واحدة بعد أخرى ليكتب له البقاء ثم التوسع .

وإن من أكبر النكبات التي نخشاها من جراء وجود إسرائيل هو الشطر بين عرب مصر وما جاورها في الغرب من جهة وهم حوالى ستين مليوناً وبين عرب المشرق وهم حوالى عشرين مليوناً .

٤ - ولندكر أن اليهود يطلون على البحر الأبيض المتوسط وعلى البحر الأحمر ، ولهم من امكانياتهم في تجهيز الأساطيل التجارية والحربية ما يعرض كل السواحل العربية المجاورة لأخطار في اقتصادياتها أو في سلامتها .

٥ - إن هذه الأخطار من عالمية دولية أو صهيونية تتساوى تجاهها الدول العربية جميعها عاجلاً أو آجلاً مهما اختلفت هذه الدول في مواقعها الجغرافية منها أو في عواملها المحلية ، وهذه حقيقة يحسن التذكير بها ، إذ ليس الأمر أن تقوم بعض الدول العربية في انقاذ شقيقات لها ، بل واقع الحال أن تتدبر الدول جميعها لسلامتها وتضمن وجودها .

٦ - والمعروف أن عناصر القوة والاستعداد الحربى والامكانيات المادية وحدها هي التي تجعل للدول شأناً في رقعة السياسة ويكفى أن تركيا وإسرائيل وحدهما يدخلان في الوقت الحاضر - بمعرف الكتلتين العالميتين - في حساب الدفاع عن الشرق الأوسط وتحقيق الأمن فيه بالاستناد الى جيوشهما ، أما العرب في نظر قادة الحروب وأخصائيهما فكمية غير ذات شأن ، ولذا لا تشحن اليهم الأسلحة ، ولا

تتحقق المساعدات التي طالما منوا بها ، واقتصر آخر الأمر على مفاوضات ودراسات وتسويات لا طائل تحتهما .

٧ - ونشير الى أنه اذا ما ظل العرب على حالهم فليس الأمر في انحيازهم الى : الكتلة الديمقراطية أو الشيوعية ، وسواء انتصرت هذه أو تلك سيظلون على بلواهم بالصهيونية وبالضغط الخارجي من الشرق انى الغرب : وأن المهم هو ايجاد القوة أولا ، ثم تقرير موقفنا على ضوء مصالحنا بثقة وإيمان قبل التطلع الى هذا المسكر أو ذاك .

٨ - لهذه الاعتبارات التي قدمنا بموجز عنها نرى أن تتخذ الدول العربية جميعا ما يكفل التوحيد في السياسة الخارجية ولدى قوى الدفاع القومي والاقتصادي والمرافق الرئيسية ، ويكون بنظر الرأي العام العربى وينظر الكل العالمية موضع اهتمام .

أما أشكال المشروع فثلاثة أولها : قيام الدولة المتحدة العربية ، والثانى قيام الدولة الاتحادية « فيدرالية » ، والثالث قيام دولة الكونفيدراسيون .

٩ - وانا اذ نتقدم بهذه الاقتراحات نعلن ايماننا بأرجحية الشكل الأول حتما : واذا كنا قد أشرنا الى الشكلين الثانى والثالث فذلك دفعا لصعوبات وعقبات قد تعترض سبيل الأول أو تؤدي الى البحث في الشكلين الآخرين .

أما بقاء الصلات بين الدول العربية على ما هو عليه فلم يؤد الى تقوية شأن العرب في الماضى القريب ، وبالتالى لا ينتظر منه شيء كثير في الحاضر الخطير والمستقبل الدايم ، بل لابد من نظرنا من الأخذ بالاقتراح السابق الذكر .

١٠ - أما الطريقة العملية لتحقيق ذلك فنقترح أن تبدأ اللجنة السياسية باقرار الفكرة مبدئياً واعلانها على الملأ ، ثم تفتار على الفور لجنة من جميع الدول ومهمتها الاتصال السريع بادیء الأمر بجميع العواصم العربية وعرض الفكرة وتذليل العقبات ، ثم تجتمع اللجنة السياسية بعد ذلك فوراً فى موعد يتفق عليه من الآن للنظر فى اقتراحات اللجنة المختصة وتوصى بها مجلس الجامعة •

١١ - ولما كانت الظروف الحالية لا تمهل فنرى الى جانب ما تقدم منذ الآن أن يبرم الضمان الجماعى على أساس القيادة الموحدة ، وتدعى اللجنة العسكرية أو اللجان العسكرية لتقوم بأعمالها ولا سيما تنظيم القيادة فى زمن السلم ، وتأمين التدريب العسكرى فى الأقطار العربية •

١٢ - ومن الواضح أن قضاية السلاح عتبة يتعلق حلها على تذليل قضايا مطلقة ، وهذا يتطلب بعض الوقت ، لذا نرى أن تقوم الدول العربية بنسورا بقرين أكبر عدد ممكن من سكانها على الأسلحة الموجودة لديها وبطريقة سريعة •

١٣ - والغريب أننا نرى فى العالم ولا سيما فى غرب أوروبا وشرقها قيام اتحادات تجمع بين أمم متنافرة فى أصولها وعروقتها ولغاتها وتاريخها وتقاليدھا وتشارك فى شواھا الدفاعية ، وتتأسق بين امكانياتها الاقتصادية بينما تتفرق فى الدول العربية •

١٤ - على أنه اذا صممنا على قيام أحد أشكال الاتحادات الثلاثة فملينا أن نشير بوضوح الى أن فى الدول العربية أوضاعاً من طراز الحكم يقضى منطق الواقع احلالها الاعتبار الأول ، ولكن يمكن التوفيق بينها وبين ما نذهب اليه فى المراحل الأولى حتى تتسجم هذه الأوضاع مع الشكل الجديد ، وفى التاريخ أمثلة من هذا القبيل حافظت عليها دول أو دويلات على بعض أوضاعها الخاصة ، واشتركت وثيقاً فى

المرائق الرئيسية فانسجمت هذه الأوضاع بقوة فى اطار الوحدة
القومية المشتركة .

١٥ - كما نجد من الواجب الاشارة الى أن تفاوت الدول العربية
فى عدد سكانها حقيقة راحنة يقتضى منطق الواقع أيضا أن يؤخذ
بنظر الاعتبار فى تشكيل المجالس والهيئات المشرفة على الاتحاد .

١٦ - أما الاعتبارات التى طالما قيل أنها تقف فى طريق الوحدة
أو الاتحاد فإن فى التطورات الاجتماعية وفى العلاقات الدولية ما لا تقف
أمامه كل اعتبارات مبنية على القياس المحلى الصرف .

١٧ - وفى رأينا الصريح أن الدول العربية ستكون عرضة لتطورات
لا يمكن تجنبها ، ومن الخير أن نسمى الى الاتحاد أحرارا ، وأن يكون
صانعا من صنع أيدينا بدلا من أن تفرض علينا أشكالا أخرى فى ظروف
قاهرة .

١٨ - ولقد خيبت الجامعة العربية آمال العرب ، وكانت اسراها
فى المظاهر والأحوال ، وجذبنا فى النتائج والأعمال ، وعرف الجميع
أن الروح السائدة فيها لا تساير واقع مصر وسرعة الزمن وخطورة
الأحداث لأنها لم تسلك الطريق الانشائى فى أى حقل من الدفء
أو الاقتصاد أو الثقافة أو الاجتماع .

١٩ - وهذا الاجتماع الحاضر الخاص باللجنة السياسية هو
القول الفصل فى حياة الجامعة فى نظر العرب ، كما أن الأحداث
الدولية فى هذه الظروف هى القول الفصل بين السلم والحرب وبين
الكتلتين ، فاما أن تتدثر الجامعة فى عقيدة الأمة إذا استمر فيها الجدل
والتطبيق والتأجيل والتحويل الى اللجان والحكومات أو أن تبعث إذا أقرت
ما يطمئن إليه رأى العام .

وما يطمئن اليه الرأي العام هو هذا الاتحاد الذى يجمع بين
امكانيات الدول العربيه ، وتأتى فى المقدمة هذه القوة الدفاعية التى
تنبثق عن ضم جيوشها وتأمين لوازمها وتحمل أعبائها التى تدفع عنه
العوائل وتكفل له النعمة ، ثم ما ينتج عن الجمع بين موارد هذه
الأقطار المتممة بعضها البعض فى الخصائص والموارد والشروط من قدرة
على تحقيق المشاريع الكبرى فى ميادين الاقتصاد والصحة والتعليم
والاجتماع ■

دعوة العراق للاتحاد العربي
مشروع الدكتور فاضل الجمالي
رئيس وزراء العراق والذي تقدم للجامعة العربية في يناير ١٩٥٤

ان الأمة العربية تكافح في سبيل أمرين : التحرير والتوحيد ،
ولا شك في أن الشعوب العربية تبنت أوضاعا سياسية ليست هي
المسئولة عنها ، ولا هي وليدة محور من التأخر والاستعمار .

ولو نظرنا الى ما هنالك من حواجز وسدود وجدران بين البلاد
العربية ، وتساطنا من وضعها ، ولأجل من وضعت ، لوجدنا أن الذي
وضعها ليس العرب أنفسهم ولا وضعت لمصلحتهم ، لذلك فالعرب أمامهم
مرحلة قسومية طويلة من الكفاح في سبيل تحرير أنفسهم وذلك هذه
الحواجز وازالتها من أسسها .

كلنا نشعر بهذا الأمر ونسلم به . ولكننا تجاه أوضاع شاذة وحالات
سياسية تؤخر سيرنا في سبيل ذلك هذه الحواجز والجدران .

وعندما أسست الجامعة العربية كان يؤمل منها الكثير في هذا
السبيل ، ولكن الجامعة بداية وليست نهاية . فأمامنا طريق طويل وشاق
نسير فيه قبل الوصول الى الاتحاد .

أذكر أنني منذ عام وبضعة أشهر أخذت أربع تأشيرات وأوقفت
ست مرات في بلاد أعدها بلادي . هناك اذن حواجز أوجدها الاستعمار .
ان الأخطار المحيطة بالأمة العربية والخطر الصهيوني في مقدمتها
لا تجابه بجيوش ودويلات عديدة ، ولكن بجسم موحد وروح موحدة
وجيش موحد .

أن العراق ومصر وكل البلاد العربية أعربت وتعرب عن شعورها العميق بضرورة ملافاة هذه الأوضاع ، ولكننا فيما مضى وبعد تأسيس الجامعة لم نتخذ خطوات تستحق الذكر فى هذا السبيل حتى أننا كنا نسمع فى بعض الأحيان أن الدعوة للاتحاد تهدف الى حل الجامعة ، مع أن المادة التاسعة من الميثاق تدعو الى زيادة الارتباط .

قليل فيما مضى ان أية دعوة للاتحاد تعنى اخلاقا بتوازن القوى ، كأن العرب شعوب أجنبية عن بعضها يجب أن يكون بينها توازن ، هذا فيما مضى ، وقيل أيضا ان الاتحاد يغذى أو يفهم مصلحة خاصة لا تمت الى المصلحة القومية بصلة ، هذا فى الماضى ، وهذا ما قاسى من أجله العرب الأمرين ، وهذا ما أدى الى ضياع فلسطين ، وسيؤدى بنا حتما الى كوارث أخرى ما لم نعد للأمر عذته ، وما لم نبدا بالتقارب لبعضنا البعض .

هنالك بعض المتحمسين للقومية العربية الذين يريدون أن تتحد الدول العربية كلها دفعة واحدة ، وهذه أمنية غالية كنا نتمنى امكان تحقيقها ، ولكن لا يمكن أن تتحد الدول العربية دفعة واحدة ، بل يمكن البدء بدولتين ثم تنضم اليهما ثالثة وهكذا حتى تنضم الدول العربية جميعا .

لا يجوز أن يقال ان توحيد دولتين عمل موجه ضد الجامعة ، فهذا هو ما وجدت الجامعة من أجل تحقيقه ، لذلك فالمشروع الذى وضعه الوفد العراقى مبنى على الاعتراف بالحقيقة الواقعية التى تتطلب التدرج فى السير ، ونعترف بعدم امكان سير الكل فى الاتحاد ، ولكن يجب أن يعتقد الكل بضرورة الاتحاد ، وأن يعملوا من أجله ، ويجب أن يكون هذا الاتحاد اتحاد الدول الديمقراطية الحرة التى تريد أن تتحد ، هناك بلاد تريد الاتحاد وتستطيعه فيجب أن تفعل ذلك لخير .

المجموعة العربية . والنقاط الأساسية في الاقتراح هي الاتحاد في الدفاع والسياسة الخارجية والاقتصادية . وهذه أمور يجب أن يتفق عليها النراغبون في الاتحاد . يضاف إليها أمور تضم الى دستور الاتحاد . وهذا الدستور يستوجب تعديل الدساتير في البلاد العربية .

اننى أعتقد أن الوفد العربى يقدم دعوة متواضعة واقتراحا متواضعا ما هو الا خطوة تتبعها خطوات ، كان تأسيس الجامعة احداها من حيث السير بالامة العربية نحو الوحدة والقوة .

وهناك من يتساءل هل يمكن للدول العربية أن تتحد في ناحية واحدة ؟ مثلا لتتحد عسكريا أو اقتصاديا أو في السياسة الخارجية . أم هذا ممكن ؟

ان الوفد العراقى يرجو أن تقر اللجنة السياسية ومجلس الجامعة مبدأ الوحدة ذاته ، وأن ترفع النور الأخضر أمام الأمة العربية في سبيل الاتحاد حتى لا يتوقف السير ، لأن الاتحاد يراد به خدمة فكرة لا حل الجامعة .

أتقدم بالخلاص وايمان مستغرا اخلاصكم بأن نعمل جميعا من أجل الاتحاد ، وأن نسير السير الحثيث في سبيل الاتحاد الذى يتطلبه انوضع الداخلى والخارجى .

الاتحاد سيقوى ضعيفا ، ويزيد قوتنا قوة على قوة انه ليس خطرا الا على الأعداء ، أرجو أن تنظر اللجنة في هذا الاقتراح برحابة صدر على أن تأخذ كل دولة بعين الاعتبار ، وتتصل بمن تشاء من الدول الأخرى العربية لتوحيد شئونها ، وذلك بالاضافة الى الجامعة العربية وما تقوم به من تعاون في حدود ميثاقها فقد لا تستطيع كل الدول العربية أن تجتمع على أمر في نطاق ميثاق الجامعة ، ولكن اذا تم الاتحاد فلن نقف في طريقه عقبة .

وعليه فان للاقتراح العراقي وجهين ايجابى وسلبى ، أما الايجابى
فبدعوة المجلس الى السير فى سبيل الاتحاد ، وأما السلبي فابعراق
يرجو ألا تفكر الدول الأعضاء فى أن الغرض من الاتحاد أثنائى أو
لمصلحة خاصة ، نحن نريد مصلحة عليا •

بهذه الروح يتقدم الوفد العراقى بهذا المشروع ويرجو
أن تقسروه •

ليس بخاف أن سياسة العراق كانت وما زالت تهدف دائما الى
وحدة العرب وجمع كلمتهم ، وقد أعلنت الحكومة العراقية فى خطاب
العرش بتاريخ ١ كانون سنة ١٩٥٣ بأن السبيل الوحيد لانتقاذ العرب من
محنهم الحاضرة ومجابهة الخطر الاسرائيلى واقرار السلم فى هذا
القسم من العالم هو تحقيق الاتحاد العربى ، وهى ماضية فى هذه
الخطا ، وقد لاحظت الحكومة العراقية بسرور وابتهاج ما رددته مصر
المشقيقة بلسان رئيسها ورجال حكومتها من الرغبة الصادقة فى اتحاد
البلاد العربية ، وقد بدت مثل هذه الرغبة فى غترات متفاوتة من قبل
رؤساء حكومات الدول العربية الأخرى ، وقد رأى الوفد العراقى
تحقيقا لسياسته واستجابة للرغبة الكريمة التى ترددت فى مصر والبلاد
العربية الأخرى تقديم المذكرة التالية ، وقد حرص على أن تكون
اجمالية مختصرة ، وارجاء التفصيل الضرورى الى المفاوضات المرجوة
حين قبوله أو الشروع فى تنفيذه •

ويعنى ذلك أنه :

١- لم يعد اتحاد الشعوب العربية خيالا يداعب أخيلة المعنيين
بالمثل العليا ، بل أصبح ضرورة قومية لازمة للأمة العربية كافة يتوقف
عليها وجودها كما تتوقف عليه فى الوقت نفسه القدرة الأكيدة على
دفع الأخطار التى تصدق بالأمة العربية وحل المشاكل التى تواجهها •

٢ - وإذا ما سلمنا بثلثكم الحقائق ، وإدراكنا الخطر الداهم الذى يهدد الكيان العربى فواجب محتوم على الدول العربية أن تتبادر الى الأخذ عمليا بمبدأ الاتحاد مع تقدير احتمال أنها لا تستطيع كلها مجتمعة وبسرعة واحدة السير فى طريق الاتحاد ، وذلك لعوامل واعتبارات جغرافية وداخلية واجتماعية موقوته تخص كل قطر من الأقطار العربية .

٣ - ان القول بضرورة السير الاجماعى نحو الاتحاد المنشود بسرعة واحدة من قبل الدول أعضاء الجامعة كلهم قد أفر قضية الاتحاد العربى التى يهدف اليها ميثاق جامعة الدول العربية .

٤ - وعليه فان الواجب على الدول ذات الامكانيات المراهنة لتحقيق الاتحاد أن تشرع فوراً وأن تمضى قدماً لتحقيقه على أن تساعدها الدول الأخرى ريثما تستطيع بدورها الانضمام الى هذا الاتحاد بصورة طبيعية .

٥ - لا شك فى أن أى اتحاد يتم بين دولة وأكثر يجب أن ينبعث عن قناعة شحوب تلك البلاد وحكوماتها بما تعلمه وحدة المصالح والأهداف ، ولا يجوز السير بالاتحاد على أسس غير ديمقراطية ، ونحن مطمئنون الى أن شعوب الدول العربية سائرة عاجلاً أم آجلاً نحو هذه النفاية .

ويقترح لذلك أن :

١ - تجرى مفاوضات بين الدول التى تستطيع وتريد الدخول فى الاتحاد على الأسس التى يرغب فى انشاء الاتحاد عليها ، وبعد التوصل الى اتفاق فى هذا الخصوص تحاط جامعة الدول العربية علماً ، وهى بدورها تحيط الأعضاء علماً بذلك .

٢ - تشرع الدول الراغبة في الاتحاد في سن دستور الاتحاد ،
ويعرض على برلماناتها لاقتراره ، ثم يعدل دساتيرها على هذا الأساس .

٣ - يستهدف الدستور الاتحادي وحدة السياسة الخارجية
والدفاع والمئون الاقتصادية المشتركة وغير ذلك مما اتفق عليه
المتفاوضون ، وينص الدستور على الادارة الاشتراكية والتنفيذية للاتحاد .
ان العراق ليعرب عن استعدادة للدخول في الاتحاد مع أى قطر
من الأقطار العربية الراغبة فيه ، ويرجو مخلصا أن يلقي من لـدن
الأعضاء مثل الرغبة التى يحسها ويعمل لتحقيقها •

والى أن تنتمى جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية الى الاتحاد
فان الجامعة العربية تنظل أداة تعمل لربط المجموعة العربية الكبرى
بعضها ببعض •

الكلمة التي القاها الدكتور فاضل الجمالي رئيس مجلس
الوزراء العراقي في المؤتمر الصحفي الذي عقد في
ديوان مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ كانون الثاني عام ١٩٥٤

انه ليسرني جدا الاجتماع بكم ، وان عودتي الأخيرة من مصر
أتاحت لي فرصة طيبة للاستئناس بآرائكم والتحدث اليكم والاجابة
عما تسألون ، ان الموضوع الذي أريد التكلم فيه اليوم هو موضوع
سفرى الى بيروت والقاهرة لحضور اجتماعات مجلس الجامعة العربية،
ويمناسبة الحديث عن هذه السفارة أقول انها أتاحت لي مجال
الاجتماع برؤساء حكومات الدول العربية الثلاث هي : لبنان ومصر
والاردن ، ويسرني أن أقول بأن مباحثاتي معهم كانت في منتهى
الصراحة والصمیمية ، وأود بصورة خاصة أن أؤكد بأن التعاون بين
العراق وبين بقية الدول العربية الأخرى على أتم ما يكون والحمد لله .

نحن ولبنان على اتصال مستمر فيما يتعلق بالشئون الدولية داخل
الجامعة العربية وخارجها .

أما مع مصر هذه المرة فقد كان الجو أخويا والتعاون
موجودا ، ويسرني أن أقول ان مصر ورجال الحكم فيها يؤيدون دعوة
العراق للاتحاد تائيدا حارا .

أما الاردن فهي كما تعلمون الخط الأمامي للعراق تجاه العدو ،
كما أن هذه الزيارة أتاحت لي مجال الاتصال برؤساء الوفود الآخرين
لتبادل وجهات النظر في شئوننا المشتركة ، وأحب أن أخص لكم الأمور
الرئيسية التي تم النظر فيها أثناء وجودي في لبنان وفي مصر :

أولا : أن الدول العربية كلها مجمعة على تأييد مصر في مطالبها القومية ، وهي مهتمة للغاية بأن تكلل مساعي مصر بالنجاح في أسرع وقت ممكن ، وذلك لأن الوضع العربي العام وحل كثير من القضايا العربية يتوقف على حل القضية المصرية بالدرجة الأولى .

وبعد ذلك جرى موضوع دعوة العراق للاتحاد ، والدعوة للاتحاد ليست بالأمر الجديد ، ولا بالشئ الذي ابتكره العراق أو اختصت به هذه الوزارة ، ولم نبغ من توجيه هذه الدعوة الدعاية كما تصور البعض ، وإنما الدعوة تحمل في طياتها هدما لكثير من الآراء والنظريات القائمة والتي تقف حجر عثرة في طريق السير نحو الاتحاد ، وما أنى أذكر لكم بعض العقبات التي قصدنا التغلب عليها بهذه الدعوة ونجسنا الى حد كبير .

هناك من يدعو الى وحدة الدول العربية جميعها دفعة واحدة ، ولا شك أن هذا مرغوب فيه وكلنا نتمناه ، ولكنه من الناحية التطبيقية أمر صعب المنال اليوم ، فإذا كانت الوحدة العربية كاملة صعبة المنال، فهل معنى هذا أن نقف مكتوفى الأيدي ؟ أم نتفاهم على أسلوب نشوئى تدريجى يبدأ بدولتين فأكثر ثم تنضم اليهما بقية الدول العربية ؟

إن الدعوة العراقية تختلف عن دعوة الدكتور ناظم القدسي بكونها دعوة تقبل مبدأ التدرج ، وإن ما لا يدرك كله لا يترك جله ، هذه عقبة كانت عند البعض ، وإنى أرجو أن تأخذ أكثرية البلاد العربية بمبدأ التدرج للسير في طريق الوحدة .

ثانيا : كان يقال أن أى اتحاد بين قطرين أو ثلاثة قد يكون ضد مصلحة دولة رابعة ، وأن هناك مبدأ توازن القوى بين الأقطار العربية يجب أن يحافظ عليه ، كان البلاد العربية متعادية أو غريبة عن بعضها ،

مؤتمر خريجي الجامعات الأمريكية والوحدة العربية

في يونيو عام ١٩٥٤ عقد خريجو الجامعات الأمريكية في الوطن العربي بمدينة بيروت عاصمة لبنان اجتماعات عدة على مدى أسبوع للبحث في قضايا الوطن العربي ، وانتهوا الى العديد من القرارات في كافة شئون الوطن العربي ، ولأهميتها سوف نعرضها فيما يلي :

القرارات السياسية

في الاتحاد العربي :

ان مؤتمر الخريجين الدائم لقضايا الوطن العربي ، يقيناً منه أن اتحاد العرب واجب قومي ، وادراكاً منه للضرورات الحيوية التي تفرض عليهم الاتحاد ، وذلك حفاظاً على وجودهم المهدد بأخطار عديدة؛ أقواها وأبرزها الخطر الصهيوني ، والتشتت العربي ، ولما كان في ظليمة الأسباب التي تؤخر تحقيق هذا الواجب الغموض الذي يكتنف الاتحاد المنشود ولا سيما شكله الدستوري وأحكامه .

يقـــرر :

أن تؤلف الهيئة الدائمة للمؤتمر لجنة خاصة مهمتها وضع مشروع دستور مفصل كامل لدولة اتحادية يحثه المؤتمرين ويقرونه في دورة المؤتمر المقبلة ، ويعرضونه على الرأي العام ، ويحثون الدول العربية على الأخذ به وتحقيقه ، على أن لا يكون تفاوت الأوضاع والامكانيات بين بعض الدول العربية سبباً في اعاقة تحقيق الدولة الاتحادية ضمن الدستور المنشود ، فئتألف الدولة العتيدة بأقرب وقت من الدول المستعدة لذلك .

فى سبيل تحقيق الاتحاد العربى :

تحقيقا لفكرة الاتحاد العربى الذى أجمع عليها المؤتمر ، ورغبة فى أن تتخذ الدول العربية خطوات ايجابية وعملية فى سبيل تقريب الاتحاد عمليا ، وذلك فى الفترة التى ستتقضى لحين انجاز مشروع الدستور العتيد للدولة الاتحادية واقراره من الجهات المختصة ، فإن المؤتمر يطلب من الحكومات العربية ما يأتى :

١ - إلغاء امتعمال اجوازات السفر لرعايا الدول العربية فيما بينها ليستطيع مواطن كل دولة عربية واللاجئون الفلسطينيون التنقل بحرية فى أراضى الدول العربية الأخرى بتذكرة هوية .

٢ - اباحة حرية التملك لرعايا الدول العربية فى أراضى أية دولة عربية بالتساوى مع رعاياها .

٣ - اباحة العمل لرعايا الدول العربية فى جميع هذه الدول على قدم المساواة مع رعاياها .

٤ - يستثنى من كل ما تقدم الرعايا اليهود .

فى القضية الفلسطينية :

ان مؤتمر الخريجين الدائم لقضايا الوطن العربى اعتبارا منه بأن قضية فلسطين ليست قضية مستقلة قائمة بذاتها ، بل هى جزء من الوطن العربى يتوقف على تقرير مصيره ومسير كل بلد عربى .

واعتبارا منه أن تبلور الحركة الصهيونية بشكل دولة تقوم فى قلب الوطن يوضح أن معركة الوطن العربى بأسره دخلت فى طور خطير يتوقف على مصير هذا الوطن الذى يسكنه .

واعتبارا منه أن السبب الرئيسى الذى مكن قيام اسرائيل انما هو التشتت العربى : ووهن القوى الشعبى لتحقيق الحركة ، وانعدام التخطيط الصحيح والتجهيز الكافى لدى الدول العربية ، وضغط السياسة الأجنبية الموالية للصهيونية . لأنها بصورة خاصة ، تزيد المشكلة فى أساسها .

يقـــرر :

أن كسب الحركة واستعادة الحقوق السلبية يقتضيان تخطيطا شاملا واضحا للعمل العربى فى الحقوق الاقتصادية والسياسية والعسكرية ؛ تخطيطا يعبر القوى العربية كافة ، ويستغل جميع الامكانيات المادية والبشرية .

وان كسب الحركة يقتضى تركيز هذا التخطيط على دولة اتحادية عربية .

وان كسب الحركة يقتضى أخيرا جعل سياسة الدول العربية الخارجية منسجمة مع التخطيط الشامل ومع مقتضيات التعبئة العربية .

وبالإضافة الى ذلك يوصى المؤتمر الحكومات العربية القائمة بأن تتخذ فورا الاجراءات التالية :

أولا : حشد اللاجئين الفلسطينيين فى القسم غير المحتل من فلسطين وما جاورها من حدود البلاد العربية بمعد تأمين وسائل عملهم ، والدفاع عنهم من الحكومات العربية وصعوبتها .

ثانيا : تجنيد اللاجئين واعدادهم اعدادا صحيحا ، وتقوية الحرس الوطنى كوسيلة مستعجلة للدفاع ، وحراسة الحدود بالاشتراك مع الجيوش العربية المحاذية للحدود وغير المحاذية .

ثالثا : تشديد الحصار الاقتصادي على اسرائيل والضرب بشدة على
الخونة والمهرين والجواسيس .

رابعا : انشاء جهاز اخبارى لاثارة الراى العام الدولى باظهار
عدالة المطالب العربية وفضح الفظائع الصهيونية

فى السياسة العربية الخارجية :

يقرر المؤتمر اعتبار المسائل المتعلقة بين الدول العربية وآية دولة
غير عربية على تنوعها وتعددتها مشكلة عربية عامة واحدة ، يجب
مواجهتها بجهة واحدة فى مناقشات جماعية واحدة .

أما علاقات الدول العربية بالدول الأجنبية والمساهمة فى حفظ السلام
المستدام فوجه من باخلاص تلك الدول من جهتها ، واحترامها لسيادتنا ،
وتعاملها معنا على قدم المساواة .

فى القضية الفلسطينية :

ان المؤتمر وهو يستهدف اتحاد الوطن العربى يعتبر قضية وأدى
النيل قضية عربية تهم العرب جميعا ، ويؤيد مطالب مصر فى الجلاء ،
ويرجو من مصر كما يرجو من سائر الدول العربية عدم الاشتراك
فى أى حلف مع دولة أجنبية لها قضية أو مشكلة مع إحدى الدول
العربية فجاء حلف هذه القضايا معها ، على أن يجرى العمل لحل هذه
القضايا بصورة جماعية .

فى قضية المغرب العربى :

ان المؤتمر اذ يعتبر المغرب العربى قطعة لا تتجزأ من الوطن
العربى يسبق استنكارة للأعمال الوحشية التى يتبعها المستعمر فى معاملة
القضاء على روح التحرر فى المغرب العربى ويقرر ما يلى :

١ - تبني الحركات التحررية في المغرب العربي المناهضة للاستعمار،
ودعم هذه الحركات ماديا ومعنويا .

٢ - دعوة بعض الرجال القائمين على حركات التحرير في
المغرب الى المؤتمر الدائم لقضايا الوطن العربي القادم .

القرارات الاقتصادية

١ - ان اللجنة الاقتصادية لمؤتمر قضايا الوطن العربي تدرك
ادراكا عميقا أهمية التخلف الاقتصادي في البلدان العربية بظواهره
الرئيسية من سوء استثمار الموارد الطبيعية ، وتخلف فني واقتصادي الى
رؤوس الأموال لتفكيك الحيازات الانمائية المتزايدة ، ويقاء الكثير من رؤوس
الأموال المتوفرة بعيدا عن الاستثمار المنظم المتعاون ، وتبني مستوى
الانتاج والكفاءة الانتاجية ، وانخفاض الثروة والرخايل وعدم توازن
توزيعها ، وعدم وقاية المؤسسات والأجهزة من إدارية وتنظيمية
وتشريعية وسياسية واقتصادية اللازمة لدفع الاقتصادات العربية قدما
في طريق الانماء والتعاقد بصفة تقوية الدول العربية عسكريا
وسياسيا ورفع مستوى معيشة أبنائها ، وتوفير العدالة الاجتماعية
والاقتصادية بينهم .

٢ - اللجنة كذلك تدرك خطورة ما يرافق التخلف من خسارة اقتصادية
يتبدى في عدم الاستفادة القصوى من مزايا الثروة الطبيعية كالنقط
ومشتقاته ، والغاز الطبيعي ، والثروة المتجمعة والمائية والزراعية
والحيوانية وفي عدم الاستفادة القصوى من الموارد والقوى البشرية
وفي الاسراف الاستهلاكي المنتشر للثروة والتخلف .

٣ - واللجنة تدرك خطورة تدخل العوامل والمصالح السياسية -
الاقتصادية الخارجية مباشرة ، أو بالواسطة وبشتى الأشكال والصيغ

وما يستتبع ذلك من امتيازات واستثمارات ، ولاؤها الأول ليس للاقتصاديات
والمجتمعات العربية أحصاها مؤسسات صناعة النفط استخراجا وتصفية
ونقلا .

٤ - واللجنة أخيرا تدرك ادراكا عميقا ضرورة العمل السريع الجدد
داخل البلدان العربية وفيما بينها :

أولا : لايقاف التدخل والتلف والتدخل عند حدها .

وثانيا : للخروج منها أولا بانماء متراد ، وثانيا بتدبير وحسن
استثمار .

وثالثا : باستقلال اقتصادي فعلى .

على أن اللجنة الاقتصادية مع ادراكها هذا قصرت بحثها ودرسها
وتواصيا على قضيتين شديدتى الالاح والخطورة ، بعيدتى الأثر فى
الاقتصاديات العربية ، بل وفى الكيانات السياسية ذاتها : هما أولا التشتت
الاقتصادى بين البلدان العربية ، وثانيا خطر اسرائيل الاقتصادى ، وهما
قضيتان مترابطتان على الصعيدين الاقتصادى والسياسى .

التشتت الاقتصادى :

وفيما يختص بالتشتت الاقتصادى . بعيد أن درست اللجنة
مظاهره ونتائجه وتداولت فى سبل مكافحته توصلت الى الاستنتاج أن
التشتت يعمق البلدان العربية عن تحسين أحوالها الاقتصادية ، وبالتالي
أوضاعها السياسية والعسكرية عاقبة كبيرة ، وأنه وإن كان الاتحاد
السياسى هو السبيل البديل لمعالجة التشتت الا أن بحثه يقع خارج
نطاق صلاحية اللجنة الاقتصادية ، ولذلك تخطته الى بحث العلاج
الاقتصادى .

على هذا الأساس رأت اللجنة أن هنالك هدفين اثنين يشكلان

الملاج : ويجب أن يستهدفنا أولهما وهو تحقيق تجارب عن طريق الاتفاقات والمجالس المشتركة . وما إلى ذلك من صيغ التعاون بين البلدان العربية كوحدات اقتصادية ، ويعتبر هذا هدفاً قصير المدى الذى قريب التداول . وثانيهما وهو تحقيق وحدة اقتصادية بين الوحدات وهو أطول مدى ، ولكنه الهدف النهائى الواجب السعى صوبه .

على أساس ما تقدم قررت اللجنة الاقتصادية أن تستخدم الى مؤتمر قضايا الوطن العربى بالتواصى التالية ، بصندد الهدف الأول :

١ - اعادة النظر فى اتفاقية تسهيل التجارة والتراخيص العربية الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣ بكماذا :

(أ) اعتبار المنتجات الزراعية والحيوانية المحفوظة منتجات زراعية يشملها الاعفاء ، لا صناعية يشملها التخفيض .

(ب) التوسع فى جدول الامتيازات للمنتجات الصناعية .

(ج) تطبيق نسبة تدريجية فى التخفيض للمنتجات الصناعية تراعى مقدار التصنيع من جهة ، وكمية المواد الأولية المحلية من جهة أخرى تطبيقاً لقرارات مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب التى نصت على أن تصل المفاضلة الى حد الاعفاء فى بعض الأحيان .

(د) فيما يتعلق بتجارة التراخيص فعلى الأقل تطبيق المبادئ المتعارف عليها دولياً فى تجارة التراخيص .

٢ - بما أن الاتفاقية التجارية الجماعية لا تعطى كلغة المزايا التى يمكن أن تتبادلها دولتان عربيتان بوضعها الخاضع فيقترح استكمال هذه الاتفاقية الجماعية باتفاقيات ثنائية يراعى فيها التوسيع فى مبدأ الاعفاء ما أمكن .

٣ - إعادة النظر في اتفاقية تسهيل انتقال المدفوعات والرساميل العربية الموقعة في القاهرة بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣ بقصد :

(أ) ايجاد الأجهزة التي تؤمن انتقال المدفوعات بشكل تلقائي .
(ب) اعطاء الرساميل العربية لدى انتقالها بين الدول العربية نفس معاملة الرساميل المحلية .

(ج) اعطاء المواطنين العرب حق التملك والاقامة والعمل ومعاملة المواطن في الشؤون الاقتصادية في جميع البلاد العربية .

٤ - ايجاد هيئة عربية رسمية مشتركة تشرف على حسن تطبيق الاتفاقية التجارية الجماعية والاتفاقيات التجارية الثنائية بين البلاد العربية .

٥ - بحث الدول العربية على الاسراع بانشاء مصرف عربي مشترك للانماء الاقتصادي تسلم هذه الدول وحدها برأسماله الأسهم ، وله أن يبيع سندات في الداخل والخارج .

٦ - بحث الدول العربية على الاسراع في انجاز مشروع شركة الملاحة العربية .

٧ - بحث الدول العربية على الاسراع في تنفيذ الطريق الدولي العربي المقترح من قيسل الجامعة العربية للمواصلات لتباشر للموانئ العربية الواقعة على شرفي البحر الأبيض المتوسط بالموانئ العربية الواقعة على الخليج العربي .

(ب) بحث الدول العربية على تحسين شبكة المواصلات البرية بينها وانماؤها .

(ج) بحث الدول العربية المعنية للاسراع بمد الخط الحجازي الى المدينة .

٨ - دعوة المؤسسات المهنية والاقتصادية العربية الى الانتظام في اتصالات عربية دائمة على عرار مؤتمر عرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية .

٩ - ايجاد جهاز فنى دائم للمجلس الاقتصادى العربى ينسب به اعداد مشاريع القوانين والنظم الاقتصادية والمالية بين البلاد العربية .

١٠ - حث الحكومات العربية على تنسيق مشاريع الانماء الاقتصادى عن طريق تشكيل هيئة مشتركة لهذه الغاية .

١١ - حث الدول العربية التى لم تصدق بعد على اتفاقيتى تسهيل التجارة والترانزيت وتسهيل اتفاقية انتقال المحفوعات والرساميل على الاسراع فى التصديق .

١٢ - حث الحكومة السورية والحكومة اللبنانية للاسراع بالوصول الى وحدة اقتصادية شاملة كاملة .

١٣ - (أ) بما أن مرافق البلاد العامة يجب أن تستثمر لصالح المجموع ، وبما أن هناك مشاريع استثمارية ذات منافع عامة تحمل طابع الاحتكار ويجب أن لا تقام على أساس تجارى ، وخصوصا إذا كان المستثمر شركة أجنبية لا تدفع ضرائب الدخل وتبقى مجالس ادارتها فى خارج البلاد ، لذلك يوصى اللجنة الاقتصادية المؤتمر باسترداد امتيازات الشركات ذات المنافع العامة أو اخضاعها لأئطمة يؤمن سيرها لمصلحة المجموع .

(ب) وبما أن شركات البترول فى البلاد العربية تدفع حصبة البلاد على أساس أسعار تصدها الشركات ذاتها ، وبما أن البترول العربى يصدر خاما ، وبما أن الرسوم التى تدفعها الشركات للبلاد التى تمر بها أنابيبها لا تتناسب

مع ما تستفيد هذه الشركات . وبما أن أسعار البترول ومشتقاته تباع بأسعار عالية تسيء لصناعة البلاد ورغاهية أبنائها . لذلك كله توصى اللجنة :

١ - بزيادة العائدات عن طريق حسابها على أساس أسعار السوق العالمية الحرة ، لا على أساس الأسعار المحددة .

٢ - زيادة العائدات للبلدان التي تمر بها أنابيب النفط ، لأن الرسوم التي تدفع اليوم لا تتناسب مع فوائد الشركات .

٣ - زيادة مصانع التكرير في البلاد العربية زيادة تستهدف في النهاية تكرير معظم النفط العربي المنتج في البلدان العربية لتشغيل اليد العاملة العربية .

٤ - خفض أسعار البترول ومشتقاته التي تباع في البلاد العربية غير المنتجة بأسعار تتساوى وأسعار البلاد العربية المنتجة .

٥ - تشجيع بيع البترول ومشتقاته في الأسواق العربية بواسطة الحكومات كما هو حاصل الآن في العراق .

ويصدد الهدف الثاني قررت اللجنة أن تتقدم بالتوصية الوحيدة التالية :

١ - توسيع الوحدة الاقتصادية السورية اللبنانية الموصى بها لتشمل العراق والأردن ، والسعى لإقامة وحدة اقتصادية تشمل كافة الأقطار العربية .

خطر إسرائيل الاقتصادي :

رأت اللجنة أن مكافحة خطر إسرائيل اقتصاديا توجب بالاضافة الى التدابير السلبية المتخذة والتي بحث استكمالها القيام بأعمال انمائية تزيد قدرة البلاد العربية والدفاعية والانتاجية ، ومن أجل ذلك

توصى اللجنة :

١ - استكمال التشريع فى البلدان العربية كى تتمكن مكاتب المقاطعة من مكافحة انتزيب المباشر وغير المباشر بسرعة وكفاءة .

٢ - ايجاد الأجهزة الادارية الكافية فى مكاتب المقاطعة للقيام بالمهام القانونية الملقاه على عاتقها .

٣ - حث البعثات العربية السياسية على مراقبة تجارة اسرائيل الخارجية وعمليات الاستيراد والتصدير الى البلدان العربية ، ومنها مكافحة التهريب من اسرائيل واليها وايجاد صلات مباشرة بين هذه البعثات ومكاتب المقاطعة .

٤ - انشاء شبكة من الهيئات الشعبية تراقب تجارة البلاد العربية الخارجية ، وتعاون الهيئات الرسمية على منع عمليات التهريب من اسرائيل واليها .

٥ - بث المعلومات فى المناطق المتاخمة لاسرائيل عن أهمية المقاطعة لسلامة البلاد العربية ، ودرء خطر اسرائيل الداهم ، والعمل على رفع مستوى سكان هذه البلاد مما يزيد فى مناعتهم تجاه اغراءات التهريب .

وبصدد الكفحة الايجابية :

١ - أن تعتمد الحكومات العربية سياسة اقتصادية تستهدف تصنيع البلاد بالسرعة القصوى ، واذا احتاج التصنيع الى رساميل وخبرة فنية لا تتوفر بالمقدار الكافى فى هذه البلاد يصار الى الاستعانة بالرساميل وانخبرة الأجنبية : وتوجد التشريعات والأحوال التى تؤمن ذلك .

٢ - تشجيع التكامل الصناعى فى البلاد العربية عن طريق تنسيق

نمو الصناعات لنسج تشجيت موارد البلاد بتكرار الصناعات المماثلة في مختلف البلدان العربية تكرارا غير اقتصادي .

٣ - تؤكد اللجنة أن التوصيات التي تقدمت بها في صدد مكافحة النشئت الاقتصادية هي جوهرية لدرء الخطر الاقتصادي الاسرائيلي .

القرارات الاجتماعية

في موضوع حقوق الانسان في المجتمع العربي يقرر المؤتمر :
١ - توصية الدول العربية باعتماد حق المواطن في حكم نفسه اساسيا لانظمة الحكم .

٢ - بالتوقيع على معاهدة حقوق الانسان حتى تصبح الشرعية الدولية بمثابة قانون داخلي ملزم للمواطنين وللحكومات .

٣ - توصية الدول العربية باشتراخ قوانين سياسية واقتصادية واجتماعية تضمن حقوق الانسان والمواطن الطبيعية ، ولا سيما حق الحياة وتفرعاته والحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

٤ - توصية الدول العربية باشتراخ مواثيق للحريات العامة ، ولا سيما حرية التفكير والاعتقاد والديانة وحرية الرأي والتعبير ، وحرية الاجتماع على أن تحل هذه المواثيق محل القوانين المتنافية مع شرعة حقوق الانسان والمواطن .

في موضوع اعداد مواطنين صالحين في الوطن العربي

أولاً - وضع الأسرة :

١ - تعليم المرأة وتثقيفها .

٢ - اعطاؤها كافة حقوق المواطن بحيث تصبح على قدم المساواة مع الرجل .

٣ - تكلفة ادارة الشؤون الاجتماعية لتوجيه العائلة ومساعدتها
ومرافقتها ، وايجاد لجنة دائمة لنشر التشريعات الاجتماعية على الدول
العربية وللحصول على العمل بها .

٤ - مكافحة البغاء .

ثانيا - التربية والتعليم :

١ - مكافحة الأمية بين المدنيين والعسكريين ، وجعل التعليم
الابتدائي مجانيا واجباريا .

٢ - الاهتمام باللغة العربية والثقافة الوطنية على أن يكون
تدريس تاريخ وجغرافية البلاد العربية في جميع المدارس اجباريا في
جميع المدارس الأجنبية والوطنية ، وأن يراقب هذا التعليم من قبل
الدولة ، وأن تدرس قضية فلسطين في الصفوف الابتدائية والثانوية ،
وأن يعاد النظر في الكتب التي تدرس هذه المواضيع ، على أن توجه
عناية خاصة الى كتب التدريس والمطالعة في الصفوف الابتدائية .

٣ - الاهتمام بالتعليم والتدريب المهني .

٤ - التخصص العلمي المنتج .

٥ - اعداد المدرسين اعدادا صحيحا ورفع مستواهم العلمي
والمادى .

٦ - توجيه عناية خاصة لغرس القيم الأخلاقية والصفات الروحية
اللازمة لتكوين مواطن صالح .

٧ - توحيد البرامج الدراسية في البلاد العربية .

٨ - الاهتمام بالتدريب العسكري .

- ٩ - تثقيف المواطن عن طريق كافة وسائل النشر .
- ١٠ - تشجيع وإيجاد معاهد ومؤسسات تهتم بالفنون الجميلة .
- ١١ - تشجيع وإيجاد معاهد ومؤسسات تهتم بالرياضة البدنية .

ثالثا - البـدأوة :

- تحضير البدو تدريجيا ورفع مستواهم لى يصبحوا مواطنين عاملين .

رابعا - الـرـيـف :

رفع مستوى سكان الريف من النواحي الثقافية والاجتماعية والمادية والصحية كتشجيع التعاونيات وبناء المساكن الصحية وجلب الماء والكهرباء وتمهين طرق المواصلات وتأسيس المدارس والمراكز الصحية والاجتماعية .

خامسا - مـحـارـبة الاستغلال :

تحرير المواطن من الاستغلال السياسى والاقتصادى والقطاعى فى الريف والمحيفة .

سادسا - الطائفيـة :

- ١ - منع مدارس الحضانة والابتدائية الأجنبية من البلاد العربية .
- ٢ - منع تدخل رجال الدين فى السياسة .
- ٣ - مراقبة المدارس الطائفية والأجنبية الثانوية من حيث برامجها هيئتها التدريسية .
- ٤ - رفع مستوى التعليم وإيجاد الصيغة التبشيرية الطائفية عن تدريس الديانة والتاريخ .

٥ - محاربة توزيع الوظائف والمهام على أساس طائفي .

٦ - إلغاء الطائفية من الدستور .

سابعاً - الجنوح الاجتماعي :

١ - العناية بالأحداث الجانحين وإيجاد معاهد حديثة تكلل تربيتهم واعدادهم ليكونوا مواظنين صالحين .

٢ - ايجاد تشريع مؤيد بطريق عملية لمكافحة التسول والتشرد وتأسيس ملاجئ للمعزة وضعفاء العقول .

٣ - ادخال اصلاحات على السجون بحيث تكون وسيلة لاصلاح السجين واعداده لحياة سالمة .

ثامناً - الصحة العامة :

١ - العمل على رفع مستوى الصحة العامة في المدينة والريف بتوفير الاخصائيين ، وتنظيم الخدمات الفنية بما يضمن الوقاية الكافية ومعالجة المرض وتحسين الصحة في الفرد والمجموع في الناحيتين الجسدية والنفسية .

٢ - تأمين الضمان الصحي ووضع برامج لخدمة أصحاب العاهات .

ثاسعاً - المؤسسات الاجتماعية والحكومات :

١ - العمل على تعاون الفرد مع المجتمع وتنسيق التعاون المتبادل للمصلحة العامة بين الحكومات والمؤسسات الاجتماعية .

٢ - العمل على ادخال الضمان الاجتماعي في الدول العربية .

عاشرأ - البطالة :

محاربة البطالة مهما كانت اسبابها .

الباب الثاني

مشروعات الوحدة وتجاربها السابقة

على عام ١٩٥٨

١ - المشروعات الاقتصادية :

برزت على مسرح التخطيط النظري للمعاملات الاقتصادية بين البلاد العربية مجموعة من المشروعات تختلف فيما بينها من حيث الأساس الذي ترتسمه لاقامة الوحدة ومدى الشمول للقطاعات الاقتصادية للدول العربية *

فنجده أولاً : المشروع المعروف باسم «مشروع نوري السعيد» ، ففي ١٢ من شباط سنة ١٩٤٦ زار نوري السعيد سورية ، واجتمع بالمرحوم سعد الله الجابري ثم بالسيد سامي الصلح في بيروت ، واقترح رسمياً اقامة اتحاد اقتصادي يضم العراق وسورية ولبنان ، وكان الاقتراح ينص على عقد اتفاق بين الأقطار الثلاثة يتناول شئون التبادل التجاري ، والمواصلات ، والتعاون الثقافي ، والتعاون بين سلطات الأمن وتنظيم الري وشئون الجيش والسفر والاقامة *

وفيما يتعلق بالتبادل التجاري يؤخذ بمبدأ تخفيف الرسوم أو الغائها عن المنتجات المحلية من زراعية وصناعية ومعدنية *

وفيما يتعلق بالمواصلات يقترح انشاء خط حديدك يربط بين بيروت ودمشق وبغداد بصورة مباشرة ، كما يقترح تخفيف رسوم الخطوط الحديدية وفتح الموانئ وادماج شركات الطيران العربية *

وفيما يتعلق بالرئى يقترح التعاون على الاستفادة من مياه دجلة والفرات بين سورية والعراق ، ومن مياه الماصى بين لبنان وسورية .
واقترح المشروع تقرير حرية التنقل ، والتقاء رسوم الإقامة والقيود المفروضة على المقيمين وممتلكاتهم فيما يتعلق برعايا البلاد العربية .

ولم يكتب لهذا المشروع أن يتحقق ، لأنه خيف أن يسدو بمظهر تكتل اقليمى لا يرضى البلاد العربية الأخرى ، ولذا طرح من أجل العمل على الوصول الى مشروع مماثل عن طريق الجامعة العربية ، وباتفاق جماعى بين دولها .

وظهر بمعد ذلك مشروع « فؤاد عمون » مدير الخارجية اللبنانية ، وهو عبارة عن اقتراح شفهى عرضه السيد/عمون على السيد الجمالى ممثل العراق فى الجامعة العربية وعلى السيد الرفاعى ممثل الاردن ، فقبله مبدئيا ثم تقدم به السيد/عمون خطيا لمجلس الجامعة العربية .

ويقترح هذا المشروع عقد اتفاق اقتصادى بين بين الدول العربية على أن يبدأ بالدول المتقاربة جغرافيا واقتصاديا ، وهى : لبنان وسورية والعراق والمملكة الاردنية الهاشمية ذلك لتشابه الأوضاع الاقتصادية بين الدول الأربع لما يربط بينها من روابط اقتصادية قديمة فخصمها الانتدابان البريطانى والفرنسى بمعد أن كانت هذه البلاد جزءا من وحدة اقتصادية كاملة .

ويترك المشروع الباب مفتوحا للدول العربية الأخرى لتنضم الى هذا الاتفاق متى شاعت ، ولكن الأسباب التى أدت الى رفض مشروع نورى السعيد عادت فأدت بدورها الى السكوت عن مشروع عمون ، وهى كونه يظهر بمظهر تكتل بعض الدول العربية .

ثم تقدم السيد كمال جنبلاط الى الجامعة العربية بمشروع اتفاق جمركى يرمى الى تنمية المبادلات بين البلاد العربية عن طريق توحيد السياسة الجمركية والنقدية وتسهيل المواصلات وتبادل المنتجات ، وينص المشروع على اعفاء البضائم المصنوعة فى أى بلد عربى من الرسوم الجمركية ، وعلى تسهيل التجارة العابرة وتسهيل معاملات استرداد الرسوم الجمركية .

والى جانب هذه المشروعات العامة نجد بعض الاقتراحات الفرعية مثل مشروع السيد خالد العظم الذى اقترح فيه الغاء العملات العربية الحاضرة وتغييرها بعملة رسمية موحدة عربية تصدرها هيئة تدعى (مصلحة النقد العربى) وتشترك فى هذه المصلحة الدول العربية بحصة معينة من رأس المال . كما اقترح ايجاد مصلحة موحدة للقطع بين البلاد العربية ، وقد أحيل هذا المشروع لوزارة المالية المصرية التى أكدت عدم صلاحيته ما لم يكن ضمن اطار وحدة شاملة تحقق وحدة كاملة فى السياسة المالية والاقتصادية والمصرفية .

ولقد كان لهذه المشروعات فى مجموعها أثرها فى تحريك مفهوم الوحدة بعد أن ظل أمدا طويلا بفضل الاستعمار وما تلاه من صور الانتداب مفتتقا فى الصدور ، وبالأضافة الى ذلك كان للاتجاهات الاقتصادية الدولية أثرها فى اظهار مشروعات وصور من الاتحادات الاقتصادية ثبت غايلتها بالنسبة لاقتصاديات الدول الأعضاء فيها ، ولذا وفى ١٩ من مايو سنة ١٩٥٦ اتخذت اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية القرار الآتى :

« لما كانت الوحدة الاقتصادية من أهم الأهداف التى تسعى اليها الجامعة العربية فإن اللجنة السياسية توصى بتأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى اعداد مشروع كامل لهذه الوحدة ، والخطوات التى

يجب أن تتبع من أجل تحقيقها ، على أن تقدم الحكومات العربية الى الأمانة العامة أسماء ممثلها في هذه اللجنة في مدى ثلاثة أسابيع ، وأن تقدم اللجنة تقريرها الى اللجنة السياسية في مدة لا تتجاوز أربعة أشهر .

وتنفيذا لهذا القرار قامت الأمانة العامة بتوجيه الدعوة الى اجتماع لجنة الخبراء في اليوم السادس من أغسطس سنة ١٩٥٦ في بجمدون (لبنان) ، وتسهيلا لمهمة اللجنة كانت الأمانة العامة قد أعدت مشروع اتفاقية للوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة مع مذكرة اضافية حول هذا المشروع اتفقتها اللجنة أساسا لدراستها ، كما استعانت اللجنة بالمشروعات الثلاثة السالفة الذكر (مشروع نوري السعيد ، مشروع كمال جنبلاط ، مشروع غزؤاد عمون) .

وقد استجابت حكومات الدول الأعضاء في الجامعة الى هذه الدعوة — باستثناء حكومة السودان — واستمرت اجتماعات اللجنة حتى ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٦ ، وانتهت بدراسة المشروع المقدم من الأمانة العامة ، وادخال التعديلات عليه الى مشروع اتفاقية للوحدة الاقتصادية الشاملة مع مشروع بالخطوات التي يجب أن تتبع لتحقيق هذه الوحدة ، كما أعدت اللجنة تقريراً مفصلاً عن اجتماعاتها .

وتنفيذا لقرار اللجنة السياسية السابقة قدمت لجنة الخبراء تقريرها مع المشروع الى اللجنة السياسية في دور الانعقاد العاды لمجلس الجامعة السادس والعشرين ، واتخذ المجلس بتاريخ ١٥/١٠/١٩٥٦ القرار الآتي :

« وبناء على توصية اللجنة السياسية .

« وبناء على ما عرضه الأمين العام بشأن مشروع الوحدة

الاقتصادية بين دول الجامعة العربية قررت اللجنة إحالة المشروع الى المجلس الاقتصادى استكمالاً لبحثه من الناحية الفنية ، •

وتنفيذا لهذا القرار عرض تقرير اللجنة مع المشروع الذى أعدته على المجلس الاقتصادى فى دورة انعقاده العادى الرابع ، الذى افتتح فى القاهرة بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٥ ، فأحالته الى لجنة فرعية هى لجنة الشؤون الاقتصادية والوحدة والتخطيط ، فاستعرضت اللجنة تقرير لجنة الخبراء ، ثم مشروع الاتفاقية ، وبعد أن أدخلت التعديلات التى رأت إدخالها على مشروع لجنة الخبراء انتهت الى تقرير مشروع عرض على المجلس الاقتصادى بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٧/٦/٣ فانفذ المجلس القرار الآتى :

• يقرر المجلس الموافقة على مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ، كما قدمته اللجنة الأولى ، ومع ملاحظة ما أبداه وفد لبنان من تحفظ فى اللجنة وفى المجلس ، •

كما يقرر المجلس إعادة المشروع الى اللجنة السياسية للبت فيه من الناحية السياسية •

ويبحث اللجنة السياسية للمشروع أثبتت عدم اعتراضها عليه وخاصة أن أحكامه فنية مما لا يدخل فى اختصاصها •

وكما سبق إلحنا الى أن التطورات فى العلاقات الاقتصادية الدولية وخاصة فى غربى القارة الأوروبية ، والتى يمثل أقصاها من حيث تأثيره على الاقتصاديات العربية فى السوق الأوروبية المشتركة كان لهما أثرها على فكرة الوحدة العربية ، فبعد ما كان مشروع اتفاقية الوحدة هو السباق الى حيز الوجود لقيام السوق العربية المشتركة أضحت المناقشات فى المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية بشأن إقامة سوق عربية

مشتركة هي أحد المعايير لمواجهة الأضرار المحدقة بالاقتصاديات العربية من جراء قيام السوق الأوروبية المشتركة .

وبرغم هذا فمع اقرار وفود الدول العربية جميعا لمشروع الوحدة بين الدول العربية فإن التصديق عليها ما زال متأخرا ، بل وتتعمد العراق عرقلته بطرح مشروع جديد متذرعة في ذلك بعدمفاعلية وعدم جدوى أحكام مشروع الاتفاقية ، متغافلة عن سبق اقرارها من جميع الدول العربية ، وأنها لم تطبق بعد حتى يكشف التطبيق عن مساوئ تطبيقها وعيوبه ، ومتغافلة أيضا عما تجرى عليه الأمور في غربي القارة الأوروبية ومحاولات اسرائيل لربط اقتصادها بمجلة الاقتصاد الأوربي حتى تنكفئ لنفسها البقاء وتدعم أهدافها الاستغلالية في قلب القارة الافريقية ، وكسر شوكة الحصار العربي المفروض من حولها .

وفيما يلي نتعرض اجمالا لأهم مبادئ كل من مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية والمشروع الذي تقدم به الوفد العراقي في دور الانعقاد العادي السابع للمجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية .

مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية :

تهدف الاتفاقية الى اقامة وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة في تلك الدول ولرعاياها أن تكون على قدم المساواة :

- ١ - حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
- ٢ - حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .
- ٣ - حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .

٤ - حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية .

٥ - حقوق التملك والايضاء والارث .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف اتفقت الدول المتعاقدة -
المملكة الاردنية الهاشمية ، والجمهورية السودانية ، والجمهورية العراقية ،
والمملكة العربية السعودية ، والجمهورية اللبنانية ، والمملكة الليبية
المتحدة ، والجمهورية العربية المتحدة ، والمملكة التونسية اليمنية - على :

١ - جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة
وتوحيد التعريف والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها .

٢ - توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها .

٣ - توحيد أنظمة النقل والترانزيت .

٤ - عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان
الأخرى بصورة مشققة .

٥ - تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة
الداخلية ، وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل أن يعمل من
رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والتجارة والمهن شروط
متكافئة .

٦ - تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي .

٧ - (أ) تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية
وسائر الضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة
والصناعة والتجارة والمقارنات وتوظيف رموز الأموال بما
يكفل مبدأ تكافؤ الفرص .

(ب) تلافى ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا
الدول المتعاقدة .

- ٨ - تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها
في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيدا لتوحيد النقد بها .
- ٩ - اتخاذ أى إجراءات أخرى تلزم لتحقيق الأهداف السابقة .

كما ناطت الدول المتعاقدة تحقيق هذه الأهداف بهيئة دائمة
ينبنى انشاؤها وتدعى « مجلس الوحدة الاقتصادية العربية » ، وللمجلس
أن ينشئ لجانا اقتصادية وإدارية للعمل تحت إشرافه بصورة دائمة
أو لمدة مؤقتة ، وفي نطاق الاختصاصات التي يحددها لكل منها ، ومبدئيا
اتفقت الدول الأعضاء على إنشاء ثلاث لجان دائمة .

- ١ - اللجنة الجمركية لمعالجة الشئون الجمركية الفنية والإدارية .
- ٢ - اللجنة النقدية والمالية لمعالجة شئون النقد والصرف
والضرائب والرسوم والشئون المالية الأخرى .
- ٣ - اللجنة الاقتصادية لمعالجة الشئون الزراعية والصناعية
والتجارة والنقل والمواصلات والعمل والضمان الاجتماعى .

هَذَا ، كما ينشأ مجلس غنى لدى مجلس الوحدة الاقتصادية
العربية ومهمته استشارية ، اذ يتولى دراسة وبحث المسائل التى تحال
اليه من قبل المجلس أو من قبل الجامعة ، وعرض البحوث والمقترحات
التي تؤمن الانسجام والتنسيق فى الأمور الداخلة فى اختصاص المجلس ،
وكذلك ينشئ المجلس مكتباً مركزياً للاحصاء يقوم بجمع الإحصاءات
وتخليطها ونشرها عند الاقتضاء .

جدير بالذكر - بعد أن عرضنا لأهم المبادئ والمبادئ التى هى

محور اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية - أن نذكر أن الوحدة كما أوضحها المشروع ليست وحدة فورية • وإنما يتم تحقيقها على مراحل ، ولقد ترك لمجلس الوحدة بحكم المادة ١٤ من الاتفاقية أن يضع غور تشكيله خطة عملية بمراحل التنفيذ ، وأن يحدد الاجراءات التشريعية والادارية والفنية لكل مرحلة مع مراعاة الملحق الخاص بالخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ، والمرافق لهذه الاتفاقية الذى يشكل جزءا لا يتجزأ منها •

المشروع العراقى لتحقيق التكامل الاقتصادى والغنى بين البلاد العربية :

يقضى المشروع فى مجال تحقيق التكامل الاقتصادى بأن تعمل الدول المتعاقدة على تهيئة الظروف اللازمة لتوفير الحريات الاقتصادية التالية لمواطنيها على قدم المساواة ، وفى حدود السياسة الاقتصادية لكل منها :

- ١ - (أ) حرية تبادل البضائع والمنتجات العربية •
- (ب) حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال •
- (ج) حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى •
- (د) حرية استعمال وسائل النقل والمرافق والمواصلات المدنية ،
- (هـ) حرية التملك والايصاء والارث •

٢ - وتمهيدا لتحقيق الحريات المذكورة تضمن الدول المتعاقدة معاملة رموس الأموال العربية للمؤسسات والشركات العربية التى تقوم بالانتاج أو التى تمارس عمليات الصرف أو النقل بصورة مباشرة معاملة متكافئة مع رموس الأموال المحلية باستثناءها من شروط الجنسية عند إبرام هذا الاتفاق •

ويتم تحرير تبادل المنتجات وذلك بالتدريج غى ازالة الصواجز الجمركية والقيود الادارية ، وتذليل سائر العقبات التى تعترض هذه الحرية . والعمل على اضطراد التوسع فى الاعفاء والتخفيض الجمركى لمنتجاتها . تمهيدا لتحقيق سوق عربية مشتركة على أساس التنسيق والتكامل الاقتصادى .

هذا وعلى الدول الأطراف - تحقيقا لهذه - الغاية - أن تتفق على وضع جداول ملحقه بهذه الاتفاقية يحتوى الأول على السلع المطاة من الرسوم الجمركية ، والثانى على السلع التى تخضع لتخفيض جمركى بنسبة ٧٥٪ ، والثالث على السلع التى تخضع لتخفيض جمركى بنسبة ٥٠٪ ، والرابع على السلع التى تخضع لتخفيض جمركى بنسبة ٢٥٪ على أن يعاد النظر فى توسيع وتعديل هذه الجداول سنويا .

كما أن للدول الأعضاء أن تتفق على منح سنوى للتدرج فى ازالة القيود الادارية ، وأن تعمل على تنسيق سياستها التجارية الخارجية ، وتهيئة الظروف اللازمة لايجاد منطقة جمركية خاصة بها .

هذا وعلى الدول المتعاقدة أن تعمل على تنسيق برامج التخطيط والتنمية الاقتصادية بما يكفل التكامل الاقتصادى بينها ، وذلك عن طريق التنسيق الصناعى والزراعى ، وتنسيق السياسة المالية والنقدية ، وتنسيق التشريعات الضريبية والرسوم ، خاصة ما يتعلق بتلافى ازدواجها ، وتنسيق تشريعات العمل والضمان الاجتماعى بما يضمن تكافؤ الفرص لمواطنيها ، وتنسيق أنظمة النقل والترانسيت ، وتوحيد أساليب التصنيف والتبويب الاحصائية .

وتحقيقا لهذه الأهداف يقرر مشروع الاتفاقية تشكيل هيئة دائمة مرتبطة بالمجلس الاقتصادى - هيئة التنسيق العربى - وتتألف من مندوب دائم من كل من الدول المتعاقدة .

هذا ولكل من المجلس الاقتصادى وهيئة التنسيق والاجهزة المرتبطة بها كيان مستقل له قوامه الخاص . رميزانيته الخاصة : ويضم المجلس الدائم المؤسس بقرار من المجلس الاقتصادى الى هيئة التنسيق العربى . وعلى هيئة التنسيق ان تتولى اعداد ما يلزم لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية وتنفيذ احكامها . وتقوم بصورة خاصة بما ينى :

١ - وضع البحوث والدراسات الاقتصادية بمساعدة المكتب الفنى الدائم واللجان التى تؤلفها .

٢ - تقديم التوصيات والمقترحات ومشروعات اللوائح والاتفاقات الى المجلس الاقتصادى لمناقشتها واقرارها ، وذلك لكل ما له علاقة بتنفيذ هذه الاتفاقية .

٣ - تقديم تقرير سنوى عن تنفيذ مقررات المجلس الاقتصادى بقوميياته .

أما فى المجال الفنى فتتقضى الاتفاقية بان تقدم كل من الأطراف المتعاقدة فى حدود امكانياتها الى الأطراف الأخرى ، وبناء على طلبها الخبرة والمساعدة الفنية فى مختلف ميادين النشاط الاقتصادى والثقافى والاجتماعى والصناعى والزراعى والطبى ، وينظم تبادل المعونة الفنية ببروتوكول ، تضعه هيئة التنسيق ، ويلحق بهذا الاتفاق ، كما أن على الدول الأعضاء أن تشجع انشاء مؤسسات استثمارية للقيام بمشروعات مشتركة فى مختلف الميادين الاقتصادية ، وتسهم الدول كلها أو بعضها فى رموس أموالها .

وحرى بالذكر ، أن الاتفاقية أجازت لأى من الأطراف المتعاقدة الانسحاب من هذه الاتفاقية بعد مرور خمس سنوات على نفاذها ، أو الانضمام اليها بالنسبة للدول غير الموقعة عليها ، على أن يصبح الانسحاب نافذاً بعد مرور سنة من تاريخ اعلانه الى الأمانة العامة

لجامعة الدول العربية ، وهي في هذا تتفق مع مشروع اتفاقية الوحدة الذي تضمن الحكم نفسه في المادة ١٨ منه •

ويعمد هذا العرض لأهم المبادئ التي يقوم عليها كلا مشروعى الاتفاقيتين - مشروع اتفاقية الوحدة التي أقرته جامعة الدول العربية ، ومشروع اتفاقية بشأن تحقيق التكامل الاقتصادي والتعاون الفنى بين الدول العربية الذي قدمه الوفد العراقى الى المجلس الاقتصادى فى دور انعقاده العادى السابع - نجد من الحرى بنا أن نبين أوجه الخلاف بين المشروعين •

وأول ما يلاحظ على مشروع الاتفاق العراقى أنه حريص كل الحرص على البعد عن أن يجعل الوحدة الاقتصادية غايته ، سواء فى أحكامه أو فى مقدمته ، وهذا على خلاف مشروع اتفاقية الوحدة التى ينطق اسمها بالغاية منها ، كما حرصت أحكامها على ترديد تلك الغاية وإيضاح السبل العملية لتحقيقها •

ولذا فإن مشروع الاتفاق العراقى لا تمحو أحكامه أن تكون وسائل لزيادة التعاون الاقتصادى وتسهيل التبادل التجارى ، وأن تكون ترديدا لاتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتسهيل تجارة الترانزيت التى عقدت فى إطار جامعة الدول العربية فى عام ١٩٥٣ ، فضلا على أنه أكثر اتساعا ، اتساعا يقف دون أن يكون فى اعتباره مشاكل العالم العربى سواء فى المجال الاقتصادى أو السياسى أو علاقات التبعية التى ما زالت تربط اقتصاديات عدد كبير من الدول العربية بالدول الأوروبية ، اتساعا يقف دون أن يدخل فى اعتباره وجود اسرائيل فى قلب الأمة العربية ولا الرغبة فى تضيق العصار من حولها ، اتساعا يقف دون أن يدخل فى اعتباره الضرورة الملحة للوحدة العربية والتى أوجبها تكامل اقتصاديات دول السوق الأوروبية المشتركة ، واحتمال انضمام باقى دول منظمة

التعاون الاقتصادي الأوروبي إليها مما يشكل ضررا كبيرا على اقتصاديات المنطقة العربية .

(ب) مشروعات الوحدة السياسية :

عرفنا أن العرب كانوا يحملون من أجل الوحدة كأملا عزيزا غالبا - منذ فجر تاريخهم - وعرفنا كذلك مشروعات الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية ، ويهنا هنا أن نلم بمشروعات الوحدة السياسية التي حاول العرب تحقيقها منذ مطلع هذا القرن .

فطوى أثر إعلان الدستور العثماني في سنة ١٩٠٨ تكونت في الأستانة « جمعية الأخاء العربي » ، وكان قوامها شباب العرب ورجالهم ونوابهم وشيوخهم في البرلمان العثماني ، وكان الهدف منها الدفاع عن حقوقهم في كل مكان .

وقام كذلك « المنتدى الأدبي » في الأستانة ، والذي ظل يمارس نشاطه من سنة ١٩٠٩ ، وكان ييث الدعوة للقومية العربية ، وعندما أعلن الترك عن نياتهم الصردانية ضد العرب نشأت الجمعيات السرية العربية ، العسكرية وغير العسكرية ، مثل الجمعية القحطانية ، وجمعية العهد ، والجمعية العربية « الفتاة » ، واشترك في تلك الجمعيات العرب من كل أقاليمهم ، فمن الشام والعراق والحجاز واليمن ومصر كان هناك رجال وقادة يحملون من أجل الحركة القومية العربية ، وعندما قامت الثورة العربية ضد الأتراك في الحرب العالمية الأولى كانت الوحدة العربية من أهم أهدافها ، وعلى الرغم مما اتضح فيما بعد من أن الشريف « حسين » كان يبغيها وحدة لمصلحته فإن الشعب العربي الذي شارك في هذه الثورة كان مؤمنا بالوحدة العربية كهدف وغاية ، وكذلك كانت الوحدة العربية من الأهداف التي عقدت من أجلها المؤتمرات العربية بعد الحرب العالمية الأولى - فالمؤتمر السوري الذي عقد في

يوليو سنة ١٩١٩ ، أوصى بقيام الوحدة العربية ، وكذلك الأمر في المؤتمر العراقي الذي عقد في مارس سنة ١٩٢٠ •

وكذلك كانت الوحدة العربية هي الهدف الأسمى الذي سعى اليه المؤتمر العربي القومي المنعقد في القسحس سنة ١٩٣١ ، وحضره رجال العروبة من جميع أقاليمهم ، وقرروا الميثاق الواجب على رجال العرب أن يسيروا عليه وينص على :

١ - أن البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ ، وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا نقره ولا نعترف به •

٢ - توجه الجهود في كل قطر من الأقطار العربية الى وجهة واحدة هي استقلالها التام كاملة موحدة ، ومقاومة كل فكرة ترمي الى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية والاقليمية •

وفي هذا الميثاق وبقي قسومي عربي ناضج ، ولو أن هذا الوعي لم يصطبم بالاستعمار والصهيونية والرجعية الحاكمة لآلئى ثماره من تدعيم التضامن والوحدة العربية الشاملة •

وعندما بدأت المشاورات التي انبثقت منها الجامعة العربية وميثاقها في سنة ١٩٤٣ كان الهدف العربي من ورائها هو السير خطوة في طريق الوحدة العربية الكاملة ، وكانت تلك المشاورات تسمى بمشاورات الوحدة العربية ، ولم تحقق جامعة الدول العربية الوحدة المنشودة ، وعلى الرغم من فرحة العرب باننشائها أملا منها أن تكون طريقا لتحقيق الوحدة الكاملة ، فالجامعة العربية وقد نشأت منذ البداية على أساس اقليمي لم يكن من الممكن أن تقوم الا بالدور الذي قامت به ، وقد تعرضت الجامعة العربية منذ نشأتها لمواقف كثيرة لنشاطها العربي نتيجة لأنها انما كانت تمثل الحكام العرب ولا تمثل الشعب العربي ،

وقد عرفنا كيف وقف الحكام العرب الرجعيون في وجه الوحدة
أحيانا ، وكيف حاولوا أن يستغلوا المد الوحدى لمصلحتهم أحيانا
أخرى .

وقد ذكرنا من قبل محاولات الملك عبد الله أن يقيم وحدة
عربية لمصلحته ، وكذلك كانت هناك حركة وحدوية ترمى الى اتحاد
سورية والعراق في سنة ١٩٤٩ ، وشجعها العرب المؤمنون بالقومية العربية
والوحدة العربية ، ولكن الاعتبارات الشخصية أفسدت هذه الحركة .

وقد بلغ من نضج الحركة الوحدوية العربية أن الدول العربية
كلها تقريبا تنص في دساتيرها على أنها جزء من الأمة العربية ، وقد
نص الدستور السوري المسادر في سنة ١٩٥٠ في مقدمته على ما يلي :

« ونعلن أن شعبنا جزء من الأمة العربية بتاريخه وحاضره ومستقبله ،
يتطلع الى اليوم الذي تجتمع فيه في دولة واحدة ، وسيعمل جاهدا
على تحقيق هذه الأمنية في ظل الاستقلال والحرية ، وفي هذا
دليل على نمو الوعي الوحدوى العربى ، ليس في سوريا وحدها ،
ولكن في كل اقليم عربى ، حتى أن الحكام الرجعيين المعادين للوحدة
يضطرون الى سرقة شعارات الوحدة من أجل تضليل الجماهير العربية .

وهكذا نرى أن المشروعات الوحدوية السياسية ظلت تنمو الى أن
وصلت غايتها ، قيام الجمهورية العربية المتحدة ، والتي كان قيامها يمثل
أول مشروع عربى خرج الى حيز التنفيذ الفعلى ، وفى الوقت نفسه يمثل
أول مشروع وحدوى تخلص من المطامع الشخصية والمصالح الذاتية ،
وقد مهد لقيام الوحدة بمؤتمرات شارك فيها المسئولون الرسميون
في مصر وسوريا ، وكان لهذه التجربة الوحدوية الكبرى رد فعل
لدى العرب جميعا ، فحرب بها وباركها كل عربى مخلص لعرويته وقوميته

ووقف في سبيلها ، أو حاول انشاء اتحادات مفتحة لجابقتها ، الاستعمار
وعلاؤه من الحكام الرجعيين •

ان الوحدة العربية كانت هدفا دائما وضعه العرب نصب
أعينهم منذ مطلع القرن الحالى ، كما وضعوه نصب أعينهم طوال
تاريخهم المريق •

الوحدة المصرية السورية

مصر وسوريا على طريق الوحدة

في أوائل عام ١٩٥٦ - وكان حلف بغداد قد أصبح حقيقة واقعة ، وأصبح يهدد أمن الدول العربية ، بالإضافة الى ما سبقه من أصلاف غربية مثل حلف الأطنطى الذى ظهر الى الوجود فى أبريل عام ١٩٤٩ ، وكذلك حلف البلقان الذى ظهر الى الوجود فى عام ١٩٥٣ - لم يكن أما مصر وسوريا سوى توثيق الروابط بينهما فمقيدا عام ١٩٥٦ اتفاقية كان مضمونها يؤكد أن البلدين على طريق الوحدة .

ولاهمية هذه الاتفاقية : ولأنها تعتبر مقدمة للوحدة بين البلدين .
فنورد فيما يلي نصها :

المادة الأولى :

تؤكد الدولتان المتعاقدتان تمسكهما بالسلام والأمن وتصميمهما على حل جميع منازعاتهما الدولية بالوسائل السلمية .

المادة الثانية :

تقرر الدولتان أن كل اعتداء مسلح يقع على أحدهما أو على قواتهما يعتبر موجها ضدهما معا ، واذك ووفقا لحق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى ومحافظة على سلامتهما ووحدة أراضيها فإنهما متعهدان بتبادل المعونة فى حالة العدوان ، واتخاذ كافة التدابير الضرورية على الفور ، واستخدام جميع ما تملكانه من وسائل - بما فى ذلك استعمال القوة المسلحة - لضد العدوان وإعادة السلام والأمن .

المادة الثالثة :

تتساور الدولتان المتعاقبتان بناء على طلب أحدهما كلما تعكرت العلاقات الدولية لدرجة تؤثر على أمن إحدى المناطق العربية في الشرق الأوسط ، أو على أمن أراضي أحدهما أو استقلالهما أو سلامتهما ووحدة أرضيهما .

المادة الرابعة :

إذا وقع اعتداء مفاجئ على حدود إحدى الدولتين المتعاقبتين أو على قسواتهما تتخذ الدولتان على الفور التعبير العسكري لصد هذا العدوان والاجراءات الضرورية لتنفيذ المعاهدة الحالية وسريان مفعولها .

المادة الخامسة :

اتفق الطرفان المتعاقدان لتحقيق أهداف هذا الاتفاق على انشاء المنظمات التالية :

- ١ - مجلس أعلى .
- ٢ - مجلس للحرب .
- ٣ - قيادة مشتركة .

المادة السادسة :

يشكل المجلس الأعلى من وزراء الخارجية ووزراء الدفاع في البلدين ، ويمثل هذا المجلس سلطة رسمية يخضع لها قائد القيادة الموحدة .

المادة السابعة :

يتكون مجلس الحرب من رؤساء أركان الحرب في جيشي الدولتين

المتعاقدين ، ويكون هذا المجلس هيئة استشارية للمجلس الأعلى •

المادة الثامنة :

تشمل القيادة المشتركة القائد العام لمجلس أركان الحرب للوحدات التي ستوضع تحت تصرف القيادة المشتركة ، ويكون للقيادة المشتركة صفة الدوام ، وتمارس أعمالها في زمن السلم كما في زمن الحرب •

المادة التاسعة :

يفسخ الطرفان المتعاقدان تحت تصرف القيادة المشتركة في حالتي السلم والحرب جميع قواتهما الموجودة تحت السلاح بما في ذلك القوات الموجودة على الحدود الفلسطينية •

المادة العاشرة :

ينشأ صندوق مشترك يشترك فيه الطرفان المتعاقدان لتغطية النفقات اللازمة للقيادة المشتركة مناصفة بينهما ، وغنيا يتعلق بالمشآت العسكرية المنصوص عليها في المادة التاسعة تكون نسبة الدفع ٦٥ في المائة للجمهورية المصرية و ٣٥ في المائة للجمهورية السورية •

المادة الحادية عشرة :

هذه المعاهدة لا تضمن أي شرط يؤثر أن يمكن أن يؤثر على الحقوق والالتزامات الحالية أو المستقبلية للدولتين وفقا لميثاق الأمم المتحدة والمسؤوليات التي يتطلع بها مجلس الأمن للمحافظة على السلم والأمن الدوليين •

المادة الثانية عشرة :

مدة المعاهدة هي خمسة أعوام تجدد بالاتفاق بين الطرفين •

المادة الثالثة عشرة :

يصدق على المعاهدة بالوسائل الدستورية المعمول بها في الدولتين ،
ويتم تبادل الوثائق الخاصة بالتصديق في وزارة الخارجية السورية في
دمشق في ميعاد إقصاء ثلاثون يوما من تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالي
الذي ينفذ فوراً عقب تبادل وثائق التصديق *

وحدة مصر وسورية والجمهورية العربية المتحدة

تمت وحدة مصر وسورية في إطار الجمهورية العربية المتحدة في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٨ بعد استفتاء كان نتيجته إجماع الرأي في القطرين على اقرار الوحدة بعد ما أقرها المجلسان المصري والسوري بالاجماع ، وعلى اختيار الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا لهما ، وأقرت الحكومتان والمجلسان ترشيحه بالاجماع .

وكانت نتيجة الاستفتاء في القطرين ٩٩.٩٩٪ ، ويمكن إجمال العوامل التي دفعت الى وحدة مصر وسورية في ثلاث نقاط :

- ١ - إيمان الشعب السوري بضرورة الوحدة .
 - ٢ - التقاء (ثورة يوليو ١٩٥٢) مع أهداف النضال العربي .
 - ٣ - التقارب العسكري والاقتصادي والقومي بين الدولتين .
- وفيما يلي نتناولهما بالتفصيل :

أولا - إيمان الشعب السوري بضرورة الوحدة :

الواقع أن فكرة القومية العربية - التي هي من أهم دعائم الوحدة - كانت وما زالت متغلغلة في نفس الشعب السوري ، ورغم ما عثرى سوريا من احتلال فرنسي وديكتاتوريات ومناورات ، ولقد أخذت هذه الفكرة انطلاقتها بعد أن تحررت سورية من الاستعمار الفرنسي في ١٦ من أبريل سنة ١٩٤٦ ، فكانت أول بلد عربي يخطو عنه الاستعمار الحربي ، وانطلقت سورية منذ هذا الحين لتعمل للوحدة العربية ، ولقد قررت

مقدمة الدستور الذي أقرته الجمعية التأسيسية يوم ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ما نصه :

« نحن الشعب السوري نعلم أن شمسنا — الذي هو جزء من الأمة العربية بتاريخه ، وحاضره ومستقبله — يتطلع الى اليوم الذي تجتمع فيه أمتا العربية في دولة واحدة ، وسيمثل جاهدا على تحقيق هذه الأمنية المقدسة في ظل الاستقلال والحرية » .

فكان هذا النص سابقة غير معروفة في دساتير الشعوب العربية ، وكان فاتحة تطور كبير في صياغتها .

وعندما تولى أديب الشيشكلي الحكم في سورية عقب كارثة فلسطين نسخ دستور الجمعية التأسيسية ووضع بعض أعوانه ويطانته دستورا آخر أذيع يوم ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

وقد جاء في المادة الأولى من الباب الأول من هذا الدستور ما نصه :

- ١ — سورية جمهورية عربية ديمقراطية ذات سيادة تامة .
- ٢ — وهي وحدة سياسية لا تتجزأ ، ولا يجوز التخلي عن أي جزء من أراضيها .

٣ — والشعب السوري جزء من الأمة العربية ، وعلى الدولة أن تسعى في ظل السيادة والنظام الجمهوري لتحقيق وحدة هذه الأمة .
وهكذا أثبت الدستور الثاني كما أثبت الدستور الأول رغبة سورية في الوحدة العربية ، وسجل كونها جزءا من الأمة العربية .

ثانياً — انتفاة ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ مع أهداف النضال العربي :
كان إعلان ثورة مصر الكبرى صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عاملاً جديداً

من عوامل التقريب بين سورية ومصر . فرحب بها السوريون أصدق
الترحيب .

ولم يكن الالتقاء التقاء مبادئ فقط ، وإنما مبادئ صدقها
العمل ، ففي عام ١٩٥٥ أوفد الرئيس جمال عبد الناصر وفدا لدعوة
سورية الى عقد ميثاق عسكري تتعاون فيه مع مصر على رد
عدوان فاستجابت له بدون تردد . بعكس ما جرى في أقطار عربية
أخرى ، ووقع في دمشق يوم ٢ من مارس سنة ١٩٥٥ بيان مشترك
أعلن اتفاق الحكومتين المصرية والسورية على الأسس التالية :

- ١ - عدم الانضمام الى الحلف التركي العراقي أو أية أحلاف .
- ٢ - إقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي عربي مشترك ترتكز على
الأمور التالية :

(أ) الالتزام بالاشتراك في صد أي عدوان يقح على إحدى
دول المنظمة .

(ب) إنشاء قيادة مشتركة دائمة لها مقر رئيسي تشرف على تدريب
القوات العسكرية التي تضمها كل دولة تحت تصرف تلك
القيادة وعلى تسليحها وتنظيمها وتوزيعها وفقا للخطة الدفاعية
المشتركة ، كما تتولى هذه القيادة تنسيق الصناعات الحربية
والمواصلات اللازمة للأغراض العسكرية .

(ج) عدم قيام أية دولة مشتركة في المنظمة بعقد اتفاقات دولية
أو عسكرية أو سياسية بدون موافقة بقية أعضاء المنظمة .

(د) دعم الاقتصاد بين دول المنظمة تمهيدا لتحقيق الوحدة
الاقتصادية الجامعة وتبني الفريقان الأمور التالية :

— أحداث مصرف عربى يصدر نقداً عربياً • وتؤلف
لجنة فنية لوضع قواعد هذا المشروع وإقراره •

— إعادة النظر فى نظام المتبادل التجارى العربى المعمول به
حاليا رغبة فى تعزيزه وتوطيده باعفاء المنتجات والمصنوعات
المحلية من الرسوم الجمركية أو تخفيف هذه الرسوم
لأدنى حد ممكن •

— تشجيع تأليف شركات مساهمة برعوس أموال عربية
مشتركة للقيام بمشروعات زراعية وصناعية واسعة وبأعمال
الملاحة الجوية والبحرية والتأمين وغيرها •

— تأليف مجلس اقتصادى عربى لتوجيه هذه السياسة
الاقتصادية والإشراف عليها •

٣ — الاتصال بالحكومات العربية لعرض الأسس والمبادئ المذكورة
فى هذا البيان ، ودعوة الدول العربية الموافقة عليه الى عقد مؤتمر
توضح فيه النصوص مع تفاصيلها لإقرارها وإنفاذها فمور إبرامها ،
على أن يعقد هذا المؤتمر خلال شهر مارس سنة ١٩٥٥ ، وأن يضم
رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية والدفاع الوطنى والمالية والاقتصاد
ورؤساء الأركان العامة •

ثالثا — التقارب العسكرى والاقتصادى والقومى بين الدولتين :

فى الميدان العسكرى فتحت مصر مع سورية — تنشيا مع البيان
المصرى للسورى المشترك — باب المفاوضات فى أوائل شهر سبتمبر
سنة ١٩٥٥ لعقد اتفاق عسكرى دفاعى ، وانتهت المفاوضات يوم ٢٠
من بمقد الميثاق المطلوب ، وهو أول ما عقد بين مصر وبين حكومة
عربية •

وأما فى ميدان الايمان بالقومية العربية وبالوطن العربى

الواحد ، فقد أصدرت حكومة الثورة فى يوم ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦ الدستور الجديد الذى أعيدته مصر : وأصدرته متجاوباً ومنسجماً مع الدستور السورى : فقال فى مقدمته ما يلى :

نحن الشعب المصرى :

الذى يشعر بوجوده متفاعلاً فى التيان العربى الكبير ، ويقدر مسؤولياته والتزاماته حيال التضامن العربى المشترك لعزة الأمة العربية
... الخ •

وجاء فى المادة الأولى من الباب الأول « الدولة المصرية » ما نصه :
مادة ١ - مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة ، وهى جمهورية ديمقراطية والشعب المصرى جزء من الأمة العربية •

فكان الدستور بذلك موضع ترحيب من السوريين ، واعتبروه متجاوباً مع دستورهم : ومقدمة للوحدة التى يعملون لتحقيقها •

وأما فى الميدان الاقتصادى ، فقد دارت المفاوضات - فى إطار أنبيان المصرى السورى المشترك - لتعزيز الروابط الاقتصادية وتنميتها - ووقع مندوبو الحكومتين يوم ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٦ اتفاقاً اقتصادياً قال فى مقدمته •

« أن حكومة الجمهورية السورية وحكومة جمهورية مصر ، رغبة منهما فى تنمية العلاقات الاقتصادية بين بلديهما وتوطيدها على أساس يتفق مع الصلات والروابط الطبيعية القائمة بينهما قد اتفقتا على ما يلى :

• المادة الأولى : يبذل كل من الطرفين المتعاقدين ما فى وسعه ، للوصول بالعلاقات التجارية بين بلديهما الى أقصى حد مستطاع وفقاً لأحكام هذا الاتفاق ، وفى حدود النظم الاقتصادية القائمة فى كلا البلدين •

ولقد فتح التعاون في هذه الميادين مجتمعة الباب أمام السوريين للبحث في انشاء اتحاد غيدرالى تتعاون في اطاره الدولتان على تحقيق الغرض السامى المشترك الذى يعملان لأجله ، وهو تحرير بلاد العرب وتوحيدها وتقرير الصلات الاقتصادية القائمة بينهما .

فدارت مباحثات بين أقطابهم ومفكرهم وزعماء الأحزاب السياسية وقادتها فاستقر رأى على وضع ميثاق وطنى يقره مجلس النواب ، ويؤيده الشعب ، وتؤلف وزارة تتمهد بتنفيذ أحكامه

وأقر مجلس النواب بعد طول بحث في شهر مايو من سنة ١٩٥٦ الميثاق ، وأوجب تنفيذه ، وهو في جملته مستمد ومقتبس من السياسة التى نادى بها الرئيس جمال عبد الناصر ، وأعلن أن حكومته تهتدى بهديها ، وقد جاء فيه

« اجتمع ممثلو الأحزاب والكتل النيابية وتدارسوا أوضاع البلاد الخارجية والداخلية والظروف الدقيقة التى تكتنفها وما يحيق بها من أخطار ، فرأوا أن الواجب القومى والمصلحة الوطنية تفرض عليهم الاتفاق على هذا الميثاق القومى وهو :

في السياسة الخارجية :

أ - مقاومة الاستعمار والصهيونية :

(أ) عدم الاعتراف باغتصاب فلسطين ، ومقاومة الصلح مع اسرائيل ، واحكام مقاطعتها ، ومقاومة مشروعاتها التوسعية وكل سياسة تؤدى الى ذلك .

(ب) مناهضة الأحلاف العسكرية الأجنبية وكل سياسة تتجسسه في هذا السبيل .

(ج) انتهاج سياسة الحياد الايجابي بين المعسكرين الشرقي والغربي
ودعم مقررات مؤتمر باندونج .

٢ - تحرير البلاد العربية وتوحيدها :

(أ) بتوسيع الاتفاق الثنائي مع مصر بمقد اتفاق بين الطرفين
في الشؤون الاقتصادية والثقافية ، ويصبح هذا الاتفاق
نواة للوحدة العربية .

(ب) بالسعى لتقوية ميثاق الجامعة العربية .

(ج) بدعم الجيش العربي الاردني عن طريق تقديم المساعدة
المالية له ، وتآلفت على الاثر في يوم ١٦ من يونيو ١٩٥٦
وزارة قومية تمهدت بتنفيذ أحكامه ، وأدمجته بنصه في
برنامجها الذي تقدمت به الى البرلمان ، وثالت الثقة على
أساسه في يوم ٢٨ منه ، فصار وثيقة واجبة التنفيذ .

في يوليو سنة ١٩٥٦ ، ألقى رئيس الوزارة القومية بيانا أمام مجلس
النواب أعلن فيه أن مجلس الوزراء عهد الى وزير الخارجية بإجراء
مفاوضات للاتحاد الفيدرالي بين سورية ومصر ، ولقد قوبل هذا البيان
بالارتياح والاستحسان ، وأصدر المجلس القرار الآتي بإجماع الآراء :

« ان مجلس النواب السوري ، تنفيذا للفقرة الثالثة من المادة
الأولى من الدستور التي تنص على أن الشعب السوري جزء من الأمة
العربية يؤيد قرار الحكومة الذي أعلنه رئيس مجلس الوزراء في هذه
الجلسة والذي نصه : انني أعلن للمجلس الموقر أن الحكومة اتفقت
قرارا بإجماع آرائها بتفويض لجنة وزارية لمباشرة المفاوضات مع
الشقيقة مصر توصلنا لتحقيق اتحاد فيدرالي بين قطينا ، على أن يكون
هذا الاتحاد مفتوحا للدول العربية المحررة الأخرى . وانني أرجو الله

أن يحقق لنا هذه الخطوة المباركة حتى اذا تم الاتفاق على هذا الاتحاد
تقدمنا بمشروعه الى مجلسكم لاقراءه .

ويلتمس المجلس أن توفق الحكومة للسير في هذا الطريق المقدس،
وأن تأتينا في القريب العاجل بالنتيجة التي تنتظرها الشعوب العربية
في جميع أقطارها .

ولقد تجاوزت مصر مع سوريا ، ورعبت بخطواتها الواسعة
فعلق الرئيس جمال عبد الناصر على ما جرى فقال :

« لقد تلقيت بترحيب بالغ نبأ قرار مجلس النواب السوري مساء
اليوم لاقامة اتحاد بين جمهوريتي مصر وسورية ، فان تحقيق هذا
الاتحاد لأمنية يهفو اليها قلب كل عربي مؤمن بالقومية العربية ، وقيام
اتحاد بين سوريا ومصر انما هو تحقيق للمادة الأولى من الدستور
المصري ، الذي ينص على أن مصر جمهورية عربية مستقلة ، وأن الشعب
المصري جزء من الأمة العربية ، وأن السبب الأساسي الذي يجعله يتيقن
من نجاح فكرة الاتحاد وتحقيقها في وقت سريع يرجع الى سر واحد
هو أن عامل الشك غير موجود بالمرة بين البلدين .

ولقد سبق أن نادى البعض بقيام اتحادات بين بعض البلاد
العربية ، وأطلقت على هذه الاتحادات أسماء كثيرة منها الهلال الخصيب
وسوريا الكبرى ، ولكنها لم تفرج الى النور بعكس الترحيب الذي
قابل به الشعب السوري الاتحاد مع مصر ، لأن الذين كانوا ينادون
بهذه الاتحادات العربية كانت لهم أطماع ، أما مصر فليس لها أطماع ،
فهي لا تريد اتحادا من أجل عرش ، أو من أجل توسيع أراضيها
ونفوذها .

وأبلغ السيد محمود رياض سفير مصر في سوريا رئيس الجمهورية

السورية رسمياً يوم ٧ من يوليو سنة ١٩٥٦ أن الحكومة المصرية ترحب بقرار الحكومة السورية بالاتحاد مع مصر ، وأنها مستعدة للدخول في مفاوضات معها لتحقيق الاتحاد الفيدرالي بين البلدين .

وبدأت مصر — من جانب آخر — اعداد المدة للمفاوضات . إلا أنها فوجئت بالمعدوان الثلاثي الجسيم في أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، فأرجأت المفاوضات — بطبيعة الحال — ريثما تنتهي الازمة وتتكشف الغممة الاستعمارية .

ولكن إذا كانت المفاوضات قد أوقفت بسبب المعدوان العادر . فإن تيار الوحدة المقدسة بين مصر وسوريا لم يتوقف دقيقة في وجدان الشعبين العربيين ، ذلك أن وحدة مصر وسوريا قديمة قدم الأزل ، بل وعلى مر العصور كانت سوريا ومصر رفقاء كفاح واحد ، فلقبـ كان في سوريا رد فعل لكل حركة في مصر ، كما كانت أصداء الذي يحدث في دمشق تتجاوب في القاهرة ، فنجد أن الشعب العربي في سوريا إبان أزمة السويس وقف بكل قواه الى جانب شقيقه الشعب العربي في مصر ، وأعلنتها سوريا صيحة عربية شجاعة جريئة ، أنها تضج جميع امكانياتها تحت تصرف مصر المطلق في المعركة ، بل وقطعت سوريا في نفس الوقت علاقاتها بكل من انجلترا وفرنسا ، وأسرع الشعب العربي العامل في سوريا ينسف أنابيب البترول المباردة في أراضي سوريا ، مما ساعد على اشتداد الضائقة على الدول المحتدية .

ونجد أن القومية العربية ، تستيقظ في قوة وحماس في أفئدة الوجدانيين في كل الوطن العربي ، وخاصة في سوريا ، لا حول جمال ، الضابط العربي السوري قد اشترك مع أشقائه المصريين الأبطال في معركة انتحارية ضد أساطيل الغزاة ، واستشهد معهم في معركة العرب الخالدة في بور سعيد .

ولم يكن هذا فقط ما يثبت حقيقة وجود الوحدة في وجدان العرب كافة ، وخاصة في نفس الشعبين العربيين في مصر وسوريا حتى قبل أن يتحقق قيام الجمهورية العربية المتحدة في سنة ١٩٥٨ ، إذ أننا نشاهد في عام ١٩٥٧ المؤامرات الاستعمارية لتفتيت شمل الأمة العربية ، « وهكذا ولما تكد الأرض تتظهر من آثار المدوان المسلح الذي قامت به بريطانيا وفرنسا واسرائيل لتعطيم القومية العربية في شخص مصر ، طلع ايزنهاور بمشروعه لتعطيم القومية العربية في كل أرض عربية » .

وكانت كل هذه المؤامرات تزيد وتمسك صلات البلدين قوة ومثانة ، خاصة عندما اشتد الضغط على سوريا بعد المدوان الثلاثي على مصر ، وكان ضغطا أمريكيا تركيا يهوديا مشتركا ، فاحتشدت قوات اسرائيل وتركيا على حدود سوريا وبدأ نوري السعيد وشمعون مؤامرتهم لتعطيم النزعة الوحدية الكامنة في وجدان الشعب العربي في سوريا ، والتهديد لغزو اسرائيل لسوريا ، وسارعت القيادة في مصر الى تلبية نداء الواجب في الدفاع عن سوريا « فحاربت مصر معركة التهديدات الموجهة الى سوريا وأعصابها كلها في دمشق ، وأمام أعصابها قطعة من جيشها احتل جنودها مراكزها جنبا الى جنب مع اخوانهم جنود سوريا » .

بل وأكثر من ذلك ، وبصورة ثورية حاسمة دارت في شهر سبتمبر عام ١٩٥٧ ، مباحثات بين مصر وسوريا ، انتهت بمقد اتفاق كانت خطوطه العريضة تتمثل فيما يلي :

١ - توحيد الجيشين المصري والسوري في التسليح والتدريب ، وفي مواجهة أي احتمال طارئ .

٢ - ارسال الضباط والخبراء المصريين وعلى وجه السرعة الى سوريا للامراع في تدريب القوات السورية على الأسلحة الحديثة .

٣ - انفاذ الامدادات العسكرية من القوات المصرية الضاربة لتعزيز المقدرة الدفاعية للجيش السوري في معركة التهديدات الموجهة الى سوريا والمثلة في الحشود التركية الصهيونية .

وعلى اثر ذلك وصلت الى ميناء اللاذقية في أكتوبر سنة ١٩٥٧ ، القوات الضاربة المصرية لتقف الى جانب القوات السورية في الدفاع عن الشعب العربي في سوريا ضد الأطماع والمؤامرات الاستعمارية .

ورابطت القوات المصرية على الفور في شمال سوريا على الحدود المتاخمة لتركيا ، وفي الجنوب مترتبة لاسرائيل ، وضربت هذه القوات أعظم المثل على النظام والعمل المشترك بينها وبين القوات السورية التي ترابط بجانبها . وكان من نتيجة هذا أن لم يجرؤ أحد على الاقتراب من سوريا أو مهاجمتها .

ومن هذه الأمثلة نستطيع أن نرى أن الوحدة العربية الفالصة كانت تكن في النفوس العربية المتحررة حتى قبل اعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة .

هذا ولقد كن لتلك التجربة الحية - المدوان الثلاثي والحشود الاستعمارية - أن تغيرت المبادئ التي على أساسها تم اللقاء بشأن الوحدة ، فبعد ما كان قوامها الاتحاد الفيدرالي ، أصبحت تكون دولة . فلم يكن ممكناً أن بمعنى القيادة في تجاهل النزعة الوحدوية الكامنة في الوجدان العربي ، خاصة بعد أن تأكدت من أهميتها الحيوية وامكانياتها الجبارة .

دعائهم وحدة مصر وسوريا :

وهكذا في أواخر عام ١٩٥٨ اتحدت النزعة الوحدوية الأصلية

في شعب سوريا العربي مع القيادة في مصر ، وقررت مصر وسوريا
أن الوحدة تقوم على أساس إقامة دولة واحدة قوامها المبادئ
التالية :

- ١ - دولة واحدة للأقليمين .
- ٢ - رئيس واحد للدولة .
- ٣ - تشريع واحد .
- ٤ - تمثيل سياسي واحد وسياسة واحدة .
- ٥ - سياسة اقتصادية واحدة .

وفي هذا تختلف مبادئ وحدة مصر وسوريا عن المبادئ التي
تقوم عليها مشروعات الوحدة ، وكذا مبادئ الاتحاد السوري اللبناني .

لمبادئ وحدة مصر وسوريا تختلف عن مبادئ مشروع « نوري
السعيد » من حيث وحدة مصر وسوريا في إطار دولة واحدة ، وحدة
في الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتشريعية ووحدة
الرئيس ، في حين أن مشروع نوري السعيد يقوم على أساس إقامة اتحاد
اقتصادي يضم العراق وسوريا ولبنان »

كما يختلفان في أمر آخر : فبينما اعتبرت وحدة مصر وسوريا
نواة للوحدة العربية ، كان مشروع نوري السعيد لتجزئة العالم العربي ،
مما يخدم مصالح الاستعمار وأعوانه ، ويتجاهل ضرورة وحدة الهدف
التي توجبها القومية العربية .

وكما تختلف مبادئ وحدة مصر وسوريا عن مبادئ مشروع
« نوري السعيد » تختلف عن مبادئ مشروع « قواد عمون » (اللبناني)
للاسباب نفسها ، إذ أن قوامه وحدة اقتصادية دون أن تتعداها إلى

غير ذلك من الجوانب ، هذا بالإضافة الى تقسيمه العالم العربي واظهاره
بمظهر غير متكامل •

هذا وتختلف مبادئ وحدة مصر وسوريا أيضا عن مشروع
السيد/كمال جنبلاط من حيث ان هذا الأخير قوامه اتحاد جمركي دون
أن يتعداه الى غيره من الميادين . وتختلف عن مشروع السيد/خالد
المعظم من حيث ان مبناه وحدة العملة فقط •

أما عن اختلافها عن مبادئ مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية
الشاملة لدول الجامعة العربية — الذي أقره مجلس الجامعة في ٢٥ أكتوبر
سنة ١٩٥٦ — فذلك جلي من حيث ان مبادئ وحدة مصر وسورية
وحدة تشمل مختلف الميادين ، في حين أن ميادين مشروع اتفاقية الوحدة
قوامها الوحدة الاقتصادية دون وحدة غيرها من الميادين •

أثر الوحدة بالنسبة لكل من مصر وسوريا :

١ — الأثر الاجتماعي :

يتلخص هذا الأثر في وضع السياسة الاجتماعية والعمالية في
جميع الميادين بما يتفق مع أهداف القومية العربية ، وقد وضعت
الخطط والمشروعات الخاصة بهذا الشأن في نطاق السياسة العامة
للدول على المسوال التالي :

٢ — الأجهزة الاجتماعية :

كان من نتيجة اعلان الوحدة بين كل من مصر وسوريا وقيام
الجمهورية العربية المتحدة في فبراير عام ١٩٥٨ أن أنشئت وزارات
مركبة للجمهورية ، وأخرى تنفيذية لكل اقليم من اقليمى الجمهورية •

وعلى هذا أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المركزية الى جانب وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل بكل من الاقليم المصري والاقليم السوري •

وكانت مسؤوليات الوزارة المركزية على الوجه التالي :

أولا : وضع السياسة الاجتماعية والعملية في جميع ميادين التعاون والعمل والتأمينات الاجتماعية والنشاط الاجتماعي الأهلي بما يتفق مع أهداف القومية العربية وفي نطاق السياسة العامة للدولة •

ثانيا : بحث ودراسة الموضوعات والمشاكل الاجتماعية والعملية ، ووضع الخطط والمشروعات والبرامج لتنفيذ هذه السياسة واستصدار القرارات الجمهورية اللازمة ، واصدار القرارات المنظمة لها •

ثالثا : تقرير الوسائل التي تؤدي الى نشر الوعي الاجتماعي والعملية ، والعناية بالدراسة الاجتماعية والعملية واستخدامها في الحياة التطبيقية لمبادئ الاشتراكية العربية ، ومتشعبة مع روح القومية العربية.

رابعا : تنسيق العمل في الميدان الاجتماعي والعملية بين الوزارتين بما يتماشى مع السياسة الاجتماعية والعملية للدولة •

خامسا : تقرير احسن الوسائل التي تؤدي الى تنسيق تنفيذ السياسة العامة في الاشراف على الجمعيات والاتحادات والمراكز النموذجية والهيئات التعاونية أو الخاصة التي يشمل نشاطها الجمهورية ، أو التي تنظمها اتفاقيات دولية ، أو التي تشارك أو تنسب أو تنضم الى هيئات مقرها خارج الجمهورية •

سادسا : تنظيم العلاقات مع الدول العربية والدول الأجنبية في الشؤون الاجتماعية والعملية ، وكذلك تبادل الخبراء والمتخصصين ، وإيجاد البعثات وعقد الاتفاقيات التي تكفل ذلك •

سابعا : تنظيم الاشتراك فى المؤتمرات وحلقات الدراسة الاقليمية والدولية التى تمس ميادين عملها •

ثامنا : اقتراح مشروعات القوانين والقرارات واللوائح تمهيدا لاعتمادها من السلطة المختصة ، واصدار القرارات واللوائح المنظمة للقوانين والتشريعات بما يكفل توحيد الاتجاهات فى المسائل الاجتماعية والعملية فى الجمهورية •

ثامسا : تحدير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الاجتماعية والعملية ، ورسم السياسة المالية الخاصة بذلك ، واقتراح الميزانيات اللازمة لها •

عاشرا : تقييم وتتبع النشاط الاجتماعى والعملية بالجمهورية ، وتقييم وتتبع الخطط والمشروعات المقررة عن طريق التقارير التى تطلعها أو تضمها كل من الوزارتين التنفيذيتين •

هذا وقد كانت هناك أجهزة لوزارة لتقوم بتنفيذ السياسة العامة للمشئون الاجتماعية والعملية ، كما كانت هناك لجان عامة للتخطيط الاجتماعى والعملية والتعاونى •

وقد تم توحيد قوانين شئون العمل والعمال فى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وقد اشترك فى اعداد ذلك القانون مندوبون من الاقليمين المصرى والسورى ، وتضمن القانون الموحد أغلب الأسس والأحكام التى تضمنتها تشريعات العمل التى كان معمولاً بها فى الاقليمين بصفة عامة •

كما كان من الضرورى توحيد التشريعات الاجتماعية فى اقليمى الجمهورية العربية المتحدة ، لذلك رأى توحيد وجمع مختلف الزايات التأمينية التى كفلتها قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية الكثيرة فى الاقليمين فى قانون واحد خاص بالتأمينات الاجتماعية ، وصدر القانون

رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ، ويتضمن هذا القانون تغطية الحالات التالية :

- ١ - إصابات العمل (حوادث العمل وأمراض المهنة) •
- ٢ - الشيخوخة •
- ٣ - العجز والوفاة •

كما قامت الوزارة بالاشراف على انشباط الاجتماعى فى القطاع الأسمى • ويقوم هذا النشاط على أساس الشعور بالمسؤولية ، والتضامن والتكافل بين الناس جميعاً والقادرين منهم وغير القادرين كل فرد على حسب قدرته وإمكانياته المادية والمعنوية ، ولكل فرد على حسب حاجته •

واعتمدت الوزارة على أداء برامج الرعاية الاجتماعية بمختلف صورها •

ثانياً - من النواحي الدستورية والتشريعية والتنفيذية :

فى يوم ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ أعلن الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ولنظام الحكم فيها ، وكان هذا الدستور نتويجا لما سبقه من تطورات فى اقليمى الجمهورية : بل انه كان أيضا نتويجا لكفاح الشعب العربى فى الوطن العربى الكبير فى خلال القرنين التاسع عشر والعشرين •

ونجد أن ذلك الدستور قد سجل بعمق ودراية أمانى الشعب العربى العظيمة •

وقد تضمن الدستور المؤقت أن الدولة العربية المتحدة جمهورية

ديمقراطية مستقلة ذات سيادة ، وشعبها جزء من الأمة العربية ، وينظم الاقتصاد القومي وفقاً لخطط مرسومة تستهدف المصلحة العامة ، والملكية الخاصة مصونة بما يكفل لها أداء وظيفتها في خدمة المجتمع العربي ، والمعدالة الاجتماعية أساس الضرائب ، المواطنون لدى القانون سواء ، والحريات العامة مكفولة في حدود القانون ، ورئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويتولى السلطة التنفيذية ، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة .

ويتولى السلطة التشريعية مجلس الأمة الذي يراقب أعمال السلطة التنفيذية ، يباشر اختصاصاته المالية والسياسية .

وقد حدد القرار الجمهوري رقم ١٣٧١ لسنة ١٩٦٠ أعضاء مجلس الأمة بـ ٦٠٠ عضو (٤٠٠ من الاقليم المصري و ٢٠٠ من الاقليم السوري) وقد تم اختيار أعضاء المجلس بمقتضى القرار الجمهوري رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٦٠ ، وكانوا يمثلون جميع محافظات الجمهورية العربية المتحدة .

أما بالنسبة للاتحاد القومي فلقد كان هو الوسيلة العملية لتحقيق أهداف الوطن في الجمهورية العربية المتحدة . كما أنه كان الأداة لقومية لحماية مكاسبها وتأمين حاضرها ومستقبلها . وببداً تكوينها من القرية التي هي النسوة الأولى للمجتمع ، فاللجنة التنفيذية للبندر ، فاللجنة التنفيذية بالمركز ، فاللجنة التنفيذية بالمحافظة ، فال مؤتمر العام .

— أما بالنسبة للسلطة التنفيذية :

فمراعاة للمقتضيات العملية قرر الدستور المؤقت تشكيل حكومة مركزية ومجلس تنفيذي لكل من الاقليمين ، ويكون تعيين كل منهما بقرار من رئيس الجمهورية ، أما اختصاصاتهما فمقصورة على الدراسة وفحص الموضوعات التي تنطبق بتنفيذ السياسة العامة للاقليم في إطار السياسة العامة للدولة بأسرها ، وهذا وكنتيجة لما استقر عليه الرأي من بناء

المجتمع على أساس ديمقراطي اشتراكي تعاوني فإن الأخذ بنظام
الإدارة المحلية كان ضرورة حتمية لاستكمال هذا البناء •
وبالنسبة للوحدات المحلية الثلاث هي : القرية - المدينة -
المحافظة •

أما من الناحية القضائية ، فقد اهتمت الدولة منذ قيام الجمهورية
العربية المتحدة بدعم صرح العدالة وتوطيد أركانها •
وقد بادرت الجمهورية العربية المتحدة على أثر إعلان الوحدة
بتشكيل لجان لحراسة القوانين المعمول بها في الأقاليم • فوضع مشروعات
موحدة للقوانين •

ثالثا - في المجال السياسي :

قامت السياسة الخارجية على أساس من المبادئ التالية :

- ١ - العمل من أجل السلام العالمي •
 - ٢ - تحريم الأسلحة الذرية •
 - ٣ - نزع السلاح نزعا شاملا لصالح البشرية •
- وقد اختطت الجمهورية العربية المتحدة السياسات التالية لتنفيذ
مبادئها •

- ١ - سلوك سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز :
 - ٢ - بالنسبة لشعوب آسيا وأفريقية :
- تهدف تحقيق المبادئ الآتية في حياة الشعوب الآسيوية والأفريقية :
- (أ) تأمين حق الشعوب في تقرير مصيرها •

- (ب) مساندة الشعوب لفيل استقلالها •
- (ج) العمل على انتهاء سياسة القوة •

٣ - في الميدان العالمي :

اتخذت السياسة الخارجية شعاراً يتسم بالقوة والفهم الناضج للمشكلات العالمية وكان هذا الشعار ينادى بأننا : « نعدى من يعادينا ... ونصادق من يصادقنا » •

٤ - في ميدان السياسة العربية :

تعتبر القومية العربية هي مصور الواقع الذي يعيش فيه الشعب العربي ، هي الوطن العربي الكبير •

وتتلخص هذه السياسة في كلمات واضحة تصدد معالم الطريق •

- ١ - القومية العربية عزة واستقلال •
- ٢ - القومية العربية نهائية للاحتلال والاستغلال •
- ٣ - القومية العربية كرامة وبناء ونهاية لمهد العملاء •
- ٤ - القومية العربية وحدة وقوة ومنعة •

ان العلاقة ببقية البلاد العربية تتعرض لموامل مختلفة ومتغيرة بسبب طبيعة المرحلة الثورية التي تمر بها الأمة العربية في سعيها للتحرر السياسي والاجتماعي •

ومن الناحية السياسية فالجمهورية تقف في المنطقة منع العبدل والمساواة وضد الترجمية والاقطاع •

رابعا - في المجال الاقتصادي :

لم يكن ميسرا الدخول في برامج شاملة للتنمية الاقتصادية والتعبئة القومية للموارد البشرية والطبيعية قبل أن تستقر الأوضاع ويخلص الوطن لأمله بلامتازع ودخيل ولقد أملى هذه الضرورة ما لازم أحداث تمويل السد العالي من تألب الاستعمار على مصر باعتبارها مثلا للعلاقة الوثيقة العرى بين التنمية والسياسة الخارجية ، وكذلك بينها وبين السياسة الداخلية .

ومع هذا كان الأمر لم يستمر طويلا منذ اعلان الوحدة ، فقد أمر الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر التعاوني بجامعة القاهرة في ٢٧ من نوفمبر عام ١٩٥٨ بأعداد الخطة الخمسية القومية الشاملة لجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، وتم وضع الخطة الأولى للجمهورية باقليمها للفترة من يونيو عام ١٩٦٠/مايو عام ١٩٦٥ .

ولقد كانت الفترة منذ أن أمر السيد الرئيس بوضع اطار الخطة حتى تطبيقها فترة دراسة نظرية وتطبيقية لاسلم السبل التي يمكن بها تحقيق التكامل بين اقتصاد الاقليمين دون التضحية بمضالغ اقليم لحساب الآخر ، ودون تعريض أي منهم للمهزات .

واستمرت الوحدة أكثر من ثلاث سنوات وكانت الأحوال كلها تبشر بالخير ، الا أن الحزبية من ناحية والمطامع الشخصية من ناحية ثانية والغرب وأتباعه من ناحية ثالثة والاستغلال من ناحية رابعة كلها كانت عوامل هتدم تدق ناقوس الخطر على كيان هذه التجربة الفريدة والتي شيعت الى مثواها الأخير في سبتمبر عام ١٩٦١ .

ورغم انتهاء الوحدة بين مصر وسوريا نجد أنه في عظم ١٩٦٣ تحاول كلا من سوريا والعراق العمل أن تتحدوا مع مصر وتقامت مباحثات

فى القاهرة بين وفود الدول الثلاث 'لا أن التجربة السابقة (مصر وسوريا) كانت معيارا لمصادقية الوحدة الثلاثية المقترحة وأتى لم يكتب لها الظهور الى الحياة •

اليمن والاتحاد المصري

يعتبر يوم ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ من الأيام الحاسمة ، لا فى تاريخ مصر فحسب بل فى تاريخ العرب وفى تاريخ القومية العربية ، فقد قامت فى مصر ثورة تهدف الى تحرير البلاد باعتبارها قلب العروبة النابض وأملها المرتقب ، وفى نفس الوقت الذى كانت فيه المعركة دائرية الرهى لتحرير البلاد ، كانت هنالك معركة أخرى تجرى فوق أرض القتال غرضها تخليص مصر من الاستعمار البريطانى ، لأن الثورة ادركت أنه لا تحرر اقتصادى ولا اجتماعى الا بالتحرر السياسى •

وفى الوقت الذى كنت فيه مشروعات الثورة الاجتماعية والاقتصادية تحقق الثمار المرجوة ، كان المحتل قد أجبر على التفاهم ، ووقعت اتفاقية الجلاء ، وتحررت البلاد من ريقته الاحتلال ، وما كادت هذه المرحلة الأولى من معركة التحرر الداخلى تنتهى حتى بدأت مصر الثورة تتطلع الى الأشقاء العرب خارج حدود مصر ، وكانت مصر منطقية مع تاريخ المشرق فى العصور الوسطى والحديثة ، لعبدت معركة القومية العربية المعاصرة ، هدفها احياء الماضى وربط الاخوة العرب بصلات لا تنقسم ، والاستجابة لنداء الدين واللغة والجنس المشترك •

ومصادق ذلك أن أول مادة من مواد دستور مصر الصادر فى سنة ١٩٥٦ نصت على أن مصر جزء من الوطن العربى الكبير ، وكان بطل هذه القومية العربية فى تاريخها المعاصر رئيس جمهورية مصر وجمال عبد الناصر الذى أراد أن تحمل مصر على تخليص العرب مما بقى من قيود الاستعمار ، واستعادة فلسطين والقضاء على الخطر الصهيونى ، ثم تحرير العرب

اقتصاديا ، فى الوقت الذى يتحررون فيه سياسيا ، وهو لم يرد أن تكون القومية العربية مجرد نداء عاطفى تردده الالسنه فى المناسبات ، وانما أراد أن نكون سياسيه مرسومه مدفعها قوة العرب وتحررهم وتكثلم فى صف واحد . واسقاط اية حواجز سياسيه بينهم .

ومن أجل هذا كله خاضت مصر معركة القوة ومعركة التسلح ، وحطمت ما فرض على السلاح من قيود ، وعقدت صفقة الأسلحة المشهورة ، فكان عقدها أول نصر تحققه القومية العربية المعاصرة ، اذ معنى ذلك أن يتسلح العرب دون قيد او شرط ، وان يسعوا الى القوة وهى مصدر المزة والكرامة .

ثم كانت خطوة القومية العربية المعاصرة التالية أن يصبح العرب قوة ثالثة على مسرح السياسة العالمية ، لا شرقية ولا غربية ، وهذا ما يعبر عنه بالحياد الايجابى ، الحياد المنبثق من ماضينا . والذى تبلورت فيه حضارتنا ، وآمالنا ، وأمانينا ، باعتبار أن العرب حرروا العالم فى العصور الوسطى ، وهم أصحاب الفضل على الحضارة الأوروبية . وقد آن الألوان أن يكون زمام المبادأة فى أيديهم ، وأن توضع سياستهم فى عواصمهم وليست فى عواصم الغرب ولا فى عواصم الشرق .

ومن أجل تحقيق هذه السياسة كان على القومية العربية أن تصارع الأحلاف التى تربط العرب مع الاستعمار بعروة لا انفصام لها ، وقد استطاعت هذه السياسة التصرية أن تجمد حلف بغداد ، وأن تنقذ أجزاء كثيرة من الوطن العربى ، فتحول بينها وبين التورط فيما تورط فيه بعض الأتسقاء .

ومن آيات نجاح هذه القومية العربية المتحررة ما كان للمجدوان على مصر من صدئ عميق فى جميع البلاد العربية ، وكان وقوف الشعب العربى كله خلف مصر فى مصنتها ، يؤيدونها ويدفعون عنها بكل ما

يستطيعون من قوة ، وما كادت مصر تتخلص من هذا العدوان حتى دخلت القومية العربية فى خطواتها التالية ، وهى تحقيق الوحدة الشاملة بين الأوطان العربية المتحررة بعد أن اكتسبت القوة بالسلاح ، وتحررت من الاستعمار بمزوجه أعن أحلافه ، فاستجابات سوريا واستجابات مصر ، وكان مظهر هذه الاستجابة اندماج القطرين فى جمهورية عربية متحدة .

ثم كان على القطر الثالث الذى تحرر من الاستعمار ووقف بمعزل عن الأحلاف ، واستجاب لنداء القومية العربية أن ينضم الى هذا الركب ، وأن يستجيب لهذا النداء ، وكان مظهر هذه الاستجابة دخول اليمن فى اتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة ، فأوغد سمو الأمير محمد البدر ولى عهد اليمن مفوضا من قبل أبيه الامام أحمد ليبحث تفاصيل الاتحاد مع رئيس الجمهورية العربية المتحدة . وعقدت عدة اجتماعات فى دمشق .

وفى أول هذه الاجتماعات ألقى الرئيس جمال عبد الناصر كلمة جاء فيها : « اننا نحترم تقاليدنا غير ، لذلك نحن نحترم النظام الملكى فى اليمن ، ولن نتعرض له » . وضرب مثلا لذلك بالتقاليد فى القاهرة وغيرها من مدن مصر فقال : « القاهرة لها تقاليد ، وبنى مر لها تقاليد أخرى ، وكل بلد يجب أن يحترم تقاليد البلد الآخر » . وكان معنى هذا أن اختلاف النظم السياسية لا يحول بين الأخ وأخيه ، وأنه من الممكن أن تتعاون الملكيات مع الجمهوريات ، دامت قد خلصت النية ، وارتضى الجميع أن توحدهم قومية عربية مشتركة . وقد ترك هذا الاتحاد الباب مفتوحا لمن يريد الدخول فيه بالموضع السياسى الذى يحكم به كل بلد يرمى ، لأن الاتحاد لا يستهدف الاخير العروبة .

وكما أن اندماج مصر وسوريا فى وطن واحد كان استجابة لغورة

شعبية في كلا البلدين ، كذلك كان اتحاد اليمن : تتجسد فيه وطنية الامام واخلاصه لدينه ولغته وتاريخه وبلده ، ثم رغبة الشعب اليمني تدعم رغبة الامام ، ومظهر هذا أنه قبل الدخول في مباحثات الاتحاد جمع الامام ممثلي الشعب ورؤساء القبائل وأولى الأمر وشاورهم ، فوقفوا معه يؤيدونه ويباركون خطوته . ولم عرض عليهم ميثاق الاتحاد وانفخوا عليه وأقروه ، واعتبروا ذلك خدمة للإسلام وتدعيما للقومية العربية .

وان اشتراك اليمن في هذه الوحدة صادر من القلب . ففي اليوم الذي احتفل فيه الشعب المصري والجيش بميد الانتصار في معركة بور سعيد ، اشترك الامام أحمد في اليمن مع شعبه وجيشه في الاحتفال بهذا العيد ، مما يدل على أن هذا الاتحاد صادر من القلوب من المشاعر .

وقد تضمن ميثاق هذا الاتحاد المبادئ الآتية :

- ١ - إلغاء التمثيل الدبلوماسي بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة .
- ٢ - أن يكون لكل من رئيس الدولتين نائب عنه لدى الرئيس الآخر ، وهذا النائب له صفة الوزراء المطيعين في البلد الآخر ، يليه إن يحضر جلسات مجلس الاتحاد دون أن يكون له صوت فيها .
- ٣ - السلطة التنفيذية لهذا الاتحاد يمثلها مجلس الاتحاد الذي يتألف من اثني عشر وزيرا ، ستة من الجمهورية العربية المتحدة ، وستة من اليمنيين .
- ٤ - أن يكون المقر الدائم لمجلس الاتحاد في ميناء الحديدة ، على أن تعقد جلساته عند اللزوم في القاهرة أو دمشق أو صنعاء .
- ٥ - يتبع مجلس الاتحاد مجلس دفاعي ومجلس اقتصادي يتمتع

بسلطة مطلقة فى سبيل تحقيق الوحدة والنهوض بها • وتعرض قراراته على المجلس الأعلى الذى يتكون من رئيسى الدولتين •

وكان هذا الاتحاد الخطوة الأخيرة • فقد وقعت اليمن فى المئتين الأخيرة مواقف مشرفة ، أيدت سياسة الاتحاد الإيجابى ، وأيدت قرارات مؤتمر باندونج ومؤتمر « بريونى » ، واشتركت فى مؤتمر الشىعوب الآسيوية والأفريقية ، وتبعت لدساتين الاستعمار وأرياب الاحلاف •

وقد انتهى هذا الاتحاد بانتهاء وجود الجمهورية العربية المتحدة فى سبتمبر عام ١٩٦١ •

الباب الثالث

مجلس التعاون

أولا - مجلس التعاون الخليجي

دوافع تأسيس مجلس التعاون الخليجي :

حتى يمكن الحديث عن الدوافع التي أدت الى انشاء مجلس التعاون الخليجي فانه ينبغى الاشارة الى البيئة أو المناخ الذي سيطر على منطقة الخليج في السنوات الأخيرة ، والذي تصدّت ملامحه فيما يلي :

١ - على المستوى الدولي :

بعد انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج عام ١٩٧١ اعتمدت الولايات المتحدة من أجل تأمين منطقة الخليج - من وجهة نظرها بالطبع - على أسلوبين : الأول يتمثل في زيادة أو تكثيف الوجود البحري لها بالقرب من المنطقة وحولها ، سواء من خلال الأسطول الأمريكي في المحيط الهندي ، أو التفكير في أسطول أمريكي يوجد بصفة دائمة في بحر العرب ، بالإضافة الى تجديد ودعم قاعدة ديوجارجارسيا على مشارف المنطقة ، والقيام بزيارات ودية أو المرور في مياه الخليج للقطع البحرية الأمريكية من وقت لآخر ، والأسلوب الثاني هو محاولة ملء الفراغ من خلال قوة اقليمية مرتبطة بالغرب أو موالية له ، وكان شاه ايران يقوم بهذا الدور من خلال دعم عسكري أمريكي كبير ، وخدمة لمصلحه الذاتية ، أو للاهداف الغربية بوجه عام ، وفي هذا الاطار قام الشاه باحتلال الجزر العربية الثلاث في مدخل الخليج عام ١٩٧١ ، وأكثر من ذلك حاول شاه ايران أن يغضى طامعا قانونيا ومقبولا على دور

الشرطي الذي يقوم به ، فاقترح ابرام ميثاق أمن مشترك للدول المطلة على الخليج عام ١٩٧٥ ، ولكن الاقتراح لم يجد تأييدا من دول المنطقة .

وبعد قيام الثورة الايرانية في بداية عام ١٩٧٩ انتهى الدور الايراني المشار اليه . بدأت الولايات المتحدة في البحث عن بديل لملاء الفراغ الذي نشأ عن الدور الايراني المفقود . وازاء امتناع السعودية عن القيام بهذا الدور ، والأفق الواسع الذي تنتظر منه العراق لدورها في الخليج والمنطقة العربية بوجه عام اقتربت الولايات المتحدة مرة أخرى من أسلوب التدخل المباشر في الخليج باعلان كارتير تشكيل قوات التدخل السريع الأمريكية ، والتأكيد على أن أمريكا لن تتردد في استخدام كل الوسائل - بما فيها القوة العسكرية - لحماية المصالح الأمريكية في الخليج ، ثم جاءت ادارة ريجان لتضع تأمين منطقة الخليج على رأس أولوياتها في المنطقة العربية ، ورغبة من الادارة الأمريكية في تحسين وجه قوات التدخل السريع الأمريكية ، حتى لا تتحمل وحدها أعباء الدفاع عن المصالح العربية ، طرحت فكرة تشكيل قوات دولية تشارك فيها دول حلف الأطنطى لتقوم بمهمة تأمين المصالح العربية في منطقة الخليج ، وقد وجدت هذه الفكرة استجابة من بريطانيا ، في حين رفضتها فرنسا .

وعلى الجانب الآخر جاءت مقترحات بريجنيف في ١٠ ديسمبر عام ١٩٨٠ بشأن منطقة الخليج ودعوته لعدم اقامة قواعد عسكرية أجنبية في الخليج ، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها ضد بلدان المنطقة ، واحترام وضع عدم الانحياز الذي اختارته دول الخليج ، واحترام حقوق وسيادة دول المنطقة على مواردها الطبيعية ، ومناقشة مسألة الأمن في الخليج بمشاركة كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة جاءت هذه المقترحات لتؤكد على الرغبة السوفيتية في القيام بدور بالنسبة لاجريات الأمور في الخليج ، وقد أدت كل هذه التمركات

بما تحمله من مواقف ومواقف مضادة الى ازكاء الشعور بالخطر والمخاوف من قبل دول الخليج ، وخاصة في ظل حملات الدعاية المتبادلة بين الشرق والغرب ، وتحصيل كل طرف مسئولية تهديد الأمن للطرف الآخر .

٢ - على المستوى الاقليمي :

هناك جانبين أساسيين : الأول هو أن علاقات القوة العربية تمر بمرحلة تغير ، وتجه الى اعادة التبلور مرة أخرى ، وتريد الدول الخليجية - خاصة السعودية - أن تلعب دورا أكثر تأثيرا على المستوى العربي ، انطلاقا من القوة التي تتمتع هذه الدول على المستوى الدولي من جهة ، ومن خلال علاقاتها الوثيقة بكافة الدول العربية تقريبا من جهة أخرى ، فضلا عما تنتجه لها ثرواتها من قدرة على التأثير في مجريات الأمور العربية وما توغره اتجاهاتها المحافظة من حرص لأن تلعب دور الوساطة بين الدول العربية المختلفة مع بعضها بعضا .

أما الجانب الثاني ، فيتمثل في الحرب العراقية الايرانية التي تحولت الى حرب استنزاف لسوارد القوتين الرئيسيتين في الخليج ، وللتين تخشاهما دول الخليج ، وفي ظل انشغال ايران والعراق بمواجهتهما معاً ، وتحسبا لانتصار أي منهما وتأثير ذلك على دول الخليج - برغم الضعف الاقتصادي الناتج عن طول المارك - وحتى يمكن التعامل مع المنتصر من موقف الندية ، وعدم اتاحة الفرصة أمامه لأن يلعب دورا مهيمناً على الخليج على أساس هزيمة القوة الأخرى فان التعاون والتسويق بين دول الخليج يصبح أمراً مفروغا منه ، بل وضروريا للتعامل مع كل الاحتمالات .

٣ - على المستوى المحلي ، فإن هناك اعتبارين أيضا :

الأول هو أن منطقة الخليج تتكون كما هو معروف من عدد من

الدول الصغيرة من حيث المساحة وعدد السكان ، باستثناء العراق وايران والمملكة العربية السعودية بالطبع ، وبالرغم من ذلك فإن هذه الدول بحكم انتاجها النفطى الذى يمثل حوالى نصف انتاج البترول العالمى خارج الكتلة الاشتراكية ، وبحكم موارثها المالية ، يتوفر لها قدر من التأثير فى السياسات الاقتصادية الدولية ، كما تقوم بدور ملموس فى مساعدة الدول النامية ، ونتيجة لذلك كانت منطقة الخليج على امتداد الفترة الأخيرة محطة رئيسية بالنسبة الأهمية لكل من يقصد الشرق الأوسط .

وكان من نتائج ذلك الاحساس بالفجوة بين الإمكانيات والأهمية التى تمثلها هذه الدول وبين حجمها ودورها الفعلى ، أكثر من ذلك ، من طبيعة النظم السياسية لدول منطقة الخليج وتركيبها السكانى ، والدور البارز الذى يلعبه الأجانب - سواء مهاجرون أو عاملون - له مردودات سلبية على كثير من نواحي الأمن الداخلى ، فضلاً عن إمكانيات استخدام بعض هذه العناصر من قبل قوى خارجية ظهرت بعض آثارها فى الفترة الأخيرة فى بعض الحوادث هنا وهناك ، كل ذلك يفرض على هذه الدول أن تتجاوز موقف السلبية ومجرد المراقبة للقوى التى تحاول توجيئه الأحداث فى المنطقة أو التأثير فيها من الشرق أو من الغرب ، كما أن دولة واحدة من هذه الدول لا يمكنها منفردة أن تواجه ذلك مما يفرض التعاون والتنسيق .

الاعتبار الثانى ، أن درجة التقارب والتجانس بين دول الخليج ، خاصة دول مجلس التعاون كبيرة نسبياً من خلال تشابه أنظمة الحكم وتربط المصالح الاقتصادية وسياسية وأمنية ، والتقارب الاجتماعى المحفوظ ، فضلاً عن أن هذه الدول جميعها دول غنية ، وبالتالي أن توجد بينها حساسية التقارب أو الوحدة بين من يملك ومن لا يملك ، تلك الحساسية التى تؤدى - مع أسباب أخرى - الى وقف أو تمترس بعض محاولات التقارب أو الوحدة بين الدول العربية . يضاف الى ذلك أن دول الخليج

اتجهت فعلا منذ بضع سنوات الى تعميق درجة التعاون المشترك فيما بينها في المجالات المختلفة ، وعقد اجتماعات مشتركة على المستوى الوزاري الخليجي في مجالات الصحة ، التعليم ، الاقتصاد ، الشؤون الاجتماعية ، الاعلام ، وغيرها ، وبالتالي فالأرضية مهيأة بالفعل لتقبل السير خطوات أخرى على طريق التعاون المشترك .

وفي ظل هذا المناخ العام يمكن أن نبلور باختصار أهم الدوافع التي حثت بدول الخليج الى أن تسير قدما في طريق تأسيس مجلس التعاون الخليجي وذلك فيما يلي :

١ - مواجهة التغيرات والمخططات الخارجية بالنسبة لحماية أمن المنطقة ، وذلك من خلال بلورة شكل من أشكال التعاون الاقليمي بين دول الخليج ، يمكنها من العمل بتناسق وتعاون في هذا المجال ، مما يقطع الطريق أمام امكان حدوث استقطاب جاد بين دول المنطقة من جهة ، ويتيح امكان التعامل بقوة أكبر مع هذه المخططات والمشروعات المطروحة من جهة ثانية ، في محاولة لابعاد المنطقة عن الصدامات الدولية بقدر الامكان .

٢ - تكوين تجمع من الدول الخليجية يستطيع أن يواجه أو على الأقل يوازن القوتين الأكبر في الخليج ، وهما إيران والعراق المشغولتان بانهاك بعضهما بعضا ، وإذا كان هذا الدافع مفهوما بالنسبة لإيران في ضوء الخبرة السابقة فإن من شأنه أن يثير تساؤلات بالنسبة للعراق وطبيعة علاقاتها المستقبلية بمجلس التعاون ، خاصة في ضوء عدم الحماس الذي ظهر من جانبها ومن جانب معظم دول مجلس التعاون أيضا بالنسبة للانضمام الى عضويته .

٣ - تكوين قوة سياسية وتفاوضية لها وزنها على المستوى الاقتصادي الدولي والعربي من جهة ، فضلا عن اعطاء دول الخليج

والسعودية ، أساسا ، قوة سياسية أكبر على المستوى العربي ، تمكنها من أن تلعب دورا أكثر بروزا وأهمية أكثر ثقلا بالنسبة لمجريات الأمور العسكرية .

٤ - دفع عجلة التعاون والتنسيق الخليجي المشترك خطوات أعمق مما هي عليه الآن أمنيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، وبالتالي بناء القوة الذاتية العربية في الخليج ، بصورة أكثر تنسيقا وجدية .

خطوات انشاء مجلس التعاون الخليجي :

بدأت الكويت جهودها من أجل التوصل الى تصور خليجي مشترك لمواجهة الظروف التي تحيط بالمنطقة ، وخاصة ما يطرح بشأنها من مشروعات أمريكية وغربية وسوفيتية . وبالرغم من أن بعض المصادر ترجع هذه الجهود الكويتية الى الجولة التي قام بها أمير الكويت في الخليج عام ١٩٧٥ فإن الجهود المكثفة بدأت مع مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان حيث أطلع أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح الزعماء الخليجين على التصور الكويتي لاستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات . ثم قام وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح ، بعرض التصور الكويتي الكامل على زعماء الخليج ، في أثناء جولة له شملت مختلف الدول الخليجية بما فيها العراق في ديسمبر عام ١٩٨٠ ، وكان التصور الكويتي يقوم على تقوية الروابط بين الدول الخليجية العربية في كل المجالات السياسية والاقتصادية والنفطية والثقافية والعسكرية ، في إطار تنسيق مشترك تجمعه استراتيجية شاملة ، ومن الطبيعي أنه في هذه المرحلة المبكرة نسبيا ، لم يكن تحددت بصورة دقيقة ملامح هذه الاستراتيجية الموحدة أو أدواتها ولكن الأفكار الكويتية وجدت تجاوبا معها من جانب دول المنطقة بوجه عام .

وفي يناير عام ١٩٨١ تم إرسال المشروع الكويتي للتعاون الخليجي الى الدول المعنية وفي أثناء انعقاد مؤتمر القمة الاسلامية في الطائف ٢٥ - ٢٨ يناير عام ١٩٨١ ، جرت بعض الاتصالات بين القادة الخليجين بلورت بعض الأفكار التي تركزت حول ضرورة ابعاد منطقة الخليج عن الصراعات الدولية .

في الرابع من فبراير عام ١٩٨١ عقد في الرياض مؤتمر ضم وزراء خارجية الدول الخليجية الست ، تم فيه مناقشة خطة العمل المقدمة من الكويت والتي كانت قد أبلغت للدول الأعضاء من قبل ، كما قدمت السعودية مشروعاً لمعقد اتفاقيات تعاون أمني ثنائي بين السعودية من جهة ، وكل دولة من الدول الخليجية من جهة أخرى ، بحيث تشكل هذه الاتفاقيات الثنائية اتفاقية أمنية واحدة ، وتصدر الإشارة الى أن هذه الأفكار السعودية ، قد طرحت من قبل خلال جولات وزير الداخلية السعودية في دول الخليج في عام ١٩٨٠ ، الى جانب ذلك عرض على المؤتمر مشروع قدمتته سلطنة عمان حول حماية الملاحة في مضيق هرمز ، ويدعو الى اسهام الدول الخليجية في نفقات التسليح التي تستخدمها السلطنة في حماية المضيق ، والتي قدرتها بحوالي ١٥٠ مليون دولار ، والتي ستقدمها الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية . مع امكانية انشاء قسوة بحرية مشتركة لدول الخليج للدفاع عنها ، وكان هذا المشروع العماني ، قد طرح قبل ذلك ، ولكنه واجه اعتراضات خاصة من جانب الكويت والعراق ، بسبب احتوائها على تعاون مع الغرب في حماية أمن الخليج .

وتمخض اجتماع الرياض عن الاتفاق على انشاء مجلس للتعاون بين دول الخليج ، لبلورة وتطوير التعاون والتنسيق بين الدول الست ، وبالتالي فضلت الدول الخليجية ، أن تأخذ بصيغة معقدة ومتواضعة ، هي صيغة مجلس للتعاون وليس شكل وحدة أو اتحاد ، وكان ذلك في

أحد أبعاده ، استيعاباً للتجربة العربية فى الوحدة والاتحاد ، وقد ركزت اجتماعات الرياض على التعاون فى الجوانب الفنية ، لم تخفى كثيراً فى موضوعات الأمن ، وكان ذلك طبيعياً أيضاً ، لأنه يتيح الفرص لتوسيع مساحة اللقاء ، ويحصر مواطن الخلاف بقدر الامكان . وخلق مجالات مصالح يمكن أن تكون قسوة الى حد تحمل بعض الخلافات ، وبالتالي يتم الحفاظ على البناء والتعاون المشترك ، وهكذا أعلن فى الرابع من فبراير عام ١٩٨١ ، أن الدول الخليجية ، ستكون فيما بينها مجلساً للتعاون تكون له أمانة عامة ، ويعقد اجتماعات دورية من أجل تحقيق أهدافه .

وفى التاسع من مارس ، عقد وزراء خارجية الدول الخليجية الست اجتماعين تحضيريين للخبراء ، تم قيّمهما اعداد ورقة عمل واحدة منبثقة عن مختلف الآراء ، وقد تمت فى مسقط الموافقة بسرعة على الهيكل التنظيمى لمجلس التعاون ، وتم وضع النظام الأساسى له بما فى ذلك طريقة التصويت ودورية الاجتماعات ، كما تم التوقيع بالأحرف الأولى على النظام الأساسى لمجلس التعاون الذى تكون من مادة ٢٢ مادة وذلك بالإضافة الى مناقشة هيئة تصفية المنازعات بين دول مجلس التعاون ، وصلاحيات الأمين العام والمجلس الوزارى ، هذا فضلا عن تحديد موعد لاجتماع المجلس الأعلى للتعاون الذى يعقد على مستوى القمة فى ٢٦ ، ٢٧ مايو عام ١٩٨١ فى أبو ظبى ، للتوقيع النهائى على النظام الأساسى لمجلس التعاون ، لبدأ العمل به بعد التوقيع ، كما اتفق على أن يكون الأمين العام للمجلس كويتياً ، باعتبار الكويت هى صاحبة الفكرة ، والمبادرة فى السعى لبلورتها .

ونتهى هذه المرحلة ، كان التركيز أساساً على الجوانب الفنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، فقد ذكر وكيل وزارة الخارجية العمانية ، أن العمل الأمنى لا يدخل ضمن إطار مجلس التعاون الخليجى

وانما سيمتق في إطاره ضمن التعاون الثنائي بين الدول . وليس من مهام المجلس تنسيق العمل الأمني أو العسكري ، غير أن وجهة النظر هذه لا تعمدو أن تكون وجهة نظر واحدة يوجد الى جانبها وجهة نظر أخرى تؤكد على دور مجلس التعاون بالنسبة للجوانب الأمنية والعسكرية وتعتبر عنها الكويت بصورة أساسية .

وفي العشرين من مايو عام ١٩٨١ ، أنهت لجنة خبراء مجلس التعاون اجتماعاتها في أبو ظبي لمناقشة المسائل المختلفة الخاصة بالمجلس ، وخاصة مشروع نظام هيئة تصفية المنازعات الذي تقدمت به الكويت بناء على تكليف مؤتمر وزراء الخارجية في مسقط ، ويتضمن المشروع النظام الأساسي للهيئة واختصاصاتها وكيفية تشكيلها ومقرها ، وفي نفس اليوم ٢٠/٥/١٩٨١ عقد في الرياض مؤتمر ضم وزراء مالية الدول الأعضاء في مجلس التعاون لبحث التنسيق في النواحي المالية والاستثمارية ، وفي ٢٣/٥/١٩٨١ عقد مؤتمر وزراء خارجية دول مجلس التعاون في مسقط أيضا للاعداد لمؤتمر القمة ولوضع اللمسات النهائية على مشروع مجلس التعاون واستكمال بعض النقاط ومحاولة تجاوز الخلافات حول أسلوب تحقيق الأمن في الخليج وترتيباتها المختلفة وفي أثناء المؤتمر تمت الموافقة على اختيار السيد/ عبد الله بشارة كأول أمين عام لمجلس التعاون وكان يشغل منصب مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة .

وفي ٢٥ ، ٢٦ مايو عقد في أبو ظبي مؤتمر القمة لدول الخليج الست السعودية ، الكويت ، الامارات ، قطر ، البحرين ، سلطنة عمان) وذلك فيما يعتبر المرحلة النهائية لانشاء مجلس التعاون الخليجي ، فقد كان مؤتمر القمة بمثابة مؤتمر تأسيس تم فيه التصديق النهائي على النظام الأساسي لمجلس التعاون ، مما يشكل بداية ميلاد المجلس رسميا وقانونيا ، كما تم التصديق على اختيار السيد/ عبد الله

بشارة كأمين عام للمجلس ، وكذلك الموافقة على هيئة تصفية المنازعات
 مواقف مشتركة بشأن السياسة النفطية ، والتخطيط الاقتصادي
 والنظام الداخلي للمجلس الأعلى والمجلس الوزاري . وقد تمخض المؤتمر
 أيضا عن تشكيل خمس لجان تعمل من أجل تعزيز التعاون ووضع تفاصيل
 والاجتماعى والشئون المالية والاقتصادية والتجارية والصناعية ،
 والخدمات الاجتماعية والثقافية . كما كلف مؤتمر القمة المجلس الوزاري
 — وزراء الخارجية — لاجتماع لاحق لتبادل وجهات النظر حول الوضع
 السياسى والأمنى فى المنطقة وتقديم تقرير بذلك الى مؤتمر القمة
 الثانى لدول المجلس الذى سيعقد فى نوفمبر عام ١٩٨١ فى الرياض ،
 وأهمية هذه المسألة تكمن فى أن هناك بعض الخلافات لم يتم التطلب
 عليها بصورة نهائية آنذاك . خاصة فيما يتعلق بالتحرك الأمنى لدول
 الخليج .

الهيكل العام لمجلس التعاون :

ينظم مجلس التعاون الخليجى قانون أساسى مكون من ٢٢ مادة ،
 وافق عليها مؤتمر القمة لدول المجلس فى ٢٦ مايو عام ١٩٨١ ، ويتضمن
 القانون الأساسى أن مقره مدينة الرياض (أى أن الرياض هى مقبر
 الأمانة العامة) : ويتكون المجلس من ثلاث هيئات أساسية ، هى المجلس
 الأعلى ، ويتشكل من ملوك وأمراء ورؤساء الدول الأعضاء ويجتمع مرتين
 فى السنة ، مرة كل ستة أشهر ، ثم مجلس وزارى ويتكون من وزراء
 خارجية الدول الأعضاء ويجتمع ٤ مرات سنويا ، والأمانة العامة للمجلس
 وهى التى يرأسها السيد/عبد الله بشارة ، كما يتضمن النظام الأساسى
 نظام التمويل وخصص الدول المختلفة ، وكذلك نظام الاجتماعات
 والتصويت .

أما بالنسبة لهيئة تصفية المنازعات بين دول الخليج ، فهي عبارة عن هيئة مؤقتة تابعة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون ، ويصدر المجلس مرارا بتشييدها للنظر في نزاع معين ، وتنتهي اللجنة بإنهاء مهمتها . ويقع النظام الأساسي لهيئة تصفية المنازعات في حوالي ١٣ مادة تضمنت أن اللجنة سيكون مقرها الرياض - تمقر الأمانة العامة للمجلس - وإنها تتكون من حوالي ١٢ من الشخصيات الخليجية المشهود لها بالخبرة والكفاءة ، وقد أشار النظام الأساسي الى اختصاصات الهيئة ، وهي النظر في النزاعات بين الدول الأعضاء بناء على قرار من المجلس الأعلى . وابداء الرأي القانوني أو الافتاء في أي خلاف حول النظام الأساسي لمجلس التعاون ، ونظرا لأن هيئة تصفية المنازعات مؤقتة فإن الأمين العام لمجلس التعاون يقوم بتعيين مسجل لها .

أما بالنسبة لعضوية المجلس فإن النظام الأساسي للمجلس أكد في مقدمته أن عضويته تقتصر على الأعضاء الخليجيين الستة ، وأنه لا مجال لدخوله لمن كانت أنظمتهم غير متشابهة ، كما أن نظام المجلس حرص على ألا يصور نفسه بأنه منظمة اقليمية يمكن لدول أخرى أن تطلب الانضمام اليه .

وقد رفضت طلبا تقدمت به الصومال للانضمام الى المجلس ، وأن يدعو العراق للانضمام للمجلس ، فإن وكيل وزارة الخارجية العمانية صرح بأن « مجلس التعاون الخليجي قبل كل شيء ليس منظمة اقليمية بحيث يمكن لأية دولة في المنطقة أن تنضم اليه ، إنما هو مجلس يضم دولاً متشابهة في الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتسمى لأن يكون هذا المجلس بمثابة هيئة تنسيق بينها في المجالات المتشابهة » على أن الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة صرح من ناحية ثالثة في أعقاب انتهاء مؤتمر القمة لدول الخليج بأن « أي طلب للانضمام من أي طرف سينظر اليه في حينه » على أية حال ، فإن عدم

فتح عضوية المجلس أمام الدول الأخرى — على الأقل في الفترة الأولى — من شأنها أن تساعد على تقوية موقف أعضاء المجلس ، إذ أنها تجعل مسألة الانضمام منوطة بالمجلس ونظامه الداخلي ، لا يرجع لاية دولة من أعضائه بمفردها ، كما أن ذلك يخلق مانعا قانونيا أمام دخول ليس العراق ولكن اليمنيين أيضا ، كما أن إغلاق عضوية المجلس سيتيح فرصا لبلورة التعاون الخليجي ودفعه لتكوين مجموعة متماسكة أكثر تنسيقا ، يمكنها — بعد ذلك ، وفي حالة فتح العضوية أمام دول أخرى — أن توازنهما أو تعادلهما .

ردود فصل قيام المجلس :

١ — بالنسبة للدول الغربية ، فقد رحبت الولايات المتحدة وبريطانيا بمجلس التعاون الخليجي ، وذلك على أمل أن تكون أمام المجلس فرصة للتعاون الاقليمي مع الغرب في حماية أمن الخليج بالمفهوم الغربي ، خاصة وأن سلطنة عمان تنادي بهذا التعاون ، حيث انها سارت بالفعل خطوات فيحه بمنحها تسهيلات للولايات المتحدة ، هذا فضلا عن أن الغرب هو المورد الوحيد للأسلحة لكل دول المجلس فيما عدا بعض الأسلحة السوفيتية للكويت فقط ، وقد نفت الكويت تماما أي ادعاء بأن يكون مجلس التعاون استجابة لتحرك أو توجيه أمريكي ، وتؤكد ذلك مواقف الكويت من النفوذ والوجود الأجنبي في منطقة الخليج .

٢ — بالنسبة للاتحاد السوفيتي لمقد تمخضت زيارة وزير خارجية الكويت لموسكو عن التأكيد على الترحيب السوفيتي بأن تقوم دول المنطقة بالاعتماد على نفسها بالدفاع عن الخليج مع استمرار المناداة بإبعاد المنطقة عن الصراع الدولي وبسحب القوات وكل أشكال الوجود الأجنبي في المنطقة ، مع احترام حياد الدول الخليجية والتعهد بعدم استخدام القوة المسلحة أو التهديد بها في الخليج وذلك بالإضافة الى إيضاح

وجهة النظر السوفيتية التي تقوم على ضرورة مشاركة الاتحاد السوفيتي في إجراءات الأمن الخاصة بالخليج ، والتي ترى دول الخليج اتخاذها على نحو توافق عليه ، على ألا تتفرد بها الولايات المتحدة .

٣ - بالنسبة لليمن الشمالية فقد اعتبرت عدم دعوة اليمن للمشاركة في المجلس اساءة لها ، واتهمت الدول الخليجية بالاتجاه نحو خلق كيانات ومماور اقليمية يمكن أن تهدد التضامن العربي ، وكانت استجابة اليمن الشمالية ازاء مجلس التعاون على أكثر من ناحية . فقد شهدت اللجان المشتركة الخاصة بالوحدة بين شطري اليمن قدراً من النشاط ، وزيارات متبادلة بين منسحاء وعدن ، من أجل دمج بعض اللجان المشتركة ، مثل اللجان العسكرية المشتركة ، ولجنة الشئون الخارجية والدبلوماسية والقنصلية ، كما زار الرئيس على عبد الله صالح رئيس اليمن الشمالية بغداد للتشاور والتنسيق ، والأكثر أهمية هو تنشيط المجلس المشترك السعودي اليمني في الفترة الأخيرة ، ومن الطبيعي أن يكون الجهد السعودي في هذا الاتجاه مستهدفاً امتصاص أي ردود فعل يمنية شمالية ، ومعوذاً عن عدم ضمها بين دول المجلس .

٤ - أما اليمن الجنوبي فقد دعا رئيسها على ناصر محمد الى اجتماع قمة لدول الجزيرة العربية والقرن الأفريقي ، ومن أجل وضع تصور عام للأمن في المنطقة ، وفي حين شملت دعوة الرئيس اليمني الجنوبي اثيوبيا فانها لم تشمل ايران ، وقد اعتبرت دول مجلس التعاون أن هذه الدعوة بمثابة رد على قيام المجلس ومحاولة عرقلة ، ومع ذلك فقد رحبت عدن بمجلس التعاون الخليجي وقام بعض مسئولياها بزيارة دول مجلس التعاون فيما عدا سلطنة عمان لشرح أفكار اليمن الجنوبي الخاصة بمؤتمرات دول شبه الجزيرة والقرن الأفريقي موضحين أنه لا توجد صلة بين هذا الاقتراح واقتراح بريجنيف لتحديد منطقة الخليج ، والذي تؤيده عدن ، وإلى جانب تنشيط العلاقات مع اليمن

الشمالي فقد اتجهت علاقات عدن وبغداد الى التحسن بعد لقاء المسؤولين العراقيين والمدنيين في مؤتمر القمة الاسلامية بالطائف في يناير ١٩٨١ . وفي الوقت الذي طلبت فيه عدن اخطارها بكل التطورات التي تحدث في مجلس التعاون لم تتردد في أن تزور موانئها بمضيق قلع الأسطول السوفيتي يوم ٢٧/٥ ، أي في اليوم التالي لمقد اجتماع القمة الخليجية ، مما أثار استياء بعض المسؤولين في مجلس التعاون وزاد من احساسهم بضرورة العمل على تصفية الخلافات بين عدن وسلطنة عمان وابعاد المنطقة عن صراع القوتين الأعظم .

٥ - أما بالنسبة للعراق فقد أبدت تحفظا نسبيا ازاء مجلس التعاون انعكس في تصريحات سعدون حمادي وزير الخارجية العراقي الذي قال « ان العراق مقتنعة باطار الجامعة العربية ، وان مثل هذا الحلف - يقصد مجلس التعاون الخليجي - ينبغي تنفيذه ضمن هذا الاطار ، فيجب على دول الخليج أن تقف ضد التدخل الأجنبي ، ولكن أي حلف للتعاون أو أية اتفاقية ينبغي أن تأتي من خلال جامعة الدول العربية ، وأضاف أننا سوف لا نقف على أية حال ضد هذا المشروع ، وبالتالي فإن انضمام العراق الى المجلس حتى اذا رغب بعض أعضائه في ذلك يصبح محل تساؤل » .

٦ - أما بالنسبة لمسئولي جامعة الدول العربية فقد رحب السيد الشاذلي القليبي الأمين العام للجامعة بانشاء مجلس التعاون ، ووصفه بأنه خطوة رائدة في صرح العمل العربي ، ودعا الى اقامة هيئة مماثلة بين دول المغرب العربي ، ومع ذلك نقلت بعض المصادر أن هناك شعورا بشيء من الاستياء في الجامعة العربية لأن المجلس قد تشكل خارجها ، وأن هذه كانت سياسة مقصودة ، ويقول بعض مسئولى الجامعة : انه كان بإمكان دول الخليج لو أرادت أن تتخذ جانبا أكثر نشاطا في الجامعة وذلك بشغل بعض مناصبها .

٧ - لم تتحمس بعض الأوساط العربية بدرجة كبيرة لقيام مجلس التعاون الخليجي بخاصة سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية خوفا من أن المجلس قد يؤدي الى إعادة ترتيب الأولويات بالنسبة لهذه الدول ، أو يؤدي شغل اهتمامها وتركيزها على الأمن في الخليج ، مما يؤثر على القضية الفلسطينية وتطوراتها •

الآثار المترتبة على قيام مجلس التعاون الخليجي :

لمل أهم تلك الآثار هي ما يلي :

١ - أن المجلس يمكن أن يوفر لأعضائه قدرا أكبر من تنسيق عناصر القوة التي تتمتع بها - يقدر تمداد دول المجلس بحوالي ٢٢ مليون نسمة - وبالتالي اتاحة قدر أكبر من حرية الحركة ، والتأثير على المستوى الدولي والعربي •

٢ - أن المجلس سيكون قوة معادلة نسبيا لكل من العراق وايران ، وكذلك اليمن اذا قدر لها واتحد شطراها مما قد يساعد فيما بعد على قيام نوع من التعاون البعيد عن الحساسية بين هذه الأطراف العربية الثلاثة ، مجلس التعاون ، العراق ، اليمن •

٣ - مما لا شك فيه أن المجلس سيهدد جانبا من فراغ القوة في الخليج ، أو على الأقل سيضع بعض الصعوبات على إمكانيات استثمارها من جانب القوى الخارجية •

٤ - يمكن للمجلس أن يضع بعض القيود على توجهات الدول الأعضاء بالنسبة لملاقاتها بالقوى الأجنبية ، أو على الأقل تحجيم ذلك في حدود معينة ، وقد جاء بيان مؤتمر القمة لدول المجلس مشيرا الى هذا الاتجاه بقوله : ان « المطامع الدولية لن تتمكن من ايجاد مواطني »

تقدم لها في منطقة متصدة ذات صوت واحد ورأى واحد وقوة واحدة ، ، كما طالب المؤتمر « بانسحاب الأساطيل الأجنبية من المنطقة » ، وقد صرح رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشيخ زايد ابن سلطان بأن هذا القرار « ينطبق على البحرين وسلطنة عمان ، وأنه لا يجوز لأية دولة طلب الحماية من أية دولة أجنبية أو إقامة أي قواعد على أراضيها ، لأن دول الخليج قادرة على حماية نفسها ، كما أن القرار ينطبق على كل دول مجلس التعاون » •

وليس من الصعب تصور أن المجلس سيكون عنصر ضغط بالنسبة لليمن الجنوبي ، خاصة من خلال مشاركة سلطنة عمان في عضويته لدفعها الى التخفيف من توجهاتها السياسية أو إرتباطاتها بالاتحاد السوفيتي ، وفي هذا الصدد ذكرت المصادر الكويتية أن الكويت طلبت من الاتحاد السوفيتي أن يخفف نشاطه في اليمن الجنوبي لاتاحة الفرصة لقيام علاقات طيبة بين عدن وسلطنة عمان ، خاصة وأن سلطنة عمان مع ارتباطها بالولايات المتحدة وارتباطا عدن بالاتحاد السوفيتي مما قد يفتح الطريق أمام القوتين الأعظم للوجود في المنطقة ، وهو ما تجارسته دول مجلس التعاون ، وتحاول سد الفجرات أمامه •

هـ - إذا كانت أية خطوة وحدوية أو على طريق تعميق الضغوط بين دولتين عربيتين أو أكثر من شأنها أن تقرب من وحدة العرب ، وأن تضيق بالايجاب الى قوتهم فان قيام مجلس التعاون الخليجي يطرح فكرة الوحدات الإقليمية العربية ، بمعنى وحدة بلاد الشام ووحدة دول الخليج والجزيرة العربية ، ووحدة دول شمال أفريقيا ، ووحدة دول النيل العربية وليبيا ، وهناك كثير من المؤيدين لتحقيق هذا النموذج أو تشجيعه كسبيل الى الوحدة العربية الشاملة باعتبار أنه من ليسه قيام وحدات اقليمية فرعية عربية على مستوى بعض الدول كالتشام أو الجزيرة العربية أو شمال أفريقيا أكثر من قيام وحدة عربية شاملة على الأمتل مرحليا •

وان كان هناك تخوف من جانب بعض الأوساط العربية من أن يكون مجلس التعاون بداية لازدواج في التحرك العربى وإيجاد مسافة أكبر بين مواقف الدول الخليجية كوحدة أو كتجمع والموقف العربى العام خاصة إذا أدى التجمع الى نوع من الانغلاق على الذات ، وعدم محاولة إيجاد حل للخلافات العربية ، أو قد يؤدي بدول التجمع الى التركيز على العناية بشئونها الخاصة فى إطار تنظيمها الإقليمى الفرعى على حساب الاهتمام بشئون التنظيم الإقليمى القومى ، الى جانب ذلك فمن الممكن أن يكون لمجلس التعاون الخليجى أثر ما على الحوار العربى الأوروبي ، خاصة فى ظل سنى الدول الأوروبية منذ فترة على أن يكون هناك حوار أوروبى خليجى فى إطار الحوار العربى العام ، فى محاولة من جانب أوروبا للتخلص من العبء السياسى أو البعد السياسى للحوار العربى لأوروبى ، لا سيما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية من جهة ، ورغبة فى التركيز على الجوانب الفنية الخاصة بالنفط - وهو ما يهتم به من جهة ثانية ، ولكن هناك تأكيدات من جانب كثير من المسؤولين فى مجلس التعاون وذول الأعضاء على أن مجلس التعاون سيضيف قسوة للجامعة ، وأنه يلترم بميثاقها ومقررات القمة العربية والموقف العربى المأمم .

٦ - إن مجلس التعاون لديه فرصة تجاوز كثير من الصعاب التى قد تواجه مسيرته وذلك من خلال التجانس النسبى الأكبر بين أعضائه ، ومن خلال عدم وجود تنافس بين الدول الأعضاء على دور القيادة ، وليس هناك منافسة لدور السعودية فى هذا المجال ، كما أن الأخطار الخارجية المحيطة بالجميع تدفعهم الى الحرص على تجاوز الخلافات وصيولا الى موقف جماعى أكثر قوة ، غير أن المجلس يواجه مشكلتين أساسيتين لهما تأثير يتجاوز دول المجلس ، الأولى هى مشكلة عضوية مجلس التعاون ، والتى تشكل نقطة حساسة بالنسبة لعلاقة المجلس خاصة بالعراق وسطرى اليمن ، والثانية هى مشكلة كيفية تحقيق الأمن

فى الخليج ، والخلاف بين الكويت وسلطنة عمان فى هذا المــدد
أكبر مما يمكن تنطيطه أو التجاوز عنه ، فسلطنة عمان تميل وتحبذ
التعاون مع الغرب لتحقيق الأمن فى الخليج بينما ترى الكويت ضرورة
الاعتماد على القوة الذاتية وعلى علاقات متوازنة بالقوتين الأعظم ،
وأما بالنسبة للسعودية فإنها تتخذ موقفاً أقرب الى الوسط ، فهي تؤيد
الاعتماد على القدرة الذاتية العربية للدفاع عن الخليج وإبعاد المنطقة
عن أى وجود أجنبى .

وأيا كانت الخلافات ، فإنه من الطبيعى أن المجلس بدأ نشاطه
بالاتفاق والتركيز على الجوانب الفنية والاقتصادية ، الثقافية ،
والاعلامية وغيرها ، ولكن المشكلات الأخطر لابد أن تفرض نفسها عليه ،
وسيكون سلوك المجلس وموقفه هما المحك المعلى لمدى قوة المجلس
وقدراته ، وكذلك مدى ولائه وإخلاصه وتمسكه بالأهداف العربية
القومية ، وبما أعلنه من مبادئ .

الزراعة فى دول مجلس التعاون الخليجى :

تشكل محدودية الموارد الزراعية فى دول المجلس والمتمثلة فى
ضيق نطاق المساحة الأرضية الصالحة للزراعة وفى ندرة مياه الري ،
إضافة الى انخفاض القوى العاملة واحدة من السمات الأساسية
وقيدا هيكليا يقف كمعبة فى طريق انجاز التكامل الإقليمى الفرعى
(مجلس التعاون) لتحقيق تنمية زراعية حقيقية تكفل تحقيق الأمن
الغذائى ، أو حتى حد أدنى يعتد به فى هذا المجال .

ويقتضى التدليل على تلك الحقيقة السابقة التعرض أولا لحقيقة
الموارد الزراعية فى دول المجلس قبل أن ندلف الى تقويم مسار نمو
القطاع من خلال الجهد المشترك الذى يعبر عنه مشروع السياسة الزراعية
المشتركة لدول المجلس .

قاعدة الموارد الزراعية والغذائية في دول المجلس :

تتمتع دول مجلس التعاون برقعة أرضية كبيرة تبلغ مساحتها حوالي ٢٤٨ مليون هكتار (تشغل السعودية بمفردها ٨٧ر٥٪ من جملة هذه المساحة) وتقدر مجموع الأراضي المزروعة فعلا في عام ١٩٧٧ بما لا يتجاوز ٤٧٪ من اجمالي المساحة الأرضية ، اذ أن أغلب الأراضي صحراء قاحلة ، اضافة الى ذلك فإن دول المجلس تتسم بنفورة مواردها المائية حيث ان معدل سقوط الأمطار في منطقة شبه الجزيرة العربية عامة يسجل في المتوسط ٦٠ مم في السنة ، ويرتفع في بعض المناطق فقط الى ٢٠٠ مم ، ولا يكاد يتوفر في دول المجلس مورد غذائي هام سوى امكنيات تنمية المحصول السمكي بالقياس الى المنتج فعلا ، يالاضافة الى الطفرة الكبيرة التي طرأت على زراعة الحبوب والخضروات في المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة .

ففي خلال فترة السبعينات كان مستوى المحصول السمكي يبلغ حوالي ٢٠٦ ألف طن سنويا ، بينما تنصرف التقديرات الى أن بالامكان رفع هذا المحصول الى ٦٣٠ ألف طن ، هذا ولم يؤخذ في التقدير الأخير المحصول من المياه العمانية الجنوبية التي تمتد الى اليمن الجنوبي ، هذا وتتفاوت بلدان المجلس على نحو ملحوظ في مدى توفر الموارد الزراعية بها يجعل الاحاطة السريعة بموقف هذه البلدان أمرا هاما .

١ - ففي الكويت : على سبيل المثال لا تتمدى مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي ١٪ ، ويعمل في قطاع الزراعة ما يقل عن ٣ر٠٪ من القوى العاملة الكويتية ، ومساحة الأرض المزروعة لا تتجاوز خمسة آلاف هكتار ، ويتركز النشاط الزراعي في المحطات للتجريبية والمزارع للفاضة صغيرة الحجم .

٢ - الامارات : يحد ضعف الموارد المائية وعدم صلاحية التربة من دور القطاع الزراعي في اقتصاد الامارات ، اذ أن اسهامه في الناتج

المحلى الاجمالى لا يتجاوز ١٪ أيضا . ومساحة الأرض المزروعة حوالى ١٥ ألف هكتار ، تعتمد على الري المطرى ، ويعمل فى القطاع الزراعى حوالى ٢٨٪ من جملة السكان النشطين اقتصاديا (تبلغ هذه النسبة ٤٥٪ فى امارتى رأس الخيمة والفجيرة) وينحصر الانتاج كذلك فى مناطق الواحات ومحطات الأبحاث التى تنتج الفواكه والأزهار .

٣ - قطر : تعتبر قطر حالة واضحة لمشكلة مصخودية المياه ، اذ أن ثلثى المياه المستهلكة فى الأغراض المدنية والصناعية تفتج بالاعتماد على تحلية مياه البحر ، وتقدر الرقعة الزراعية فى قطر بحوالى ١٠٠٠ هكتار ، تعتمد على استهلاك ٧٥٪ من المياه الجوفية ، وهو ما يساهم فى سرعة نضوب المخزون من هذه المياه .

٤ - البحرين : تقدر المساحة الزراعية فى البحرين بحوالى ٢٠٠٠ هكتار ولا يبلغ عدد العاملين فى الزراعة سوى ١٠٠٠ عامل ، حوالى الثلثين منهم من الأجانب ، وتستهلك الزراعة ما نسبته ٧٥٪ من المياه المستخرجة ، مما يحد من امكانيات تطور الانتاج الزراعى على نحو ملحوظ ، أضف لذلك أن بعض التقديرات قد ذهبت الى أن رقعة الأرض الزراعية قد تقلصت نتيجة للزحف العمرانى عليها .

٥ - عمان : تعد عمان اذا ما قيست بالبلدان السابقة دولة ذات امكانيات زراعية أفضل نسبيا ، لمساحة الأراضي الزراعية تقدر بنحو ٣٩ ألف هكتار ، ولا تعتمد الزراعة على المياه الجوفية فتن الأراضي المزروعة تتوزع فى أماكن متفرقة وتسود الحيازات الصغيرة بما يعهد من امكانيات ادخال الميكنة فى العملية الزراعية ، ويحتل انتاج الفواكه حوالى نصف المساحة المزروعة ، أغلبها مخصص لانتاج العرثم اللينون ، وقد شكل الانتاج الزراعى حوالى ٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٨٥ ، وتتشتم الزراعة السمكية بالانخفاض الشديد لانتاجية الغدانة

ضعف الاستثمار في قطاع الزراعة ، إذ أن الحكومة في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات لم تقدم سوى حوالى ثلث احتياجات القطاع من البذور والمستلزمات ، ولم تعط سوى ما لا يزيد عن ١٪ في المتوسط من احتياجات القطاع من الأسمدة في نفس الفترة ، وقد أدى هذا كله الى انخفاض نصيب المزارع من الخدمات المقدمة ، ومن ثم الى الانخفاض الشديد لمتوسط الدخل الزراعي ، حيث كان هذا الدخل لا يتجاوز نسبة ١٤٪ من الدخل غير الزراعي بما يشكل دافعا لتزايد الهجرة نحو الحضر .

وتذهب التقديرات الى أنه من الممكن عن طريق الاتفاق على إنشاء السدود لحجز مياه الواديان يمكن استصلاح نحو ٨٠٠٠ هكتار ، هذا على حين تشير بعض التقديرات الأخرى أن جملة المساحات الزراعية هي ٨٩ ألف هكتار ، ويعنى هذا أن المزرع فعلا لا يشكل سوى نسبة ٤٠٪ من اجمالى المساحة الزراعية .

٦ - السعودية : تعد السعودية أكبر بلدان المجلس من حيث التوفر النسبي للموارد الزراعية ، فالمساحة المزروعة قدرت بحوالى ١١ مليون هكتار في عام ١٩٧٧ ، وتعتمد حوالى ٦٥٪ من هذه المساحة على الري المطرى ، ويعتقد بأن هناك امكانية لتنمية مصادر المياه الجوفية ، ولذا فإن المملكة قد ركزت على تنمية هذه الموارد خلال خطتها الاقتصادية الثانية ١٩٨٠/٧٥ والثالثة ١٩٨٥/٨٠ باقامة شبكات الري وإقامة السدود ومحطات تحلية مياه البحر ، وقدم الانتاج الزراعي السعودى ما نسبته ٣٪ من اجمالى الناتج المحلى فى عام ١٩٨٥ ، ولكن معظم الناتج الزراعي يعتمد على المساعدات الهائلة التى تقدمها المملكة لمزارعيها سواء بدعم الآلات والأجهزة ، أو بدعم القطاعات الزراعية المختلفة ، وانتهاء بتقديم دعم للمنتج النهائى ، وقد ركزت السعودية في نهاية خطتها الثانية ولا سيما منذ عام ١٩٨١ فى الخطوة الثالثة على

تحقيق الاكتفاء الذاتى فى مجال القمح : ولدى المخطط السعودى الطموح لتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى عام ٢٠٠٠ .

أوضاع انتاج واستهلاك الغذاء فى دول المجلس :

تتبعس بالطبع محدودية الموارد الزراعية على قضية انتاج الغذاء فى دول المجلس ، ذلك أنه فى مجموعات الانتاج النباتى والحيوانى المختلفة تعاني دول المجلس من عجز وتغطى حاجاتها الاستهلاكية بالاستيراد من خارج المنطقة ومن البلدان المتقدمة على وجه الخصوص ، وباستعراض موقف انتاج السلع الغذائية المختلفة يتضح الآتى :

— فى مجال انتاج الحبوب فان انتاج دول المجلس فيما عدا السعودية ضئيل جداً ، وقد سعد انتاج السعودية من القمح بمقدار اكبر من عشرة أضعاف فى غضون خمسة أعوام ، اذ أن هذا الانتاج كان ١٦٠ ألف طن فى المتوسط بين عامى ١٩٧٩ و ١٩٨١ ، ولكن بمعد أعمال برنامج الاكتفاء الذاتى من القمح ارتفع هذا الانتاج الى ١٧٧ مليون طن عام ١٩٨٥ ، وبالتالي فان ثقل السعودية فى مجال انتاج الحبوب فى دول المجلس هو أمر بارز ، اذ أنها قدمت أكثر من ٩٩٪ من هذا الانتاج فى النصف الأول من الثمانينات .

اضافة الى ما سبق فانه من الضرورى التأكيد على أن محدودية موارد المياه لا تجعل بالامكان انتاج بعض الحبوب الغذائية مثل الأرز حيث لا تنتج أى من دول المجلس سوى بكميات محدودة جداً غير مقترنة فى المملكة العربية السعودية ، وكذلك الحاصل فى مجال الذرة الصفراء الذى تصد المساحات المزروعة منها ضئيلة جداً .

ويعود انتاج السعودية المرتفع من القمح الى الطفرة فى الاعانات والمساعدات التى قدمتها السعودية للمزارعين من أجل تحقيق شبهة

« تحقيق الاكتفاء الذاتي » ، وهو ما يستحق بعض المناقشة ، فتكلفة انتاج الطن من القمح السعودي تبلغ أكثر من ستة أمثال سعر هذا الطن في السوق العالمي ، ولكن يميل الرأي الى أن هذا الدعم السخي ليس مبرره الحقيقي هو تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلعة ، وانما يمكن النظر اليه باعتباره نوعا من التحرك السياسي الذي تسعى وفقا له « دولة النفط الريعية » الى بسط نفوذها على أرجاء دولة مترامية الأطراف ومن هنا خطورة هذا البرنامج السعودي اذ أنه يصبح التزاما سياسيا يشرأب وراءه سكان البادية بنظر النخبة عن الانتاجية الحقيقية للقطاع الزراعي في الخطة الخمسية الثانية بمقدار ١٤ ضعف ما كان مخصصا له في الخطة الخمسية الاولى ، هذا على الرغم من أن الخطة الخمسية الثانية نفسها كانت قد ذكرت أنه : « على الرغم من أن نظام الدعم ساهم في زيادة دخل المزارعين لانه لم يؤد في أغلب الأحيان الى تحقيق النتائج المرجوة في مجالات الانتاج أو تحسين مستواه » ومن هنا فان المنزى الحقيقي للبرنامج السعودي لا يبدو أن يكون ريعيا على الهندسية موجها الى سكان البوادي السعوديين ، اضافة لذلك لانه يمكن ذكر أن البرنامج هو جزء من المشروعات التي لاحظ الكثير من الناحيتين الخليجين أنها مشروعات ذات وجهة دعائية امتيازية ، فهل هناك أكثر من كون السعودية قدمت منحا من انتاجها من القمح لكل من مصر والعراق وهما دولتان من أهم الدول العربية من حيث الموارد الزراعية ؟ ولواقع أن التحليل السابق للمنزى الحقيقي لشعار تحقيق الاكتفاء الذاتي السعودي ينصرف الى معظم المنتجات الأخرى التي تنتجها دول المجلس ، فبالنسبة للاكتفاء الذاتي من السلع المختلفة تكاد تكون غير مشهودة سوى في مجالات محدودة كالخضروات والفواكه بمقدار ٨٦٪ و ٦٣٪ على التوالي ، ثم درجات أقل من الاكتفاء الذاتي في مجال البيض والدواجن واللحوم ، وتقل النسبة الى صفر أو قريبة من ذلك في بعض منتجات الصوب كاللوز واللوزة وبعض المواد الأخرى كالسكر والزيت ، وبالجملة ما عدا أن نسبة الاستهلاك الغذائي في بلدان الخليج هي أعلى

من جميع البلدان العربية الأخرى . وهذا فى جميع المواد الغذائية فيما عدا الحبوب والسمك ، حيث يبلغ استهلاك الفرد من البيض فى الخليج أربعة أضعافه فى بقية الوطن العربى ، وثلاثة أضعافه فى الحليب واللحوم والخضروات والفواكه ، ومن هنا تزداد خطورة تعرض بلدان الخليج فى أمنها الغذائى نظرا لمحدودية مواردها من ناحية ، ومن أن الانتاج الحالى فى معظم السلع الغذائية يتم بتكلفة عالية ناجمة عن دعم سقى جدا يقدم للمواطنين من المزارعين ، وهو ما يشكل فى امكانية الاستثمار فيه فى حقب ما بعد النفط ، أو حتى فى حالة عصر النفط الرخيص المرتبط بزيادة سكانية .

وترتبط دول الخليج ارتباطا قويا فى مجال الغذاء بالعالم الخارجى لا سيما البلدان الغربية المتقدمة ، فنتيجة للقدرات المالية الهائلة لهذه البلدان نمت وارداتها الغذائية من الخارج بمعدلات كبيرة جدا ، وبلغ عجز الميزان التجارى الغذائى لبلدان مجلس التعاون حوالى ٦ مليارات دولار فى النصف الأول من الثمانينات ، وما بين ٦٠ - ٧٠٪ من هذا العجز سجلته السعودية وحدها .

توجيهات مجلس التعاون :

وافق المجلس الأعلى الذى ضم زعماء دول المجلس على وثيقة « مشروع السياسة الزراعية المشتركة لدول مجلس التعاون » فى دورته السادسة فى مسقط التى عقدت فى نوفمبر ١٩٨٥ .

وقد جاء اعداد السياسة المشتركة بناء على قرار صدر من وزراء زراعة دول المجلس فى يناير عام ١٩٨٣ ، وتهدف السياسة المشتركة الى تحقيق التكامل الزراعى بين دول المجلس ، وذلك عن طريق تنسيق الجهود الذاتية ودعمها بمجهودات مشتركة مكتملة لها لتسرع فى

تنمية طاقتها وتوجيهها نحو الانتاج الزراعى ورفع كفاءة الأداء لهذه
المجهودات » •

وفى تركيز المجالات التى تهدف السياسة اليها ذكر « أن السياسة
تهدف الى تحقيق أعلى مستويات ممكنة من الاكتفاء الذاتى ، خاصة
بالنسبة لسلع الغذاء الأساسية ، وتضيف الوثيقة الى أن « المعلومات
المتوافرة عن الموارد الطبيعية المتاحة - المستغلة منها - أو التى يمكن
استغلالها مستقبلا ، وعن مستويات الانتاجية الحالية وامكانيات تطويرها
- تشير الى أن فى مقدور دول المجلس تحقيق مستويات عالية من
الاكتفاء الذاتى فى انتاج الخضروات ، وفى عدد محدود من أصناف
الفاكهة ، وفى الانتاج السمكى ، وتضيف أن دول المجلس قطعت أشواطا
كبيرة فى انتاج البيض ولحوم الدواجن ، ومن المتوقع وصولها الى
الاكتفاء الذاتى خلال مرحلة ليست بالبعيدة » ، وتؤكد الوثيقة فى هذا
المجال على أن هذا النمو قد استند فى حقيقته الى التحول من
استيراد السلع النهائية الى السلع الأولية والوسيلة كالأعلاف وطيور
التربية والمعدات ، وتشير الوثيقة أيضا الى أن الوضع الحالى لعدم
توفر امكانيات لانتاج السكر والمحاصيل الزيتية وعدد آخر من المحاصيل
كما أنه من غير المتوقع حدوث تحسن ملموس فى مستويات الاكتفاء
الذاتى من اللحوم الحمراء (١٠ - ١٥ ٪ حاليا) ، وتشير السياسة الزراعية
المشتركة من ثم الى أنه نظرا لندرة الموارد الطبيعية والزراعية (عبدا
الموارد السمكية البحرية فى المياه الاقليمية) فان فرص الاستثمارات ذات
التعميل المشترك فى مجالات الانتاج الزراعى (النباتى والحيوانى) ستبقى
محدودة ، وستظل أغلب هذه الفرص متركزة فى مجالات صناعة
وتسويق المنتجات السمكية •

لذلك فان وثيقة السياسة الزراعية المشتركة تتوجه توجهها صحيحا
حينما تذكر بأن السياسة الزراعية الهادفة الى مستويات الأمن الغذائى

المقبولة والتي يطمان اليها لابد ان تتضمن بعدا جديدا ينمط في استقطاب صنيغ مناسبة للتعاون بين مجموعة دول المجلس وبينها وبين الاقطار العربية الأخرى . خاصة الاقطار المجاورة ، والواقع أن هذا التوجه الصحيح في جوهره يحد منه ان الاتفاقية لم تذكر أيا من المجالات التي يمكن فيها التعامل مع بقية دول العالم العربي : كما لم تحدد أيا من الدول التي يمتن التآمرن معها لتطوير الانتاج الزراعي وصولا الى نسبة مطمئنة في مجال الأمن الغذائي ، كما أن السياسة الزراعية المشتركة تصاب بحالة غصام واضحة حينما تذكر بارتياح انه سيطرا تحسن على مستوى الاكتفاء الذاتي من انتاج الحبوب ، وبخاصة في مجال القمح بسبب (الدعم السخي) الذي تقدمه حكومة المملكة العربية السعودية ، فهذا يعنى بشكل واضح تقليصا حادا لمجالات التعاون مع بقية الوطن العربي ، ومن ثم تبني سياسة العزلة الاقليمية حتى حينما تملى حالة الموارد ضرورة توسيع نطاق التعاون .

والواقع أن انسياق مجلس التعاون في سياسته الزراعية المشتركة الى تدعيم المشروع السعودي ربما يضع محاذير أكبر على النمو المستقبلي الآمن في هذه البلدان ، اذ نرى أن الدول الخليجية التي تعاني من مشكلات مالية حادة يمكنها المناورة في سوق الغذاء العالمي (ولا سيما في مجال الحبوب) في المدى القصير بدون صعوبات تذكر ، أما التوجه لتحقيق الاكتفاء الذاتي - بغض النظر عن الترشيح الاقتصادي - فيزيد من (تعرض) البلدان للهزات وذلك لعدة أسباب هي :

أولا : أن انسياق الدولة النفطية الى تدعيم قاعدتها الاجتماعية عبر تقديم دعم للمزارعين يضع القيود مستقبلا على امكانية تخلي النظام السياسي عن الاستمرار في تقديم هذا الدعم ، وخاصة اذا ما اقترن ذلك بفترات تضوَب النفط أو عصر النفط الرخيص ، وهي ليست احتمالات غيبية مستقبلية ، بل ان عام ١٩٨٦ وما حدث فيه من

انخفاض أسعار النفط الى أكثر من نصف ما كانت عليه . ثم انخفاضها
بأكثر من ذلك نتيجة لانخفاض سعر الدولار يقدم تجربة حية
في هذا المجال .

ثانيا : أنه من الصعب القبول بنتائج التوجه الى الانتاج بغض النظر
عن التكلفة ، واعتبار ذلك مسويا لتحقيق الأمن الغذائي ، اذ نعتقد أن
الأخطار في مجال الغذاء أقل بمراحل من أوضاع القلبية في مجالات
أخرى كثيرة ما زالت بلدان الخليج تعتمد فيها على الغرب بدءا من صيانة
أمنها سواء بشكل مباشر أو بتلقى نظم الأسلحة والدفاع مروراً باستيراد
النظم التكنولوجية والمعرفة الفنية والإدارية .

ثالثا : أن استمرار دول مجلس التعاون الخليجي في انتاج الغذاء
بغض النظر عن التكلفة الاقتصادية وأنه يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي
بنسب عالية في الخضار والفاكهة ، ثم الاقتراب من ذلك في مجالات البيض
واللحاجن ، ثم تأييد اتجاه السعودية لانتاج القمح بدعم من النهج
الانعزالي لبلدان مجلس التعاون ، اذ أن ذلك يقلص على نحو واضح
من مجالات التعاون التي يوفرها الاطار الاقليمي العربي ، ومن المؤكد
أن مجالات التنمية في بلدان الخليج ستظل غير كافية إذا ظلت بمعزل عن
مجهودات التكامل الاقتصادي على صعيد المنطقة العربية كلها ولا سيما
في مجالات حيوية كتحقيق مقومات الأمن الغذائي الشامل .

الصناعة التحويلية في بلدان مجلس التعاون :

اتجهت بلدان المجلس بعد طفرة أسعار النفط في عام ١٩٧٣ الى
تبني برامج طموحة للنمو الاقتصادي ، تركّز على الاستثمار في قطاع
الصناعة التحويلية نظرا لضعف مواردها الزراعية ، وقد مرت تجربة
تصنيع البلدان الست بمرحلتين :

المرحلة الأولى : هي التي امتدت من منتصف السبعينات وحتى أوائل الثمانينات : وشهدت هذه المرحلة فورة البناء والتشييد لاقامة مشروعات البنية الأساسية التي تعد المقدمة الضرورية لعملية التصنيع والنمو الاقتصادي عامة . أما المرحلة الثانية التي بدأت مع أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات فقد شهدت التخطيط لاقامة أو بدء العمل فعليا في بعض المجمعات الصناعية الضخمة : وقد تطور وزن الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون تطورا ملموسا بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ ، ومع الأخذ في الاعتبار النمو الهائل في الناتج المحلي الاجمالي بالقيم المطلقة يمكن ادراك حجم التطور الذي حققه القطاع الصناعي في بلدان المجلس ، وقد استندت جميع البرامج الصناعية في هذه البلدان الى سياسة واحدة غايتها تنويع هيكل الناتج المحلي الاجمالي لفك الارتباط الثقيل بمورد وحيد للدخل كالتنقيب ، وفي الوقت ذاته استهدفت تلك السياسة المضي في طريق استغلال الثروات الطبيعية من النفط والغاز استغلالا رشيدا عن طريق تصنيع هذه المنتجات : وقد أوضحت ذلك بجلاء وثيقة الخطة السعودية الثالثة ١٩٨٥/١٩٨٠ بنصها على أنه « يعتبر انشاء قاعدة من الصناعة الثقيلة حجر الأساس في استراتيجية التنمية الصناعية والاقتصادية للمملكة ، والمهدف هو استغلال ثروات الغاز الطبيعي غير المستغلة التي ترافق إنتاج الزيت للخام ، وسيستغل الغاز اما كمواد أولية أو وقود للصناعات البتروكيمياوية ، وفي الصناعات التي تحتاج الى تركيز في استهلاك الطاقة ، وستؤدي هذه العمليات الى زيادة القيمة المضافة لموارد المملكة الطبيعية وتزويد من العملات الأجنبية ، واستخدام أساليب تكنولوجية جديدة ، وانشاء صناعات لا تحتاج لأيد عاملة كثيرة ، وفضلا عن ذلك ستتاح فرصة مناسبة لاقامة صناعات أخرى مكاملة أو مساندة » ، وتكاد تتشابه المنطلقات الأساسية لسياسة النمو الصناعي المتناغمة حيث قد أقيمت في فترة واحدة تقريبا في هذه البلدان بحيث أضحت الهيكل الصناعي في هذه البلدان يتسم بالسمات الآتية :

١ - أن نسبة هائلة تزيد على ٨٥٪ (غما عدا عمان) من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية تتولد عن المجمعات الصناعية الضخمة في مجالات تكرير البترول والبتروكيماويات والأسمدة والأسمت ، والتي لا تتوفر خاماتها المحلية ، ولكنها تتميز بكونها صناعات كثيفة الاستخدام للطاقة ، وقد استتدت هذه الصناعات كذلك الى القدرة المالية الهائلة للدولة النفطية ، وهي اما مملوكة بالكامل ملكية عامة ، أو أقيمت بالاشتراك مع رأس المال الأجنبي ، أغلب هذه الصناعات أقيمت وفقا لاستراتيجية التصنيع للتصدير •

٢ - ان النسبة الباقية من القيمة المضافة تتولد في فروع الصناعات الخفيفة والاستهلاكية كبعض صناعات تجميع المنتجات الاستهلاكية الأجنبية (السيارات على وجه خاص) وكذا الصناعات الغذائية والمنسوجات والمنتجات الخشبية ... الخ ، وتعتمد الصناعات الأخيرة على نشاط القطاع الخاص في هذه البلدان . وان كان هذا القطاع يتلقى دعما هائلا من قبل الدولة وتوفير بعض الحماية لهذه الصناعات التي تحل محل الواردات •

وقد قدمت الوفرة المالية التي تمتعت بها الدولة النفطية اغراء كافيا للشركات العملاقة متعددة الجنسية على الانخراط في اقامة الصناعات الثقيلة في هذه البلدان ، وأقيمت هذه المشروعات بأسلوب « تسليم المفتاح » ، حيث يعد الأسلوب الأكثر ربحية لهذه الشركات ، فانه لا يكونه أسلوبا لا يتضمن أى مخاطرة لهذه الشركات برؤوس أموالها فان هذه الصناعات كانت غرضة لتوسيع نشاط هذه الشركات ، نظرا للقيود التي تواجهها في بلدانها الأم لإنشاء المزيد من مثل هذه الصناعات الملوثة للبيئة ، اضافة لذلك كله فان الشركات متعددة الجنسية قد غالت في تصديد تكلفة انشاء هذه الصناعات نظرا لقيامها بكل مراحل العملية الصناعية بدءا من اعداد دراسات الجدوى والانشاء

والادارة الفنية والتوريد وخدمات ما بعد البيع ٠٠٠ الخ : ولذا فانّه
يقدر أن مستوى التكلفة فى تنفيذ المشروعات الصناعية فى الخليج يزيد
بنسبة ٣٠٪ إلى ٦٠٪ مقارنة بتكاليف تنفيذ مشروعات مماثلة فى أوروبا
الغربية •

وقد جاء هدف تنويع مصادر الدخل عن طريق اعطاء دفعة
للصناعة التحويلية ، خاصة الصناعات الثقيلة بمزيد من الاندماج لأقطار
دول المجلس انفراديا فى السوق الرأسمالى العالمى ، حيث أصبحت
صناعات هذه البلدان مرهونة بأسواق التصدير فى أوروبا الغربية
كما أن المستوى التكنولوجى — شديد الحداثة لهذه المشروعات —
حتم أن تظل هذه البلاد على علاقة وثيقة بالشركات الغربية متعددة
الجنسية فى مجال الادارة والعمليات الفنية والتكنولوجية ، ولأن الدولة
النفطية هى مالكة هذه المشروعات ، لذا فإن تقلب أسواق المصادرات
والارتفاع النسبى للتكاليف يجعل تحمل الخسائر يقع على عاتق
الدولة ، ومن هنا تجد نفسها فى موقف أكثر صعوبة فى ترشيد انتاجها
النفطى ، ولذا فمن حيث أرادت هذه البلدان أن تقلل تبعيتها للخارج
بالمضى فى طريق التصنيع وتحقيق استغلال أكثر كفاءة لمواردها الطبيعية
فانها فى الواقع قد شددت من اعتمادها على الخارج ، ليس فقط باعتبار
الخارج سوقا للتصريف كما هو الحال مع النفط ، ولكن أيضا كمورد
أساسى للخبرات الفنية والادارية والمعدات والآلات والسلع الوسيطة
اللازمة لاستمرار تشغيل مشروعاتها الصناعية •

مجلس التعاون وامكانيات التكامل الصناعى :

لم يكن قيام مجلس التعاون الخليجى هو المناسبة الأولى التى
تدعو للتعاون بين البلدان الخليجية فى الميدان الصناعى ، فقد كانت
هناك من قبل محاولات للتعاون فى هذا المجال ، إذ أن بعض الاتفاقيات

السابقة الثنائية والجماعية قد تضمنت بنوداً تتعلق بالتعاون والتنسيق الصفاى كالاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الكويت وكل من البحرين والامارات والسعودية عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، وكذلك اتفاقية التعاون السعودى - البحرينى عام ١٩٧٥ وجاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين أقطار مجلس التعاون لتعيد مرة أخرى النص على ضرورة :

١ - تنسيق النشاط الصناعى ووضع السياسات والوسائل المؤدية الى التنمية وتنويع القاعدة الانتاجية فيها على أساس تكاملى .

٢ - توحيد تشريعاتها وأنظمتها الصناعية وزيادة توجيه أجهزته الانتاج المحلية فيها لسد احتياجاتها .

٣ - توزيع الصناعة حسب الميزات النسبية والجدوى الاقتصادية، وتشجيع اقامة الصناعات الأساسية والتكميلية فيما بينها ، كما أنه فيما يخص مجال التعاون الفنى ذكرت الاتفاقية « بضرورة تعاون الدول الأعضاء فى استنباط مجالات التعاون الفنى المشترك بهدف اكتساب قاعدة ذاتية أصيلة تقوم على دعم وتشجيع البحوث والعلوم التطبيقية والتكنولوجية ، وتعمل على تطويع التكنولوجيا المستوردة بما يتلاءم مع طبيعة حاجات المنطقة وأهداف التقدم والتنمية فيها » ، ونصت الاتفاقية على ضرورة أن تعمل الدول الأعضاء على اعداد أنظمة وترتيبات شروط نقل التكنولوجيا ، واختيار الأنسب منها وتعديلها بما يلائم احتياجاتها المختلفة ، وركزت الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية التى وافق عليها وزراء صناعة دول المجلس ، على أن الأهداف ذات الأولوية تتضمن فى هذه المرحلة التركيز على الصناعات التالية :

(أ) الصناعات التى تقوم على استغلال وتطوير الموارد الطبيعية المحلية بما فى ذلك الصناعات الموجهة الى الأسواق الخارجية .

(ب) الصناعات التى تسد حاجة السوق الخليجية الملحة بما فى ذلك الصناعات الغذائية .

(ج) تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تحقق سد حاجة السوق الخليجية والتي تهىء مجتمع دول المجلس للتحويل الى مجتمع صناعى ، وقد أعطت الاستراتيجية أفضلية الدراسة والماملة التمييزية فى التنفيذ ، ومنح الحوافز والتسهيلات طبقا للمعايير الآتية ، ومع مراعاة متطلبات حماية البيئة :

١ - الصناعات القائمة فى دول المجلس •

٢ - الصناعات الجديدة التى تساعد على زيادة فرص انجاح الصناعات القائمة حاليا فى دول المجلس ولا سيما الصناعات الأساسية مثل الصناعات المرتبطة بالصلديد والصلب والألومنيوم والنحاس والبتروكيماويات •

٣ - الصناعات التصديرية ذات الميزات النسبية العالية •

٤ - صناعات السلع الاستراتيجية والصناعات ذات الأهمية الأمنية •

٥ - صناعات بدائل الواردات ذات وفورات الحجم الكبير وارتقاء نسبة المستخدم فيها من الخامات المتوفرة خليجيا •

٦ - الصناعات المشتركة بين حكومات أو مواطنى دول المجلس •

٧ - صناعات السلع الرأسمالية الموجهة للأسواق الخليجية والأسواق الخارجية وخاصة الأسواق العربية والإسلامية ، ويلاحظ أنه لا الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ولا استراتيجية التنمية الصناعية قدمت جديدا لحل مشكلات الصناعة الخليجية الأخذة فى التفاهم ، أو البحث عن مداخل جديدة لتحقيق تكامل حقيقى بين دول المجلس ، بل لا تكاد تفرج الاستراتيجية الصناعية عن محتوى أى وثيقة أو خطة أو عن برامج التصنيع اتى اتبعتها دول المجلس بصورة منفردة قبل قيام المجلس ، أضافة لذلك فإن التعاون الصناعى بين دول المجلس لا يزال غاية فى الضآلة ، وفى تقرير لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية ذكر أن

عدد المشروعات الصناعية المشتركة في دول مجلس التعاون التي تم
حصرها على أساس ثنائي أو جماعي (تتضمن تلك المشروعات ما تم
أنشاؤه قبل اعلان قيام المجلس) بلغ عددها ٩٥ مشروعا برعوس أموال
قدرها ٢٠٧٠ مليون دولار وتتوزع هذه المشروعات على القطاعات
التالية :

١ - في قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ ١٢ مشروعا
برأسمال قدره ٥٩ مليون دولارا .

٢ - في مجال الكيماويات والمنتجات البترولية والمطاط والبلاستيك
٢٨ مشروعا برأسمال قدره ٦٥٤ مليون دولارا .

٣ - في مجال منتجات الفخامات المعدنية غير المعدنية (عدا
الغصم والبتروول) ٣٠ مشروعا برأسمال قدره ٧١٨ مليون دولار .

٤ - الصناعات المعدنية الأساسية ٤ مشروعات برأسمال قدره
٢٢٢ مليون دولارا .

٥ - الصناعات المعدنية والماكينات والمعدات ١٩ مشروعا
برأس مال قدره ٤٠٣ مليون دولارا .

ويتبين من العرض السابق ضآلة وزن القطاع الخليجي المشترك الى
وزن القطاع الصناعي في بلدان المجلس ، كما أن توزيع الاستثمارات
على المشروعات المختلفة لا يتضمن تحقيق درجة أعلى من درجات
التشابه الصناعي بين هذه البلدان وتواجه امكانيات التعاون والتكامل
المستقبلي بين بلدان الخليج العديد من المعوقات ويمكن النظر لهذه
المعوقات من خلال منظورين :

المنظور القطري : حيث تواجه الصناعة في كل من الدول الست
مشاكل ومعوقات أساسية نجمت في جزء منها عن عملية استيراد التكنولوجيا

ونقص العمالة الماهرة والخبرات الفنية والتنظيمية ، الأمر الذى أدى الى عدم استغلال الطاقة القصوى المتاحة للصناعات القائمة ، كما أن هيكل التكلفة الصناعية يتسم بالارتفاع النسبى نظرا لضغط علاقات التشابك الصناعى فى نطاق الاقتصاد الوطنى لكل قطر ، إضافة الى صغر حجم الأسواق فى بلدان المجلس بما يقف فى وجه تطوير صناعاتها .

من المنظور الاقليمى الفرعى فإن التعاون والتكامل الصناعى بين بلدان المجلس يواجه بعدد من العوائق ، ويأتى على رأس هذه العوائق الواقع القائم عملا فى هذه الدول نظرا لتماثل هيكلها الإنتاجى ونسبة الموارد الطبيعية (بخلاف النفط والغاز) وتماثل هيكل الطلب على إنشاء نفس الصناعات فى نفس الوقت ، ولذا نجد انتشارا لمجمعات البتروكيماويات فى كل من السعودية وقطر والامارات والبحرين والكويت ، وقد واجهت هذه الصناعة مأزقا شديدا حين أعطت السوق الأوروبية المشتركة فى عام ١٩٨٥ فرض الحماية على وارداتها من الصناعات البتروكيماوية للضرر الذى يلحق بصناعاتها ، ولذا فقد اضطرت دول المجلس الى دخول مفاوضات صعبة وشاقة مع دول السوق للتوصل الى حل هذه المشكلة ، واتضح أن اتفاق مبالغ هائلة للاستثمار فى الصناعات التى أقيمت وفقا لاستراتيجية التصنيع للتصدير ، وتحقيقا للاستفادة القصوى من المواد الخام المحلية الرخيصة لم يحقق الهدف الأساسى منه ، وهو تنويع مصادر الدخل بل أن هذه الصناعات ذاتها طالما أقيمت على أساس تعميق الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى قد قلصت من حدود الاستقلال الاقتصادى لدول المجلس .

وتكرر نفس الظاهرة فى صناعات أخرى كصناعة الأسمنت ، حيث تعتمد تلك الصناعة ثانى أهم الصناعات بعد النفط والغاز إذا تلقت هذه الصناعات دفعة هائلة لإنشائها مع نهضة البناء والتشييد التى عاشتها بلدان المنطقة فى السبعينات ، لذا فقد أقيم العديد من المصانع

على عجل وبدون دراسة كافية لهيكل الطلب في الأجل الطويل ، وفي عام ١٩٨٥ بلغ عدد مصانع الأسمنت في دول الخليج الست ٤٤ مصنعا وبدون أدنى تنسيق كاف بينها ، بل وحتى على المستوى القطري .

نجد في دولة الامارات على سبيل المثال أقيمت أربعة مشروعات للأسمنت في أربعة من امارات الدولة السبعة ، ومن الأمور الطبيعية انه مع تحول أسعار النفط للانخفاض وتباطؤ النشاط الاقتصادي الذي أعقبها خمود فورة البناء وتعانى هذه الصناعة من مشكلات الطاقة .

وبصورة عامة فانه مع تباطؤ النشاط الاقتصادي فان جميع الصناعات الخليجية أصبحت تعمل بطاقة انتاجية منخفضة ، فوفقا لدراسة حديثة لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية . فان معدل استغلال الطاقة الانتاجية المتوفرة في الصناعة في دول مجلس التعاون لم تتجاوز ٦٣٪ خلال عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، وقد بلغت نسبة استغلال هذه الطاقة ٧٠٪ في قطر ، و ٦٨٪ في الامارات ، و ٦٥٪ في عمان ، و ٦٣٪ في السعودية ، و ٦٠٪ في الكويت و ٥٤٪ في البحرين ، وتختلف نسبة التشغيل من صناعة لأخرى حيث تصل الى معدلات مرتفعة في صناعة الألمنيوم والأسمدة ، وتنخفض الى معدلات أقل في صناعة الأسمنت والدائن ، وأقل النسب كانت في الصناعات الاستهلاكية كالمنسوجات والملابس والصابون ومساحيق الغسيل ، وتؤكد دراسة للدائرة الاقتصادية في بنك الخليج الدولي أنه نتيجة للتباطؤ الاقتصادي في المنطقة تراجعت هوامش الربح وتقلصت معدلات الطلب المحلي ، واشتدت حدة المنافسة وزادت الطاقة الانتاجية عن الطلب في بعض الصناعات التي أقيمت على أمل بقاء معدلات النمو الاقتصادي مرتفعة ، ولم تعد الصناعات المرتبطة بقطاع البناء خاصة ، كما كانت في السابق بسبب الانتهاء من مشاريع البنية الأساسية .

من الصعب اذن ازاء الواقع الراهن لقطاع الصناعة التحويلية أن يجد هذا القطاع حلا يضمن ترشيد التشغيل ضمن حدود دول المجلس . اذ أن تركيب هذا القطاع يتميز بالتنافس لا بالتكامل ، وفي ظل انخفاض شديد في الطلب على منتجات هذا القطاع سواء من قبل المعالم الخارجى أم من الأسواق المحلية المحدودة أساسا ، ويبدو أن الحل لا يمكن سوى في تحريك عملية التشابك الصناعى خطوة أبعد عن طريق ادماج وتكامل الصناعات الخليجية مع بقية البلدان العربية ، اذ أنها الخطوة الأكثر منطقية التى تحقق صالح كل من بلدان المجلس وبقية البلدان العربية وخاصة عن طريق علاقة تشابك أعمى بين صناعة البتروكيماويات على سبيل المثال والصناعات الأخرى التى تستخدم منتجات هذه الصناعات كمنتجات وسيطة وذلك فى البلدان العربية التى تمتلك حجما معقولا من القوة العاملة المؤهلة ومن الخبرات الادارية والفنية المطلوبة : اضافة الى توافر الأسواق التى تستوعب ناتج هذه الصناعات .

وتقدم لنا صناعة الأسمدة مثلا على أهمية التعاون العربى كمجال لتحقيق أزمة النمو الصناعى فى الخليج ، فقد كان لتضاعف حجم التبادل التجارى فى عام ١٩٨٥ بين البلدان العربية من ٤٨ ألف طن الى ٣٣٠ ألف طن من الأمونيا (تنتج معظمها الدول العربية الخليجية) أثر على الاحتفاظ بمعدلات تشغيل مرتفعة فى هذه الصناعة ، حيث تزيد نسب التبادل التجارى من ناتج صناعة الأسمدة على أى صناعة عربية أخرى ، حيث وصلت نسبة الواردات البينية الى نحو ٣٣٪ من جملة الواردات العربية من الأسمدة فى عام ١٩٨٥ ، ولكن يجب الإشارة الى أنه وان كان من اليسير أن يكون العالم العربى سوقا لتصريف منتجات الأسمدة التى تنتج فى الخليج فإنه لا يقدم سوقا بالمعنى نفسه لعدد من الصناعات الأخرى بدون أحداث نقلة نوعية جديدة فى مستوى التكامل بين الدول العربية ، وتعميق علاقات التشابك الصناعى والقطاعى بين أرجاء الوطن العربى .

أوضاع القوى العاملة والسكان في بلدان المجلس :

تعد السمة البارزة الأخرى التي تمثل قيد هيكلياً على عملية التنمية في بلدان المجلس إلى جانب الافتقار إلى الموارد الطبيعية (بخلاف النفط) هي النقص الشديد في الأيدي العاملة ، وخاصة بعد الطفرة النفطية في عام ١٩٧٣ ، وما أعقبها من ارتفاع هائل في الانفاق الاستثماري ، ولحجم النشاط في معظم القطاعات الاقتصادية وعلى وجه أخص في مجال البنية الأساسية ، ويرغم أن بلدان المجلس شهدت موجات سابقة من هجرة وانتقال العمالة إليها (لا سيما العمالة العربية) فإن عملية الهجرة في غمار الحقبة النفطية تميزت بأنها هجرة ذات حجم كبير بالنسبة للقوى العاملة وحجم السكان في البلدان المستقبلية ، اضباغة إلى الاستمرار الذي ميز هذه الهجرة بأنها لم تهتد بأية سياسات فعالة سنوى على الصعيد القطري أو الإقليمي (القومي) .

الملاحظة الهامة قبل تناول تطورات موضوع انتقال القوى العاملة وأثرها هو ما نشهده من غياب - ربما عن عمد - للأحصاءات الدقيقة المتعلقة بهذا الموضوع ، ومع ذلك هناك حقائق تتمثل في :

أولاً : الانخفاض الواضح في معدل المشاركة للقوى العاملة الوطنية من إجمالي السكان ، حيث لم تتمد هذه النسبة عام ١٩٧٥ سوى ما يقارب ٢٠٪ لإجمالي دول المجلس ، وتتفاوت ما بين ١٢٪ كحد أدنى في عمان ، و ٢٤٪ كحد أقصى في قطر ، وتتمد هذه المعدلات من أجل المعدلات المسجلة عالمياً ، بالإضافة إلى محدودية اشتراك النساء في العمل في هذه البلدان ، ثم إلى ما ولدته سياسات « دولة الرفاهية » النفطية من بعض الظواهر الجديدة كالبطالة « المرفقة » ، إذ أن هناك فئة من فئات القوى العاملة الوطنية ما زالت خارج نطاق الضمان رغم توفره لعدم حاجتها إليه .

وتتفاقم هذه الظاهرة عبر الزمن ، اذ توضح البيانات المتاحة عن الامارات والكويت والبحرين في أوائل الثمانينات انخفاض نسبة المشاركة في كل من الامارات والكويت : وثباتها على ما كانت عليه بالنسبة للبحرين ، وتدعم الاحصاءات لعام ١٩٨٥ هذا الاتجاه نحو الانخفاض حيث تتخفص النسبة لاجمالي البلدان الستة الى ١٨١٪ ، فتتخفص نسبة المشاركة في كل من الامارات والسعودية وقطر ، وتثبت في البحرين وترتفع بحوالي ٢٪ في كل من عمان والكويت .

ثانيا : من الطبيعي نتيجة لما ذكر أن بلدان المجلس تعتمد اعتمادا كبيرا على قوة العمل الوافدة من الخارج ، حيث مثلت ٤٥٪ من اجمالي القوى العاملة في عام ١٩٧٥ ، ويزيد الاعتماد الى درجة هائلة في كل من الامارات وقطر والكويت .

وهناك عديد من الأسباب وراء تزايد الاعتماد على العمالة الوافدة وانخفاض المواطنين في قوة العمل ، أهمها الانفجار الهائل في حجم الاستثمار لا سيما في مجل التشييد والبناء الذي شهد غيرة هائلة خلال الحقبة النفطية ، كما أن هذا الاعتماد يعود كذلك الى السياسات التي اتبعتها دول المجلس ، فنظرا لأن ربيع النفط كان موضعيا تحت تصرفها معظم مصادر الثروة الوطنية أصبحت وظيفتها الأساسية هي توزيع المزايا والمنافع على أفراد المجتمع ، وكانت من أهم السبل لتوزيع المنافع تشغيل المواطنين في وظائف حكومية . اذ رغم كون هذه البلدان تأخذ بمبادئ الاقتصاد الحر الا أن تضخم أجهزتها الحكومية لا يكاد يفتلف عن تلك الدول التي تأخذ بأيديولوجية القطاع العام ، ولذلك فإن الامكانيات المالية الهائلة لدول المجلس التي مكنتها من السهولة النسبية في استقدام قوة عمل وافدة ، والسهولة النسبية لحصول معظم المواطنين على دخول مرموقة دون جهد كبير غيبت الحافز لعمل بقوة العمل الوطنية على الانخراط الكثيف في الأعمال اليدوية ، أو تلك التي

تتطلب مهارات تقنية وحرفية ، وتركز الاقبال على الأعمال المكتبية والادارية ، حتى بدون أن يكون المواطنون مؤهلين لها مما سبب تدنيا ملحوظا في الانتاجية خاصة في القطاع العام ، أضف لذلك بالطبع توفر مصادر هائلة للارباح في القطاع الخاص الذي سيطر المواطنون فيه على الملكية واستخدموا الوافدين والأجانب بدرجة أكبر في كل عمالة القطاع تقريبا . ففي الامارات مثلا تدنت نسبة المواطنين في القطاع الخاص الى ٣٪ ، وهكذا فإن سهولة استقدام العمالة من الخارج وتفاعل سياسات « دولة الرفاهية » تجاه المواطنين التي سادت دول المجلس مع امكانية مشاركة المواطنين في أنشطة اقتصادية بعضها ذو عائد مضمون كالوظائف العامة ، وبعضها الآخر ذو ربحية عالية قد أسهمت في خلق عقلية ريعية وما نتج عنها من أنماط خاصة للسلوك الاقتصادي والاجتماعي ، وأخطرها هو النظرة للمائد وانفصاله عن الجهد أو تحمل المخاطر بما أدى الى عدم تطور القوى البشرية الوطنية بما يمكن من تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة .

الآطار العام للتكامل الخليجي :

وفقا للنظرية العامة للتكامل الاقتصادي فإنه يمكن تمييز عملية التكامل من خلال الأدوات التي يتم الاعتماد عليها لتحقيق التكامل ، فهناك تحرير التجارة بين الأقطار الأطراف من القيود ، وهو التكامل عن طريق التجارة ، وتحرير تحركات عناصر الانتاج ، وهو ما يطلق عليه التكامل بعناصر الانتاج ، ثم هناك تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية ، وهو ما يعرف بالتكامل بالسياسات ، ثم أخيرا التوحيد الكامل لهذه السياسات ، وهو ما يطلق عليه الاندماج الكامل ، وقد بدأت مسيرة التعاون والعمل المشترك بين دول مجلس التعاون في المجال الاقتصادي في الشهر التالي لولادة المجلس ، حيث وضعت الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس في ٨ يونيو ١٩٨١ ، وقامت مواهقة المجلس

الأعلى عليها في ١١ نوفمبر عام ١٩٨١ ودخلت الاتفاقية مجالاً ثانياً اعتباراً من ١ مارس عام ١٩٨٣ . وائناء بحث المجلس الوزاري لهـده الاتفاقية جاء في قرار موافقته عليها « أن المجلس اذ يتخذ هذه الخطوة المهمة مستلهما أمانى المواطن في ازالة الحواجز بين الدول الأعضاء وفي تقوية الترابط بين شعوب المنطقة على أسس صلبة تؤدي الى وحدة المنطقة ، يدرك بأنها السبيل الأمثل لتأمين التقدم والازدهار لجميع دول المجلس » ، واعتبر المجلس الوزاري هذه الاتفاقية محوراً للتعاون الاقتصادي والمبادئ الأساسية للاتفاقية تنصرف الى تمييزها الى التكامل عبر تحرير التجارة بدءاً من الدعوة لإنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول الاتفاقية ، أو اقامة اتحاد جمركي يشتمل على تعرفه جمركية موحدة تجاه العالم الخارجى . فاهم مواد هذه الاتفاقية هي :

١ - السماح بتصدير المنتجات الزراعية بين الأقطار الخليجية وعدم فرض أى رسوم جمركية عليها .

٢ - تكتسب المنتجات الصناعية بأقطار المجلس صفة المنشأ الوطنى بشرطين ، ألا تقل القيمة المضافة عن ٤٠٪ وأن لا تقل نسبة الملكية الوطنية عن ٥١٪ .

٣ - وضع حد أدنى لتعريفه جمركية موحدة تجاه العالم الخارجى ، ويشترط لذلك الحفول فى مفاوضات بين أقطار المجلس لتحديد هذه التعريفه ، وأن يتم تطبيقها تدريجياً خلال خمس سنوات ، وأن تراعى حماية المنتجات الوطنية .

٤ - حرية تجارة الترانزيت .

٥ - تنسيق السياسات التجارية تجاه العالم الخارجى .

٦ - حرية التملك والانتقال وحركة رؤوس الأموال .

٧ - تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية ، والملاحظ أن الاتفاقية الاقتصادية رغم شمولها لجميع أوجه التعاون الاقتصادي والتخطيطي والمالي والنقدي والتجاري إلا أنه قد تم صياغتها بروح التوجه نحو إقامة سوق خليجية مشتركة عبر المراحل المعروفة في نظرية التكامل الاقتصادي (منطقة التجارة الحرة - الاتحاد الجمركي - السوق المشتركة - الاندماج الاقتصادي) وقد يعوق ذلك ما يلي :

أولا : الضعف الخطير لقاعدة التنمية الزراعية ، وهو ما يحد من فرص تنمية التجارة في المنتجات الزراعية والغذائية ، رغم توفر بعض الفرص للتجارة في الأسماك .

ثانيا : تركيز استراتيجية بلدان المجلس الصناعية على التصنيع للتصدير الموجهة للأسواق الخارجية ، وتتماثل الصناعات بما لا يترك مجالا كبيرا للتجارة بين الدول الأعضاء ، فقد أقيم في بلدان المجلس ١١ مشروعا للصناعات البتروكيمياوية بدأ معظمها العمل بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، وتتوزع هذه المشروعات على بلدان المجلس جميعها تقريبا ، فهناك سبعة مشروعات في السعودية ، ومشروع في كل من الكويت وقطر والبحرين والامارات ، ونجد وضعا مماثلا لذلك في مجال الأسمدة ، وجدير بالذكر أن بلدان المجلس تجد صعوبة في تصدير منتجاتها من البتروكيمياويات منذ عدة سنوات .

ثالثا : أن الصناعات الاحلالية مصممة لمواجهة احتياجات السوق المحلي في كل بلد من بلدان مجلس التعاون على حدة .

رابعا : لا يتوافر عنصر التكامل في النشاطات الانتاجية الحالية ، أو في ما تتيحه الهياكل التجارية لهذه البلدان في الوقت الراهن .

وتعتمد دول مجلس التعاون في الاعتماد على آليات السوق وتحرير التجارة وسيلة لاطلاق حرية انتقال عوامل الانتاج (رأس المال والعمل) بما يؤدي الى توجه هذه العوامل الى حيث الانتاجية الحدية الأعلى :

وترد هنا عدة ملاحظات هامة - أهمها : أن انتقال العمالة فيما بين دول المجلس هو بطبيعته محدود نظرا لاعتماد دول المجلس الست على العمالة الوافدة في كل المهن والأنشطة ، والملاحظة الثانية هي وإن كان تحرير تحركات عناصر الانتاج يحقق عائدا أفضل لها على المدى القصير فإنه لا يؤدي الى احداث التنمية الهيكلية المطلوبة في بنية جميع بلدان المنطقة ، فالفوارق بين البلدان تتعمق بدلا من تقليصها - إذ أن توطيئ المشروعات في هذه الحالة وفقا لطبيعة الفوارق في مستوى النمو بين دول منطقة التكامل سيؤدي الى أن تتجه عوامل الانتاج الى تلك الأماكن التي تتمتع بمميزات نسبية معينة وائتاجية حدية أكثر ارتفاعا ، لذلك فإن الأعضاء الأكثر تطورا في منطقة التكامل ستكون لهم ميزة كبيرة في نطاق تحرير التجارة بين دول المنطقة ، وبذا تغزو منتجات الدول الأكثر تطورا أسواق البلدان الأقل تطورا ، وتغرق نمو صناعاتها ، ولذا تبين خبرات دول العالم الثالث التي حاولت تحقيق التكامل فيما بينها بأن البلدان الأقل تقدما تعارض على نحو ما التطبيق الفوري لبرامج تحرير التجارة ، وتلجأ الى الانسحاب من عملية التكامل حينما تستشعر الخطر على مصالحها نتيجة لتطبيق هذه البرامج ، من ثم فإن التفاوت يمكن السماح به خلال مرحلة انتقالية يتم فيها تأخير تطبيق بعض البرامج بالنسبة للبلدان الأقل نموا داخل المجموعة المتكاملة ، بهدف تحقيق تقارب في مستويات النمو على المدى البعيد وذلك كي تشعر كل بلد عضو بمصلحتها في استمرار وتقوية تكاملها مع بقية الأطراف ، فعلى أن نضيف هنا أن بلدان مجلس التعاون لم تأخذ هذا الأمر مأخذ الجدعية مفضلة عليه أسلوبا آخر تراه أكثر نجاحا وهو « المرونة » التي تتيح لكل عضو عدم الاشتراك في أي من البرامج الموضوعة إذا ما رأى ذلك ، والواقع أن هذا لا يقدم « مرونة » مطلوبة لنجاح التكامل كما ترى أوساط المجلس ، وإنما يهدم من الأساس فلسفة وأهمية عملية التكامل ذاتها .

ثانيا : مجلس التعاون الخليجي

اتحاد المغرب العربي

من المهم أن نعرض الى الوضع داخل دول المغرب العربي الخمس في الفترة السابقة على اعلان هذا الاتحاد في ١٧ فبراير عام ١٩٨٨ ، وذلك يتضح من العرض التالي :

لعل من أهم سمات ميزان القوى في المغرب العربي مرونة التحالف والصراعات بين دوله ، وتعتبر مشكلة الصحراء الغربية ذات تأثير كبير على هذه التصورات التي تمخضت منذ النصف الأول من الثمانينات وحتى الآن عن اتفاقات وخلافات اقليمية كثيرة .

معاهدة الاخاء والتعاون بين تونس والجزائر وموريتانيا :

بدأ التوافق بين تونس والجزائر منذ مطلع الثمانينات ، فكانت الجزائر تعاني نتيجة فشل حركة بوليساريو في احراز نصر عسكري على المغرب رغم كل ما يقدم لها من مساعدات جزائرية مادية وعسكرية ، في نفس الوقت كانت الجزائر ترى ليبيا أنها رغم دعمها للبوليساريو تبدو بعيدة عن الاهتمام بالمنطقة بسبب قضية تصاد .

أما تونس فقد رأت فيها الجزائر دولة تسعى لتحقيق مصالحه جزائرية - مغربية بصدد مشكلة الصحراء ، لذلك آثرت الجزائر التقرب من تونس ، فهي على العكس من ليبيا دولة معتدلة ليس لها أي طموحات اقليمية سوى تحقيق وفاق بين دول المغرب الغربي ، هذا اضافة الى بروز عوامل أخرى شجعت هذا الاقتراب كوجود مقر جامعة الدول العربية آنذاك ، وكذلك البناء السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في

تونس - وذلك في خترة يترايد فيها التوجه الجزائري نحو الاهتمام
بالمسائل القومية والاقليمية المتعلقة بأزمة الشرق الأوسط والعلاقات
العربية - المصرية •

من ناحية ثانية كانت تونس تتقرب بشيء من الحذر النوايا الليبية
تجاهها ، وعلى الصعيد الداخلي كانت ترغب في محاولة امتصاص حدة
الصراعات بين نظام الحكم وفئات الشعب التي ثارت أكثر من مرة
ضد غلاء المعيشة من ناحية ، وبين نظام الحكم وبعض أعضاء النخبة
التونسية المحجوبة عن الشرعية في اطار الصراع على السلطة ، أو كسب
المزيد من النفوذ على الأقل من ناحية ثانية •

في ظل هذه الأوضاع الداخلية والاقليمية قامت تونس والجزائر
في مارس عام ١٩٨٣ بالتوقيع على معاهدة الاخاء والتعاون ، وقد ترك
الباب مفتوحا أمام انضمام دول أخرى لهذه المعاهدة ، وبالفعل انضمت
موريتانيا في ديسمبر عام ١٩٨٣ كطرف ثالث في المعاهدة •

وقد خلق الاتفاق محورا في منطقة شمال أفريقيا ، وبالمطبع آثار
المغرب الذي يبدو أنه تفهم الموقف التونسي ازاء ليبيا ، وان كان قد
تخوف من النوايا الجزائرية ، لا سيما بعد فشل لقاء الحسن - بن
جديد في فبراير عام ١٩٨٣ وانزعج من موقف موريتانيا التي انضمت
فيما بعد للمعاهدة ، ولا سيما بعد أن حدد المغرب بملاحقة
البوليساريو داخل الأراضي الموريتانية ، وأثارت المعاهدة ليبيا التي
رفض فيما بعد انضمامها للمعاهدة إلا بعد تسوية المنازعات الحدودية
مع الجزائر في منطقة « غات » •

وفي نوفمبر عام ١٩٨٣ قرر البلدان توحيد برامجهما التعليمية الأولية
حيث وقع على مذكرة رسمية بهذا المعنى ، كما اتفق على مرور الغاز
الطبيعي الجزائري الى ايطاليا عبر الأراضي التونسية ، وازضافة الى تطوير

التعاون في إطار الاتفاقيات الثنائية تم تشكيل لجنة مشتركة تونسية - جزائرية لبحث امكانية ترسيخ التعاون بين البلدين في أكثر من مجال .

وبالفعل اتفق في إطار المشاورات الثنائية التي تبنتها هذه اللجنة على حرية تداول السلع بين الدولتين اللتين تتعهد كل منهما بتزويد الأخرى بما تحتاج اليه عملا بمبدأ الأولوية التفضيلية ، وإبرام العقود بالموافقة المتبادلة بالنسبة للمعاملات التجارية دون المرور بمرحلة طرح العطاءات الدولية ، هذا إضافة الى للتوصل لاتفاقيات أخرى في مجالات الزراعة والسياحة والبنوك .

ان تونس تعتبر أسلوب التعاون المشترك هو الطريق الذي يؤدي على المدى البعيد الى وحدة المصالح المشتركة ، وصولا الى مرحلة التكامل الاقتصادي ، ومن ثم الوحدة الاندماجية ، وهو الأسلوب الذي تتبعه حاليا في علاقاتها مع الجزائر .

اتفاق « جيدة » :

بعد أن رفضت الجزائر انضمام ليبيا لمعاهدة الاخاء والتعاون الموقعة عام ١٩٨٣ وبجهد ليبيا نفسها في عزلة كاجلة فرضتها عليها الولايات المتحدة بمساعدة الطراف عربية ، وفي الشرق توجب مصر أكبر القوي المعارضة للنظام الليبي منذ عام ١٩٧٧ ، وفي الجنوب الصراع مع تشاد منذ أمد طويل ، وفي الغرب الخلاف مع تونس والجزائر منذ توقيع البلدين معاهدة الاخاء والتعاون ، هذا إضافة الى معارضة عدد من الدول الافريقية للسياسة الليبية اثر محاولة نظام الحكم في ليبيا مد نفوذه الثوري اليها .

وفي نفس الوقت كانت المغرب تعاني أيضا من عدة مشكلات بسبب الأوضاع الاقتصادية ومشكلة الصحراء الغربية التي أصبحت تمثل لنظام

الحكم مشكلة سيادة ووحدة وطنية . اضافة للمشاكل الاجتماعية والأمنية التي أسفرت عنها ، وكذلك اعتراف حوالى ٣٠ دولة أفريقية وكتشذ بالجمهورية الصحراوية .

أدت هذه الظروف لقيام ليبيا والمغرب بتوقيع اتفاق وجدة فيما بينهما ، وكانت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين قد قطعت بمبادرة مغربية في أبريل عام ١٩٨٠ اثر اقدام ليبيا على الاعتراف بالجمهورية الصحراوية ، وذلك بعد أن اعترفت دول الرخص بها ضمن قرارات جبهة المود والتصدي ، ورغم ما قامت به ليبيا من مد يد المساعدة المادية والعسكرية لجبهة البوليساريو أعيدت العلاقات بين البلدين عام ١٩٨١ .

وفي صيف عام ١٩٨٤ دعا المغرب الى عقد لقاء قمة يضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب . ولم يحضر الاجتماع الذى التأم في المغرب سوى العقيد الليبي معمر القذافي ، واثار ذلك تمت الموافقة بين الطرفين على توقيع اتفاق « الاتحاد العربى الافريقى » فى مدينة « وجدة » فى ١٠ أغسطس عام ١٩٨٤ ، ونص الاتفاق على إنشاء مؤسسة رئاسة الاتحاد بالتناوب بين البلدين ، اضافة لأمانة دائمة ومجالس تغطى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والتقنية ، وكذلك برلمانا مشتركا ولجان تنفيذية ومحكمة اتحاد ، وقد عقدت بالفعل عدة اجتماعات لهذه المجالس ، حيث التأم البرلمان المشترك وعقدت اجتماعات منفصلة للمجلس السياسى ، والمجلس الاقتصادى ، ومجلس الشؤون الثقافية والتقنية ، كما تم ابرام عدد من الاتفاقيات المشتركة فى مجال النفط والصناعة والثقيلة ، وانشاء معمل بتروكيماويات ، اضافة لعدة مشاريع مشتركة فى مجال الحديد والصلب والنسيج والجلد .

وقد أملت المغرب من عقد هذا الاتفاق قطع المساعدات المالية والعسكرية الليبية لجبهة البوليساريو ، اضافة الى حل المشاكل الاقتصادية المتحصنة بينما أملت ليبيا الخروج من عزلتها التعليمية .

وقد أثار الاتفاق ردود فعل واسعة : فعلى الصعيد الإقليمي بدا هناك تشكك جزائري من نوايا المغرب في الاقتصاد مع ليبيا ، كما بدا تشكك تونس من نوايا ليبيا ، وعلى الصعيد الدولي فقد شجبت الولايات المتحدة خطوة المعامل المغربي ، إذ أنها دعمت الموقف الليبي الإقليمي ، وقامت بارجاء زيارة الملك الحسن الثاني لواشنطن مرات متتالية ، وجمعت عددا من القروض المالية : كما قامت بتغيير السفير الأمريكي لدى الرباط ، وبدأت تتحدى بالطل السلمي لمشكلة الصحراء ، وعلى الجانب الآخر اتجه الدعم الأمريكي الى الانحياز الطفيف نحو الجزائر وتونس : وهو ما انتصح أثناء زيارة بن جديد للولايات المتحدة في أبريل عام ١٩٨٥ خاصة على الصعيد الاقتصادي ، وكذلك أثناء زيارة بورقيبة للولايات المتحدة في يونيو عام ١٩٨٥ ، حيث أكدت ادارة ريجان دعمها الكامل لسلامة الأراضي التونسية ضد التهديدات الليبية ، أما الموقف الفرنسي فكان أقل تحفظا من الموقف الأمريكي بسبب رغبة فرنسا في حل مشكلة تشاد عبر ليبيا سلميا ، وقد انتصح هذا الموقف أثناء زيارة الرئيس « ميتران » للمغرب في الوقت الذي كان الشعب المغربي يدلي بصوته في الاستفتاء على اتفاق « وجدة » .

وبعد مرور عدة أسابيع قامت فرنسا بمقصد اتفاق مع ليبيا بشأن تشاد .

الارسة بين تونس وليبيا :

اتهمت تونس ليبيا أكثر من مرة بتسجيع انارة الاضطرابات الداخلية ، ولجأت الى عدة اجراءات تمثلت في تحويل جزء من الأموال المخصصة لأغراض التنمية الى ميزانية الدفاع ، كما اشتركت مع الجزائر في مارس عام ١٩٨٣ في معاهدة الاخاء والتعاون ، ولم يكن ذلك يرجع الى أى نوايا عدائية بشأن المغرب ، إذ أنها التزمت بموقف الحياد ازاء النزاع الجزائري - المغربي بمسدد الصحراء الغربية .

وفي عام ١٩٨٤ تدهور الوضع مع ليبيا بدرجة كبيرة اثر تلمييح تونس باشتراكها في عملية تخريب ضد خط أنابيب النفط للجزائر يمر عبر تونس ، وكذلك اتهم ليبيا الجانب التونسي بالسماح للعنصر المعارضه لنظام حكم العقيد معمر القذافي بالتسلل الى أراضيها للقيام بأعمال تخريب داخل ليبيا ، وفي نهاية الامر قامت تونس بسحب سفيرها من ليبيا في مايو عام ١٩٨٤ .

وقد ازدادت حدة التوتر بين البلدين اثر قيام ليبيا بطرد آلاف العمال التونسيين العاملين في ليبيا في أغسطس عام ١٩٨٥ ، وقد تصاعد الأمر الى حد التهديد باستخدام القوى المسلحة من جانب ليبيا ، وانتهاك طيرانها المجال الجوي التونسي ، وعلى الجانب الآخر لجأت تونس الى حشد قواها العسكرية والسياسية استعدادا لأي موقف ، كما اجتمع الرئيس التونسي القبيب بورقيبة وقتئذ مع رئيس أركان البحرية الأمريكية ، وقام الرئيس بن جديد بزيارة تونس للاعراب عن المساندة الجزائرية سياسيا وعسكريا ضد أي اعتداء لليبى تطبيقا لاتفاق الاخاء والتعاون ، وقد أدى الوضع في النهاية الى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بمبادرة تونسية في سبتمبر عام ١٩٨٥ .

وعندما قامت الطائرات الأمريكية بضرب ليبيا في منتصف أبريل من عام ١٩٨٦ اتهمت ليبيا تونس بالسماح للطائرات الأمريكية باستخدام مجالها الجوي في قصف طرابلس وبنغازي ، والجدير بالذكر أن تونس لم يصدر عنها أي رد فعل رسمي يحدد موقفها من العدوان الأمريكي ، بل ان السلطات التونسية أقدمت على اعتقال من قادوا المظاهرات المعادية للموقف الأمريكي تجاه العدوان .

ازاء هذا الوضع حاولت كل من الكويت والمغرب والجامعة العربية التدخل للمصالحة بين الجانبين ، إلا أن هذه الجهود فشلت

فى بادئ الأمر ، وقد بدأت بوادر التحسن فى العلاقات بين البلدين فى فبراير عام ١٩٨٦ اثر التحول الذى طرأ على الموقف الجزائرى ، حيث قام وزير الخارجية « أحمد طالب الابراهيمى » بزيارة البلدين فى محاولة لرأب الصدع بينهما ، اضافة الى لقاء مسؤولى البلدين فى باريس فى أبريل عام ١٩٨٦ ثم فى جنيف ، وفى طرابلس بعد ذلك ، وقد نوقشت أثناء هذه المباحثات امكانية استعادة مستحقات العمال التونسيين المطرودين من ليبيا . وكذلك رجال الأعمال الذين لم يتسلموا مستحقاتهم مقابل السلع التى قاموا بتصديرها الى ليبيا ، اضافة الى حل مشكلة تجميد ممتلكات شركة الخطوط الجوية التونسية ، وقد أسفرت هذه التحركات جميعها عن قيام ليبيا بتسديد جزء كبير من أموال شركة الطيران التونسية ، وبوادر انفراج فى تسديد مستحقات العمال التونسيين .

سقوط اتفاق « وجدة » :

لم يكن النقد الليبى لقمة « أفران » هو السبب الوحيد الذى أدى الى سقوط اتفاق (وجدة) ، وان كان هو السبب الرئيسى .

لمن ناحية رأى المغرب منذ فترة أن الاتفاق قد عمق الخلاف مع الجزائر بمواساع جوا من عدم الثقة مع الولايات المتحدة ، بينما نظرت تونس وموريتانيا للاتفاق بترقب وحذر .

من ناحية ثانية مرت العلاقات المغربية - الليبية بعد إبرام الاتفاق بفترات حرجية للغاية ، فلم تسحب ليبيا اعترافها بالجمهورية الصحراوية ، ولم تبد أى تحفظ عندما حققت الجزائر انتصارا دبلوماسيا كبيرا أدى الى قبول الجمهورية الصحراوية عضوا فى منظمة الوحدة الإفريقية أثناء أعمال القمة الإفريقية فى عام ١٩٨٤ .

وفى مطلع عام ١٩٨٦ بدأت العلاقات الليبية - الجزائرية تتسهم

تقدما كبيرا بعد أن شهدت مرحلة كبيرة من الجفاء بين البلدين اثر ابرام اتفاق « وجدة » وطرد العمال التونسيين من ليبيا ، حيث قامت الجزائر بدور الوساطة بين تونس وليبيا ، كما اتجهت ليبيا لتوطيد علاقاتها مع الجزائر في محاولة لفتح الجسور مرة أخرى مع فرنسا بصدد قضية تشاد ، كل هذه الأمور أقلقت المغرب الى حد كبير .

وفي أغسطس عام ١٩٨٦ عقدت في « أفران » مباحثات بين الملك الحسن الثاني — ملك المغرب — و « شمعون بيريز » — رئيس الوزراء الاسرائيلي — وقتئذ ، ويمد المباحثات قام الملك الحسن الثاني بارسال مبعوثه الى الدول العربية لتبوير وعرض نتائج قمة « أفران » ، وقد رفض العقيد الليبي « معمر القذافي » استقبال المبعوث المغربي ، ورغم هذه التطورات تمسك الجانبان باتفاق « وجدة » ، الا أن البيان السوري الليبي الذي صدر عقب انتهاء زيارة الرئيس « حافظ الأسد » لليبيا — والذي اتهم الملك الحسن الثاني بالخيانة — أدى الى اقدام الملك على الغاء اتفاق « وجدة » من جانب واحد في نهاية أغسطس عام ١٩٨٦ ، وقد وضعت هذه الخطوة حدا لتدهور العلاقات المغربية — الأمريكية ، كما بدأت ترسم شكلا آخر من أشكال التحالفات في المنطقة .

التقارب بين ليبيا وكل من تونس والجزائر :

بدأ التقارب الليبي — الجزائري بعد هدوء حالة التوتر بين ليبيا وتونس في نهاية عام ١٩٨٥ ، وقد تدعم هذا التقارب أثر زيارة « عبد السلام التريكي » أمين المكتب الشعبي للاتصال الخارجي الليبي وقتئذ للجزائر في نوفمبر عام ١٩٨٥ ويناير عام ١٩٨٦ ، الا أن التطور الكبير تمثل في القمة الليبية — الجزائرية التي عقدت بالجزائر في نهاية يناير عام ١٩٨٦ بمدينة « عين أم الناس » الصوودية ، وقد جاءت هذه القمة في ظل اعلان الجزائر عن استنكارها للتهديدات الأمريكية لليبية ، وبينما أعلنت وكالة الأنباء الليبية تأكيد الجانبين على حل مشكلة

الصحراء في إطار وحدة المغرب العربي ، أعلنت وكالة الأنباء الجزائرية أن الطرفين أكدا على ضرورة تلبية حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير ونيل الاستقلال كخطوة ضرورية لبناء المغرب العربي مما يثبت - إذا حدث ذلك بالفعل - مدى التراجع الكبير في الموقف الليبي قبل إلغاء اتفاق « وجدة » . خاصة في ضوء اتفاق الماحل المغربي والرئيس الليبي من قبل على ضرورة إجراء استفتاء في إقليم الصحراء تحت إشراف دولي .

وعقب الغارة الأمريكية على ليبيا كانت الجزائر أكثر دول شمال إفريقيا تحاطفا مع ليبيا ضد المدحون الأمريكي ، وفي الوقت الذي رفضت فيه ليبيا استقبال مبعوث الصن الثاني بعد لقاء « أفران » كان « عهد السلام جلود » الرجل الثاني في القيادة الليبية قبل ذلك بـ « أيام في زيارة للجزائر » .

وقد كان للإلغاء اتفاق « وجدة » أثر كبير على الانفتاح في العلاقات بين البلدين ، فلم تمض أيام على هذا الإلغاء إلا واستقبلت ليبيا وفدا جزائريا للمشاركة في ذكرى احتفالات ثورة سبتمبر ، ولم تمض عدة أسابيع إلا وقام الرئيس الجزائري بن جديد بزيارة ليبيا في ديسمبر عام ١٩٨٦ ، وقد جاءت هذه الزيارة قبل مرور عام على لقائه بالعقيد القذافي في الجزائر ، وكان محور اللقاء المصالحة التونسية - الليبية ، وإمكان انضمام ليبيا لمبادرة الأخاء والتعاون ، وكيفية محاربة انتشار النفوذ الصهيوني في المغرب ، وقد وجد « بن جديد » في تصرفات القيادة الليبية تجاه تونس بوادر نوايا طيبة نقلها للقيادة التونسية عقب زيارته لليبيا ، حيث توقفت إمكانية إعادة العلاقات الدبلوماسية بين تونس وليبيا .

وقد اتضحت ليبيا مبادرة لتسوية النزاع مع تونس في مارس عام ١٩٨٧ وذلك أثناء زيارة الخويلدي الحميدي عضو مجلس قيادة

الثورة الليبية للعاصمة التونسية ، حيث أسفرت المحادثات بين الجانبين عن تعهد ليبيا بتمويض العمال المطرودين من ليبيا ، وعدم السماح باستخدام أراضيها كمنطلق لأعمال تخريبية ضد تونس ، وعدم حشد أى قوات على الحدود ، وتم الاتفاق على برنامج زمنى لتنفيذ ذلك خلال شهر ونصف لتبدأ المباحثات السياسية لاعادة العلاقات الدبلوماسية على أسس جديدة .

كان آخر لقاء جمع بين الرئيس بن جديد والملك الحسن الثانى ذلك الذى تم فى ٢٦ فبراير عام ١٩٨٣ ، وهو اللقاء الذى لم يسفر عن أى تقدم يذكر فى تعزيز العلاقات بين البلدين ، وقد ظل الوضع مجمدا بعد ذلك حيث شهد سلسلة من التحالفات والانفصالات — سابقة الذكر — بين دول المنطقة .

وقد شهدت العلاقات الجزائرية — المغربية أحلك مراحلها فى مطلع عام ١٩٨٨ حيث انفجر الوضع الأمنى بتصعيد عسكري كبير نتيجة المارك الحثيفة التى شنته قوات البوليساريو ضد الجيش المغربى فى شهر فبراير لعرقلة بناء جدار أمنى جديد يقوم المغرب بتشيدده فى الصحراء منذ شهر ، إذ أن جبهة البوليساريو وجندت فى ذلك العمل ما يسمونه هركيط الى حد كبير ، فالجدار يمتد بمحاذاة الحدود المغربية الموريتانية حتى يصل الى سلك المحيط ، وهو مزود بنقاط للمراقبة ورادارات قوية وتجهيزات عسكرية حديثة تسمح للمغرب باستشعار أى تحرك للبوليساريو ، ومن ثم لا يصبح أمام البوليساريو سوى مهاجمة المغرب انطلاقا من الأراضى الموريتانية ، مما جعل موريتانيا التى أعلنت حيادها فى الصراع منذ ديسمبر عام ١٩٨٤ تنزعج ، الأمر الذى جعل الرئيس بن جديد يقوم بزيارة نواكشوط قبل لقائه بالحسين الثانى .

كل هذه الأحداث عجلت بلجهود السعودية لمعد لقاء قمة بين المغرب والجزائر ، ففي مطلع مايو عام ١٩٨٨ عقدت القمة على الحدود بين البلدين حضرها الملك فهد وذلك في محاولة لتخفيف حدة التوتر بينهما .

وبالعودة الى تفاصيل هذه القمة يلاحظ عقد جلستين أعقبهما — ولأول مرة منذ اندلاع حرب الصحراء — بيان مشترك أشار الى اتفاق الجانبين على مواصلة لقاءاتهما لحل المشاكل القائمة ، والى تجنب المواجهة العسكرية المباشرة بينهما مهما كانت الظروف .

وقد تجدد الحديث في منطقة المغرب العربي حول مسألة الوحدة وبناء المغرب العربي الكبير ، وذلك في أعقاب التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة في الفترة الأخيرة ، وجاءت الترجمة العملية لهذا الحديث في نشاط سياسي على محسورين .

الأول : بحث امكانية توسيع معاهدة الاخاء والوفاق المبرمة بين تونس والجزائر وموريتانيا لتضم ليبيا ، وربما المملكة المغربية ، والدخول في مرحلة نوعية جديدة من التعاون والتنسيق .

ففي ٢٠ ديسمبر عام ١٩٨٧ انعقد مؤتمر وزراء الخارجية لدول المعاهدة لبحث امكانية ضم ليبيا ، وأصدروا بيانا أعلنوا فيه أن المعاهدة « مفتوحة » لأي قطر مغربي يرغب في الانضمام ، وأوضح أن هذه الإشارة تنطبق على المملكة المغربية مثلما تنطبق على ليبيا .

كذلك أعلن الرئيسان التونسي والجزائري في بيان مشترك أن الوقت قد حان « للانتقال لمرحلة نوعية جديدة من التشاور والتنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي يستند الى توسيع وإغناء معاهدة الاخاء والوفاق لاعطائها تأثيرا ذا مغزى في خدمة الهدف الوحيد المغربي الكبير » .
الثاني : هو المصالحة بين الجزائر والمملكة المغربية ، وإعادة العلاقات

المقطوعة بينهما منذ معركة امغالة عام ١٩٧٦ ، وربما انشاء اتحد كونفدرالى بين البلدين . وبالفضل فان مباحثات على مستوى عال قد بدأت بين البلدين منذ ١٦ ديسمبر عام ١٩٨٧ فتحت فيها جميع ملفات العلاقات بما فى ذلك قضايا الحدود والتعويض عن الممتلكات والانتقال بين البلدين وتنشيط التبادل التجارى واعادة العلاقات الدبلوماسية .

وقد تبلورت مواقف دول المنطقة من هذه التطورات على النحو التالى :

١ - تونس :

على المحور الأول ، أكدت تونس عدم معارضتها لانضمام ليبيا للمعاهدة وذلك على الرغم من أن العلاقات بين البلدين كانت قد وصلت الى حد التهديد باستخدام القوة المسلحة ، والواقع أن لتونس أسبابها فى هذا الموقف ، فمن ناحية يفتح انضمام ليبيا للمعاهدة الباب أمام تدفق قوة العمل التونسية على السوق الليبي ، وكذلك يتيح الفرصة لانعاش الاقتصاد التونسى المتأزم ، كما يؤدى الى « تأسيس » العلاقات بين البلدين وامتصاص التوتر الليبي وتخفيف الضغط على تونس .

وعلى الجانب الآخر قام الهادى بكوش رئيس الوزراء التونسى بزيارة المملكة المغربية فى محاولة للتوسط بينها وبين الجزائر لحل المسائل محل النزاع .

وأعادت تونس تأكيداتها بأن الطريق الصحيح والوحيد لاقامة الوحدة المغربية هو فى تقوية التعاون الاقتصادى ، وتنشيط التبادل والتفاعل بين « دول » المغرب كى تتحول المنطقة الى وحدة اقتصادية متكاملة مع عدم المساس بسيادة كل دولة . ومن ثم فان « التعاون »

و « التكامل » هنا المطروحان والمقبولان من الجانب التونسي وليس الاندماج والتوحيد .

٢ - الجزائر :

سعت الجزائر لضم ليبيا لمعاهدة الاخاء والوفاق : وذلك على الرغم من أنها سبق ورفضت طلب ليبيا بذلك حتى توافق ليبيا على رسم الحدود بين البلدين . وهذا السعى الجزائري له ثلاثة أسباب رئيسية :

أولاً : يتيح هذا الضم ترسيخ عزلة المملكة المغربية في المنطقة وتأكيد القيادة الجزائرية ، ومن ثم الضغط على المملكة للقبول بالشروط الجزائرية فيما يختص بمسألتى الصحراء والوحدة المغربية .
وثانياً : توفير التمويل الليبي لمشروعات المعاهدة المشتركة .

وثالثاً : ضمان اقرار العلاقات التونسية - الليبية ، ومن ثم عدم جر الجزائر الى نزاع لا ترغب في التورط فيه .

الا أن الجزائر قد أكدت - حتى أثناء الحوار الوجدوى الذى أجرته مع ليبيا أعلى أولوية التنسيق الاجتماعى والاقتصادى فى إطار المغرب الكبير ، وذلك لايجاد ظروف موضوعية لقيام الوحدة وليس العكس ، ومن ثم يصبح مشروع الوحدة هو الهدف النهائى وليس البداية .

٣ - المملكة المغربية :

أعلن رئيس الوزراء المغربى فى ختام زيارته لتونس فى فبراير عام ١٩٨٨ « أن أى تجمع مغربى يخلل إحدى دول المنطقة سيكون مناقضاً لفكرة المغرب الكبير ذاتها » ، وذلك فى إشارة للمحاولات الجزائرية لضم

ليبيا لمعاهدة الاخاء ، وأكد أن بلاده مستعدة للدخول فى مفاوضات بهذا الشأن دون شروط مسبقة .

وبالنسبة للمصالحة مع الجزائر أعلن رئيس الوزراء أنه لم يحدث تقدم بهذا الشأن رغم اتصال المفاوضات ، وأعاد تأكيد الموقف المغربى بضرورة حل هذه المشاكل فى إطار اقامة المغرب العربى الكبير ، وأكد أن حل النزاع مع الجزائر يعد ضروريا لقيام وحدة مغربية . وأعلن امكانية البحث فى اقامة اتحاد كونفدرالى بين بلاده والجزائر لاحتواء الازمات بينهما .

٤ - ليبيا :

قرر المؤتمر العام للشعب الليبى - وهو - نظريا - أعلى هيئة سياسية فى البلاد - الانضمام لمعاهدة الاخاء والوفاق شرط إلغاء الحدود التى صنعتها الامبريالية ، والعمل على تسهيل اقامة وحدة عربية كاملة .

الا أن ليبيا لم تتخذ أى خطوات تنفيذية لهذا القرار .

ويجىء الموقف الليبى فى إطار نقدها للاتفاقية باعتبارها اتفاقية روتينية لا تفى بالطموحات الوحسدية للشعب المغربى ، والتأكيد على ضرورة عقد اتفاق أكثر شمولا تمهيدا للوحدة الكاملة .

٥ - موريتانيا :

لم يصدر عن موريتانيا تعليق يختلف عن موقفها المؤيد لانضمام ليبيا والذي أعلنته فى مؤتمر وزراء الخارجية .

وعلى الجانب الآخر فإن المصالحة بين الجزائر والمملكة المغربية يتيح لها الخروج من مازق ازدواج علاقاتها الخارجية ، اذ تتحالف

رسيما مع الجزائر بينما توثق علاقاتها الاقتصادية مع المملكة المغربية .
وكذلك يساعدها على دعم نظامها السياسى داخليا وتخفيف التوترات التى
تتعرض لها .

هذه المواقف ليست ، فى حقيقة الأمر جزءا من السعى نحو
للوحدة ، أو تجديدا لمشروع بناء المغرب العربى الكبير بقدر ما هى
جزء من الصراع السياسى فى المنطقة واعادة فك وتركيب التحالفات
والتوازنات السياسية بعد انهيار المصور الليبى - المغربى وتغير
القيادة الحاكمة فى تونس وتوجهاتها ، وهو صراع يعكس تباينا قائما
فى وجهات النظر حول شكل وأسلوب تحقيق الوحدة المغربية .

ويمكن - فى هذا الصدد - ملاحظة اتجاهين رئيسيين :

الأول : يرى أن إقامة شكل من أشكال الوحدة بين بلدان المغرب
العربى هو شرط ضرورى لاحتواء المنازعات بينها ولتحقيق التنمية ،
وذلك على أساس أن هذه المنازعات كلها تدور حول الحدود التى رسمت
بواسطة الادارة الفرنسية ، أو حول المواد الأولية الموجودة فى مناطق
متنازع عليها ، أو حول التنافس الاقليمى ومشاكل الأمن ، وهى كلها
مشاكل يمكن تجاوزها فى حالة الاندماج فى دولة واحدة لا مركزية ،
كذلك فإن توزيع الموارد الاقتصادية ، والشروط الاقتصادية لنمو اقتصاد
متكامل ذى حجم أمثل من حيث تكاليف الانتاج وسوق التوزيع يتطلب
قيام مثل هذا الاتحاد ، ويرى هذا الاتجاه أن أى مشكلات خاصة
بالاندماج بين وحدات المغرب العربى يمكن معالجتها فيما بعد فى هذا
الاطار .

ويتبنى هذا الاتجاه ليبيا ، ودرجة أقل المملكة المغربية .

الثانى : يرى أن إقامة وحدة مغربية يتطلب أولا ايجاد الشروط

الموضوعية اللازمة لذلك من روابط اقتصادية واجتماعية وثقافية ، وأن الطريق الى ذلك هو التعاون والتشاور في اطار سيادة الدول الأعضاء في المنطقة ، واقامة مشروعات مشتركة تكون نموذجا لمزيد من التعاون . والبدء في اجراءات اقتصادية مشتركة خاصة بتسهيل التبادل التجاري والتعريفية الجمركية ... الخ ، وايجاد درجة من التكامل بين الاقتصاديات المغربية بحيث يمكن أن تشكل سوقا مشتركة على النمط الأوربي تكون نواة لقيام وحدة سياسية في المستقبل البعيد .

ويتبنى هذا الاتجاه الجزائر وموريتانيا ، ودرجة أقل تونس .

ان الصراع السياسى في المغرب العربى هو الوجه الآخر للسلوك الوجدوى ، وذا يقتضى الأمر دراسة خصائص المنطقة الهيكلية التي تميز مثل هذا الصراع والبحث عن الآليات التي تفرز سلوكيات الوحدة - التجزئة وذلك لاستكشاف مستقبل المنطقة .

أولا - خصائص المنطقة :

هناك ثلاثة اتجاهات في تصديق معيار تعريف النظام الاقليمي :

١ - الأول يركز على اعتبارات التجاور الاقليمي الجغرافى ، حيث يصبح النظام الاقليمي أساسا كتلة جغرافية معينة متقربة ومتميزة بذاتها .

٢ - الثانى يركز على وجود عناصر التماثل بين الدول الداخلة في النطاق الاقليمي في النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والوعى الاجتماعى بهذا التماثل .

٣ - الثالث يركز على وجود شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين الدول أعضاء النظام بحيث تكون

هذه التفاعلات ذات ديناميكيات مستقلة عن النظام الدولي وليست مجرد رد فعل لها .

والغرب كتلة جغرافية واحدة متميزة ، تشكل الصمراء حزاما لها من الشرق والجنوب . يهدىء من كثافة الاتصال بينها وبين الجوار ، ويحفظ لها ذاتية مستقلة ، ويشكل البحر المتوسط ومياه الأطلنطي حاجزا لها من الشمال والغرب . والمغرب العربي — ثانيا — كتلة متجانسة انى حد كبير أثنيا ، وعرقيا ، ودينيا ولغويا ، وثقافيا ، واقتصاديا ، ولها من التاريخ المشترك والنضال المشترك ما خلق لها هوية واحدة . الا أن حجم التفاعلات بين مناطق المغرب العربي أقل من أن يشكل نظاما مستقلا للتفاعلات ، فمن الثابت احصائيا أن حجم التبادل التجارى وانتقال الأفراد والنشاط السياسى بين بلدان المغرب أو دول الجوار أكبر بكثير من ذلك الذى يجرى بين بلدان المغرب بعضها البعض ، بل ان بعض التفاعلات البيئية تتم عن طريق طرف ثالث من خارج المنطقة .

وبالرغم من وجود وعى عام بضرورة تطوير التفاعلات البينية الا أن هذا الوعى لم يترجم نفسه فى شكل مؤسسات اقليمية قادرة وفعالة على صياغة وصيانة مثل هذه التفاعلات .

ومن ثم فإن شبكة العلاقات بين بلدان المغرب العربى — مع تميزها — تظل أقل فى الكثافة ودرجة الاستقلالية من أن توصف بأنها نظام اقليمى ، ويظل المغرب العربى نظاما اقليميا بالقوة وليس بالفعل ، انه مشروع للمستقبل أكثر منه ترجمة للحاضر .

وسوف نتناول الخصائص الهيكلية العامة لمنطقة المغرب العربى وذلك من ثلاث زوايا :

— الخصائص البنوية للمنطقة من حيث التماسك الاجتماعى والاقتصادى والتعليمى .

- مستوى القوة في المنطقة وشكل توزيع القوة .
- نمط السياسات والتحالف في المنطقة .

أولا — الخصائص البنيوية :

١ — التماسك الاجتماعي :

تعتبر منطقة المغرب العربي عن درجة عالية من التماسك الاجتماعي بلورته العزلة النسبية للأقليم والتاريخ الطويل المشترك الذي صهر الفروق بين الجماعات القاطنة .

دينيا : نجد أن الإسلام هو الديانة السائدة في المنطقة ، ولا نكاد نجد أقليات دينية باستثناء بعض اليهود خاصة في أقصى الغرب ، ومن ثم لعب الإسلام دورا توحيديا للشعب المغربي ربما أكبر مما فعل العامل القومي الذي استثار بعض الحساسيات من جانب القبائل البربرية الرافضة للتعريب .

ولغويا : يوجد الى جانب اللغة العربية الرسمية والسائدة اللغتان البربرية والفرنسية ، واللغة البربرية أصلا مجموعة لهجات منطوقة ، إلا أن ضغوط الاسراع في التعريب — خاصة في الجزائر — دفعت بعض القبائل للمطالبة باعتماد اللغة البربرية كلغة رسمية ، أما اللغة الفرنسية فهي أولا لغة النخبة ذات التعليم الحديث والثقافة الفرنسية وليس لها من الانتشار الجماهيري ما يؤهلها لأن تكون بديلا لغويا في المنطقة ، وثانيا فإن انتشارها على مستوى النخبة هو أمر شائع في بلدان المنطقة كلها — باستثناء ليبيا — ومن ثم يشكل عاملا للتوحيد والتجانس الليبي .

ولا يتحدث السكان القدامى — كبار السن — عن « دول »

تجريبية بل عن مدن وحسب ، عن طنجة أو مراكش أو وهران ، فالوحدة الثقافية — بمعناها الواسع — للمنطقة حقيقة اجتماعية تاريخية تعكس تجانس اللغة والدين .

وثانيا ، لا تشهد المنطقة تنوعا كبيرا ، فلا توجد مجموعات أجنبية بخلاف القبائل البربرية ، وهو تميز لا يشكل عاملا للاختلاف الاقتصاري ظروف محددة من الحرمان الاقتصادي السياسي ومحاولات التعريب القسري ، بينما في الظروف العادية من التفاعل التلقائي فان هذه الأثنية تتراجع أمام الوحدة الثقافية والاجتماعية للمنطقة .

ان الاختلافات الاجتماعية الحقيقية في المنطقة لا تتفق والضدود السياسية بين دول المغرب وانما توجد بين ثلاثة أقاليم على امتداد دول المغرب جميعا ، وهي أقاليم الساحل ، المرتفعات ، السهول الصحراوية ، هذه الاختلافات هي التي تشكل خطوط الخريطة الاجتماعية المغربية .

ثانيا — التماسك الاقتصادي :

تتميز منطقة المغرب العربي بوجود درجة متدنية من التماسك الاقتصادي وذلك بسبب السياسات الاقتصادية المتبعة منذ الاستعمارية وما بعد الاستقلال .

ففي الفترة الاستعمارية تم ادماج الاقتصاد المغربي في السوق الرأسمالية للعمل الفائض ، وتم توجيه اقتصاديات المنطقة لتتلاءم مع تقسيم العمل الدولي بغض النظر عن التكامل فيما بينها ، وغد الاستقلال تسلمت الحكومات الوطنية اقتصاديات موجهة للخارج متنافسة أكثر منها متكاملة .

ومنذ الاستقلال اعتمدت كل دولة برنامجها الخاص للتنمية ، وجاءت

هذه البرامج كلها فى سياق التبعية الذى نشأت فيه ، بحيث رُسِطَ الاندماج فى التقسيم الدولى للعمل والتبعية الهيكلية للخارج .

فى تونس قادت البرجوازية الوطنية مشروعها للتنمية الاقتصادية ، غطت محل المستوطنين الفرنسيين الذين عادوا لبلادهم ، وبدأت فى الستينات تعتمد على التخطيط الاقتصادى ، الا أن المضى ببرنامج « التعاونيات » الى أبعد مما تستطيع البرجوازية احتماله كان سببا فى فشل البرنامج والتحول الكامل نحو الاقتصاد الحر فى السبعينات ، حيث زاد ارتباط تونس بالسوق العالمية ، ومن ثم تعرضت منذ بداية الثمانينات لآثار الأزمة الاقتصادية العالمية فى شكل تضخم وزيادة البطالة واستيراد التضخم واختلال هيكلى فى ميزان المدفوعات ... الخ ، وبينما توجهت الجزائر نحو التصنيع من خلال ملكية الدولة لمعظم وسائل الانتاج عقب حركة تأميمات واسعة فى الستينات ، فإن هذا التوجه لم يقم بناء على خطة للتكامل الاقتصادى مع بقية البلدان المغربية ، ومن ثم ظل الاقتصاد الجزائرى معتمدا على الخارج سواء لاستيراد التكنولوجيا والمعدات والمديرين والفنيين أو لتسويق المنتجات ، وأدى الاعتماد المتزايد على مبيعات النفط لتمويل التحول الصناعى الى زيادة الاندماج - والتبعية - للسوق الدولى .

وابتعت المملكة المغربية منذ البداية درب الاندماج الكامل فى السوق الرأسمالى للعمل ، وأوجدت نظاما اقتصاديا يقوم على المنافسة « الحرة » ، وتوسعت فى صناعات كثيفة لرأس المال بجانب الزراعة التقليدية ، ومن ثم تأثر الاقتصاد المغربى بشدة بالتغيرات التى طرأت على السوق الأوروبية خاصة والدولية عامة ، أما ليبيا فقد اعتمدت بشكل شبه مطلق على مبيعات النفط ، ومن ثم فإن الاقتصاد الليبى - برغم الدعاوى الراديكالية - هو أكثر النظم المغربية اندماجا فى السوق الرأسمالية العالمية .

وتقلصت التجارة البينية بشكل ملحوظ منذ الاستقلال ، لذا أخذنا في الاعتبار الحجم الضئيل الذي كانت تشكله نسبته لجموع التجارة الخارجية لبلدان المغرب لا تضح لنا مدى التدهور في التبادل الاقتصادي بين هذه الدول .

فقد انخفضت واردات الجزائر من المملكة المغربية من ٣٤٪ من اجمالي الواردات الجزائرية عام ١٩٢٢ الى أثناء الاحتلال الفرنسي الى ٢٪ عام ١٩٧٨ ثم توقفت تماما ، وكذلك انخفضت نسبة الصادرات من ٨٪ الى صفر في نفس الفترة .

وكذلك انخفضت الواردات التونسية من الجزائر من ١٨٪ عام ١٩٢٢ الى ٠٢٪ عام ١٩٧٨ ، وكذلك الصادرات التونسية للجزائر من ٣٪ الى ٠٣٪ لنفس الفترة .

وعلى سبيل المثال فان المملكة المغربية تشكل مستوردا كاملا للنفط في حين لا تستورد النفط الجزائري أو الليبي ، وكذلك ليبيا والجزائر مستوردتان للفوسفات ولا تستوردان الفوسفات المغربي .

ان تجارب التنمية الاقتصادية القطرية في بلدان المغرب العربي قادت الى تعميق ارتباطها بالخارج وليس لاحداث تكامل متبادل بين اقتصادياتها الأمر الذي ليس فقط لاستمرار التبعية للخارج وانما لوضع قيود أكبر على أي مطولة مستقبلية لاحداث درجة أكبر من التماسك الاقتصادي في المنطقة ، اذ أن هذه الاقتصاديات أصبحت تتنافس في السوق العالمي على بيع وشراء نفس المنتوجات الأمر الذي أضعف موقفها التساوي ازاء الخارج .

١ - التماسك الاقليمي :

يقصد بالتماسك الاقليمي وجود مؤسسات اقليمية قادرة على

تعبئة الموارد على مستوى الاقليم ككل ، واستثمارها بشكل فعال ، وكذلك وجود تناسق فى السلوك الدولى لدول الاقليم ، وتوفر آلية لما لاحتواء وغض المازعات بين هذه الدول دون اللجوء لأطراف خارجية .

شهد المغرب العربى قيام مؤسسة اقليمية وحيدة — منذ استقلال الجزائر — هى « اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب » وقد نشأت بمبادرة من مؤتمر وزراء اقتصاد دول المغرب العربى الذى انعقد فى أكتوبر عام ١٩٦٤ ، وتم تزويدها بعدد من المؤسسات والأجهزة لتيسير عملها واستهدفت اللجنة دراسة امكانية أحداث تكافل بنىوى بين اقتصاديات البلدان المغربية وذلك على مستويين :

الأول : هو تحرير المبادلات بين بلدان المغرب والتنسيق بين سياساتها الاقتصادية .

والثانى : هو تنسيق المبادلات الاقتصادية بين بلدان المغرب والمجموعة الأوروبية ، وقد أتمت اللجنة حوالى ٦٠ دراسة حول الفرص المتاحة للاستثمار المشترك فى مشروعات صناعية واستراتيجية متعددة ، إلا أن هذه الدراسات لم تخرج الى حيز التنفيذ ، وظلت اللجنة هيئة وهمية لا تؤدى وظيفة حقيقية ، ويرجع فشل اللجنة فى جزء منه الى ضعفها المؤسسى ففى لم تزود بسلطة البت فى أى أمر دون الرجوع لوزراء الاقتصاد المغاربة والحصول على موافقتهم الاجتماعية ، وهو أمر تعذر حدوثه ، أما السياسة للتنسيق الاقليمى فقد نظرت كل دولة الى التنمية على أنها تحد قترى ، ومن ثم شرع فى تنفيذ برنامج خاص يتفق ووجهة نظرة وارتباطاته الاجتماعية الداخلية ، يلاحظ بالنسبة للسلوك الدولى لأعضاء الاقليم غياب التنسيق فى المواقف سواء فيما يتعلق بقضايا المغرب العربى او ما يتعلق بقضايا خارجية ، بل على العكس شهدت الساحة الدولية تناقضا وتضاربا فى المواقف الدولية لدول المغرب .

ويفتقر النظام الى وجود أى آلية لاحتواء المنازعات داخله سواء مؤسسيه أم شخصية . وعادة ما يتم غرض المنازعات بتدخل أطراف خارجية وشهد الاقليم وقوع مواجهات حادة بين أعضائه رفع فيها الأمر لمنظمات دولية . بل والى محكمة العدل الدولية (ليبيا - تونس) ووصل بالبعض الآخر للاستيلاء المسلح (الجزائر - المملكة المغربية) .

٢ - مستوى القوة فى المنطقة :

١ - عناصر القوة :

١ - يشكل السكان مشكلة فى بلدان المغرب العربى وذلك بأشكال ودرجات مختلفة ، ففى كل من تونس والجزائر والمملكة المغربية ، نلاحظ وجود معدل نمو سكانى مرتفع (حوالى ٣٪) وهو معدل لا يتفق ومعدلات النمو الاقتصادى .

ويقابل هذا النمو المتزايد اختلال فى توزيع السكان : فأسباب ديموجرافية تاريخية يتركز السكان فى الشريط الساحلى فى البلدان الثلاثة مقابل خفة واضحة للسكان فى الاقاليم الجبلية والصحراوية ، وزاد من تأثير ذلك الهجرة المستمرة من الريف الى المدينة : والتوسع العشوائى فى المدن الذى أضاف لهذه المدن أحياء من الفقر وأكواخ الصفيح .. والغضب السياسى والاجتماعى .

وفى ليبيا وموريتانيا تقف قلة عدد السكان كعصد للمكانيات التى تستطيع الدولتان بلوغهما سواء من حيث التنمية أو من حيث بناء القوة السياسية فى المنطقة .

٢ - وتتمتع بلدان المغرب العربى - وبشكل خاص الجزائر - بتوزيع عمرى غنى ، اذ تكاد تصل بالسكان دون سن الثامنة عشر الى

نصف حجم السكان ، الامر الذي يوفر قوة عمل محتملة من جانب آخر .

٣ - وتتمتع الجزائر بأقوى قاعدة صناعية في المنطقة كذلك
بعدد كبير من العمالة الماهرة ونصف الماهرة ، وتليها المملكة المغربية
من حيث توفر القاعدة الصناعية ، وتأتي موريتانيا في ذيل القائمة
سواء من حيث توفر الأيدي العاملة أو القطاع الصناعي ، ويكاد متوسط
الدخل الفردي في بلدان المغرب العربي يتماثل مع انخفاض نسبي
للمتوسط دخل الفرد في موريتانيا .

٤ - ومن الناحية العسكرية تبرز الجزائر والمملكة المغربية كأكبر
قوتين عسكريتين في المنطقة من حيث التسليح والتدريب معا وإن اختلف
الأساس التسليحي في الدولتين ، فتهتم المملكة المغربية بشكل كامل
على الممسكر الغربي وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية في التزويد
بالسلاح والتدريب ، بينما يشكل السلاح السوفيتي الأساس للقوات
الجزائرية مع اتجاه حديث للتقويع في مصادر السلاح . وقد دخلت
القوتان في اختبار مباشر للقوة بينهما لم يسفر عن انتصار أي من
الطرفين .

ويتوفر لدى ليبيا قاعدة تسليحية قوية - سوفيتية أساسا -
ولكن الشكوك تتور حول توفر القدرات التدريبية القادرة على استخدام
هذا السلاح بكفاءة خاصة بعد الحرب الليبية في تشاد .

لما تونس فاعتمدت عسكريا منذ استقلالها على فرنسا والولايات
المتحدة وذلك في إطار الاستراتيجية البورقيبية الرامية لتجنب انشاء
جيش كبير ، وكذلك لا تتوفر لموريتانيا سوى امكانيات عسكرية متواضعة
عكست في صد هجمات البوليساريو على العاصمة نواكشوط عام ١٩٧٨ .

(ب) توزيع القوة :

يتخذ توزيع القوة في منطقة المغرب العربي - القطبية الثنائية ، اذ تحتل الجزائر والمملكة المغربية موقع القطبين . وتجذبان في هلكهما بقية الدول أعضاء المنطقة من خلال بناء وفك وإعادة لتكوين التحالفات .

وقد تبلور هذا الشكل عقب استقلال الجزائر مباشرة ، وكان أول اختبار لمستويات القوة وشكل توزيعها في الاقليم هو الاثتباك المسلح الذي وقع بين الجزائر - عقب استقلالها بحام واحد - وبين المملكة المغربية حول اقليم « تندوف » ، وتحدد من وقتها قطبا الصراع في المنطقة وأطرافه .

والصراع بين الجزائر والمملكة المغربية يمكن أن يوصف بأنه صراع « نظامي » وليس فقط صراعا شخصيا بين زعماء ، ولا يعنى هذا غلب العامل الشخصى وان كان تأثيره يأتى في المرتبة الثانية بعدد العوامل الموضوعية ، فالصراع بين الدولتين هو أولا صراع جيوبوليتيكي حول النفوذ والسيطرة الاقليميين ، وهو ثانيا صراع بين نظامين مختلفين من حيث الأساس الاجتماعى والتوجهات الايديولوجية ، وهو ثالثا صراع حول الحدود والمناطق الغنية بالفوسفات . ويتضمن صراعا شخصيا بين الملك الحسن والرئيسين بومدين ثم بن جديد ، بدأ منذ أواخر حرب الاستقلال الجزائرية .

٣ - نمط السياسات والتحالفات :

(أ) دولتا القلب :

ليس من قبيل المبالغة القول بأن فهم العلاقات الجزائرية - المغربية هو مفتاح فهم شبكة السياسات والتحالفات في المغرب كله . فهذه العلاقة هي الشيء الثابت الوحيد وسط دوامة وإعادة تركيب التحالفات بين أعضاء المنطقة ، إضافة لكونها محكا للصراع في المرتبة كله .

وقد بدأت العلاقات بين البلدين منذ الثورة الجزائرية المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي ، إذ أمدت المملكة المغربية الثورة بالسلاح والمال كما فتحت أراضيها الى جزء كبير من قوات جيش التحرير الوطنى حيث تركزت فرقة كاملة بقيادة بومدين •

وقد ولد استقلال الجزائر مصحوبا بتوتر فى العلاقات مع المملكة المغربية ، إذ كانت مشكلة إقليم تندوف — الذى تطالب المغرب باستعادته — قد تم أرجاؤها الى ما بعد الاستقلال بوعد شخصى من بومدين بالتباحث فيها فى اقرب فرصة ، وعقب اعلان الاستقلال مباشرة أعلنت الجزائر رفضها لأية مطالب بخصوص حدودها وتمسكها بالمبدأ الأفريقى الخاص باحترام الحدود القائمة وعدم السعى لتغييرها ، كما ألحقت الى ضعف المساندة المغربية لها أثناء القتال مع فرنسا ، الأمر الذى أثار خيبة أمل عميقة لدى الملك المغربى ، وتساعد الموقف حتى اشتبكت الدولتان بالسلاح بعد عام واحد من استقلال الجزائر ، وظلت المتلفات تتطور بعد ذلك فى سياق من التوجس المتبادل والتنافس على الزعامة الإقليمية ، وهى السمة التى طبعت العلاقات بين البلدين حتى اليوم •

وجعلت مشكلة الصحراء كتركيز للصراع المغربى — الجزائرى ، فأعلنت الجزائر مساندتها الكاملة لجبهة البوليساريو وأمدتها بالمبال والسلاح والتدريب ، وقد حذرت الجزائر أن إقامة دولة مستقلة فى الصحراء المغربية من شأنه اضعاف المملكة المغربية استراتيجيا واقتصاديا ، وكذلك فان وجود دولة ضعيفة على حدود المملكة موالية للجزائر من شأنه تدعيم الخصم الجزائرى حول المملكة المغربية وإقرار وضع الجزائر كدولة حائدة للمنطقة •

وقد عكس غف وصليابة الرد المغربى لأهمية مشكلة الصحراء

بالنسبة لوضعها ، فالمنطقة الصحراوية بما تضمه من مواد أولية وبعدها الاستراتيجي وبسواحلها الأطلنطية تشكل ولا شك عناصر قوية لا يستهان بها .

ومن ثم استبكت الدولتان مرة أخرى بالسلح فيما يعرف بحرب الصحراء والتي توقفت بعد وساطات عربية وأفريقية مكثفة وان استمر الدعم العسكري الجزائري للبوليساريو .

من ناحية أخرى نجحت الجزائر في بناء تحالف يضم تونس وموريتانيا فيما يعرف بمعاهدة الاخاء والوفاق ، وذلك في إطار سياسة حصار المملكة المغربية ، وكرد فعل إبرم ملك المغرب اتفاقية وجدة مع ليبيا لتدعيم الموقف المغربي في المنطقة ، وكسر جدار العزلة من جانب ، ولوقف الدعم الليبي للبوليساريو من جانب آخر .

الا أن الفترة الأخيرة شهدت تقاربا جزائريا - مغربيا ومحاولات متصلة لحل أسباب النزاع بين البلدين ، فانعقدت قمة بين الرئيسين بن جديد والملك الحسن الثاني في ٤ مايو عام ١٩٨٧ برعاية الملك فهد ، الا أنه لم يطرأ تحسن يذكر على العلاقات ، فقد رفضت المملكة المغربية الاقتراحات الجزائرية التي سبق وقدمتها بخصوص مشكلة الصحراء ، وأعادت من جانبها عرض اقتراحاتها بهذا الخصوص وطلبت بالبحث في اتصاد كونفيدرالي بين الدولتين لاحتواء الازمات بينهما ، ويمكن ارجاع هذا التقارب للأسباب التالية :

- تحسن وضع المملكة المغربية في الصحراء بعد بناء الصوئات الدفاعية .

- زيادة الحاجة للتنسيق الاقتصادي لمواجهة انضمام ألبانيا والبرتغال للسوق الأوروبية المشتركة .

— تنامي مشكلات داخلية متشابكة كالاتجاهات السلغية الإسلامية ،
وضرورة التنسيق الأمنى فى مواجهاتها •

— خفوت حدة الصراع الأيديولوجى وسيادة منطق الواقعية السياسية
فى الثمانينات ، والاتجاه للتعاون بين النظم ذات التوجهات المختلفة.

(ب) دول الأطراف :

● تونس :

كانت تونس مرشحة أصلا للتحالف مع المملكة المغربية وذلك
بحكم تقارب التوجهات الأساسية للنظم السياسية فى البلدين ، الا أن
التعاون الاقتصادى الوثيق الذى قام بين تونس والجزائر — والذى
تم بحكم التقارب الجغرافى أساسا — قد أدى الى تحالف سياسى مثنى
بين البلدين •

وقد أدت القطيعة بين ليبيا وتونس الى تدعيم العلاقات الجزائرية
التونسية فمن ناحية وقفت الجزائر موقفا صلبا مساندا لتونس ضد ليبيا
الى حد التلويح باستخدام القوى العسكرية ، ومن ناحية أخرى لعبت
الجزائر بعد ذلك دور الوسيط بين ليبيا وتونس لاتمام المصالحة بينهما
وأصبحت من أهم أدوات تونس لتخفيف الضغط الليبى عليها •

وتعمد التحالفات السياسية التونسية من أكثر التحالفات ثباتا ،
وذلك باستثناء الانقلاب الوحيد من الوحدة مع ليبيا الذى أدى الى
قطع العلاقات بينهما ، وتحفظ تونس الى جانب علاقاتها المتينة بالجزائر ،
بعلامة طيبة مع المملكة المغربية •

● ليبيا :

السمة الأساسية لمنط التحالفات الليبى هو انقلاب الضخيد ،

والصدّة في رد الفعل ، فقد انقلبت التحالفات الليبية أكثر من مرة من النقيض الى النقيض في فترة زمنية وجيزة .

فمعدت ليبيا اتفاقا للوحدة مع تونس ، ثم توقرت العلاقات بينهما بسرعة ، وتصعد الموقف الى قطع العلاقات الدبلوماسية والتهديد بمواجهة عسكرية . وبعد الاطاحة ببورقية تحسنت العلاقات . وأعلنت ليبيا عزمها الانضمام لمحاددة الاخاء والوفاق .

وساندت ليبيا جبهة البوليساريو ، وأعلنت اعترافها بالجمهورية الصحراوية ، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع المملكة المغربية ووثقت علاقاتها بالجزائر ، ثم التقى العقيد القذافي بالملك الحسن في « وجدة » وعقد معه اتفاقا للوحدة بين البلدين ، الا أن التوتر سرعان ما عاد للعلاقات بمد زيارة بيريز وزير خارجية اسرائيل للمملكة المغربية والانتقادات الشديدة للهجة التي وجهتها ليبيا للملك الحسن ، ومن ثم ألغى الملك الحسن اتفاق وجدة وقطعت العلاقات الدبلوماسية من جديد .

● موريتانيا :

غيرت موريتانيا تحالفاتها المغربية مرتين ، ففي منتصف السبعينات بدأت في التحول عن التحالف مع الجزائر الى مساندة للمملكة المغربية وأدى ذلك الى توتر شديد بينها وبين الجزائر التي اتهمتها بمساندة الرجعية ضد الثورية ، وظلت موريتانيا تتنازل في الخندق المغربي ضد قوات البوليساريو ، الا أن فداحة الهزائم العسكرية ، وثقل تكاليف القتال ، ووصول قوات البوليساريو الى تحديد العاصمة نواكشوط ، اضافة للضغط الجزائري قد دفع موريتانيا الى اعلان تخليها عن مطالبها ازاء الصحراء وسحب قواتها ، ووقف اطلاق النار والحياد ، الأمر الذي أثار غضب المملكة المغربية ، ومن ثم قطعت العلاقات الدبلوماسية بينهما .

وانضمت موريتانيا مرة أخرى الى الجانب الجزائرى .. ووقعت معه
وتونس معاهدة الاخاء والوفاق ، ثم استعادت علاقاتها بالملكة المغربية
وأن ظلت داخل التحالف الجزائرى رسمياً •

وبلاحظ أن نمط التحالفات الموريتانى يحكمه عاملان :

الأول : وهو ضمان أنها ضد أى تهديد اقليمى — وبالأخص مغربى •

الثانى : هو التوترات الداخلية وعدم الاستقرار السياسى
وتغلغل القوى الاقليمية فى نظامها السياسى •

ثانياً — آليات الوحدة والتجزئة :

بعد أن تعرضنا للمصائص السياسية لمنطقة المغرب العربى : يثور
التساؤل حول ماهية الآليات التى تعزز ظواهر الوحدة والتجزئة ،
ويتبنى التأكيد على ثلاث نقاط فى هذا الصدد :

١ — التمييز بين الظاهرة والآلية التى تنتجها ، فالظاهرة هى
السلوك التوحيدى أو المكرس للتجزئة ، والآلية هى السبب الذى ينتج
هذه الظاهرة •

٢ — أن الآلية فى حالة نشاط مستمر ، فهى تعيد إنتاج نفسها ، أما
مباشرة أو من خلال إنتاج الظاهرة نفسها •

٣ — أن الآلية الواحدة قد تنتج ظاهرتين متناقضتين • فهى قد
تنتج سلوكاً وحدوياً أو مكرساً للتجزئة ، وذلك حسب السياق التاريخى
المحدد الذى تعمل فيه ، وحسب الإرادة السياسية التى تتعامل معها •

١ — آليات التوحيد :

١ — الضغط الجماهيرى الذى يعكس الاحساس المشترك بالتاريخ

الواحد ، والمصير الواحد ، وبالهوية الواحدة ، بما يتضمن ذلك من
الوعي بالتماثل والتجانس الثقافي والاجتماعي .

هو اذن التعبير عن الحكم الشعبي بمغرب واحد تقول بينه
الحدود ، وبدولة واحدة تعبر عن أمة واحدة . هذه الآلية تدفع
النخبة الحاكمة الى اتخاذ اجراءات وحدوية مصددة كاستجابة ، ولو
مظهرية ، .

وهي آلية تترجم العناصر الموضوعية الذاتية ، وتعمل وتعيد انتاج
نفسها من خلال استمرار وجود هذه العناصر نفسها ، ومن خلال
التغذية المعادة من الاحباطات الجماهيرية المتولدة من استمرار حالة
التجزئة .

(ب) الضغوط الاقتصادية التكاملية :

وهي ضغوط ناتجة عن فشل خطط التنمية القطرية . مستقلة ، هي
تحقيق الحد الأدنى من الاشباع الاقتصادي ، وما أدت اليه من ترسيخ
التبعية والتخلف وتدهور الأوضاع الاقتصادية الداخلية والوعي
المتزايد بضرورة التكامل المغربي لوقف التدهور في الموقف التساومي ازاء
السوق الأوروبية بالتحديد ، وكذلك ضرورة الاستغلال المشترك لمناطق
المواد الأولية المحدودية والعابرة للحدود كالفوسفات والغاز الطبيعي

(ج) التوترات السياسية بين بلدان المغرب العربي وخاصة حول
المحدود ، هذه التوترات على عكس ما يبدو تدفع في سياق محدود
الى نشأة اقتراحات ومساع وحدوية تهدف لاحتواء هذه النزاعات
من خلال اقامة شكل من أشكال الوحدة بين بلدان المنطقة .

٢ - آليات التجزئة :

(أ) الحدود السياسية التي رسمتها فرنسا في فترة الاحتلال اللوغاء بمتطلبات الإدارة دون مراعاة للحقائق البشرية والطبيعية للتعليم من جانب آخر أدى إلى التوسع الفرنسي في الحدود الجزائرية على حساب أراضي مراكش التي وضع جذور النزاع المغربي الذي تفجر عقب الاستقلال ، والذي لا يزال يشكل أحد محاور النزاع بين البلدين •

(ب) الارتباط الهيكلي بين الاقتصاديات المغربية كل على حدة - والاقتصاد الرأسمالي العالمي - وهو الارتباط الذي نشأ في فترة الإدارة الفرنسية واستمر بعد الاستقلال من خلال خطط التنمية القطرية « المستقلة » التي زادت من هذا الارتباط من خلال مبادلات السلع تامة الصنع - التكنولوجيا - مقابل المواد الأولية والخصائص النقدية وإعادة تصدير رأس المال ، هذا الاندماج أدى إلى توجيه الاقتصاد المغربي للخارج وليس للداخل ، وأنتج أنظمة متنافسة لا متكاملة •

(ج) اختلاف درجة التطور الاجتماعي داخل الأقطار المغربية ، عكس هذا التباين نفسه في صورة :

— اختلاف الثقافة السياسية السائدة ، وهو اختلاف حرصت على تكريسه الإدارة الفرنسية ثم النخبة الحاكمة لتدعيم شرعيتها •

— اختلاف النظم السياسية القائمة ، اختلاف الأيدولوجية المسائدة •

— اختلاف طبيعة النخبة الحاكمة ووجهات نظرها في أسلوب

وغايات التنمية وأولوياتها وفلسفتها وفى تقدير مدى
العائد المتحقق من بقاء حالة التجزئة وتقدير التكلفة/
العائد للمشروعات الوحدوية بالنسبة لوضعها .

(د) نجاح الدولة القطرية فى حماية كيانها واستقلالها وملك
حدودها ، والتقييد بالحد الأدنى لوظائف الدولة الأساسية :
مع الاستمرار فى التأكيد على سعيها لاقامة المغرب
العربى الكبير .

(هـ) الدور الخارجى المؤيد لاستمرار التجزئة ، وذلك للحيلولة دون
تكوين قوة اقليمية منافسة - أو على الأقل خارج نطاق
السيطرة - وبالتالي اختلال شروط التبادل أو كسر علاقة
التبعية الهيكلية ، والفروج من السوق الرأسمالى ، وهذا
الدور يتم من خلال الضغط السياسى المباشر ، أو من خلال
تشجيع الاتجاهات القطرية وصيانة الآليات التى تبرزها .

ثالثا - مستقبل مشروع المغرب العربى الكبير :

ان أى تغير يطرأ على عمل هذه الآليات - وذلك بتكريسها أو
بإضعافها - سوف يؤدى لوقوع تغيرات ذات مغزى فى العلاقات
المغربية ، ويمكن بشكل عام رصد أربعة مجالات لوقوع مثل هذه
التغيرات :

١ - داخل الدول المغربية :

(أ) أول هذه التطورات يرتبط بقدرة القوة الحاكمة على
استمرار فرض سيطرتها على المجتمع .

(ب) كذلك فإن التغير فى قدرة الدولة على الاضطلاع بوظائفها
الأساسية ، ومدى نجاح أو فشل خطط التنمية القطرية ، وكذلك

قدرة النظم السياسى القطرى على احتواء الأنشطة السياسية
فى المجتمع ، والسيطرة عليها مما يؤدى إلى تغيرات ذات
مغزى فى الواقع المغربى .

فالتدنى فى هذه القدرات يفتح الباب أمام انتماآت
أخرى أوسع تحوى الدولة القطرية .

(ج) ويطرح تصاعد نشاط الحركات السلفية الإسلامية على حعيد
المغرب العربى كحل التساؤل حول مستقبل الدولة القطرية
خاصة مع تأكيد هذه الحركات على نبذ الاطار القطرى .

٢ - على مستوى الاقتصاد الاقليمى :

(أ) ارتبط التغيير فى شروط التبادل الاقتصادى بين الاقتصاد
المغربى ككل وبين السوق المشتركة بتغير فى قوة الضغوط
التكاملية والاقتصادية . فتدنى شروط التبادل الى درجة
غير مقبولة يجعل من التكامل الاقتصادى الاقليمى مسألة
ضرورة عملية ، وليس فقط استجابة للضغوط الوحيدة
الايدىولوجية .

(ب) من ناحية أخرى فإن نجاح المشروعات المشتركة التى يتم
انشاؤها من شأنه تدعيم الضغوط نحو التكامل وخاصة فى
مجال انتاج وتصنيع الفوسفات والحديد ونقل الغاز الطبيعى .

٣ - على مستوى العلاقات المغربية :

وذلك وفقاً لأحد المفهومين التالين :

(١) تنامى وتدعيم التحالف الذى يضم الجزائر وتونس وموريتانيا

وذلك بانضمام ليبيا ، واكتساب هذا التحالف فعالية سياسية واقتصادية .

(ب) الثاني هو حدوث وفاق هيكلى جزائرى - مغربى ، وذلك بالاتفاق على ترتيبات معينة فيما يخص كل المسائل محل الصراع فى المنطقة مما يرغب احتمالات قيام شكل من أشكال الاتحاد بينهما .

٤ - على مستوى الاقتصاد الدولى :

أن حدوث تطورات محددة فى النظام الاقتصادى الدولى وبالتحديد فيما يختص بعلاقات الشمال - الجنوب من شأنه أن يؤثر على امكانيات التقارب بين بلدان المغرب العربى .

(أ) فزيادة قدرة السوق الأوروبية المشتركة على ادماج الاقتصاديات المغربية داخل آلياتها بحيث تتمتع هذه الاقتصاديات بعائد يمكنها من مواصلة العمل ومواجهة أزماتها بدرجة مقبولة من الكفاءة من شأنه تخفيف الضغوط التكاملية بين اقتصاديات بلدان المغرب وتشجيع الاتجاهات القطرية

(ب) كذلك فإن تصاعد قدرة النظام الرأسمالى الدولى على تحسين ظروف الاقتصاديات التابعة من خلال تمويل مشروعات التنمية والاصلاح الهيكلى وزيادة ادماجها فى التقسيم الدولى للعمل بحيث تستطيع البرجوازية المغربية الحصول على عوائد تمكنها من مواجهة الازمات الاجتماعية الداخلية بشكل مباشر يؤدى الى تكريس شرعية الدولة القطرية وتخفيف التوترات باتجاه الوحدة .

ان وقوع أحد هذه التطورات لا يؤدى بالضرورة الى حدوث

الأمر المفترض ، اذ ربما يؤدي تغير آخر متزامن معه الى حدوث
أثر معاكس يلغى تأثير الأول وهكذا ، ومن ثم يجب النظر الى هذه
المجالات المقترحة للتطور بشكل متكامل ، من ناحية أخرى فان هذه
التغيرات ليست على نفس الدرجة من الأهمية ، فبعضها أكثر استقلالا
من البعض الآخر ، وفي هذا الاطار فان مستقبل مشروئع المغرب العربى
الكبير يبقى مرهونا بنمو قوى اجتماعية قادرة على اتمامه والدفاع عنه .

وماذا بعد تطبيع العلاقات

المغربية الجزائرية ٢٠٠

بعد ١٢ عاما وشهرين وتسعة أيام بالضبط طرأ التطور الثاني الهام على صعيد العلاقات المغربية الجزائرية خلال حقبتى السبعينات والثمانينات •

ففى مارس عام ١٩٧٦ قررت المغرب قطع علاقاتها مع الجزائر احتجاجا على اعتراف الجزائر بالجمهورية الصحراوية التى أعلنت قيامها فى ذلك الشهر جبهة البوليزاريو • على أساس أن الصحراء التى تطالب بها المغرب هى عنصر الأرض بالنسبة للدولة الجديدة •

وفى مايو عام ١٩٨٨ تم استئناف العلاقات بين البلدين •

وما بين قطعها ثم استئنافها تراوحت التطورات التى مرت بهما العلاقات ما بين « مشروعات للحرب » ومشروعات للمصالحة ، مروراً بعشرات التصريحات الهجومية المتبادلة ، وكذلك الاتصالات والزيارات العلنية وغير العلنية ، وقد شكت كل هذه الأمور الفاصلين ، الزمنى والسياسى ما بين ذروة تأزم العلاقات وقطعها وقمة انفراجها حين صدر بيان عودتها •

واستئناف العلاقات خطوة لم تأت من فراغ ، إنما سبقتها اتصالات تمهيدية ومحاولات للمصالحة •

ولقد بلغ الخط البيانى لمحاولات التقارب ذروته مرتين ، الأولى فى

فبراير عام ١٩٨٣ ، والثانية في مايو عام ١٩٨٧ حينما تم تنظيم لقاء قمة بين الملك الحسن والرئيس الشاذلي بن جديد .

ومن المفارقات التي تنقض مقولة أن أي زعيمين عربيين قادران على حل أي خلافات بين دولتيهما بمجرد اللقاء الشخصي ، أو أن قرار قائد أي دولتين عربيتين بعقد لقاء قمة مدبرة ، وليست بمحض الصدفة ، يعني أنهما قطعاً خطوات كبيرة على طريق حل أي خلافات قائمة بينهما أو بين دولتيهما ، على النقيض من تلك المقولة التي تستند إلى أن جانبا كبيرا من الخلافات العربية مفاتيحها الرئيسية ذات أبعاد شخصية للقادة العرب ، على العكس من ذلك كانت نتائج قمتي « العقيد لطفى ، وهي المدينة المجددية التي تقسح ما بين وجدة الجزائرية وتلمسان المغربية .

فالقمة الأولى لم تسفر عن نتيجة محددة ، بل على العكس استمر بعدها توتر العلاقات على صعيد المشكلة الرئيسية التي كانت المحور الملتهب للخلافات الجزائرية المغربية ، وهي قضية الصحراء التي احتدمت الجبهة بسببها اثر انسحاب الأسبان منها عام ١٩٧٦ وذلك نتيجة مساندة الجزائر لجبهة البوليزاريو التي تحولت إلى الجمهورية الصحراوية ، واستمرت في المطالبة بالاستقلال بالصحراء عن المغرب .

أما القمة الثانية فقد كانت هي بالفعل بداية ارهاصات انفراج أزمة العلاقات بين البلدين — رغم أن نتائجها المباشرة ، وبعد وساطة سعودية مكثفة بمشاركة الملك فهد — لم تتعد نطاق بيان قصير له معنى محدود ومحدد ، هو أن الملك الحسن والرئيس الشاذلي بن جديد قد قررا أو اتفقا على مواصلة اللقاءات لحل المشاكل الملحة .

وقد كان ذلك أول بيان رسمي يصدر عن العاهلين المغربي والجزائري بصدد خلافات البلدين .

ويمكن القول أنه كان بمثابة أول إشارة جزائرية توحى بأنها
لحرف في قضية الصحراء بوصفها هي جوهر الخلافات الجزائرية -
المغربية .

الا أنه قد اتضح حدوث تحول حقيقى في توجهات العاطلين
أو البلدين تجاه تلك القضية . فقبل أن ينتهى شهر مايو الذى شهد « قمة
العقيد لطفى ٢ » كانت الدولتان قد أجريتا عملية لتبادل الأسرى الذين
تبادل الجانبان أسرها في معاركهما السابقة ، وكان عددهم ١٥٠ مغربيا
و ٢٠٢ جزائري .

كما تم فتح الحدود بمناسبة عيد الفطر لعام ١٩٨٧ بحيث
استطاعت لأول مرة منذ سنوات الأسر الجزائرية أن يلتئم شملها وتقوم
بزيارة بعضها البعض .

اتحاد المغرب العربى :

فى السابع عشر من فبراير عام ١٩٨٩ فى مدينة مراكش وقّع
الرئيس بن على والعقيد القذافى والملك الحسن الثانى والرئيس بن جديد
والعقيد ولد الطابع - وأعلن القادة الخمسة - وثيقة إنشاء اتحاد
المغرب العربى .

وذكرت الوثيقة الأسمى التى تم عليها انتماء الاتحاد بأنها « وحدة
الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأمانى والتطلعات والمصير » و « نظرا
لما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولى
بصفة عامة وما تواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات فى الميادين
السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، و « نظرا لما نلمسه من
الحاجة الى تضامن جهود دولنا » ، كما حددت أهداف هذا الاتحاد
بأنها « أفضل السبل المؤدية الى بقاء صرح المغرب العربى » ، و « السير

علي نهج مشاريع الوحدات الاقليمية عبر العلم وما تتميز به من تدرج على خطرات رصينة ثابتة وما طبع تخطيطها من عقلانية ، وبأنها « مرحلة أساسية لتحقيق الوحدة العربية » ، كذلك أكدت الوثيقة على « احترام سيادة الدول الأعضاء في اتحاد وسيادتها القطرية ، حيث نصت على أن هذا الاتحاد يهدف الى « تعزيز استقلال أقطار اتحاد المغرب العربي وصيانة مكتسباتها » .

ومن قراءة الوثيقة نلاحظ ثلاث سمات رئيسية هي

١ - أن الاتحاد يقوم على اعتبارات التجاور الجغرافي وما تبعه من تفاعلات اجتماعية عبر التاريخ ، واستنادا الى امكانيات المنطقة في التكامل الاقتصادي .

٢ - أنه يهدف الى مواجهة التحديات المشتركة التي تواجه المنطقة والناجمة عن حدوث تكتلات اقليمية أخرى .

٣ - أنه ينص في أكثر من موضوع على احترام استقلالية الدول الأعضاء في هذا الاتجاه .

ولم ينص البيان الختامي على تحديد أجهزة الاتحاد ومؤسساته ، وإن ذكر أن الدول الأعضاء أبرمت « المعاهدة التي تحدد مبادئ الاتحاد وأهدافه وتضع هيكله وأجهزته » ، وذكرت المصادر الرسمية أن أجهزة الاتحاد الرئيسية ستتمثل في الآتي :

١ - مجلس الرئاسة : ويضم رؤساء الأقطار المغربية الخمس ، ويتم تناوب رئاسته مرة كل ستة أشهر ، وينعقد المجلس في دورة عادية مرة كل ستة أشهر ، وله أن يعقد دورات استثنائية ، ومجلس الرئاسة هو الهيئة الوحيدة المخولة باتخاذ القرار وتصدر قراراته بالإجماع .

وقد رفض الاقتراح التونسي بإنشاء سكرتارية دائمة للمجلس ،
واستعيض عنها بسكرتارية مؤقتة وغير رسمية .

٢ - مجلس لوزراء الخارجية ولجان وزارية متخصصة تعمل بالتعاون
مع لجنة لدراسة امكانيات التكامل بين بلدان الاتحاد ، وعرض دراساتها
على مجلس الرئاسة ، وتستعين هذه اللجنة بعدد غير محدد من
اللجان الفنية .

٣ - مجلس شورى يضم ٥٠ ممثلا عن برلمانات الأقطار المغربية
الخمسة بحيث يمثل كل برلمان عشرة أعضاء .

٤ - هيئة قضائية لغض المنازعات الإقليمية ، وتتكون من عشرة
أعضاء عضوين عن كل دولة .

كذلك اتفقت الأقطار والأعضاء على أعمال مبدأ الدفاع المشترك فيما
بينهم إزاء العدوان الخارجى ، وتمهدت كل دولة بعدم السماح بأى
نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو جرمه تراب أى منها أو نظامها
السياسى .

ويعد إعلان اتحاد المغرب العربى هو أبرز التطورات فى المنطقة
منذ استقلال الأقطار المغربية ، ولا يكتسب هذا الحدث أهميته من مجرد
الاتفاقات التى تم التوصل إليها ، ولكن من السياق الذى يتم فيه ،
هذا السياق الذى يخلق حاجة موضوعية ملحة للتكامل والتعاون
تجمل من الاتحاد ضرورة عملية وليس مجرد عقيدة سياسية ، كذلك
يؤثر هذا السياق على صانع القرار فى أقطار المغرب وعلى ادراكه
لأولوية قضية التكامل ، كما أنه يحدد فى النهاية المدى الحقيقى الذى
يمكن أن يذهب إليه المحاولات التكاملية ومدى النجاح الذى يمكن أن
تصل إليه .

أيضا يأتي أهمية هذا الحدث من كونه أول نتيجة مصددة للعملية التي بدأت ارهاصاتها منذ بداية الثمانينات ، وهي عملية متصلة من التحولات العميقة في السياسة المغربية سنتترك آثارها لفترة طويلة

سادمة •

هذه التحولات تمت تحليليا في ثلاثة مجالات رئيسية :

- ١ - في الدولة المغربية •
- ٢ - في شبكة النظام الاقليمي المغربي •
- ٣ - في الاقتصاد القطري والاقليمي •

وقد كانت هذه التحولات جميعها تصب في اتجاه دفع الكيانات السياسية القائمة الى التحول للتعاون ، والبحث عن صيغة عملية للتكامل فيما بينهما - الاقتصادي بالأساس - ومن ثم فان انشاء « اتحاد المغرب العربي » لا يبدو أنه النتيجة النهائية أو « الثمرة » لهذا المسعى بقدر ما ييحو كهداية لتأسيس اتجاه وهدوى يستجيب لطاجة عملية ملحة وسوف نوجز هنا أهم هذه التحولات •

(١) بناء المواقف الجزائرى - المغربى ، وذلك بحرص شديد ، حيث فتحت كافة ملفات العلاقات بين البلدين وبدأ البحث في القضايا الخلافية كالحدود والصحراء والتنافس الاقليمى ، ومن الواضح أن الأساس الموضوعى لبدء هذه العملية هو نيقن الطرفين بأن احراز تفوق مطلق في المنطقة هو أمر غير ممكن وعلى التكلفة بشكل غير مقبول ، وبرز الحاجة للتعاون والتنسيق في المجالات الاقتصادية خاصة فتح انضمام أسبانيا والبرتغال للسوق الأوروبية المشتركة ، إضافة لظهور الصراع الأجيولوجى والتغارب الموضوعى في

التوجهات والمصالح . ومن ثم شهدت العلاقات تحسنا مطردا ومتزايدا توج باعادة العلاقات الدبلوماسية وتبادل الزيارات على مستوى القمة . والاتفاق الضمني على تسوية مشكلة الصحراء .

(ب) مصالحات الأطراف : وبدأت هذه المصالحات بتونس وليبيا وذلك في أعقاب التغيير السياسي في الأولى حيث عرف زين العابدين بن علي بعازقاته الوطيدة مع القيادة الليبية ، وبالفعل لم يمر وقت طويل على تسلمه للسلطة حتى كانت العلاقات التونسية الليبية قد وصلت الى أفضل مراحلها على الإطلاق .

كذلك تمت مصالحة ليبية - مغربية في أعقاب الانهيار الذي أصاب العلاقات بعد لقاء الملك الحسن الثاني ببيريز ، وتم هذا التصالح بواسطة تونسية ورضاء جزائري .

(ج) إعادة رسم حدود النظام الاقليمي ، حيث بدأ التفاهم المغربي الجزائري في الاستقرار ، في حين طسورت تونس وليبيا علاقاتهما للحيلولة دون انفراد القطبين لمناعة السياسة في النظام ، ولا يزال موقف موريتانيا غامضا ، اذن يتصلو النظام من الصراع القطبي الثنائي الى حلبة متعددة الأطراف ، الا انه لا يزال من المبكر الجزم بالحدود النهائية لشكل النظام الاقليمي ، وان كانت عملية إعادة رسمه مستمرة .

٣ - التحويلات في الاقتصاد القطري والاقليمي :

أثبتت تجربة بلدان المغرب العربي عجز الاقتصاديات القطرية

عن اتمام عملية التنمية ، فلم تنجح الحكومات المتعاقبة فى تحقيق الأهداف الطموحة لخططها ومشروعات التنمية التى صيغت فى فترة ما بعد الاستقلال ، وتكاد اقتصاديات الأقطار المغربية تشترك جميعا فى ملامح الازمة التى زحفت عليها منذ بداية السبعينات ، وأبرز هذه الملامح :

١ - اختلالات هيكلية فى القطاعات الاقتصادية ، وعجزا متزايدا فى ميزان المدفوعات « عدا ليبيا » .

٢ - التبعية الغذائية للخارج ، وتدهور نصيب الزراعة من الناتج القومى الاجمالى ، وتدهور نسبة الاكتفاء الذاتى .

٣ - الاعتماد المتزايد على سلع التصدير : فالحلقة فى ليبيا والجزائر . والفوسفات فى المملكة المغربية ، والسيلاحة فى تونس ، ومن ثم التعرض لآثار انكماشية حادة مع انهيار أسعار سلع التصدير .

٤ - عدم توافر شروط الانتاج الأمثل للانتاج الصناعى من حيث حجم السوق والعمالة فى البلدان ذات القاعدة الصناعية الأوسع خاصة الجزائر .

٥ - ترايد عبء الديون حتى تفى البلدان المصدرة للنفط كالجزائر ، حيث أصبحت خدمة الدين تستهلك حوالى ثلث الناتج القومى الاجمالى ، بلغت أرقام الديون بالدولار الأمريكى : ٥ مليارات (تونس) ، ١٤٨٧ مليار (الجزائر) ، ١٤٦ مليار (المملكة المغربية) ، ١٦ مليار (موريتانيا) حتى عام ١٩٩٠ .

٦ - انتقال أزمات النظام الرأسمالى الدولى الى الاقتصاديات القطرية بدءا من تدهور تحويلات المهاجرين والعاملين بالخارج ، ومرورا باستيراد البلدان المصدرة للحاصلات الزراعية ، اضافة لضعف موقفها التفاوضى ازاء الخارج .

وقد تبلورت هذه الازمة عندما بدأت السوق الأوروبية المشتركة فى اتخاذ المزيد من التدابير الحمائية ، ولادراك أهمية دول السوق لمنطقة المغرب العربى يكفى ان نلقى نظرة على اتجاهات التجارة الخارجية لبلدان المغرب . فأوروبا الغربية تمثل الشريك التجارى الرئيسى لهذه المنطقة ، اذ تستأثر بأكثر من ٨٥٪ فى المتوسط من تجارة البلدان الخمسة ، فتحصل فرنسا وحدها على ٣٠٪ من صادرات المملكة المغربية و ٢٣٪ من وارداتها . وتحصل إيطاليا وحدها على ٣٣٫٨٪ من صادرات ليبيا . و ٢٥٪ من وارداتها ، وتشكل مجموعة فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية ثم الولايات المتحدة واليابان الشركاء الخمس الأوائل فى هياكل الصادرات والواردات للبلدان المغربية الخمس .

لقد كان انضمام أسبانيا والبرتغال للسوق الأوروبية هو الضربة الأولى التى وجهت لتونس والجزائر والمملكة المغربية ، حيث كانوا يتنافسون مع كل من أسبانيا والبرتغال على تصدير الماصلات الزراعية للسوق ، وتمكنت المملكة المغربية بمد ذلك من توقيع اتفاقية للمعاملة التفضيلية مع دول السوق ، والآن جاءت السوق الأوروبية الموحدة منذ عام ١٩٩٢ لتشكل تحولا جديدا فى علاقات التجارة فى المنطقة كلها ، وأصبح من الملح للمغاربة أن يجدوا سوقا بديلا لمنتجاتهم ، حيث أصبح الوصول لأوروبا أكثر تكلفة وأقل ربحية عن الماضى .

هذه التحولات التى تجرى داخل الدولة المغربية ، وفيما بين الأقطار بعضها البعض وفى المناحى الاقتصادية للاقليم كله ، شكلت الأساس الموضوعى الذى دفن عملية البحث عن صيغة جديدة للعلاقات المغربية والذى كان اتحاد المغرب العربى أولى خطواتها ، إن انقضاء هذا الاتحاد لم يأت نتيجة لعمل فكرى أو أيديولوجى ، ولم يأت كمجرد نتيجة التقضاء ازادات قادة الأقطار فى المنطقة ، بل على العكس فإن هذه التحولات التى تمت وتتم هى التى دفعت هؤلاء القادة للالتقاء ،

وهي التي تضمن تقدم مثل هذا التعاون والتنسيق ، فهؤلاء القادة هم الذين أداروا الصراع في المنطقة حين كان الصراع هو السمة الحاكمة للعلاقات المغربية . الذي حدث اذن ليس أمرا مفاجئاً ، وانما رد فعل طبيعي للتغيرات الموضوعية التي حدثت في البيئة الاقليمية والدولية ، والتي جعلت هذا التقارب ممكناً بل ضرورياً .

فاعلية الاتحاد :

يعد اتحاد المغرب العربي المحاولة الثانية للتكامل الاقتصادي في المنطقة ، كانت الأولى هي اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي التي أنشئت عام ١٩٦٤ بمبادرة وزارة الاقتصاد المغربية ، واستهدفت استكشاف آفاق التعاون الاقتصادي ، وبالفعل أجرت حوالي ستين دراسة حول ميادين التكامل الممكنة ، الا أن افتقار اللجنة الى آليات تنفيذية وعدم توفر ظروف موضوعية ضاغطة من أجل اتمام المشروع حال دون تحول هذه اللجنة الى هيئة وحدوية حقيقية ، وظلت مقترحاتها حبرا على ورق .

وبالنظر الى مؤسسات الاتحاد نلاحظ :

- ١ - أنها ما زالت في طور الصياغة بمعنى أنها ليست مؤسسات متبلورة متكاملة ، كذلك يلاحظ أنها لم تختبر حتى الآن في عمل محدد .
- ٢ - أنها مؤسسات تابعة بالكامل لزعماء الدول الخمس ، ولا تتمتع بأية مبادرة لا من حيث اتخاذ القرار ، ولا من حيث التنفيذ ، وتعتمد بالكامل على استمرار التفاهم على مستوى الرؤساء والتمهاتم بالتنفيذ .
- كذلك يفتقر الاتحاد الى أى سلطة مستقلة عن الدول الأعضاء ، فهو ليس فقط لا يتمتع بسلطات « فوق الدول » بل حتى لا يتمتع بسلطة مستقلة « بين الدول » .

٣ - انتظار الاتحاد الى آليات التنفيذ ، ومن ثم فان عملية تنفيذ أى مقترحات أو قرارات تبقى رهن ارادة الدول الأعضاء .

ومن ناحية توفر الأساس الموضوعى للتكامل بين بلدان المغرب العربى يمكن تدوين بعض الصعوبات مثل :

١ - تشابه اقتصاديات الدول الأعضاء ، بل وتنافس منتجاتها يضع حدودا نهائية على امكانيات التعاون والتكامل فيما بينها خاصة فى مجال التبادل التجارى .

٢ - اختلاف البنية الاجتماعية داخل كل دولة ، واختلاف توجهات النخبة الاجتماعية المسيطرة اقتصاديا ، وتخوف بعضها من سيطرة الأخرى اذا ما تم توسيع نطاق حقوق التملك والاستثمار لتشمل جميع المخاربة .

٣ - اختلاف نظم التجارة الخارجية من حيث التمويل ، وسيطرة جهاز الدولة أو القطاع الخاص ، والخدمة الى اتباع مبدأ التخطيط المركزى لتنسيق التعاون بشكل جدى ، ومدى التأييد الذى يمكن أن يحظى به ذلك من فئات معينة ، اضافة لما يثيره ذلك من مشكلات تتعلق بسعر الصرف وأسس التبادل التجارى ... الخ .

٤ - الموقف من السوق الأوروبية وكيفية التعامل معها فى المستقبل القريب وأولويات التبادل التجارى فى ظل الوضع الجديد لدول المغرب ولأوروبا بعد عام ١٩٩٢ .

٥ - الوقت اللازم لاجراء تعديلات حقيقية فى هياكل التجارة الخارجية والظواهر الناتجة عن ذلك وامكانية اجرائه فعليا .

وينبغى هنا التأكيد على ضرورة عدم التركيز على التكامل بمفهوم التعاون التجارى فقط ، بل يجب النظر للتكامل بمفهوم التعاون الاقتصادى،

وهو مفهوم أعمق وأشمل بكثير ، ويتضمن اجراء تصديلات هيكلية
فى اقتصاديات بلدان المغرب كلها ، القطاعات المختلفة ، وتنسيق الانتاج
والتجارة والسياسات المصرفية والنقدية كى تخلق من المنطقة « منطقة
اقتصادية متكاملة » ، ويتطلب ذلك تفاهما سياسيا واسما ربما يكون
أهم من الاتفاقات الرسمية .

ومن ثم فان الاتحاد يمكن فهمه فقط فى هذا السياق باعتباره مرحلة
أولى على طريق التكامل الاقتصادى وليس نتيجة لهذا التكامل ، فالتكامل
عملية طويلة ومعقدة ولم تبدأ بعد ، ومن الأمور الباعثة على
التفاؤل أن الظروف التى أفرزت هذا الاتجاه التكاملى ما زالت قائمة
ولا ينتظر لها أن تتغير فى المستقبل القريب ، ومن ثم ينتظر أن يتقدم
العمل الوحيدى المغربى .

مجلس التعاون العربي

يتميز عالم اليوم بأنه يعيش عصر التكتلات الاقتصادية ، وإذا كانت التكتلات الاقتصادية الناجحة هي اليوم بين غالبية الدول المتقدمة فإن أهمية هذه التكتلات تظهر بالدرجة الأولى بين الدول النامية . حيث أنها في حاجة ماسة الى السعي نحو التكامل الاقتصادي للنهوض بمستوى التنمية فيها ، والنهوض بمستوى شعوبها تحقيقا للرخاء والتقدم ، والدول العربية بما لديها من تراث عميق وما يربط بين شعوبها من لغة ودين وعادات وتقاليـد مشتركة هي اـحـوج ما تكون الى الوحدة الاقتصادية .

وكان ذلك ما حدا بمصر والعراق والاردن واليمن انشمالية من اعلان قيام مجلس التعاون العربي بينها ، وهي تمثل نسبة كبيرة من الأمة العربية ، وقد كانت خطوة جادة وموفقة خاصة وأن الدول العربية تمر الآن بظروف التفكك والتمزق مما يجعل كل شعوبها تتطلع الى القضاء على هذا التمزق والتطلع الى الوحدة والتجمع ، لما تؤدي اليه الوحدة من نفع وخير مشترك لكل شعوب المنطقة العربية .

وقد بدا ذلك واضحا من التركيز على الأهداف الاقتصادية بكافة مجالاتها .

وقد عبرت وثيقة تأسيس مجلس التعاون العربي عن السبب الرئيسي في قيامه ، أن هناك عوامل تجمع بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية وجمهورية اليمن العربية من ظروف متماثلة في مجالات عدة ، وإيماننا من هذه الدول بالمبادئ

والقيم المشار اليها ، وتعبيرا عن رغبتها العميقة فى ايجاد السبل العملية والواقعية لتعزيز صينغ التعاون وتطويره والارتقاء به بعد ما استمر بينها سنوات عدة ، فأعطى ثمارا مهمة فى اطار الظروف والامكانيات المتوافرة فى كل مرحلة وصولا به الى أعلى مستويات التضامن والعمل المشترك ، وشعورا منها بالمسؤولية ازاء تعزيز مقومات الأمن القومى العربى ضد التهديدات الراهنة والمستقبلية التى يتعرض لها ، فقد اتفقت على أن يؤسس « مجلس التعاون العربى » .

وهى تعكس الى حد كبير رؤية هذه الأطراف لمستقبل العمل العربى المشترك عموما ، وعلاقات هذه البلدان وبعضها البعض على وجه خاص .

وقد تزامن التوقيع على هذه الاتفاقية مع اعلان قيام اتحاد المغرب العربى بين خمسة أقطار عربية هى « المغرب وتونس والجزائر وليبيا وموريتانيا » .

ولكى يحقق مجلس التعاون العربى الأهداف المنوطة به فإن الأمر يتطلب اللقاء الضوء على الأوضاع الاقتصادية للدول المؤسسة له ، وامكانيات التعاون المتاحة حاليا والممكنة مستقبلا .

● عن الأوضاع الاقتصادية الحالية لبلدان المجلس :

مما لا شك فيه أن ترقيت اعلان مجلس التعاون قد تزامن مع عدة أحداث ومتغيرات سياسية واقتصادية هامة هى هذه الأقطار ، بدءا من القرار الخاص بايقاف الحرب العراقية/الايروانية ، ومن ثم الحديث عن إعادة تعمير ما دمرته الحرب فى هذه الأقطار ، وانتهاء بإعلان قيام الدولة الفلسطينية فى السحرة الأخيرة للمجلس الوطنى الفلسطينى (فى الجزائر) ، مروراً بالاكتشافات النفطية باليمن والتحولت الجديدة فى العراق ومصر والاردن واليمن .

ويمكننا القول بأن الاقتصاديات الأربع قد تميزت بانخفاض معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية الثمانينات وحتى الآن .

ويرجع السبب في ذلك الى أن كلا منها كان يعتمد بشكل أو بآخر على عناصر تتمثل في الأموال القادمة ، أما من تمويلات العاملين بالخارج (كالاردن ومصر واليمن) ، كذلك المنح والمعونات العربية للبلدان الأربع ، وهي المصادر التي تراجعت بشدة في أعقاب تدهور عائدات النفط لدى البلدان العربية النفطية .

وهذه الاتفاقية تأتي في الوقت الذي تنتهج فيه هذه الاقطار سياسة اقتصادية جديدة تهدف الى إعطاء القطاع الخاص المزيد من الحوافز والتشجيع مع ما يتطلبه من تغيير في مجمل السياسات الاقتصادية المتبعة بها .

وينصب التركيز على مجالين رئيسيين : أولهما تعزيز النشاط التجاري بين الأطراف الأربع ، وثانيهما تنظيم وتسهيل حركة انتقال العمالة بينهما ، ومن الجدير بالإشارة هنا أن نسبة التجارة الخارجية بين معظم هذه الاقطار بعضها البعض ضئيلة للغاية مقارنة بإجمالي تعاملاتها الخارجية مع العالم الخارجي .

حيث لم تشكل الصادرات البينية أكثر من ٢١٤٪ بالنسبة لمصر ، ٥٪ بالنسبة لليمن ، وكانت الاردن تشكل حوالى ١٨٪ تقريبا وذلك عام ١٩٨٦ ، وبالمثل شكلت الواردات البينية حوالى ٣٧٪ بالنسبة لمصر ، و ٣٦٪ بالنسبة لليمن ، والاردن ١٢٪ وذلك خلال نفس الفترة تقريبا ، وترجع ضالة التجارة البينية لأقطار مجلس التعاون العربى لعدة أسباب يأتي على رأسها المعوقات الهيكلية المتطوعة بطبيعة الانتاج ومدى تطوره وتنوعه وضيق الهياكل الانتاجية عموما بين ثلاثة أقطار

منهم (وهم الاردن ومصر والعراق) حيث تنتج سلعا متنافسة على المستوى القطري والقومي .

ثم هناك عقبات تتعلق بحركة التجارة ذاتها ، وخاصة تلك الناجمة عن الاجراءات والأنظمة الخاصة لكل دولة على حدة ، ونقصان بها تمحيذا القيود الجمركية ، وأنظمة الاستيراد والتصدير ، وكذلك الرقابة على النقد وخلافه ، ومنها عوامل تنظيمية تنصب على التسويق والنقد وأنظمة التجارة والتسهيلات .

● اسواق العمل باقطار المجلس :

... وفيح للبلدان الأربع هو أنها تضم إحدى البلدان المستقبلية للعمالة وهي العراق ، ودولتان مرسلتان للعمالة هما مصر واليمن . بينما تجمع الاردن بين الصفتين .

نلاحظ أن سياسة العراق وهو الدولة المستقبلية الوحيدة في هذه المجموعة قد تأثرت كثيرا بحربها مع ايران — وبعد ذلك مع الكويت — : وذلك نتيجة لما نجم عنها من آثار على هيكل بنين القوى العاملة العراقية ، الأمر الذي دفع الحكومة العراقية الى انهاء خدمة العمالة الآسيوية ، والتي كانت تشكل ٧٦٪ تقريبا من اجمالي العمالة المستوردة بها مع زيادة الطلب على العمالة العربية ، فأصدرت العديد من القرارات التي تقر مبدأ الانتقال الحر وحق العمل والاقامة للمواطنين العرب وذلك بهدف التفضيل الكلي للعمالة العربية .

وبالتالي أصبحت هذه العمالة تشكل حوالى ٩٠٪ من المجموع الكلي للعمالة الأجنبية بها ، وتشكل العمالة المصرية حوالى ٧٥٪ من العمالة العربية .

وإتساع السوق العراقية سوف يؤدي الى جذب المزيد من القوى

العاملة في الاقطار الثلاثة الأخرى ، وهو ما سيساعد على حل مشكلة البطالة المتفاقمة بها .

ويمكن القول بأن حركة انتقال العمالة داخل البلدان الثلاثة المرسلة لها وهي مصر والاردن واليمن قد أثرت بشكل سلبي على أسواق العمل داخل كل دولة على حدة ، وذلك كنتيجة أساسية للطريقة التي تمت بها ، حيث لم تخضع لسياسات تخطيطية معينة تأخذ في الحسبان نوعية الطلب على هذه العمالة وطبيعة أسواقها الداخلية ، ولكنها تمت بطريقة عفوية وتلقائية كاستجابة لطلب السوق فقط .

وكان استمرار حرب الخليج لأكثر من ثماني سنوات واستمرار الرغبة المراقية في عدم توقف النمو الاقتصادي بها قد أدت إلى إحلال العمالة العربية محل العمالة الآسيوية ، وثانيا دخول المرأة إلى سوق العمل بصورة أكبر بكثير مما كان عليه من قبل : هذا غفيرا عن العمالة المرحلة من الخدمة العسكرية والتي ستدخل سوق العمل مرة أخرى ، وبالتالي لا يمكن التمويل كثيرا على امكانيات جيب أعداد كبيرة من العمالة العربية للأسواق المراقية من جديد .

عموما فإن قيام مجلس التعاون العربي كان يمد بلا شك خطبة على طريق التكامل الاقتصادي العربي ككل ، وسوف تدعم العمل الاقتصادي العربي المشترك .

ونسوف نعرض فيما يلي الى نشأة المجلس وأهدافه وعلاقته بالجامعة العربية وعلاقته بمجلس التعاون الخليجي :

● نشأة مجلس التعاون العربي :

أولا - الوقائع التمهيدية لتأسيس مجلس التعاون العربي :

هذا النموذج من التجمع العربي لم يقم من فراغ ، فلقد سبقته برامج عمل تمهيدية استغرقت الكثير من الدراسات والاجتماعات ، وتمت من خلالها بعض الانفجارات ، ويمكن الإشارة في هذا الصدد الى لقاءات اللجان العليا المشتركة واللجان الوزارية الثنائية وما تم احراره في الفترة السابقة من تقدم في عمليات التعاون المشترك :

١ - مصر والاردن : ففي الثاني والعشرين من أكتوبر عام ١٩٨٤ وفي أعقاب عودة العلاقات بين مصر والاردن بدأت أول اجتماعات اللجان العليا المشتركة التي كانت مصر طرفا فيها ، وقد انعقد الاجتماع الأول للجنة المصرية الاردنية العليا المشتركة في القاهرة حيث تم وضع أسس التعاون الاقتصادي والتجاري بين القاهرة وعمان ، وفي إطار هذا الاجتماع تم الاتفاق على ربط المشرق العربي بالمغرب العربي ، وتم انجاز الخط المصلاحي «نويبع - العقبة» مما كان له أثره الواضح في إثراء حركة النقل وتنشيط حركة التجارة وتدفق السياحة العربية برا عبر نويبع - العقبة ، وفي بداية عام ١٩٨٩ بدأت « الشركة اقطابية المصرية الاردنية » في اقامة أول مشروعاتها في منطقة «غرب النوبارية» بمصر على مساحة ٥٧٠٠ فدان مخصصة لإنتاج ١٤ ألف طن من اللحوم الحمراء سنويا ، بالإضافة الى ٣٠ ألف رأس من الغنم ، و ٤٥ ألف طن من الأعلاف ، و ١٣٨ ألف متر مكعب من الأسمدة.

٢ - مصر والعراق : في الخامس من يوليو عام ١٩٨٨ شهدت بغداد أول لقاء في إطار اللجنة المصرية العراقية العليا المشتركة ، وأعقبه لقاء في القاهرة في مستهل عام ١٩٨٩ ونمض هذان اللقاءان عن توقيع عدة اتفاقيات مشتركة بين مصر والعراق في مجالات الصناعة

والزراعة والسياحة والبحث العلمي والاسكان والتشييد والنقل والمواصلات ، كما تم الاتفاق على انشاء مصنع مشترك لحركات الديزل ومصانع مشتركة للأسمنت والألومنيوم ، كما تأسست شركة للمقاولات برأسمال مصرى عراقى يبلغ نحو ٢٠ مليون دولار لتتولى تنفيذ المشروعات فى البلدين وتنظيم تشغيل العمالة والتعاون فى مجالات العمل والعمل ، وقد تكونت لجنة مشتركة لهذا الغرض ، وذلك أن العراق بعد خروجه من الحرب كان أمامه الكثير من الانجزلات لاعادة حركة البناء والتعمير ، ولذا كان يتطلع بالأمل الى هذا التعاون الجديد .

٣ - مصر واليمن الشمالى : أما عن اليمن الشمالى فقد كان ارتباطه مع مصر فى اطار التعاون الصناعى والزراعى والاقتصادى ، وذلك من خلال اللجنة الوزارية المشتركة المصرية - اليمنية التى عقدت أول اجتماع لها فى القاهرة فى ١٧ أكتوبر عام ١٩٨٨ ، وقد كان الهدف أيضا هو تنشيط وتعزيز العلاقات بين جمهورية مصر العربية وجمهورية اليمن الشمالية ، كما تم توقيع بروتوكولات للتعاون الزراعى والصحى والعلمى والتكنولوجى الى جانب اتفاقية لتنظيم تشغيل العمالة بين البلدين ، هذا بالإضافة الى أن الخبراء المصريين يساهمون بجهود بارزة فى التفتيش عن البترول واستكشافه واستخراجه فى اليمن .

ثانيا - مولد مجلس التعاون العربى :

وقعت مصر والعراق والاردن واليمن اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى ، وقد كان ذلك يوم الخميس الموافق ١٦ فبراير عام ١٩٨٩ بقصر المؤتمرات فى بغداد ، وقد وقع الاتفاقية الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، والرئيس صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية والملك حسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية ، والمفيد على عهد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية ، ولقد أعلن الزعماء الأربعة أن هذه المناسبة عيد قومى لدول مجلس

التعاون العربي ، وطبقا لنص الاتفاقية فإن الزعماء الأربعة سوف يلتقون بعد ذلك في شكل هيئة عليا لاختيار الدولة التي سوف ترأس الدورة الأولى للمجلس ، كما أنه سوف يسبق هذا الاجتماع لقاء للهيئة الوزارية التي تضم رؤساء الوزراء للاعداد لهذه القمة ، والاتفاق على إنشاء الأمانة العامة وشروط اختيار الأعضاء ، كما أن الاتفاقية يجب أن تعرض على المؤسسات الدستورية في دول المجلس للتصديق عليها حيث تودع بالأمانة العامة للمجلس ، هذا وقد أعلن في مصر في ١٨ فبراير عام ١٩٨٩ اجماع الأغلبية والمعارضة بمجلس الشعب على تأييد اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي .

ثالثا - العضوية بالمجلس وتكوينه :

نصت الاتفاقية على أن تكون مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام إليه ، ويكون لها كافة الحقوق التي تكون للدول المؤسسة ، ويتم الموافقة على الانضمام للمجلس باجماع الدول الأعضاء .

ويكون للمجلس من التشكيلات التالية :

١ - الهيئة العليا :

وتتألف من رؤساء الدول الأعضاء ، وهي أعلى سلطة في المجلس وتختص برسم السياسات العليا واتخاذ القرارات اللازمة بشأن القضايا التي تختصها الهيئة الوزارية ، كما تختص الهيئة العليا بتعيين الأمين العام للمجلس وقبول انضمام الأعضاء الجدد ، وتعديل اتفاقية تأسيس المجلس ، كما تعقد الهيئة العليا اجتماعا اعتياديا مرة كل عام بأحدى الدول الأعضاء وبصورة دورية ، ويرأس الهيئة العليا رئيس الدولة المضيقة لدورة سنوية كاملة .

٢ - انهيئة الـوزارية :

وتتألف من رؤساء الحكومات للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم وتختص بدراسة الشؤون والقضايا المتعلقة بالمسائل التي يختص بها المجلس ، ورفع الخطط والمقترحات والتوصيات التي تتعلق بتحقيق أهداف المجلس الى الهيئة العليا ، واتخاذ الاجراءات العملية اللازمة لتنفيذ قرارات الهيئة العليا ، وتعقد الهيئة الوزارية اجتماعا اعتياديا كل ستة أشهر في الدولة التي تتولى رئاسة الهيئة العليا ، ويرأس الهيئة الوزارية رئيس الحكومة أو من يقوم مقامه في تلك الدولة .

٢ - الأمانة العامة للمجلس :

يكون للمجلس أمانة عامة مقرها عمان ، يرأسها أمين عام ، وتضم عددا من الموظفين حسب الحاجة ، وتقوم الهيئة العليا بتعيين الأمين العام من بين مواطني دول المجلس على أساس الكفاءة الشخصية ، والايمان بأهداف المجلس ، ويتمتع الأمين العام والموظفون الرئيسيون بالأمانة العامة بالحصانات والامتيازات والتسهيلات اللازمة لتمكينهم من أداء واجباتهم في دولة المقر والدول الأعضاء ، وقد تم فعلا تعيين الدكتور حلمي نمر المصري الجنسية أمينا عاما للمجلس .

رابعا - سريان الاتفاقية وتعديلها :

تسرى هذه الاتفاقية وتصبح نافذة المفعول فور التصديق عليها من الدول الموقعة ووفق الاجراءات الدستورية النافذة ، وايداع وثائق التصديق عليها من الدول الموقعة ووفق الاجراءات النافذة ، وايداع وثائق التصديق لدى وزارة الخارجية بالملكة الاردنية الهاشمية باعتبارها دولة المقر للأمانة العامة ، وبالنسبة لأية تعديلات في هذه الاتفاقية فانها تتم بقرارات تتخذها الهيئة العليا بالاجماع ، ويصبح التعديل

نافذ المفعول بمعد التصديق عليه من الدول الأعضاء وفقاً للإجراءات الدستورية النافذة في كل دولة ، وإيداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة .

● أهداف مجلس التعاون العربي :

نصت الاتفاقية على أن المجلس يهدف إلى تحقيق التعاون والتضامن والتكامل الاقتصادي بين أعضاء المجلس في كل مجالات الصناعة والزراعة والنقل والتعليم والثقافة والبحث العلمي والصحة والسياحة ، بالإضافة إلى تنظيم العمالة والإقامة بهدف تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية المختلفة ، ويمثل المجلس على تحقيق أهدافه عن طريق الخطط والإجراءات العملية بما في ذلك النظر فيما يمكن إصداره أو توقيده من التشريعات بمختلف المجالات .

أولاً - الأهداف التي جاءت في المذكرة الإيضاحية لاتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي .

لقد ذكرت المذكرة الإيضاحية بأنه ولما كانت الأمة العربية صاحبة حضارة عميقة وذات دور كبير في بناء صرح الحضارة الإنسانية تتطلع لإقامة مشروعات للتعاون والتضامن والعمل المشترك في كافة الميادين يحملها إلى ذلك شعور بالوحدة والرغبة في تنمية مقوماتها القسوفية الراسخة عبر العصور ، وتهدف لخدمة مصالحها المشروعة وتتنميا الأمن نحو الرقي وتعزيز دورها في المنال في خدمة قضايا السلم ، والتعاون المثمر بين الشعوب العربية ، ولما كان في مقدمة هذه القضايا والتعاون في ميادين الإنشاء والاقتصاد التي تعزز الصلات للروحية والتدابير العملية لمشاكلها كافة بين مواطني الدول العربية ذلك الخطون الذي يحتل المكانة الأولى في العمل العربي المشترك المتواصل

فى اتجاه العزة العليا للامة العربية فى الوحدة . والوصول الى الخطوات العملية لتحقيق القومية والتقدم ، وايماننا بان التعاون بين الدول العربية فى هذه الميادين يكتسب اهمية بسبب التهديدات التى تعرض لها الأمن العربى وما يزال . وهى تهديدات ذات طبيعة عسكرية وأمنية وسياسية واقتصادية وحضارية . وانطلاقا من حقيقة أن سيادة الأمن والسلام والاستقرار فى المنطقة بأسرها تتطلب تعزيز الوعى العربى بوحدة الأمن القومى ووحدة متطلبات وجوده وترسيخ التعاون العملى والتنسيق والتضامن .

ثانيا - الأهداف الرئيسية التى جاءت بها اتفاقية مجلس التعاون العربى : من الاطلاع على ما جاء بالمذكرة الايضاحية ، ومن نصوص الاتفاقية يمكن أن نقسم الأهداف الرئيسية لمجلس التعاون العربى الى أربعة أقسام :

أهداف سياسية ، أهداف عسكرية ، أهداف اقتصادية ، أهداف اجتماعية ، وسوف نعرض لهذه الأهداف فيما يلى :

١ - الأهداف السياسية :

(أ) لقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية على أن المجلس أحد التنظيمات للامة العربية ،

وهو بذلك يعتبر أحد التنظيمات السياسية التى تتكون فى اطار تنظيمى يسمى الى أهداف سياسية ، ومنها تعزيز العمل العربى المشترك وتطويره بمسا يوثق الروابط العربية .

(ب) لقد جاء بالمذكرة الايضاحية أن دول المجلس لديها الشعور

بالوحدة والرغبة في تنمية مقوماتها القومية الراسخة
عبر العصور تهدف لخدمة مصالحها المشروعة وسعيها
الأمين نحو الرقي وتعزيز دورها في العالم ، ومن هنا يتضح
أن المجلس يسعى الى هدف سياسي آخر ، وهو تقوية
الشعور بالوحدة العربية والتكامل السياسي لخدمة المصالح
المشروعة لهذه الدول .

٢ - الأهداف العسكرية :

لم تذكر الاتفاقية صراحة أية أهداف عسكرية ، حيث ان هذه
الأهداف كما هو الحال في الأهداف السياسية أيضا تنظمها اتفاقات
أخرى موجودة من قبل أو قد توجد فيما بعد غير أن المذكرة
الايضاحية للاتفاقية تتحدث عن الارتباطات السياسية والأمنية للدول
الأعضاء ، وقد جاء ذلك في المذكرة من أن « التعاون بين الدول العربية
يكتسب أهمية بسبب التهديدات التي تعرض لها الأمن العربي وما
يزال ، وهي تهديدات ذات طبيعة عسكرية وأمنية » .

٣ - الأهداف الاقتصادية :

ان الأهداف الاقتصادية هي الأهداف الرئيسية التي قام المجلس
من أجلها ، ولهذا فقد كان من المقرر في بداية الاتفاق على أن يسمى
« مجلس التكامل الاقتصادي العربي » ، ولكن عدل عن هذه التسمية
حتى لا ينظر اليه على أنه يقتصر على جانب واحد فقط من جوانب
التعاون وهو الجانب الاقتصادي مع أنه الجانب الرئيسي في
الاتفاقية ، وعلى ذلك فقد جاء الحديث عن هذه الأهداف الاقتصادية
في موطن عديدة من المذكرة الايضاحية للاتفاقية ، ثم جاء النص عليها
في صدر الاتفاقية وذلك في المادة الثانية منها ، اذ نصت على أن
مجلس التعاون العربي يهدف إلى :

١ - تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء ، والارتقاء بها تدريجيا وفق الظروف والامكانيات والخبرات •

٢ - تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجيا ، وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج المختلفة : والعمل على التنسيق بين خطط التنمية في الدول الأعضاء •

وتحقيق ذلك التكامل في المجالات التالية وخاصة :

(أ) الاقتصاد والمالية •

(ب) الصناعة والزراعة •

(ج) النقل والمواصلات والاتصالات - تنظيم العمل والتنقل والاقامة •

٣ - تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة •

٤ - السعي الى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولا الى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية •

٤ - الاهداف الاجتماعية :

الاتفاقية لم تغفل الاهداف الاجتماعية ، بل جاء التركيز عليها أيضا في صدر بنودها ، اذ جاء في المادة الثانية من الاتفاقية ، للتركيز على ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق في المجالات التالية :

(د) التعليم والثقافة والاعلام والبحث العلمي والتكنولوجيا •

(هـ) الشؤون الاجتماعية والصحية والسياحية •

٥ - توثيق الروابط والأواصر بين مواطنى الدول الأعضاء فى جميع المجالات ، وعلى ذلك فإن مجلس التعاون العربى قد وضع نصب عينيه أهمية رأس المال البشرى ، وذلك بتنسيق التعاون فى مجالات التعليم والثقافة والرعاية الاجتماعية والصحية ، وهى كلها أمور هامة لتحقيق الرخاء والنهوض بالمستويات المعيشية لدول المجلس ، ومن استعراضنا للأهداف السابق ذكرها لمجلس التعاون العربى يتضح لنا أنه خطوة حتمية للتعاون العربى فى إطار التنمية والتقدم ، يستهدف مستقبل شعوب دول هذا التجمع ، فعلى فى مجموعها بتشابه فى كل الظروف ، وتتطلع الى تنمية قدراتها حتى تصل الى المستوى المعيشى الأفضل .

● مجلس التعاون العربى وميثاق الجامعة العربية :

أكدت اتفاقية مجلس التعاون العربى تمسك الدول الأعضاء بميثاق الجامعة العربية الذى أنجز للدول الراغبة فى تحقيق تعاون أوثق وروابط أقوى أن تعتمد من الاتفاقات ما يحقق أغراضها ، كما أنها تتمسك بمعاودة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى والمؤسسات والمنظمات المنبثقة عن جامعة الدول العربية ، وتقيم علاقات تعاون مع التجمعات الإقليمية العربية والدولية ، ولذلك فقد كان ضروريا قيام مثل هذه التجمعات خاصة وأن جامعة الدول العربية قد فشلت فى تحقيق تجمع الدول العربية فى سوق عربية مشتركة برغم وجود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، كذلك فإن الجامعة العربية قد فشلت فى أن تتحول الى برلمان عربى كامل يعمل على تحقيق مصلحة الشعوب العربية كافة ، ويضم ممثلين عن كافة هذه الشعوب .

وقد أكد الزعماء الأربعة أن مجلسهم ليس بديلا لجامعة الدول العربية وليس مصادرة على دورها ، بل جاءت الاتفاقية مؤكدة فى مادتها الأولى تمسك المجلس بميثاق جامعة الدول العربية ، وتأسيسا على ذلك

فسوف نشير فيما يلى الى أحكام ميثاق جامعة الدول العربية لتتصرف منه على مدى التواؤم بينه وبين اتفاقية مجلس التعاون العربى ، وأنها لم تخرج عن أحكام هذا الميثاق .

● أحكام ميثاق جامعة الدول العربية ومدى اتفاقها مع اتفاقية مجلس التعاون العربى :

أولا : لقد جاء فى ديباجة الميثاق ان الغرض من انشاء جامعة الدول العربية « هو تثبيت العلاقات الوثيقة والروابط العديدة بين الدول العربية ، وتوجيهها لجهودها الى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة ، وصالح أحوالها ، وتأمين مستقبلها ، وتحقيق أمانها وآمالها » ، فالغرض من انشاء الجامعة هو ايجاد أداة ربط وتعاون تهيء للدول العربية فرصة لتوحيد جهودها فى سبيل تأمين مستقبلها وتحقيق أمانها وآمال البلاد العربية ، واذا ما نظرنا الى المذكرة الايضاحية لاتفاقية مجلس التعاون العربى لوجدنا أنها لا تفرج عن هذه الأهداف ، وبالتالى فهنا توافق تام بين المصنف الذى جاء فى المذكرة الايضاحية للاتفاقية والغرض من انشاء جامعة الدول العربية .

ثانيا : اذا ما رجعنا الى ميثاق الجامعة العربية نجد أنه يؤكد على حرية الدول الأعضاء فى عقد المعاهدات والاتفاقات فيما بينها أو بينها وبين غيرها ، وتأسيسا على ذلك فان الدول الأعضاء حرة فى أن تعقد بينها ما تشاء من المعاهدات والاتفاقيات طالما أنها ترى ضرورتها ، وأن ما فيها مصلحة لها .

وقد جاء النص على ذلك فى المادة الثامنة من الميثاق : « لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها فى تعاون أو وثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء ، لتحقيق هذه الأغراض » كما أن الميثاق فرض على جميع الدول

الأعضاء واجب ايداع نسخ من جميع المعاهدات والاتفاقات التي عقدتها أو تعقدتها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها ، وفي اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي ما يتفق تماما مع نصوص ميثاق الجامعة العربية في هذا الصدد مما يعطى لهذا المجلس الشرعية والقانونية بكونه متفقا ومتمشيا مع أحكام الميثاق ، وقد جاء النص على ذلك في المادة السابعة عشرة من الاتفاقية في فقرتها الرابعة « تقوم دولة مقر الأمانة العامة بإيداع نسخ من هذه الاتفاقية لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة » .

ثالثا : فيما يتعلق بأهداف مجلس التعاون العربي ومدى توافقها مع أهداف الجامعة ، وإن الأغراض تقريبا متشابهة فإننا نجد أن الجامعة العربية لا تمنع من قيام أية اتفاقيات بين الدول الأعضاء لتقوية الروابط والسمي نحو ما فيه الخير لشعوب البلاد العربية ، فعلى هذا الأساس قام مجلس التعاون بالاضافة الى أن الأهداف المذكورة بميثاق جامعة الدول العربية لم تتجح الجامعة في تحقيقها .

ولذلك فإن الزعماء الأربعة قد وقعوا الاتفاقية بعد استفادتهم من التجارب السابقة محاولين التركيز على ضرورة تحقيق هذه الأهداف من خلال هذا التجمع الرباعي دون المساس بالأهداف التي جاءت بميثاق جامعة الدول العربية ، ودون التخلي عن هذا الميثاق .

ومن الأغراض التي جاء بها ميثاق الجامعة العربية ومن مقارنتها بالأهداف التي ذكرناها من قبل لمجلس التعاون العربي نجد أنه لا توجد ثمة اختلافات تذكر ، بل هناك تشابه في هذه الأهداف ، وقد جاء ذكر أغراض الجامعة العربية في المادة الثانية من الميثاق : « الغرض من الجامعة العربية توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها ، وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها » .

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها فى الشئون الآتية :

(أ) الشئون الاقتصادية والمالية ، ويدخل فى ذلك التبادل

التجارى والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة .

(ب) شئون المواصلات ، ويدخل فى ذلك السكك الحديدية

والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد .

(ج) شئون الثقافة .

(د) شئون الجنسية والجوازات والتأثيرات وتنفيذ الأحكام

وتسليم المجرمين .

(هـ) الشئون الاجتماعية .

(و) الشئون الصحية .

ومن الاطلاع على أغراض الجامعة العربية يتضح لنا أن أغراضها مثل الأغراض التى جاءت باتفاقية مجلس التعاون العربى ، تشمل أيضاً على الأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية ، وأنها ركزت أيضاً على الأهداف الاقتصادية .

ونخلص من كل ذلك الى أن مجلس التعاون العربى لم يتعارض فى أى شكل من أشكاله أو أهدافه مع جامعة الدول العربية ، غير أن هذا المجلس بمنظوره القومى والمفتوح يمكنه أن يدعم الجامعة ويطورها ، ويعمل على تقوية فاعليتها ليس فقط من أجل استمرارية النظام الإقليمى العربى ، وأنه أدّى لتنظيم العلاقات المامة الجديدة بين ما هو إقليمى خاص وما هو قومى عام ، وهو ما تظهر حتميته وضرورته القصوى إزاء مشكلاته الاقتصادية الكبيرة القائمة والمحتملة .

● مجلس التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجي :

أولا : نشأة المجلس وتكوينه : يقصد بمجلس التعاون الخليجي تلك الدول الست التي وافقت على البيان الختامي باجتماع الرياض في غريرار عام ١٩٨١ بانشاء مجلس للتعاون والتنسيق في كافة المجالات ، ويتكون من الدول التالية :

دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، دولة الكويت .

وبموجب الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي الصادر في ٢٥ مايو عام ١٩٨١ كان من الأهداف التي تسعى دول المجلس الى تحقيقها •• وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين ، وقد سبق الحديث عن مجلس التعاون الخليجي ، ولكن ليس هناك ما يمنع من أن نشير مرة أخرى الى أهدافه والتي نجدها تتطابق مع أهداف مجلس التعاون العربي ، وكذلك مع ميثاق جامعة الدول العربية .

أهداف مجلس التعاون الخليجي ومقارنتها بأهداف مجلس التعاون العربي :

جاء في ديباجة النص الرسمي للنظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي أن الدول الأعضاء « ادراكا منها لما يربط بينها من علاقات خاصة ، وسمات مشتركة ، وأنظمة أساسها العقيدة الاسلامية ، وایماننا بالمصير المشترك ، ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها ، ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين ، واقتناعا بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها انما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية ، واستهدافا لتقوية أوجه التعاون ، وتوثيق عرى الروابط فيما بينها ، واستكمالا لما بدأت من جهود في مختلف المجالات الحيوية

التي تهم شعوبها ، وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها ، .

من هذه الديباجة وبالرجوع إلى ديباجة مجلس التعاون العربي يمكن لنا أن نستخلص توافقاً في الأهداف ، وتشابهاً في الصياغة ، حيث أن الهدف الأساسي الذي جعل كلا من المجلسين يقوم بالتعاون وتوقيع اتفاقيه هو الروابط المشتركة لدول الأعضاء ، والايان بالمشير المشترك ، وخدمة الأهداف السامية للامة العربية بأكملها ، وليست لدول المجلسين فقط .

الا أننا قد نلاحظ في نهاية ديباجة مجلس التعاون الخليجي عبارة لم تذكر في المذكرة الايضاحية لمجلس التعاون العربي ألا وهي أن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تستهدف استكمال الجهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها ، بمعنى أن هناك نية منعقدة بين دول المجلس في أن يتحول هذا المجلس إلى وحدة سياسية بين الدول الأعضاء ، وأن هذه الوحدة السياسية - كما هو معروف - تعني انصهار كل الدول الأعضاء وذويانها داخل دولة واحدة تسمى بالدولة الاتحادية .

واستكمالاً للتعرف على أهداف مجلس التعاون الخليجي نشير فيما يلي إلى أهدافه الرئيسية ، والتي ورد ذكرها في المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس .

وتتمثل هذه الأهداف الأساسية فيما يلي :

١ - تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها .

٢ - تعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها فى مختلف المجالات .

٣ - وضع أنظمة متماثلة فى مختلف الميادين بما فى ذلك الشؤون الآتية :

(أ) الشؤون الاقتصادية .

(ب) الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات .

(ج) الشؤون التعليمية والثقافية .

(د) الشؤون الاجتماعية والصحية .

(هـ) الشؤون الاعلامية والسياحية .

(و) الشؤون التشريعية والادارية .

٤ - دفع عجلة التقدم العلمى والتقنى فى مجالات الصناعة والتعليم والزراعة والثروات المائية والحيوانية ، وانشاء مراكز بصوث علمية ، واقامة مشاريع مشتركة ، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بتنا يعود بالخير على شعوبها ، هذه هى الأهداف التى ذكرت فى النظام الأساسى لمجلس التعاون العربى السابق سردها ، تقرر أن أهداف المجلس الأول تشتمل كما هو الحال فى المجلس الثانى على كافة الأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية ، غير أن المجلس الأول يركز أهدافه على تحقيق الأغراض السياسية ، وهى تعتبر الغرض الرئيسى للمجلس ، وهذا هو بعكس الحال فى اتفاقية مجلس التعاون العربى التى ركزت جهودها الرئيسية فى الأهداف الاقتصادية ، وهذا الفارق الجوهرى قد يعود الى الأسباب التالية :

(أ) أن تقارب أعضاء مجلس التعاون الخليجى فى منطقة جغرافية متشابهة ، وتواجدها حول الخليج العربى يجعلها تسعى الى

التقارب السياسى وصولا الى الوحدة السياسية الشاملة
لما فى ذلك من قسوة سياسية لهذه الدول .

(ب) تقارب أعضاء مجلس التعاون الخليجى من الناحية
الاقتصادية ، حيث انها دولا موسرة ، وبالتالي فان الناحية
الاقتصادية جاءت فى المقام الثانى وذلك بعكس الحال فى
دول مجلس التعاون العربى ، حيث انها تعد من الدول
المفقيرة ، وبالتالي كان التركيز الأساسى على التنمية الاقتصادية
والأهداف الاقتصادية ، أما الوحدة السياسية فقد تقف
فى طريقها بعض العقبات على الأتمل من الناحية الجغرافية
نظرا لمتباعد هذه الدول عن بعضها جغرافيا ، بعكس الحال
فى دول الخليج - حيث كما ذكرنا سابقا - تتداخل حدودها
المشتركة وتتشابه نظم الحكم فيها ، كما تتشابه فيها الظروف
الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية .

(ج) ان نشأة مجلس التعاون الخليجى تشويها أيضا الصبغة
السياسية ، حيث وجود الخطر الايرانى القادم من الشاطئ
الآخر للخليج ، ثم انهيار أسعار النفط وتأثيرها على خطط
التنمية فى هذه الدول .

(د) النظام الأساسى لمجلس التعاون الخليجى نفسه قد ركز
على الهدف السياسى ، حيث ذكرها فى أكثر من بند ،
بالإضافة الى تميمه لكافة الميادين ومختلف المجالات مما
يؤكد أيضا على السعى نحو الوحدة السياسية لدول المجلس .

ثالثا - التوافق بين المجلسين :

ليس هناك ثمة تعارض بين المجلسين فكل منهما قام لتحقيق أهداف

معينة ، وهي قد تتشابه في الكثير ، ولا يوجد هدف يتعارض مع هدف آخر في المجلس الآخر ، هذا بالإضافة الى أن كلا المجلسين قام تجسيدا وتوزيعا لعلاقات ومصالح قائمة ومشتركة بين الدول الأعضاء ، ومن ناحية أخرى فإن كلا المجلسين قام في إطار ميثاق جامعة الدول العربية الذي لم يمنع قيام مثل هذه التجمعات كما ذكرنا آنفما ، بل يمكن القول بأن قيام مثل هذه التجمعات يمكن أن يؤدي الى تقوية وتدعيم الجامعة العربية •

نظرة حول الواقع الاقتصادي في دول مجلس التعاون العربي :

يقول مجلس التعاون العربي بدوله الأربع تكبلا اقتصاديا متميزا نظرا لطبيعة موقعه في قلب الوطن العربي ، سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث موقع أطرافه من التفاعلات الجارية في المنطقة العربية ، وهذا سيؤدي بلا شك الى تحقيق نتائج ايجابية في مختلف المجالات الاقتصادية بين دول المجلس •

والنظرة السريعة حول الواقع الاقتصادي لدول مجلس التعاون العربي تؤكد وجود العديد من المقومات التي تمتلكها هذه الدول من موارد اقتصادية يمكن أن تسهم بإيجابية في تحقيق درجة عالية من التعاون فيما بينها ، ومما يدعم امكانيات الوصول الى التكامل الاقتصادي المنشود ، ونشير فيما يلي الى أهم المقومات :

١ - تقلد المساحة الجغرافية الإجمالية للدول الأربع بحوالي ١٧٣ مليون هكتار ، وهي تمثل حوالي ١٢٪ من اجمالي الرقعة الأرضية العربية •

وتتوفر في دول المجلس مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة تقدر بحوالي ٥٥ مليون هكتار •

وهي تتصف بتباين نسبي في المكونات المناخية بما يسمح بتباين واضح في التراكيب المحصولية ، ومن ثم في نوعية المنتجات الزراعية وبما يمكن بالتالي من تحقيق درجة عالية من التخصص الزراعي . ومن ثم إمكانية تكثيف التبادل التجاري بين الدول الأعضاء ، بما يحقق مصالح الجميع .

٢ - يقدر عدد السكان في البلدان الأربعة بنحو ٩٠ مليون نسمة ، ويمثلون حوالي ٤٠٪ من عدد سكان الدول العربية . ومن بين هذا العدد نجد أن هناك قوى عاملة تتجاوز ٢٤ مليون نسمة ، من بينها حوالي ٣٢٪ من اجمالي العمالة الصناعية للمنطقة العربية .

٣ - يصل الناتج القومي في دول المجلس نحو ١٠٠ مليار جنيه ، كما أن دول المجلس تمتلك امكانيات بترولية كثيرة ، حيث يبلغ عمر الاحتياطي البترولي المؤكد في العراق ما بين ٦٠ و ٧٠ سنة ، وفي مصر احتياطي مؤكد من البترول والغازات الصناعية يتزايد مع توالي الاكتشافات الجديدة ، وفي اليمن بدأت بالفعل الاكتشافات البترولية ، ودخلت اليمن مرحلة تصدير البترول مع بداية عام ١٩٨٨ ، كما أن هناك أنباء ذكرت عن اكتشافات بترولية في الاردن على حدود العراق .

٤ - معظم دول المجلس تتمتع بكم وكيف عال من الناحية النسبية في عدد العلماء والمتخصصين في مجالات الزراعة والطب البيطري والحري والتصنيع الزراعي مما يمكن أن يقوم بدور كبير في النهوض الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي .

٥ - تقدر مساحة المراعي الطبيعية بدول المجلس بحوالي ٨ مليون هكتار ، وعلى الرغم من اتساع هذه النسبة برقمة المراعي إلا أن معظمها ذات انتاجية منخفضة ، مما تستدعي ضرورة التعاون فيما بين دول المجلس لاستغلال هذه الموارد بصورة أفضل .

كما أن هذه الدول تمتلك ثروة كبيرة من الرؤوس الحيوانية غير أن انتاجيتها محدودة ، نظرا لتدهور السلالات وانتشار الأمراض مما يدعو الى بذل الجهود المشتركة لمواجهة مثل هذه المشاكل .

٦ - أن أراضي منطقة المجلس يجرى فيها عدة أنهار من بينها نهران من أكبر الأنهار في العالم ، بالإضافة الى تواجد المخزونات المائية الكبيرة تحت سطح التربة ، والتي يمكن أن تسهم بشكل واسع في التوسع الزراعي الإقليمي ، ويعتبر التعاون الفني في هذا المجال ضرورة ملحة يقتضيها الواقع الزراعي في دول المجلس .

٧ - بالنسبة للثروة المعدنية ، فهناك العديد من أنواع المعادن في دول المجلس ، فمصر تمتلك الكثير من الخامات التعدينية مثل الفوسفات والطفلة والجبس والفحم والمنجنيز وبعض المعادن المشعة مثل اليورانيوم والثوريوم والرمال السوداء ، كما أن الاردن يعتبر ثالث دولة في العالم في انتاج الفوسفات ، بالإضافة الى أن العراق يمتلك احتياطيا ضخما من الكبريت العالي .

وهناك بعض التحفظات السلبية التي قد تحتاج الى نظرة عميقة من دول المجلس يمكن التغلب عليها ، ومن أهم هذه التحفظات ما يلي :

١ - بالرغم من وجود الأراضي الزراعية الجيدة في دول المجلس وبخاصة في مصر والعراق نجد أنهما يأتيان في قائمة أكبر خمس دول عربية تستورد القمح ، بالإضافة الى أن دول المجلس الأربع تعاني نقصا خطيرا في انتاج الغذاء ، مما يجعلها تعتمد على استيراد حاجاتها الغذائية من الخارج ، كما تعتمد أيضا على الخارج في الحصول على مستلزمات الانتاج من أسمدة ومبيدات وآلات زراعية ، الأمر الذي يزيد من غيب المعجز في ميزان المدفوعات .

٢ - ارتفاع معدلات التضخم في دول المجلس ، بالإضافة الى

تشابه الهياكل الصناعية والانتاجية الى حد كبير ، فهناك صناعات تنافسية في كل من العراق والاردن لانتاج الأسمت ، بالإضافة الى وجود عجز في ميزانيات الدول الأعضاء . مما يعنى أن اعفاء الواردات بين هذه الدول من الرسوم الجمركية طبق للاتفاقية ، وهي إحدى صور التكامل الاقتصادى يعنى ضرورة ايجاد موارد أخرى لتمويل خزانه الدولة .

٣ - بالنسبة للموارد الرأسمالية في دول المجلس فالملاحظ ان هناك قصورا نسبيا في هذه الموارد ، الا أنه في إطار من التنسيق والتعاون يمكن توجيه استخدام المتاح منها بشكل أفضل مما يعود بالخير والنفع العام ، هذا بالإضافة الى أن هناك جانبا من هذه الموارد الرأسمالية متاح ومتوفر لدى القطاع الخاص في الدول الأعضاء ، ويحتاج الى تهيئة المناخ الاستثمارى المناسب ليقوم بدوره بصورة أكثر فاعلية ، وبما يحقق الازدهار والرفاء بين دول المجلس .

● تنسيق الخطط والسياسات الاقتصادية بين دول المجلس :

أشارت الاتفاقية الى أهمية التنسيق بين دول الأعضاء ، ذلك أن هذا التنسيق هو الهدف المنشود لما يحققه من الترابط الوظيفى بين أهداف ووسائل وأدوات هذه الخطط ، بالإضافة الى أنه يفمن تحقيق درجة عالية من الترابط العضوى بين الامكانيات الاقتصادية المتاحة وصولا للأهداف المشتركة .

كما أن الاتفاقية أشارت في مادتها الثانية الى أن التنسيق بين السياسات على مستوى القطاعات الانتاجية المختلفة يمد أساسا ضروريا لتحقيق أهداف المجلس .

وتجدر الإشارة الى أن تنسيق هذه السياسات الاقتصادية وصولا الى التكتلات الاقتصادية ، ثم الى التكامل الاقتصادى ينبغى أن يؤسس على استراتيجية واضحة وممددة المعالم للمجلس .

وبوجه عام يمكن الإشارة الى مجموعة من الأهداف التنسيقية للخطط والسياسات الاقتصادية المشتركة فيما يلي :

١ - ضرورة التنسيق وتدعيم الجهود المشتركة لتصحيح الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات الدول الأعضاء ، وذلك بتنشيط معدلات النمو في القطاعات الانتاجية المختلفة ، ومن أهم صور هذه الاختلالات نجد الخلل الناجم عن النمو السريع للاستهلاك العام والخاص لما يتجاوز حجم الانتاج في معظم القطاعات ، كذلك الخلل الناجم عن ارتفاع معدلات التبعية الاقتصادية للأسواق الأجنبية والخلل الناجم عن الزيادة المطردة لمعد السكان *

٢ - أن تعمل هذه السياسات المشتركة للدول الأعضاء على تهيئة المناخ الملائم للاستثمار المشترك لكل من القطاع العام والقطاع الخاص ، بمعنى إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للقيام بدوره في هذا المجال ، ألا يقتصر الاستثمار المشترك على مجموعة من المشروعات الحكومية *

٣ - ضرورة العمل على خلق وتطوير التكنولوجيا الانتاجية المحلية المنبثقة من البيئة الوطنية ، مع الاستفادة من التكنولوجيا الانتاجية العالمية بما يتلاءم مع تلك البيئة الوطنية *

٤ - العمل على تدعيم الاجراءات والجهود المبذولة في سبيل استخدام الموارد المتاحة استخداماً أفضل للوصول الى مستوى أفضل من الرفاهية الاقتصادية لشعوب الدول الأعضاء *

ويأتي في سبيل ذلك ضرورة العمل على تهيئة مناخ أفضل للاستثمارات ، وتبنى برامج ومشروعات الإحلال محض الواردات ، خاصة في مجال المنتجات الزراعية والغذائية والعمل على تدعيم وزيادة

المصادر وتشجيعهما وخاصة فى المجالات التى تتمتع دول المجلس فيها بميزات نسبية .

● امكانيات التكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى :

ان التجمع الاقتصادى العربى هو مطلوب خاصة وأن العالم كله يتجه اليوم نحو التكتل الاقتصادى .

وذلك التجمع بين الدول الأربع يأتى فى اطار الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة فى نهاية الأمر بأذن الله .

ومحاولات التكامل الاقتصادى لا بد وأن تبدأ بصورة من صور التنسيق المهادى والتدريجى بشرط أن يكون لدى القائمين على تحقيق هذا التكامل الرؤية واضحة عن الأهداف والأمل التى يريدون تحقيقها . وقد ذكرنا من قبل أن اتفاقية مجلس التعاون العربى نصت فى مادتها الثانية ، الفقرة الثانية ، ضمن أهداف المجلس « تحقيق التكامل الاقتصادى » . وهكذا نرى أن الاتفاقية تسير فى المجرى الطبيعى للأمور ، الذى يستدعى ضرورة البسء ببعض أشكال التكتلات الاقتصادية تمهيدا للوصول الى التكامل الاقتصادى ، حيث أن هذا هو الهدف النهائى الذى تسعى اليه دول المجلس ، وهو ما أشارت اليه الاتفاقية فى نفس المادة الثانية ولكن فى فقرة لاحقة - وهى الفقرة الرابعة - حيث نصت على « السعى الى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولا الى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية » .

وقد انتهت صلاحية هذه الاتفاقية بقيام الحرب بين العراق والكويت عام ١٩٩٠ وأعلنت مصر رسميا خروجها من الاتفاقية فى مطلع عام ١٩٩٤ .

رابعاً - مشروعات وحدوية

- أولاً : الوحدة الليبية السورية**
- ثانياً : التقارب العراقي الاردني**
- ثالثاً : الوحدة اليمنية**

الوحدة الليبية السورية

يمكن القول بأن أهم الدوافع التي حدثت بالعقيد القذافي الى أن يقترح الوحدة الاندماجية مع سوريا هي :

أولا : طبيعة الوضع على الحدود المصرية الليبية واحتمالات تطوره ، فمن الطبيعي أن ينظر العقيد القذافي بجدية الى ذلك في ضوء ما حدث في يوليو عام ١٩٧٧ وما يمكن أن يحدث خاصة في ظل وجود عوامل قد تؤدي الى زيادة تعقيد الموقف منها استمرار وزيادة الدور الليبي في الحرب الأهلية التشادية ، ودعوة بعض الليبيين الموجودين في مصر الى التخلص من القذافي ، واكب ذلك زيادة نشاط المعارضة الليبية في الخارج بوجه عام ، ثم زيادة التعاون العسكري المصري الأمريكي ، مما جعل العقيد القذافي يبحث عن مساندة خارجية * واذا كانت سوريا لن تستطيع تقديم مساندة عملية فعالة — في ضوء ظروفها المعقدة — فانها يمكن أن توفر — على الأقل — مساندة سياسية ، فضلا عن أن رفع شعار الوحدة يؤدي الى حشد موقف عربي جماهيري في هذا الاتجاه *

ثانيا : مواجهة تيسار انحزالي داخلي متزايد في ليبيا ينادي بضرورة انفلاق ليبيا واستغلال ثرواتها لصالحها ، ويعمل على إثارة الصعاسية ضد العرب العاملين هناك ، وبرغم أن هذا التيار لا يزال في أطواره الأولى الا أن له من يؤيدونه في داخل أجهزة الحكم في ليبيا ، وقد يلتقي هذا التيار في مرحلة ما بصورة أعمق مع المعارضة الخارجية ، ممبنا يشكل خطورة لا يستهان بها على الحكم في ليبيا ، وتأتي دعوة الوحدة كمحاولة لتعجيم هذا التيار الانحزالي *

ثالثا : التطلع الى ممارسة دور عربي أكثر أهمية ، ومن شأن الوحدة الاندماجية مع سوريا أن تضع ليبيا في قلب القضية القومية — قضية الصراع العربي الاسرائيلي — بشكل مباشر ، كما تردد أن اعلان العقيد القذافي للوحدة يعد في أحد أبعاده احتجاجا على عدم فعالية جبهة الصمود والتصدي في دعم سوريا ، على أن الموقف الليبي يرتبط أيضا بما شهدته الفترة الأخيرة من تقارب عراقي سعودي له آثاره على المستوى العربي ، وبذلك يكون قد تبلور محوران رئيسيان في المنطقة هما دمشق طرابلس من جهة ، وبغداد / الرياض / عمان من جهة أخرى .

رابعا : الشعور بما يتعرض له نظام الحكم في سوريا من مصاعب داخلية من جهة ، وزيادة تعقد علاقاته العربية من جهة أخرى ، فالى جانب الخلافات السورية العراقية اتجهت الملاحظات السورية الاردنية والسورية السعودية الى التوتر النسبي نتيجة لاتهام سوريا لكل من الاردن والسعودية بدعم وتسليح عناصر الاخوان المسلمين في صدامهم مع السلطة السورية ، ويعتقد العقيد القذافي أن الاطاحة بنظام الحكم في سوريا قد تفتح الطريق الى تطورات لا يمكن التكهّن بها ، فسوريا هي محور جبهة الصمود ، وهي ركيزة الجبهة الشرقية ، وبالتالي فإن قيام العقيد القذافي بدور المنقذ لسوريا لا يقل أهمية في نظره عن اعلان العراق للميثاق القومي منذ عدة شهور ، ولا عن دعوة الأمير فهد الى الجهاد المقدس ، ان لم يزد في الأهمية عنهما .

وتجدر الإشارة الى أن العقيد القذافي في خطاب الفاتح من سبتمبر عام ١٩٧٨ قدم تبريرا لدعوته للوحدة الاندماجية مع سوريا ، ويعمد هذا التبرير موحها أساسا الى دعاة التيار الانعزالي ، نظرا لان العقيد القذافي قد أفسار الى أنه تم الانتهاء من توفير احتياجات المواطن الليبي ، وأنه قد حان الوقت الذي لا بد أن تشارك

فيه ليبيا فعلا في المواجهة والمشاركة في القضية القومية ، كما أشرار الى أن الانجازات التي تمت على المستوى الوطني الليبي لن تكون في مأمن من التدمير والضياع ما دام العرب غير موجودين ، وأن الوحدة هي طريق الحفاظ على هذه المكاسب . بالإضافة الى ذلك فإنه قد مارس ضغطا من أجل الموافقة على الوحدة الاندماجية وذلك بالتهديد بالاستقالة في حالة عدم الموافقة ، فقل : « اما أن تدخل ليبيا المواجهة واما الا أكون معكم ، فالتحق بالمقاومة الفلسطينية ، وأقاتل في الجليل الأعلى ، كانت عندي قضية وطنية ، والآن عندي قضية قومية ، فاما العمل القومي الواحدى ، أو أمارس كفرد مهماتى القومية » .

والواقع أن العقيد القذافى منذ أن تولى المسؤولية يسمى الى الوحدة ، ولم يترك بابا الا طريقه في هذا المجال ، في البدء كانت مصر ، وقد ركز بصورة كبيرة على اتمامها ، الا أنه لظروف بمضها خارج عن ارادته ، وبعضها من صنعه لم تتحقق هذه الوحدة ، ومن ثم فإنه اتجه الى المغرب العربى فعقد اتفاقيات وحدة مع كل من تونس ثم مع الجزائر ثم مع المغرب ، الا أنها جميعا لم تؤت ثمارها ، ولم تحقق لها أهدافه ، فما كان منه الا أن اتجه الى المشرق مرة أخرى ، وجاعت هذه المرة مع سوريا ، الا أن طبيعة الأمور وطبيعة الأحداث لم تكتب لهذه الوحدة النجاح أيضا ، ولكنها أصبحت ذكرى وعلامة على طريق الوحدة .

التقارب العراقي الاردني

عقب قيام الحرب بين ايران والعراق شهد العالم العربي نوعا من إعادة توزيع مسارات التفاعلات السياسية بين النظم العربية وبعضها بعضا ، ولم يقتصر هذا التوزيع الجديد على دول بعينها في المشرق العربي أو المغرب العربي ، بل شمل خريطة تفاعلات الأنظمة العربية كلها ، فضلا عن تعديل بعض هذه الأنظمة لتحالفاتها ومسارات تفاعلاتها العربية أكثر من مرة .

في نفس وقت حدوث مثل هذه التفاعلات السياسية بدأ الومر يدب في العلاقات الاردنية - السورية لأسباب تتعلق بتطورات الحرب الأهلية اللبنانية ، واتجاه النظام السوري لتطوير علاقاته مع الاتحاد السوفيتي ، ومع تأكيد القطيعة بين النظامين السوري والاردني في نهاية عام ١٩٧٩ ومطلع عام ١٩٨٠ ، كانت هناك بعض الخطوات الايجابية تتخذ من كلا الجانبين - الاردني والعراقي - لتطوير علاقتهما ، وعزز من ذلك التوتر القائم بين منظمة التحرير الفلسطينية واتجاهها للنظام السوري في مواجهة كلا النظامين الاردني والعراقي .

وفي ظل هذا المناخ العام لتفاعلات النظم العربية في المشرق العربي برز الحديث عن محور بغداد - عمان ، وأضيف اليهما مؤخرا الرياض لمجرد توسيع الدائرة ، ويمكن القول أن هناك عددا من العوامل السياسية التي أدت الى حدوث هذا التقارب بين النظامين الاردني والعراقي .

وهذه العوامل تنقسم الى قسمين :

أولا : العوامل العامة ، ويعتمد بها تأثير التطورات التي لحقت بالقضية الفلسطينية وخاصة بعد زيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧ ، حيث وقف النظامان - لأول مرة - في موقف شبه متماثل من حيث المعارضة وإبداء تحفظات على خثافة الخطوات المتبعة من قبل الأطراف المشاركة في عملية التسوية ، يضاف الى ذلك تضرر الاردن اقتصاديا وتأثر علاقاته مع الادارة الأمريكية في عهد الرئيس كارتر ، مما دفعه الى الاتجاه ناحية الدول العربيّة النفطية ومنها العراق في محاولة لتخفيف آثار قطع المعونات الأمريكية أو جزء منها على اقتصاده .

أما العوامل الخاصة لكلا النظامين فترتبط بالتطورات على الصعيد الدولي والاقليمي .

فصلى الصعيد الدولي :

شهدت العلاقات العراقية - السوفيتية برودا ملحوظا في أعقاب موقف حزب البعث العراقي من بعض أعضاء الحزب العراقي الشيوعي في منتصف عام ١٩٧٧ ومستهل عام ١٩٧٨ ، وذلك بالرغم من توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين في عام ١٩٧٢ ، فضلا عن بعض المواقف الدولية التي اعتبرت مؤثرا على سوء العلاقات بين البلدين ، كالموقف العراقي من أحداث أفغانستان نهاية عام ١٩٧٩ ، وقد ترافق مع سوء العلاقات العراقية - السوفيتية اتجاه جديد أخذ ينمو ويؤكد على أهمية العلاقات مع الغرب ، ولا سيما دول المجموعة الأوروبية ، ويشهد على ذلك برنامج الخزة العراقي بالمعونة الفنية الفرنسية بالأساس ، وتليها المعونة الإيطالية والألمانية الغربية ، هذا للحصول نحو الغرب - وأوروبا الغربية بالدرجة الأولى - شهد اتجاهًا مماثلا من قبل النظام الاردني ، وعزز من ذلك نشوء اذراك جديد لدى النظامين العراقي والاردني بأن المجموعة الأوروبية يمكنها أن تلعب دورا في احلال السلام في الشرق الأوسط ، ربما كبديل أساسي

للمجهود المبذولة من الولايات المتحدة الأمريكية أو مرافق لها من حيث التوقيت الزمنى ، والقيام بدور المنسق بين الأطراف المتعاضدة *

وعلى الصعيد الاقليمي :

فقد ساد التوتر العلاقات بين كل من النظامين العراقي والاردني من ناحية والنظام السوري من ناحية أخرى ، ويغض النظر عن الأسباب المختلفة لتوتر العلاقات بين نظامي بغداد وعمان وبين دمشق ، الا أن وجود حالة من التوتر بينهما — كل على حده — مع دمشق عكس نفسه تلقائيا على الاندفاع نحو التقارب بناء على هذه الأرضية المشتركة ، وهى الحاجة لايجاد بديل للعلاقات المتوترة بينهما كل على حده مع دمشق ، ولا سيما وأن الاردن تدفعه الحاجة الماسة الى حليف قوى (وهو العراق) وفى مواجهة خصم تقليدى (وهو سوريا) .

وفى مقابل العلاقات المتوترة لكلا النظامين مع النظام السوري كان هناك تقارب بين النظامين وبين السعودية ، فبغداد تدفعها الرغبة لتخفيف حدة التوتر بينها وبين أنظمة الخليج العربى فى أعقاب خروجها من جبهة الصمود والتصدى ، أما عمان فكان بدافع التطلع الى تقليص آثار علاقاتها المتوترة مع الادارة الأمريكية .

● تطورات العلاقات بين النظامين :

إذا أردنا تحديد نقطة بداية لتحسن العلاقات بين عمان وبغداد فيمكن اعتبار انعقاد مؤتمر القمة التاسع خلال خريف عام ١٩٧٨ فى بغداد هو تلك النقطة ، فبعد اشتراك الاردن فى المؤتمر والمواقفة على قراراته ومقرراته باذر العراق بتقديم بعض القروض الميسرة للاردن ، بلغ اجمالها ٤٣ مليون دينار عراقى (أكثر من ١٢٠ مليون دولار) الى جانب المساعدات التى تقدمها العراق فى اطار مقررات القمة العربية بمساعدة ودعم دول المواجهة .

وفي قمة تونس العاشرة خريف عام ١٩٧٩ أمكن تنسيق مواقف البلدين ، ولا سيما المتعلقة بكيفية توجيه المعونات العربية ، ولماذا أيد الملك حسين الصيغة التي طرحها الرئيس صدام حسين أثناء القمة حين طالب بإنشاء صندوق عربي مشترك لتوزيع مساعدات الدول النفطية العربية من خلال وضع نسب معينة للمشاركين في التمويل ، ونسب معينة للمساعدات ، فتجزى العملية بعيدا عن الحسابات والعناصر الخفية ورفعوا للضغط الذي يمكن أن توجده الصيغة الثنائية الغالبة على المساعدات العربية .

ولم يقف التعاون العراقي - الأردني عند تأطير المواقف والاقتراحات السياسية ، بل تعدى ذلك إلى الدخول في مشروعات اقتصادية حيوية يمكن الإشارة إلى أمثلة :

١ - السماح للعراق بالحصول على وارداته عبر ميناء العقبة الأردني وتأجير مناطق تخزين واسعة للحكومة العراقية .

٢ - استثمار العراق في بنساء طريق برى يربط بين الحياء وبين الأراضي العراقية .

٣ - عقد اتفاقيات التنسيق السياحي لتسهيل حركة الانتقاليين بين مواطني البلدين .

٤ - الاتفاق بصورة مبدئية في بداية عام ١٩٧٨ ، على أن يسمح العراق للأردن بجر بعض كميات المياه من العراق لمواجهة الأزمة الحادة التي يواجهها الأردن في نقص المياه .

● الموقف الأردني من الحرب العراقية - الإيرانية :

ما أن بدأت المشاركة على الحدود الإيرانية - العراقية ، حتى سارع الملك حسين بإعلان تأييده للعراق ، ولحقها في المطالبة

بأراضيها ، ويعتبر هذا الموقف الاردنى تأكيداً للروابط المميزة التى تجمع بين البلدين ، وفى حديث للملك حسين عشية اندلاع المراك الحربية - وبعد زيارة سريعة لبغداد - أعلن فى ٦ أكتوبر عام ١٩٨٠ « اننا نقف بجانب العراق الذى تعهد بالمحافظة على الشخصية العربية الأصيلة النابعة من ديننا وراثتنا دون ترمت أو تعصب » ، وفى معرض تبريره لهذا التأييد ذكر فى حديث لوكالة الأنباء الاردنية فى ٢٨ أكتوبر « أن العراق عمقنا وسيبقى كذلك ، وأن النصر هناك هو بداية النصر فى فلسطين » .

● الدور العسكرى للاردن :

وقد أثار هذا التأييد الواضح من الملك حسين للعراق فى خربه ضد ايران ، آثار عدد من علامات الاستفهام حول طبيعة التعاون العسكرى بينهما فى هذه الحرب ، وما هو حجم اشتراك القوات الاردنية فى العمليات العسكرية العراقية - الايرانية .

والملاحظ أن النظام الاردنى - رسمياً واعلامياً - نفى قيام الاردن بأى دور ايجابى فى المراك العسكرية بعد زيارة الملك حسين الثانية لبغداد فى ٢٧ و ٢٨ أكتوبر عام ١٩٨٠ لتأكيد تأييده للرئيس صدام حسين ، وقد ذكر عدد من العراقيين أن الملك حسين قد وضع الجيش الاردنى تحت تصرف القيادة العراقية .

غير أن سلبية الدور العسكرى الاردنى فى الحرب العراقية - الايرانية لا يعنى الإقتصار على بيانات التأييد فقط ، فقد اتخذت السلطات العراقية اجراءات من شأنها تسهيل نقل الواردات الحربية والبضائع المختلفة من ميناء العقبة الى الحدود العراقية ، ويكفى للدلالة على ما أضحته رئيس الوزراء الاردنى بعد الأسبوع السادس من

اندلاع المعارك الايرانية العراقية ، بأمر دفاع يقضى بوضع كل الشاحنات وسيارات النقل العاملة على الخطوط الاردنية وسائقها تحت تصرف الأمن العام ، وتوكيل مدير الأمن مهمة توجيه هذه المركبات للوجهة التي يراها مناسبة ، مع مصادرة كل سيارة أو شاحنة يرغب مالكيها أو سائقيها تقديمها وجواز اعتقاله .

ولئن كان التفسير الوحيد وراء هذا التصرف الاردني ، ينحصر في دعم المجهود الحربي العراقي — الا أنه دلالة أيضا على مدى الترابط في العلاقات بين البلدين ، والذي كان واحدا من ثمار التحالفات العربية الجديدة التي شهدتها خريطة العلاقات العربية .

قضية الوحدة اليمنية

ليس ثمة شك في أهمية قضية الوحدة بالنسبة لشطري اليمن ، وفي أهمية ان لم تنجح من الاعتبارات الطبيعية الجغرافية والتاريخية والدينية والاجتماعية التي توجد ما بين الشطرين ، فهي — على الأقل — ترتبط بالائتلاف الإيجابي المتصور لهذه الوحدة على اليمن الموحد قوة ودعوا متميزا في هذه المنطقة الحساسة من الوطن العربي ، غير أنه لأسباب كثيرة يأتي على رأسها اختلاف الفجرات السياسية للشطرين في ظل نظام الامامة في الشمال والاستعمار البريطاني في الجنوب أصبحت هناك من الناحية القانونية الدولية اعتبارا من نوفمبر عام ١٩٦٧ (تاريخ استقلال الشطر الجنوبي) دولتان في إقليم اليمن الطبيعية ، وارتبط هذا الاعتبار القانوني الدولي بمجموعة من الصعوبات ، لعب في مقدمتها تقييد النظامين السياسي والاقتصادي في الشطرين ، وهي صعوبات جعلت السور في طريق إعادة الوحدة بهمة تقتضي قدرا هائلا من المعالجة الملوعية المسعولة ، وليس أدل على هذا من أنه عندما كانت موازين هذه المعالجة فخل في لحظة زمنية معينة كانت العلاقات بين الشطرين تتدهوى إلى حد التعامل بالتحف المسطح .

وإذا كان دور القيادة في السياسة الخارجية يبرز ببساطة عامة كدور عام ومحوري فإن دور القيادة في هذا الإطار الخاص بقضية الوحدة اليمنية يبرز دون شك بدرجة أكبر .

عملا ينشئ للرئيس على عهد الله صالح في أحد أحدثه الصحفية أن تكون هناك مصاحبة تلك أعلم: إعادة تطبيق الوحدة اليمنية ، ومع ذلك فإن وضع هذا التصريح في إطاره الضخم يفيد بأن المقصود به غالبا

ليس نفى وجود المصاعب في حد ذاتها ، وإنما نفى أن تكون هناك مصاعب يستحيل تذليلها ، وقد يدل هذا على أن الرئيس على عبد الله صالح قد فسر في مقولته السابقة بأن « الصعاب للوحدة قد جاوز حد اليقين لدى الشعب اليمني ومسؤوليه في الشطرين ، كذلك يدل عليه أنه قد ذكر في حديث آخر أن الشعب اليمني سوف يبذل كل ما في وسعه من أجل تحقيق الوحدة ، دون أن تقف أمامه العوائق .

أما كانت ومن أين جاءت ، ويدل عليه أخيراً أن الرئيس على عبد الله صالح كما أكد في حديث ثالث « أن هناك الكثير من العراقيين ، وأن كان قد حرص على أن يبين طبيعة هذه العراقيين من زاوية أنها دخيلة على للوحدة اليمنية ، وكذلك على أن يؤكد أن تذليل هذه العراقيين وتجاوزها إنما يتم بالمزيد من الخطوات التنفيذية .

● المعوقات النظرية :

ركز الرئيس على عبد الله صالح كثيراً في حديثه عن معوقات الوحدة على رواسب نظام الامامة في الشطر الشمالي ، والاستعمار في الشطر الجنوبي بحكم مسؤوليتهما عن خلق واقع التجزئة بين الشطرين ، بل وداخل كل شطر ، وهو الأمر الذي يتطلب جهداً شاقاً لتغييره ويتحمل مسؤوليته هذا التحدي .

وفي أحاديث لاحقة أوضح أن الخطوات التي اتخذت في مجال الوحدة اليمنية « تفوق كل العوائق التي خلقها الاستعمار في الجنوب ، والامامة في الشمال » ، وتتمثل هذه الخطوات في اللقاءات الثنائية ، وإقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة بين الشطرين ، وإقامة المجلس اليمني الأعلى ، كذلك خطت الجماهير اليمنية في الشطرين بمد قوائم ثوراني السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢ والرابع عشر من أكتوبر خطوات ملموسة نحو إزالة كل أثر لمخلفات الامامة والاستعمار .

● التباين بين الشطرين :

سئل الرئيس على عبد الله صالح كثيرا عن قضية التباين الاقتصادي والسياسي بين الشطرين باعتبار أن ذلك التباين يمثل عائقا في طريق الوحدة ، وتوضيح اجابته على هذه الأسئلة أنه يسلم بأنه « لا يمكن أن تقوم وحدة في ظل أنظمة سياسية مختلفة ، ولكنه يؤكد أن هذا الاختلاف « قابل للزوال والانتفاء » ، ولا يمكن أن يكون أسفينا يصنع اليأس والاحباط » كذلك يشير الى أن معالجة هذا الاختلاف انما تتم « من خلال المبادئ العامة التي تم اقرارها في الاتفاقيات الموقع عليها من قبل قيادة الشطرين ، ومنها ما يصعد طبيعة النظام السياسي لدولة الوحدة » ، ومن الواضح ان الرئيس على عبد الله صالح يعطي أهمية لهذه الاتفاقيات على أساس انها تصدّد الاقتناع المشترك لقيادة الشطرين ، فلو لم يوجد هذا الاقتناع لما أمكن للتوقيع على هذه الاتفاقيات ، لأنه لم تكن هناك أية قوة ضاغطة من قبل طرف على الآخر ومن ناحية أخرى فان استمرار الانجازات على طريق إعادة الوحدة ، واتباع نهج الحوار لتذليل ما يبقى من عقبات لهذا الصدد كفيل بالقضاء على هذا التباين .

وبالإضافة الى ما سبق كان الرئيس على عبد الله صالح حريصا على أن يقلل من امكانات هذا التباين في التفرقة بين الشطرين ، فواقم التكلف الذي يعاني منه الشطران يقلل من الأثر المتطور لهذا التباين ، ويقول الرئيس على عبد الله صالح بهذا الصدد « مسألة اختلاف التوجهات الاقتصادية في كلا الشطرين خاضعة للذويان بمقياس المكنة التي يحتلها اليمن بشنطيه في القاموس الاقتصادي الدولي الذي صنف اليهن ضمن الدول الأكثر فقرا والأقل ثموا » ، ومن هنا لا يبدو لاختلاف التوجهات الاقتصادية بين الشطرين أثر خطير على إيجاد حوار بينهما من وجهة نظر الرئيس على عبد الله صالح .

● المواقف الخارجية :

يمكن القول بأن المواقف الخارجية المقصودة هنا ترتبط أساساً بالتباين بين الشطرين المشار اليه في المصور السابق ، فقد ترعر الحديث عن هذه المواقف من خلال عديد من الأسئلة وجهت الى الرئيس على عبد الله صالح على احتمال تأثير الموقف السوفيتي على الوحدة بالنظر الى العلاقة الخاصة التي تربط الاتحاد السوفيتي بالشطرين الجنوبي ، ويبدو بوضوح أن الرئيس على عبد الله صالح يقلل من أهمية هذه المواقف الخارجية ، وهو يقدم لهذا أكثر من سبب ، وأول هذه الأسباب أن للشطر الشمالي أيضاً علاقات ايجابية جيدة مع الاتحاد السوفيتي ، والسبب الثاني أن الوحدة « ملك لارادة الشعب اليمني دون سواه » ، بمعنى أن الشعب قادر على تجاوز هذه العقبة ان وجدت ، والسبب الثالث والأخير أن الشعب اليمني في الشطرين جزء من الأمة العربية والاسلامية ، وجزء من العالم الثالث أي أنه لا توجد المبررات التي تجعل أي طرف دولي كبير أقرب الى أحد الشطرين من الشطر الآخر .

● أعداء الوحدة :

يظهر تحليل مضمون خطب وتصريحات الرئيس على عبد الله صالح اشارات الى أعداء الوحدة ، وأحياناً تكون الاشارة الى أعداء مصددين ، وأحياناً تأتي الى أعداء غير محددين ، ومن أمثلة الأعداء المحددين للوحدة اشارة الرئيس على عبد الله صالح الى اسرائيل « أول من تثير مخاوفها أي خطوة وحدوية » كمدح للوحدة ، وكذلك الى القوى الاستعمارية التي راھنت « على أن يظل الصراع بديلاً عن الوحدة لكي يستمر التزيف ويهدر اليمنيون في الشطرين طاقاتهم الغالية » ، ومن الأمثلة على اشاراته غير المحددة لأعداء الوحدة اليمنية وصفهم بأنهم مرتزقة وانفصاليون ودعاة تفرقة ، ترجعهم خطوات

الوحدة وتؤثر على مصالحهم ومراكزهم القيادية ، الأمر الذى يدفعهم الى عرقلة مسيرة الوحدة والتآمر عليها أو الاشارة لهم باعتبارهم « من لا يحبون التقدم لليمن » ، أو « قوى الهدم والتخريب » ، أو بأنهم المشككون والمنفقون أينما وجدوا ، وهم يتميزون بأن لهم مصالح أو أطماعا أو ارتباطات أخرى ، ومن ثم يزعجهم أى تنسيق أو أى تفاهم بين قيادتى الشطرين ، لأنه سيفقددهم مصالح كبيرة ، ومن الواضح أن هذه الاشارات غير المصددة يمكن أن تتضمن أعداء داخليين أو خارجيين للوحدة .

● المتغير الزمنى فى عملية اعادة الوحدة :

يمكن القول بأن رؤية الرئيس على عبد الله صالح للمدة الزمنية التى تستغرقها عملية اعادة الوحدة كانت تتلخص فى أنه يميل الى اعطاء الأولوية فى هذا الصدد لبناء الوحدة على أسس متينة تجنبنا لتعرضها للنكسة ، بغض النظر عن الزمن الذى تستغرقه هذه العملية ، ومع ذلك فإن هذا لا يهمنى التخلّى عن هدف انجاز عملية اعادة الوحدة فى أسرع وقت ممكن .

فعندما سئل الرئيس على عبد الله صالح فى ٣٠ مارس عام ١٩٧٩ عما اذا كانت الوحدة الفورية بين الشطرين ممكنة ، تضمنت اجابته أنه لا بد « أن نبني صرح هذه الوحدة خطوة خطوة على أسس متينة وراسخة » ، واستند الرئيس فى اجابته هذه الى مبررين ، أولها : عدم تعريض الوحدة للنكسات . وثانيهما : جعل الوحدة اليمنية نموذجا لوحدة دول شبه الجزيرة والخليج ، ثم للوحدة العربية الشاملة .

وبعد ذلك بهوالى ثلاث سنوات كان الرئيس على عبد الله صالح أكثر صراحة وتفصيلا فى انحيازه لاعتبارات المضعون على حساب اعتبارات السرعة الزمنية ، وفى اجابته على سؤال تضمن اشارة الى قضية التأخير

الزمنى لتحقيق الوحدة منذ عقدت اتفاقيتهما الأولى فى عام ١٩٧٢ م
قال الرئيس :

« ... بالنسبة للمسافة الزمنية التى قطعها الحوار الوجدوى حتى
الآن فإن الوقت فى التفوهم النهائى يخضع لميار المضمون ، ونصن
نتطلع لوحدة يعنى ذات مضمون سليم ومتطابق مع ارادة الشعب
وعقيدته وطموحاته ، ولهذا فإننا لا نرى حرجا فى أن اللجنة الدستورية
أنجزت مشروع دولة الوحدة بعد عشر سنوات من تشكيلها تقريبا ،
ولكننا ننظر للقيم والمبادئ الأساسية التى تضمنها مشروع الدستور ،
ومدى استجابته لارادة الشعب ، وتطابقه مع ما يفكر فيه حوله
دستور دولته الواحدة » .

وقد أكد الرئيس على عبد الله صالح فيما بعد توجهه هذا
إزاء المخير الزمنى فى عملية إعادة تحقيق الوحدة عبر عدد من
الأحداث والمقالات الصحفية مضيئا الى ما سبق فى بعض الأحيان أن
دروس التجارب الوجدوية السابقة تشير الى حكمة عدم الاسراع
بخطى من شأنها أن تعرض العمل الوجدوى للخطر .

ولا يعنى ما سبق اتخاذ موقف سلبي من « موعد » تحقيق الوحدة،
فلا بد وفقا للرئيس على عبد الله صالح من بذل أقصى الجهود من أجل
تحقيق الوحدة فى أقرب موعد ممكن ، وهو ما يحدث بالفعل من
خلال العمل الجاد مع الانقاء فى الشطر الجنوبى من أجل تقريب يوم
اعلان الوحدة .

وأخيرا وفى ديسمبر عام ١٩٨٩ تم الاتفاق بين شطرى اليمن على
قيام الوحدة بين البلدين على أن يتم اعداد دستور موحد ويعدى
مواطنو الشعبين للاستفتاء على الوحدة بعد ستة أشهر .

وفى العشرين من يناير عام ١٩٩٠ عقد مجلس وزراء كل من الدولتين اجتماعا مشتركاً فى صنعاء برئاسة الرئيس على عبد الله صالح لبحث الموضوعات المتعلقة بالوحدة .

وفى عام ١٩٩١ تم اعلان الوحدة .

وفى عام ١٩٩٣ وفى شهر مايو بالذات تم انتخاب أول برلمان موحد يجمع بين شطرى اليمن الذى نأمل لهما كل النجاح .

الا أنه فى شهر أغسطس عام ١٩٩٣ بدأت الخلافات تدب بين رئيس الجمهورية على عبد الله صالح ونائبه على سالم البيض (الرئيس السابق لليمن الجنوبي) وامتنع الأخير عن زيارة صنعاء .. وبدأت الخلافات تظهر على السطح وبدأ الوسطاء يتدخلون وكانت أول دولة تقوم بالوساطة المملكة الاردنية حيث وقع الرئيس ونائبه على وثيقة العهد والاتفاق فى فبراير عام ١٩٩٤ على أمل أن تمسود المياه الى مجاريها .. الا أن الخلاف اتسعت رقعته فتدخل السلطان قابوس لايجاد حل الا أنه لم يصل الى نتيجة ، ثم أتبعهما الشيخ زايد والرئيس محمد حسنى مبارك ولكن دون جدوى فى اعادة المياه الى مجاريها بين الرئيس ونائبه .

وأخيراً فى الخامس من مايو عام ١٩٩٤ وقع الصدام بين الطرفين واستخدمت فيه كافة الأسلحة من طائرات ودبابات واجتمعت الجامعة العربية يوم ٥/٧ وأصدرت نداء بضبط النفس كان جميع رؤساء الدول العربية قد أصدرت قبيله .. والله مع الوحدة .

الوحدة بين مصر وليبيا

اعلان بشأن الوحدة
٢ أغسطس عام ١٩٧٢
الجمهورية العربية الليبية
و
جمهورية مصر العربية

ان ثورة ٢٣ يوليو وثورة الفاتح من سبتمبر تصدران عن نبع واحد ، وتسيران في طريق واحد ، وتجهان الى هدف واحد هو هدف : الحرية والاشتراكية والوحدة التي تتمثل فيه تاريخيا وانسانيا ونضاليا كل المعطيات التي تريدها الأمة العربية أساسا لمستقبل عزيز تتحقق به وغيه آمالها •

والشعب المصري والشعب الليبي تجمعهما عوامل وثيقة وصلات متعددة جغرافية وتاريخية واقتصادية وسياسية وبشرية وفكرية تلقى عليها ازاء الأمة العربية مسئوليات والتزامات ، وهذه المسئوليات ليست دورا متميزا للشعبين ، ولكنها التزاما محددًا بخدمة الأهداف القومية العليا مهما كانت العوائق ، وتدعوها الى بذل جهد عاجل مشترك لتحقيق آمال الأمة العربية في اقامة وحدتها •

ان السير على هذا الطريق قد حدا بقيادتي الثورتين الى ضرورة التحمل بأمانة العمل القرمي والوحدوى ولتقم الثورتان وباجتهادهما المشترك باختبار ظلمي لأفاق العمل الوحدوى في ظروف تحقق لأول مرة مناخا بما يعطيه من عمق وامتداد ، وما تفرضه من آمال وتحديات •

وانطلاقاً من الأهداف والمبادئ التي نص عليها اعلان بنى غازى
عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية ، وفى إطار احترام دستور دولة
الاتحاد ومسئوليات وصلاحيات السلطات الذى حددها هذا الدستور .

واستمراراً لهذه المباحثات اجتمع السيد محمد أنور السادات -
رئيس جمهورية مصر العربية - والعقيد معمر القذافى - رئيس مجلس
قيادة الثورة - فى الجمهورية العربية الليبية فى طبرق وبنى غازى فى
الفترة من ٢١ الى ٢٣ جمادى الثانى سنة ١٣٩٢ هـ الموافق ٣١ يولييه
الى ٢ أغسطس سنة ١٩٧٢ ، واشترك معهما فى المباحثات وفد من
جمهورية مصر العربية .

كما اشترك وفد من الجمهورية العربية الليبية برئاسة العقيد معمر
القذافى رئيس مجلس قيادة الثورة - واتفقت قيادت الثورتين على
اقامة الوحدة الكاملة بين جمهورية مصر العربية ، والجمهورية العربية
الليبية فى أسرع وقت وعلى أقوى أساس ممكن ، وانتهت المباحثات الى
اصدار القرارات الآتية :

١ - انشاء قيادة سياسية موحدة بين الجمهوريتين ، ويصدر
بتشكيلها قرار من الرئيسين .

٢ - توضع القيادة السياسية الموحدة فى أسرع وقت مستطاع
الأسس المقترحة للوحدة الكاملة بين الجمهوريتين ، وتشرف على تنفيذ
الخطوات اللازمة لتحقيقها .

٣ - تنشئ القيادة السياسية الموحدة لجاناً مشتركة من الجمهوريتين
لدراسة ووضع الأنظمة التى على أساسها تقوم الوحدة بين
الجمهوريتين فى المجالات الآتية :

(أ) الشؤون الدستورية .

- (ب) التنظيمات السياسية .
- (ج) الدفاع والأمن القومي .
- (د) النظم الاقتصادية .
- (هـ) التشريع والقضاء .
- (و) النظم الادارية والمالية .
- (ز) التعليم والمعلوم والثقافة والاعلام .

٤ - تقدم هذه اللجان تقارير بما تتمه من أعمالها أولاً بأول الى القيادة السياسية الموحدة تتخذ بشأنها ما تراه للتنفيذ .

٥ - تقوم القيادة السياسية الموحدة باقرار واعلان الصيغة النهائية لمشروع الوحدة وذلك لعرضه على السلطات المختصة في كل من الجمهوريتين وطرحه للاستفتاء الشعبي .

٦ - تتم هذه الاجراءات في موعد أقصاه الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٧٣ .

والرئيسان - وهما يعلنان لشعبيهما وللأمة العربية هذه الخطوات - يشعلان في نفس الوقت أن الأمة العربية كلها تبدأ مرحلة حاسمة بأسباب الأمل والرجاء ، والله الموفق ، ومنه الإلهام والمعن ، ومنه القوة والسماد .

وكان أول قرار تصدره القيادة السياسية الموحدة هو قرار بتشكيل اللجان المشتركة لدراسة ووضع الأنظمة التي على أساسها تقوم الوحدة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية ، وقد نص على أنه تحقيقاً للمبادئ والقرارات التي نص عليها اعلان الوحدة بين كل من الجمهورية العربية الليبية وجمهورية مصر العربية الصادر في

بنى غازى فى ٢٣ جمادى الآخر سنة ١٣٩٢ هـ والموافق ٢ أغسطس
سنة ١٩٧٢ م .

مادة أولى :

تشكل اللجان المشتركة المنصوص عليها فى اعلان الوحدة على
الوجه المبين بالكشوف الموقفة ، ويكون ثلث أعضاء كل لجنة متفرعين
للمعمل بها .

مادة ثانية :

تتولى هذه اللجان أساسا الاختصاصات التالية :

أولا - لجنة الشئون الدستورية :

وتختص فيما يلى :

١ - اعداد دراسات مقارنة عن النظم الدستورية فى الدول
المعنية وتقديمها للقيادة السياسية الموحدة .

وعودة الى ما قبل هذا الاعلان لاننا نرى ضرورة الاشارة
بإيجاز الى العلاقات بين مصر وليبيا فنرى ما يلى :

١ - قبل الثورة :

رغم أن مصر كانت من أوائل الدول التى تبادلت التمثيل الدبلوماسى
مع ليبيا بعد استقلالها الا أن الجمود والحذر كانا يشوبان العلاقات
بين البلدين فى شتى المجالات ، وباستثناء تدفق الشعب الليبى على
مصر للسياحة والتعليم فقد كان التعاون فى المجالات السياسية
والاقتصادية والفنية بين البلدين يكاد يكون منعدما .

وقد كان ذلك راجعا الى الشك الذى سيطر على نظام الحكم الملكى

وعلى كافة المسؤولين في أهداف مصر الديمقراطية تجاه ليبيا ، مما أدى الى عزلتهم السياسية ، بالإضافة الى وقوع ليبيا في دوامة دخل البترول الذي ملأ الجيوب وزاد العقد ربه . انشغلت السياسة والاجتماعية بين البلدين .

هذا بالإضافة الى بعض الأخطاء الأخرى التي ساهمت في جهود العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، ومنها الأروتين والتعقيدات المالية وغيرها ، وعدم وجود خطوط مواصلات وخاصة خط ملاهى يربط البلدين ، ونقص وسائل الدعاية والإعزيم .

وترقب على ذلك كله أن ليبيا زادت في عزلتها وانكماشها في علاقاتها الثنائية مع مصر ، إذا اضطرت للتحرك فهي تنتظر اتجاه الغالبية في أى موضوع عربى عام ، وفتحت أبوابها للسلع الأجنبية غير المصرية ، ولم تكن تتعامل مع مصر الا مضطرة ، وفي مجال الخبرة الفنية لم تكن تستعين بخبير مصرى الا إذا استتال الحصول على خبر مثله من بلد آخر .

(ب) العلاقات بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية :
منذ اللحظة الأولى لقيام الثورة في ليبيا وظهور وجهها الوطنى العربى التقدمى كان المتعاون تاما بين البلدين ، فقد بادر مجلس قيادة الثورة الليبى بإرسال رسالة الى الرئيس عبد الناصر أوضح فيها أهداف الثورة وطلب تأييدها ، وقد بادرت مصر بالاعتراف بالنظام الجمهورى الجديد في ليبيا وتأييدها الكامل للقادة الليبيين والثورة ، واستعدادها لتقديم كل ما يطلب منها من مساعدات بغير حدود بما في ذلك المساعدات العسكرية ، وقد كان سبب اتجاه الثورة الليبية الى مصر نابعا من ايمان قادتها بعروبة مصر وثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ (الثورة الأم كما يسمونها) ، بالإضافة الى التقدير العميق الذى

يكفه قادة الثورة الليبيين للرئيس جمال عبد الناصر ، ولم تتعرض العلاقات بين البلدين — بعد قيام الثورة — لأى عقبات ، بل توجت تلك العلاقات بقيام اتحاد الجمهوريات بين كل من مصر وليبيا وسوريا فى ٧ أبريل سنة ١٩٧١ ، ثم باعلان بنى غازى فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٧٢ الخاص بالوحدة الشاملة بين مصر وليبيا •

وقد حققت العلاقات بين البلدين — فى الفترة التى تلت الثورة — نتائج باهرة ، أسهم فى انجازها تقارب المفاهيم والظروف السياسية بين الثورة والقاهرة ، وتطلع القيادة فى ليبيا الى الدعم المصرى فى مختلف الصور وفى كافة المجالات ، فضلا عن أسلوب التحرك المصرى الذى يمسك تجاوبا واضحا وسريعا مع متطلبات ليبيا •

وقد وضحت هذه الانجازات فيما يلى :

(أ) التنسيق السياسى التسام بين البلدين سواء فى المجال الثنائى أو فى اطار اتحاد الجمهوريات العربية •

(ب) زيادة حجم الخبرة المصرية فى ليبيا ، وحركة التبادل الفنى والثقافى بدرجة كبيرة •

(ج) معالجة بعض الجوانب السلبية التى كانت تعوق التبادل التجارى بين البلدين ، مثل تسهيل المواصلات البحرية والبرية ، والغاء السلطات الليبية لكثير من التقييدات الادارية التى كان النظام السابق يضعها •

(د) تقنين التعاون بين البلدين يهدف تقوية الروابط الاقتصادية بينهما وذلك بإبرام خمس اتفاقيات بين البلدين فى ١٩٧٢/٧/١ ، تتناول تنفيذ مشروعات الاسكان فى ليبيا ، انشاء الشركة العربية الاغريقية للاستثمار ، والشركة العربية لمصادر أعالي البحار ، وشركات استصلاح الأراضى •

ومع مرور الأيام أصبحت للعلاقات بين البلدين شكلا خاصا ..

وأصبح قيام الوحدة بين مصر وليبيا أمرا لا مفر منه ، خاصة أن التجاوب الشعبي في كلا البلدين كان مؤيدا لهذه الوحدة ، وإن كان هناك تحفظ من جانب بعض المصريين المثقفين الذين عاصروا الوحدة بين مصر وسوريا ، ولم تكن خشيتهم عداء للوحدة في حد ذاتها ، بل كانت خوفا من أن تصاب هذه الوحدة بنكسة مماثلة لما حدث في عام ١٩٦١ لتكون هذه النكسة قاضية على أى أمل حتى في رفع شعار الوحدة خلال القرن الحالى ، والواقع أنه في هذا التاريخ أى في أوائل السبعينات كانت الوحدة الفعلية مطبقة فعلا بين كل من مصر وليبيا ، فقد بلغ عدد المصريين العاملين في كافة التخصصات في ليبيا حوالى أربعمئة ألف مصرى يعيشون بين شعب لا يبلغ تعدادة مليونى نسمة ، هنا أحب أن أذكر بأن الدعاية الأجنبية قد لعبت دورا أيضا داخل المجتمع الليبي ، فبينما كان هناك بعض المتحفظين على قيام الوحدة في مصر كان هناك بعض الليبيين المعارضين لقيام الوحدة أصلا ، وإن كان هدف كل منهما مختلف عن الآخر ، فالمصرى يخشى على التجربة الجديدة من أن تصاب بما أصيبت به سابقتها ، فهو يريد أن يحصنها من أى سوء : أما الليبي لانه يخشى من أن تكون الوحدة مع مصر طمعا من جانب مصر في ثروات ليبيا البترولية .

ومع ذلك سارت الوحدة أو الاعداد لها بمعنى أصبح بخطوات سريعة ، فلا يمر يوم دون أن يكون هناك عضوان أو ثلاثة من مجلس قيادة الثورة الليبي يجتمعون بالمسؤولين في مصر . وأصبح غالبية أعمال مكتب الاتصالات الخارجية في مصر يتعامل مع العلاقات المصرية الليبية ، وتم تعيين وزير مصرى مقيم في ليبيا ، وتم تعيين وزير ليبيا مقيم في مصر ، وكان لكل منهما حق الاتصال بأى مسئول في الدولة

التي يقيم بها ، والحصول على أي معلومات تخدم الهدف النهائي وهو تحقيق الوحدة بين البنيين .

الا أنه في غمرة هذه الروح والاتصالات الوحدوية بدأت السلطات في ليبيا في القيام ببعض إجراءات لا تتشى مع ما كان يجب عمله بالنسبة لدولة مقعدة. حتى الوحدة مع دولة أخرى ، وكان على قمة هذه التصرفات تكوين ما أطلق عليه اللجان الشعبية التي ستقوم بالاشراف على كل شيء وإدارة كل شيء ، وهو ما يختلف مع ما هو جارى العمل عليه في مصر - الطرف الثاني للوحدة في عملها بكل جد ونشاط ظهر الكثير من الخلافات النظرية والعملية بين الجانبين ، وبدأ الفتور يمتري عملية الوحدة الى حد ما ، مما أخر في إقدام مصر على تحقيق الوحدة المحدد لاعلانها أول سبتمبر عام ١٩٧٣ ، وبدأ النقد يوجه علنا الى كل من الجانبين في صمت من الجانب الآخر ، مما كان يتنافى عقلا ومنطقا مع دولة مقبلة على الوحدة ، ونجاسة وبدون انذار مسبق حضر الى مصر في العاشر من يونيو عام ١٩٧٣ وقد ليبي يضم انتميد معمر القذافي ويصاحبه جميع أعضاء مجلس الثورة الليبي حيث استقبلهم الرئيس أنور السادات على مدى ثلاثة أيام ، ولم يحضر هذه الاجتماعات من الجانب المصري سوى سكرتير الرئيس للاتصالات الخارجية ، وكان الجو العام في مصر غير مهيأ للزيارة ، فاشعب كله يطالب بالمعركة ، وفي الوقت نفسه الشعب كله ليس لديه أية ثقة في قيام المعركة ، فقد سبق أن وعد الرئيس السادات أكثر من مرة. الا أن الظروف لم تساعد على اتمام الحسم والقيام بالحرب ، ولم يقتلهم أحد الأسباب التي لم تؤد الى قيام الحرب .

فعندما أعلن الرئيس أنور السادات عام ١٩٧٣ أنه عام الحسم أذ بحرب الهند وباكستان تقع ويتفرغ لها الاتحاد السوفيتي تماما لامداد الهند بالأسلحة وينتفي مصر وموقف مصر وورطة مصر ووعود

الرئيس ولا يمد مصر بأي سلاح ، ويمضى قطار الزمن ولا تتم الحرب ، ثم يقوم الرئيس بطرد المستشارين السوفيت ، ويفهم العالم أن هناك نمنا لذلك هو مساندة أمريكا لمصر أما في حل سلمى أو فى امداده بالسلاح ، ولكن لا يحدث هذا ولا ذاك ، وتكون النتيجة أن يزداد اليأس فى نفوس المصريين بابتعاد يوم المعركة ، وترداد مهزلة وقوف العرب كمتفرجين على ما تعانیه مصر اقتصاديا ونفسيا وعسكريا .
فى هذا الظلام الحالك لم يكن يقف بجانب مصر سوى المملكة

العربية السعودية وليبيا ماديا ومعنويا وغالبية الدول العربية الأخرى
معنويا .

فى ظل هذه الظروف قدم الوفد الليبى لارغام الرئيس
السادات على ضرورة اعلان الوحدة فورا .

وفى ظل هذه الظروف أيضا تضارب موقف الجمنج فى نظرتهم
الى الوحدة ما بين مصر وليبيا ، ونظرا لأهمية مواقف هذه الدول
سواء كانت عربية أم أجنبية سوف أعرض لها ، وليس الهدف هنا
هو مجرد سرد هذه المواقف بقدر ما أهداف الى أن أوضح كيف
كنت تجربة الوحدة الثانية الجادة بعد الوحدة الأولى بين مصر
وسوريا ينظر إليها مما يدعو الى التأمل والتريث عند تحقيق أى
وحدة عربية أخرى بين طرفين عربيين ، ولعل تجربة مجالس التعاون
العربية التى قامت فى العقد الثامن من القرن الحالى هى الحل الأمثل
للتعاون العربى خلال القرن العشرين .

● ردود الفعل فى سوريا ودول المغرب العربى :

● سوريا :

اجتمعت القيادتان القومية والقطرية برئاسة الرئيس حافظ الأسد

واتخذت قرارا بالأغلبية بالألا يتعدى موقف سوريا من الوحدة
عضويتها في الاتحاد الثلاثي فقط .

رغم أن الموقف المعلن رسميا هو الترحيب ، إلا أن هناك نوعا من
التحفظ تجاه مشروع الوحدة المصري الليبي ، حيث ترى العناصر
الحزبية أن الوحدة الاندماجية ينبغي تحقيقها عن طريق القواعد الشعبية
لا نتيجة لاتفاق القيادات السياسية الحاكمة ، كما حدث بين مصر
وسوريا عام ١٩٥٨ ، وترى أيضا أن الوحدة يجب أن يسبقها تفاعل
شعبي عبر التنظيمات السياسية القائمة في كل دولة ، وإقامة دولة
سياسية واحدة طبقا لما جاء في ميثاق الاتحاد وتمسكا بمبادئ الحرب .

ولقد انعكس الموقف الرسمي على أجهزة الاعلام السورية التي
ركزت على الناحية الاخبارية ، أما داخل القوات المسلحة فقد انعكس
الموقف الرسمي على الضباط الجزييين واعتبروا أن أكثرية القوات المسلحة
من غير البعثيين لم تعط الصدث الأهمية التي تتناسب معه باستثناء
قلة من الضباط الوجوديين .

أما القوى السياسية من خارج الحزب فقد رحب الناصريون
والاشتراكيون بالوحدة ، بينما يرى الحزب الشيوعي السوري أنها
إن تدوم طويلا ، وأن تغييرا جذريا سوف يحدث قريبا في أنظمة
الحكم في مصر وليبيا .

أما الأوساط الشعبية فقد كان هناك ترحيب سلبي معزج بالخوف
على مصير هذه الوحدة ، وإن كان بعض المثقفين والوجوديين يرون
أن على البعث تدعيم نفسه حتى يمكن في مرحلة قادمة أن يتولى دورا
قياديا في الجبهة السياسية الواحدة للاتحاد الثلاثي .

● السودان :

أبدى الرئيس النميرى أسفه لعدم استشارته فى الوحدة ،
وذكر أن ميثاق طرابلس يغنى عن هذه الوحدة ، واللجان المتطورة
أقوى من اللجان المنبثقة عن إعلان بنى غازى •

وقد التزمت الجهات الرسمية الصمت واكتفت الصحافة بنشر الخبر
بدون تعليق •

أما الراى العام فمعظمه يرى أن السودان كان أولى بالمعى للوحدة
الاندماجية من ليبيا •

● تونس :

تحفظت الأوساط الرسمية فى اعلان رأياها للحساسيات المعزوفة ،
ولآراء الرئيس بورقيبة المستديمة عن استحالة الوحدة العربية وعدم
إيمانها بها ، ويضاف الى ذلك أن الوحدة هذه المرة حملت تجسيد
الأمكار الوجدوية العربية الى حدود تونس مع كل مضامينها
الاجتماعية والتقدمية التى يتخوف منها النظام التونسى ، ومع ذلك
فقد قوبل اعلان الوحدة بترحيب من الأوساط الشعبية ، مع بعض
الحذر ، كما رحبت الصحف عموما بالوحدة ، وأكدت حق كل الدول
العربية الأخرى فى التجمع فى وحدات اقليمية مثل (المغرب الكبير) •
وطالبت باحترام التجارب الوجدوية العربية. أينما كانت •

● الجزائر :

التزمت الجزائر رسميا الصمت ، واقتصرت وسائل الاعلام على
الجانب الاخبارى وإن كان الاتجاه الغالب هو عدم ترحيب الجزائر
بالوحدة بين مصر وليبيا •

● المغرب :

رحبت معظم الدوائر في المغرب بالوحدة لتصورهم تأثيرها (على اندفاع) المسئولين الليبيين في علاقاتهم مع الدول المختلفة ، وكان يهم المغرب سرعة عودة العلاقات المغربية الليبية ، ويترقب ما ستؤدى اليه خطوات الوحدة من تحسن في العلاقات بين ابلدين وتأثيرها على ليبيا .

ثالثا - ردود الفصل في بلقى الدول العربية :

● المملكة العربية السعودية :

أعلن وزير خارجية المملكة العربية السعودية أنهم لا يعارضون قيام مثل هذه الوحدة خلافاً للوحدة السابقة مع سوريا ، وأن الملك فيصل متفهم لوضع السيد الرئيس أنور السادات ونواياه الطيبة ، كما ذكر أن فترة التنفيذ تمتد كافية لتأكيد الخطوات الايجابية ومراجعة أى عقبات ، وأن مصر ستستفيد ماليا واقتصاديا بالدرجة الأولى ، كما أن التواجد العسكرى المصرى بليبيا وقلة عدد سكان ليبيا المقيمين بالمدن يؤمن قيام هذه الوحدة ، ويقضى على أى خطة رجعية ، وهو عكس ما كانت عليه الحال أثناء الوحدة مع سوريا .

● الكويت :

أصدر مجلس الوزراء الكويتى بيانا رسميا أعرب فيه عن ترحيب حكومة الكويت بالوحدة ، واعتبرها خطوة هامة في طريق حشد الطاقات العربية المتكاملة والثورية لمواجهة الاخطار المصدقة بالوطن العربى .

واعتبر البيان أن الكويت تدعو دوما الى وحدة الصف والعمل العسرى .

ومن الناحية الاعلامية ذكرت بعض التعليقات أن هذه الوحدة تعطى مصر عمقا استراتيجيا يصل الى قلب افريقيا .

● اليمن الشمالية :

أعلن وزير الاعلام أن قرارات بنى غازى تتفق وامال العرب في الوحدة المصرية بأسرها •

● العراق :

صرح وزير الدولة العراقي بأن العراق ترحب باتجاه مصر وليبيا نحو اقامة وحدة اندماجية ، وترجو أن يكون ذلك عن طريق اقامة وحدة اشمل تضم جميع الأقطار العربية المشمولة بالمدوان •
واعتبر أن الجماهير العربية تتطلع الى تعزيز قدرتها على الصمود في وجه المؤامرات الاستعمارية ، وقد بادر العراق الى الدعوة لتحقيق الوحدة بين أقطار المواجهة •

● لبنان :

أعلن وزير الخارجية اللبناني أن البيان كان خطوة عملية قام بها المسئولون في مصر وليبيا ، وتمنى لها النجاح والتوفيق •
وقد أيد عدد من مجلس النواب اللبناني القرار باعتبار أنه مبني على رغبة الشعبين المصري واللبيى ، وعلى المستوى الشعبى أيدت وحدة القوى الناصرية واتحاد قوى الشعب العامل هذه الوحدة •
وعكست الصحف اللبنانية — كالمعتاد — كافة الاتجاهات المؤيدة والمتحفظة ازاء الوحدة •

الصدى الرسمى والاعلامى في المواسم الكبرى :

الاتحاد السوفيتى :

على الصعيد الرسمى :

ذكر الرئيس بودجورنى لوفد أعضاء مجلس الشعب المصرى أن

الاتحاد السوفيتي يرتاح لاقامة اتحاد الجمهوريات باعتباره احدى الوسائل العملية لاقامة وحدة عربية شاملة ، خاصة وأنه لا توجد وحدة بين الشعوب العربية •

وذكر أن الوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا تستهدف توحيد صفوف البلاد العربية وتوطيد الجبهة الداخلية من أجل النضال المشترك ضد العدوان الاسرائيلي •

ان هذا الاندماج مفيد ، ولعله يساعد على أن تؤثر مصر على سياسة ليبيا المعادية للاتحاد السوفيتي والشيوعية •

الولايات المتحدة :

لم يصدر تعليق رسمى ، وان كانت أجهزة الاعلام ركزت على النقاط التالية :

— انتماء الاندماج يؤثر ولا شك فى المواجهة بين اسرائيل والدول العربية •

— الوحدة لها رد فعل سلبى فى موسكو وتمثل ضغطا مبريا لليبيا ضد المصالح الأمريكية والمصالح الأخرى •

— رؤوس الأموال والخبرة المصرية ستخدم تطوير صناعة الأسلحة بطريقة مستقلة ، وستحاول البلدان الحصول على تراخيص انتاج السلاح من الشرق والغرب •

فرنسا :

ذكر المسؤولون أن تقرير موقف فرنسا المتعلق بالاستمرار فى تزويد ليبيا بالسلاح والطائرات سيكون مرتبطا فى المستقبل بتكليف صورة إلى الوحدة. الاندماجية. التى ستقرر الدولتان قيامها •.

الملكة المتحدة :

على الصعيد الرسمي :

أعلن مسئول بالخارجية البريطانية أن وحدة مصر وليبيا منطقية ومعتدلة أكثر من وحدة مصر وسوريا ، وستظهر لها فوائد بشرط إمكان استمرارها ، وأن مصر يجب أن تسير في الوحدة بخطوات متتدة ومدرسة .

أما على الصعيد الاعلامي فقد كان هناك اهتمام بالنقاط التالية :
الوحدة خطوة منطقية بعد طرد الخبراء السوفيت :

- الاتحاد مع العقيد القذافي المعادي للشيوعية يبعد مصر عن النفوذ السوفيتي • وقد ثارت تساؤلات حول أثر الوحدة على سوريا •
- موضوع الوحدة سبب الازمة الأخيرة في ليبيا ، لأن كثيرين لا يشاركون الزعيم الليبي مثالياته •
- لهجة البيان الخاص بمشروع الوحدة تتسم بالحدز •
- هناك استياء ضد المصريين العاملين في ليبيا ، ودمج التنظيمات السياسية في البلدين يزيد موجة الاستياء ضد المصريين •
- يجذب بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبي العمل التدريجي من أجل الوحدة •

إيطاليا :

على الصعيد الرسمي :

أعلنت إيطاليا الترحيب بالوحدة العربية طالما كانت تستهدف السلام ولا تدفع للحرب رغم أن إعلان الوحدة كان مفاجئة غير

متوقعة ، ويعتقدون عدم تأثر العلاقات الليبية الإيطالية في مجال البترول نتيجة لتنفيذ التهديد باستخدامه سلاحا للضغط وذلك لحاجة الدولة الجديدة لموائده لتغطية احتياجاتها المتزايدة ولمعارضة بعض الدول الأخرى لهذه الوسيلة •

أما على الصعيد الاعلامي فقد ركز على ما يلي :

تقدم ليبيا لمصر مساعدات تبلغ ٣٠٠ مليون دولار سنويا ، والسيطرة على مواردها البترولية يمثل سلاحا هائلا للضغط السياسي •

الوحدة تؤكد الأهمية الاستراتيجية لمصر في مقابل تغيير الاستراتيجية السوفيتية تدريجيا الى التحرك في منطقة الخليج العربي ، واعتبار العراق مركز العصب في منطقة البترول أكثر من مصر ، خاصة بمقد أن قلت أهمية قناة السويس •

مصر الكبرى الممتدة من قناة السويس حتى تونس ستغير الوضع في السواحل الجنوبية في البحر المتوسط ، وسيفسح ذلك المجال حتما الى ظهور الريبة في جميع المواسم العربية •

يوغوسلافيا :

على الصعيد الرسمي :

أعرب وزير الخارجية اليوغوسلافي عن تأييد بلاده للوحدة التي تحقق أمل ومصالحة الأمة العربية ، وأنه ينبغي النظر الى الوحدة من الناحية الاستراتيجية باعتبارها نواة لوحدة عربية أوسع ، انه لا يفهم ما يشاع عن أن سوريا غير راضية وربما لأن العقيد القذافي يهاجم وجود الخبراء السوفيت بها ولكن يجب أن تفهم سوريا أن الشكل الكونفدرالي بين دول الاتحاد يجب أن يتطور الى ما هو أقوى •

وركزت أجهزة الاعلام اليوغوسلافى على :

- حلم الوحدة بين مصر وليبيا موضع اختبار .
- أنه يأتى فى أعقاب ترحيل الخبراء السوفيت .
- مزايا تقوية الاستراتيجية المصرية وتسهيل شراء الأسلحة
- خطوة نحو الاستقرار الداخلى .

بلغاريا :

أعلن المسئولون هناك أن اتجاه مصر قد وضح الآن بعد الاستغناء عن الخبراء السوفيت والدخول فى وحدة مع ليبيا على أساس القومية العربية والاسلام ، وهم يتوقعون أن تحذو سوريا حذو مصر فى ذلك ، وأضاف بأن العراق هى الدولة التى مازالت متمسكة بالاتجاه التقدمى .

والواقع أنه لم تظهر معارضة صريحة لخطوة الوحدة بين مصر وليبيا كما حدث فى أعقاب اعلان الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ .

- ان هذا لا يعنى أن بعض الدول العربية أو القوى العالمية ستكون سعيدة .

الولايات المتحدة - الاتحاد السوفيتى - دول غرب أوروبا :

رحبت هذه الدول بقيام الوحدة وذلك لأسباب متباينة ترتبط بمصالحها المباشرة أو بالمصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى فى هذه المنطقة .

- ينسحب ما سلف بدرجات متفاوتة على بعض الدول العربية التى قد ترى فى نجاح قيام الوحدة ونموها تهديدا لأوضاعها أو تقليصا لمصالحها .

- أن جانباً كبيراً من التعليقات وردود الفعل انصب على ضرورة التآني والدراسة وتوفير الظروف المناسبة •
- الربط بين هذه الخطوة وإخراج الخبراء السوفيت تخشوف من أن يؤدي هذا الموقف إلى تحول أساسي في علاقات الدولة الجديدة بالنسبة للغرب •
- التركيز الواضح على علاقة هذه الخطوة بالأوضاع الداخلية في ليبيا (انقسام داخل مجلس قيادة الثورة) وبالأوضاع الداخلية في مصر (كسب الوقت إزاء تعثر مجالات حل أزمة الشرق الأوسط) •
- التساؤل عن تأثير هذه الخطوة في ميزان القوى العسكري في المنطقة (استخدام طائرات الميراج الليبية واستمرار امداد فرنسا لليبيا بالطائرات ، واحتمال توقف هذه الامدادات بعد الوحدة ، وكذلك ما تردد عن تمويل ليبيا لصناعة سلاح مصرية) •
- تأثير هذه الخطوة على معالجة مصر لازمة الشرق الأوسط وتحت تأثير تطرف الرئيس القذافي — ردود الفعل إزاء هذه الخطوة داخل مصر وليبيا وخاصة الحساسية لليبيا تجاه المصريين والتواجد المصري في ليبيا •
- ولا جدال في أن الخطوة الوحشية مع ليبيا كانت تمثل بلا شك نوعاً من الملاقاة الخاصة تضم دولتين من دواء الاتحاد الثلاثي ، ورغم اتضاح أوجه التقارب المصري الليبي من قبل إلا أن تكريس ذلك من خلال الصورة الوحشية المقترحة يضيف طبيعة خاصة على تعامل سوريا مع دولة الوحدة •
- أن اختلاف التنظيمات السياسية (حزب البعث في سوريا —

والاتحاد الاشتراكي في مصر وليبيا) يشكل صعوبة بالنسبة لقيام التنظيم العربي الواحد حسب ما نص عليه دستور الاتحاد ، فبينما يسعى البعث لتأكيد كيانه الذاتي ووجوده في المستقبل والدعوة لمبادئه على النطاق العربي عامة ، اذا تمكن من ذلك فإن الاتحاد الاشتراكي يريد تثبيت مبادئه واعتبارها أساسا للحركة العربية الواحدة .

الا أن هذا لا يقف عقبة أمام اجراء حوار بين هذه التنظيمات والتعاليش بينها. في مرحلة الاعداد للوحدة وقبل الظروف المناسبة لقيام الحركة العربية الواحدة ، كل في حدود بليده حسب نص دستور الاتحاد .

— أنه في جميع الأحوال ينبغي الحرص على ألا تؤدي الحركة الوحدوية الى احساس سوريا بالعزلة مما قد يخلق ثغرة للنفاذ في دولة الاتحاد ، أو يهيئ سورياا للقتارب مع العراق خاصة مع اعتبار مصلحة الاتحاد السوفيتي في ذلك على ضوء تدهور علاقة مصر معه وتوقع سعيه لتثبيت وجوده في هذين البلدين كبديل لمصر في المنطقة .

— أن الأوضاع الداخلية في سوريا قد لا تكون مهيئة للاندماج مع دولة الوحدة الجديدة ، وهيئ تحتاج لتنظيم الأوضاع ، بل قد يخشى بعض المسئولين السوريين من (اندفاع) الرئيس القذافي أو تأثيره على علاقات سوريا الخارجية أو اخراجها داخليا .

— ومن ناحية أخرى فإنه من المناسب أن تتاح الفرصة للدولة الجديدة لتثبيت أقدامها وتجاوز صعوبات مرحلة الانشاء بنجاح بحيث تصبح فعلا نواة صالحة للاستقطاب ، ومن هنا

تبدو أهمية وضع تصور دقيق لتحقيق أقصى درجات التنسيق مع سوريا مستقبلا ، وفى هذا المجال ينبغي تنشيط عمل المجالس الاتحادية المتخصصة ، وكذلك أوجه التعاون المختلفة التى تعود بالفائدة للموسسة على دول الاتحاد بحيث يستمر جذب سوريا لدولة الوحدة واهتمامها بها .

— تنشيط أوجه الحوار المختلفة بين كافة المنظمات السياسية وال نقابات المهنية فى دولة الوحدة وسوريا .

وقد كان هناك آثار ايجابية للاعلان عن قيام دولة الوحدة يمكن ايجازها فيما يلى :

— أنها خطوة عملية نحو تحقيق هدف استراتيجى للامة العربية هو الوحدة الشاملة .

— أن هذه الدولة (بطبيعة الالتصاق الجغرافى بين مصر وليبيا) توفر عاملا هاما للتماسك والاندماج .

— أن التكامل الاقتصادى فى ذولة الوحدة تتوفر له امكانيات ايجابية بحراسة الظروف الاقتصادية والبشرية فى البلدين .

— أن قيام الوحدة الجديدة سيحقق وزنا ملموسا فى الميدان الدولى وبخاصة فى المجالات العربية والأفريقية ودول البحر الأبيض المتوسط .

— الامكانيات الاقتصادية المتاحة للدولة الجديدة تزيد من حرية الحركة لدولة الوحدة فى مجال الاعتماد على النفس والاستفادة من القدرات العربية المتاحة .

— كما أن أسلوب تحقيق الوحدة الذى يتسم بالتؤدة والدراسة يعمد عاملا هاما بالنسبة لنجاحها ، ومع الأخذ فى الاعتبار تجربة الوحدة الأولى مع سوريا التى يجب أن توضع فى

اطارها الصحيح ، ولا تتقلب الى عقسد ، الا أنه بجانب
الايجابيات المتوقعة كانت هناك سلبيات ، متوقعة أيضا اذا ما
قامت الدولة الجديدة مثل :

— توقع أن تعمل قوى خارجية كثيرة لضرب هذه الوحدة
قبل ترسيخ أقدامها ، ويحظى في هذا النطاق القوتان
الأعظم وغيرهما من الدول الأوربية والتي تفضل التعامل مع
الدول العربية فرادى وفي وضع أضعف .

— وقد تثير هذه الوحدة حساسية ومخاوف بعض الدول
العربية التقليدية خاصة مع اعتقادها بتطرف القيادة الليبية .

ومع الايجابيات والسلبيات بدأت القاهرة لظروفها تهدىء من
سرعة التوجه نحو اعلان قيام دولة الوحدة ، وعلى الطرف الآخر كانت
القيادة الليبية تسرع الخطى نحو اعلان هذه الدولة ، وخضر جميع
أعضاء مجلس قيادة الثورة الى القاهرة لتحقيق هذا الهدف. ولكن للأسف
كان اللقاء الأخير بينهم وبين الرئيس السادات على طريق قيام دولة
الوحدة ، فبعدها حدثت حرب أكتوبر ، وبعدها بدأ الفتور في
العلاقات بين الدولتين والشك في النوايا والتباعد الى أن وصل الى
اعتداء مسلح عام ١٩٧٧ .

(اللقاء الأخير)

١٠ - ١٢ يونيو عام ١٩٧٣

لم يكن الرئيس السادات على استعداد لإعلان قيام دولة الوحدة في أول سبتمبر عام ١٩٧٣ لكثير من الظروف المحيطة بالبلاد ، ولم يكن يستطيع إلا أن يجتمع بالقادة الليبيين ليشرح لهم الظروف ، وللتاريخ أسجل بعض ما دار في هذه الجلسات :

تحدث الرئيس السادات عن الظروف الدولية المحيطة والمؤثرة على مصير الحركة في مصر ، فقد شرح الموقف المتصلب الذي يقفه الاتحاد السوفيتي من مصر خاصة بعد طرد الخبراء السوفيت وامتناعه عن توريد السلاح في الوقت الذي تحتاج غيبه مصر لكل طلقة ، وأنه لم يخض أبدا للسوفيت ، وأن بودجورني طلب زيارة مصر في ١٢/٧/١٩٧٣ إلا أنه رفض إرسال دعوة له ولن يقابل بودجورني أبدا ، وأنه كان ينوى زيارة سوريا ثم ليبيا ، ولكنه وبعد حضور الوفد الليبي فسيقوم بزيارة سوريا دون إعلان ، ولما استفسر العقيد عن أخبار سوريا أجابه الرئيس السادات بأنهم قابلوا متاعب كبيرة في الانتخابات ، وأنه اجتمع مع الرئيس حافظ الأسد في برج العرب ثم سافر الأخير إلى موسكو ، وأن الإخوان المسلمين والأمريكان يثرون المتاعب ضد نظام الحكم في سوريا خاصة وأن أغلب القيادات في سوريا علوية ، وهناك خلافات بين السنة والعلويين ، وأن السوفيت يحاولون الوقيعة بين مصر وسوريا ، وأنه رغم وعود السوفيت للأسد باستعدادهم للتعاون مع مصر إلا أنهم خدعوه في زيارته الأخيرة لموسكو .

واستعرض الرئيس السادات الوضع العالمي وأن الجميع شرقا

وغربا ضد قيام الوحدة مع ليبيا ، وان زيارة المشير أحمد اسماعيل للدول العربية خرج منها بانطباع يتلخص في اقتناع الجميع بان معركة مصر مع اسرائيل سوف تكون معركة خاسره ، وان العراق مثلا قاتلوا : انه ليس لهم دخل بالمعركة ، وستكون مصيبة كبيرة كما سبق أن ذكر معمر القذافي وانتقل العقيد معمر القذافي إلى السؤال عما يجب عمله بالنسبة للوحدة وأن فكرته كانت أن تصدر القوانين التي انتهت من دراستها لجان الوحدة تباعا ، ولكن ما حدث أن القوانين تجمعت وانتهت دراستها ولم يصدر منها أي شيء مما جعل هناك مجالا للسؤال • هل ستتم الوحدة أم لا ؟ • وكان تطبيق الرئيس أنور السادات هو استفساره عن تصور العقيد القذافي للوحدة خاصة وأنه وضعه في مأزق فجميع الصحفيين الأجانب يسألونه عما إذا كان هناك خلاف بين السادات والقذافي ؟ وكيف ستتم الوحدة ؟ ان عملية الوحدة ليست مشكلة ، ولكن ما قاله القذافي عقب حادث إسقاط طائرة الركاب الليبية في سيناء ، ومهاجمته لرئيس أركان القوات الجوية المصري قد أضر بموقف معمر القذافي في الوحدة في مصر ، وأنه يريد أن يعرف تصور الجانب الليبي للوحدة ، وأنه يعلن أن الشعب المصري يساند ليبيا سواء بوحدة أو بدون وحدة ، ووجهه سؤالا مباشرا الى العقيد عن تصوره بالنسبة للمرحلة الجديدة ؟

وكانت اجابة العقيد على سؤال الرئيس السادات بأنه قد يجوز أن هناك وجهات نظر مختلفة الآن ولكن بالانضمام للوحدة ستكون هناك سياسة واحدة ، الا أن الرئيس السادات لم يقتنع بهذه الاجابة فتمتحدث في صيغة سؤال مستفسرا من الذي قام بثورة الفاتح من سبتمبر ؟ كل شيء عمله العقيد والمجلس •• فمصرى معلق بمصيركم ؟

سيظل العقيد والمجلس أحرص الناس على الوحدة •• ولكن يعد الوحدة كيف نعمل ؟ لن يترك أحد مكانه بعد قيام الدولة الجديدة ،

كيف نتعاون ؟ أنتم موجودون في ليبيا ، مسئولون عن الجانب الليبي بعد الوحدة ، لو قام معمر وقال تصريحات .. ماذا يكون التصرف ؟ وماذا يكون التصور ؟ وقد أجاب العقيد القذافي على هذه الأسئلة بأنه بعد قيام الوحدة ستكون هناك دولة واحدة ولن تكون على غرار الوحدة بين مصر وسوريا ، فمع سوريا كان هناك جيشان وحكومتان وكانت الوحدة شكلية ، أما بالنسبة للدولة الجديدة فلا بد أن تنصهر الدولتان معاً ، سنسلك الدولة الجديدة ، وستكون أنت رئيس الدولة ، والرئيس يصدر القرارات ، واستفسر الرئيس السادات من العقيد معمر القذافي عن طريق السير بعد الوحدة ؟ وكانت اجابة العقيد أنه هو نفس التصور الذي تم الاتفاق عليه في اول الوحدة ، أى وجود قيادة سياسية ولجنة تنفيذية ، وعلق الرئيس السادات بقوله بأنه سيكون هناك مكتب سياسى للدولة الجديدة وجميع أعضاء مجلس قيادة الثورة بالإضافة الى القيادات الموجودة في مصر فانها ستشكل المكتب السياسى والطلوب هو ضم مصر وليبيا الى بوتقة واحدة ، وفي مصر يمكن التخلي على المارضة للوحدة عشرة أو عشرين ممكن اقناعهم ، أما في ليبيا فلا بد من مجهود مع الشعب الليبي ، وهذا أمر موكول الى العقيد والمجلس .

وقد علق العقيد على ذلك بأن العملية سهلة لأن القيادة مؤمنة بالوحدة ، والجيش مؤمن بالوحدة ، والشعب مؤمن بالوحدة ما عدا بعض الأشخاص الذين يخافون من الناحية الاقتصادية ، وأنه يرى أن الوحدة قضية مصر ، ونحن متفقون على المبادئ ، ولكن يحتمل أننا مقتطفون في الأسلوب والرئيس السادات له خبرة في الكناح تدعونا الى أن نعتد عليه ، والاختلاف في الرأي خير وليس شراً .

وأضاف العقيد القذافي موجها كلامه للرئيس السادات :

أنتم أولي الوحدة ، نريد تأسيس المبادئ ، نتفق على المبادئ وقد نختلف في الأسلوب ، نحن نواجه معركة وصراعا طويلا الأمد ، وليس

حربا بمعنى الحرب ، لقد أصاب وقف إطلاق النار القضية بالشك ،
الجميع في العالم ينظرون الى العرب على أنهم جثة هامدة ، كسر وقف
إطلاق النار بأسرع وقت يعادل الحياة والموت .

وقد علق الرئيس السادات على رأى العقيد القذافي بأنه ذهب
الى مجلس الأمن لكى يطن أن الانسحاب الكلى هو الهدف ، وليس
فتح قناة السويس ، وأن عملية كسر وقف إطلاق النار لسنا متفقين
عليها ، فكانت اجابة العقيد القذافي بأنها عملية جديرة بالناقشة ،
وأضاف :

أن قضية الحركة هي قضية الثورة في الوطن العربي ككل ، وهي
الطريق الى الوحدة ، وهي الطريق لخلد الاتحاد السوفيتي وهي
الطريق لمعالجة الأوضاع الداخلية في مصر ، هذه المواضيع اذا ناقشناها
بوضوح تحل كل الاشكالات ، ويجب ألا ننسى أن تحطيم الاقطاع في
مصر أعظم من تحطيم الباستيل في فرنسا ، وأن الاشتراكية تمولة عظيم
لمصر ، وأن مصر استطاعت أن تواجه المشاكل التي تعرضت لها منذ حرب
اليمن ، هزيمة ١٩٦٧ ، زيادة عدد السكان ، غلق قناة السويس ،
بالاضافة الى المشكلات الاجتماعية واستغلال الرأسمال الأجنبي .

وأن قضية الثورة في العالم العربي هي المطلوبة حاليا ، وأن
الجماهير تطالب بعودة مصر الثورة ، وكانت اجابة السادات على ذلك
بأن كل مرحلة لها مقوماتها ، وأن ليبيا حاليا مثل مصر في مرحلة الثورة
قبل المدحوان ، ومن الضروري تصديق الواجبات لكل مرحلة ، ودار
الهديث عن الحركة ، وكان من رأى العقيد القذافي بأنه لابد من
القضاء على اسرائيل خاصة وأنه توجد الامكانيات لذلك ، إلا أن الرئيس
السادات شرح له أن الحركة تحتاج الى صراع طويل ، وقد يستمر
عشرات السنين ، وأن الأصدقاء مثل روسيا وفرنسا ، وكذلك الأصدقاء
مثل الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا جميعهم ضد القضاء على
اسرائيل .

وانتقل العقيد القذافي للحديث عن الوحدة وانها عنده أهم من المعركة ، وأهم عنده من أى شئ ، وأنه مستعد لعمل الوحدة ويترك العمل ، وكان الرئيس السادات من رأيه أن تبقى ليبيا احتياطيا إستراتيجيا للوحدة ، ولكن العقيد القذافي كان يرى أن دور ليبيا داخل الوحدة ، وليس لليبيا أى دور من خارج الوحدة •

وعاد الرئيس السادات فى اليوم التالى للاجتماعات للحديث عن ضرورة المعركة والاعداد لها والزيارات التى يقوم بها المسؤولون المصريون خاصة مقابلة السفير حافظ اسماعيل مستشار الرئيس لشئون الأمن القومى فى الولايات المتحدة فى فبراير عام ١٩٧٣ واجتماعه بالرئيس نيكسون ووعدده بايجاد حل للقضية والتوفيق بين السيادة المصرية ومتطلبات الأمن الاسرائيلى ، فى حين كان كيسنجر يرى صعوبة التوفيق بين السيادة المصرية ومتطلبات الأمن الاسرائيلى ، وأنه ليس هناك أى مبرر لانسحاب اسرائيل حتى تستطيع الولايات المتحدة أن تبدأ فى التحرك ، وأنه يرى مثلاً أن تقوم مصر باعلان اعترافها باسرائيل ، أو تعلن عن استعاضادها لنزع سلاح سيناء ، كما أنه بعد ذلك يكون من حق اسرائيل البقاء فى شرم الشيخ خمس أو عشر سنوات بالاضافة الى حصولها على النفط من سيناء •

وأضاف الرئيس السادات بأنه فى نطلق التحرك الدبلوماسى قابل المستشار حافظ اسماعيل كيسنجر فى باريس فى شهر مايو عام ١٩٧٣ حيث صرح كيسنجر بأن أمريكا تريد أن تعرض حلاً بأسلوب دبلوماسى يحقق ما لم تحققه أية معركة ، وكانت النقاط التى عرضها المستشار حافظ اسماعيل تلخص فى أن تكون هناك علاقات متوازية بين الولايات المتحدة من جهة وكل من مصر واسرائيل من جهة أخرى ، وأنه من الخطورة أن تتركز مباحثات الأمريكين مع مصر على ضرورة أن تقوم مصر بتهديم ترازات جديدة لاسرائيل ، وأنه من الخطأ أن تظل أمريكا

مقتنعة بأن إسرائيل ستظل قادرة على حماية مصالح أمريكا في المنطقة ،
وأنه لا يوافق على قيام أمريكا بتسريب خبر صفقة الأسلحة أثناء
زيارة جولدباثير لواشنطن بهدف ردع العرب ، فإذا كان الهدف
كذلك فمن الأفضل قفل باب المباحثات بين القاهرة وواشنطن ، وقد
لخص كيسنجر موقف أمريكا في مباحثات مايو في نقطتين •

— أن تعلن السيادة المصرية على جميع الأراضي المحتلة اسمياً مع
مراعاة متطلبات الأمن في إسرائيل •

— لا حل شامل للقضية ، ولنبدأ أولاً بالحل الجزئي وفتح
قناة السويس • وهذا لا يمكن الموافقة عليه •

وقد علق القذافي على ذلك بأنه إذا كانت للناس في مصر لا تريد
الحرب فيجب أن نعلن للعالم أنه لا حرب ، فأكّد الرئيس بأنه يؤمن بالحرب ،
وأن سبب التأخير يرجع إلى الظروف الدولية التي شرحها ، والاتصالات
الدبلوماسية التي قامت بها مصر ، بالإضافة إلى أن الاتحاد السوفيتي
لا يفهم خطة مصر ولا يقدم لها ما تحتاجه ، بدليل أنه في زيارة
المشير أحمد اسماعيل الأخيرة للاتحاد السوفيتي أعز بريجنيف أنه منع
إرسال الأسلحة إلى مصر في أواخر عام ١٩٧١ لمنع السادات من الدخول
في معركة ، وأن المشير وقع مع روسيا صفقة أسلحة ضخمة وبدأت تصل
بكميات ضخمة ، إلا أن بريجنيف طالب بعدم اتخاذ قرار بالمعركة قبل
اجتماع القمة (أمريكا - روسيا) •

وأثناء زيارة الرئيس حافظ الأسد للرئيس السادات في برج العرب
اتفق معه على الذهاب إلى موسكو والتفاوض على أن يكون ثمن تأجيل
شحن الحرب إرسال مزيد من الأسلحة ، إلا أنهم لم يوافقوا بوعودهم
له ، وقد استدعى الرئيس السادات السفير السوفيتي وعقده على
موقف بلاده ، وأرسل رسائل شديدة اللهجة لكل من « بونجورني »

و « كوسبيجين » و « بامانوريف » حيث كانوا جميعا يشككون في قدرة العرب بوجه عام على دخول العرب وقدرة القوات المسلحة العربية على انحراف أي نصر في الحرب بموقف الاتحاد السوفيتي بالنسبة للمعركة يتلخص في أنهم في عام ١٩٧١ منوا على السلاح ، وفي عام ١٩٧٣ قاموا باعدادنا بالسلاح بكميات ضخمة وأسلحة متقدمة يحتاج التدريب عليها عدة سنوات ، أي أن الاتحاد السوفيتي يريد منسح المعركة بطريقة أو بأخرى ، أو على الأقل تأجيل المعركة ، لذلك قررت مصر وسوريا أن الأسلحة التي وصلت تكفي المعركة الآن ، وما يرد بعد ذلك يكون امدادا للمعركة وسوف أذهب الى سوريا للاتفاق على ساعة الصفر ، وبعد ذلك سأرسله لكم ، وإذا لم تدخل سوريا المعركة فستدخل مصر المعركة بمفردها قبله شهر أكتوبر . وعاد الجانب الليبي للحديث عن الوحدة فاقترح ضرورة تصديق فترة انتقالية لدمج الشعبين ، وأنه يري إلغاء سياسة مصر ، وإلغاء سياسة ليبيا ، ويكون للدولة الجديدة سياسة جديدة ، وقد أعلن الرئيس السادات موافقته على هذا الرأي ، وأنه لا بد من وضع ذلك في خطة محددة ، وعلق العقيد القذافي على ذلك بأنه يوافق على إلغاء سياسة ليبيا ، وأن يصدر إعلان من الدولة الجديدة بأن الميثاق هو دستورها ، وعلى حديه ستسير سياساتها ، واعترض الرئيس السادات على هذا الرأي وقال : أن الشعب الليبي له بطل اسمه معمر القذافي ولن يقبل الشعب الليبي أن يترك معمر القذافي الحكم .

وكان من رأى الرائد عبد السلام جلود ضرورة وجود قيادة جماعية لفترة محدودة من الوقت حتى يتم الدمج ، إذ أن جنسك التكبر من الأوضاع في حاجة الى رأى جماعى مثل العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ، والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والعلاقات مع الدول العربية ، وما هو الموقف بالنسبة للاتحاد الثلاثي ؟ والموقف بالنسبة لسوريا ، وكذلك دراسة الأوضاع بالنسبة للوحدة والمركة .

وفى اليوم الثالث والأخير للمباحثات انضم الى الاجتماع بقية أعضاء مجلس الثورة الليبي ، وظل الوفد المصرى يضم الرئيس السادات والدكتور أشرف مروان ، وافتتح السادات الجلسة بسؤال عن شكل الوحدة الذى يريده الجميع ، وأنه يقترح أن يكون الاطار على غرار الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن يتم الاستفتاء على الوحدة فى أول سبتمبر ، ثم تدرس الخطوات اللازمة بعد ذلك ، وأنه غير مستعد لأن يعمل وحدة بدون ليبيا ، وأنه يرى أن يتم اجتماع فى أول أغسطس لاستعراض التصورات المكتبة ، ثم يتم حينئذ الاعلان عن الخطوات التالية ، وكان تعليق العقيد القذافى على ذلك هو خشيته بأن ينتهى الأمر بأن تصبح هذه الوحدة مثل اتحاد الجمهوريات ، الا أن الرئيس السادات طمأنه بأنه لا يستطيع أحد أن يفرض علينا أى شيء ، وأنها أحرار نقرر ما نريده ، وأن ما يربط البلدين أكثر من وحدة ، وأنه لابد اعتباراً من اليوم تدعيم الاتصال ، وأن هناك ارتباطاً معبراً بين مصر وليبيا ، ولكن الرائد عبد السلام جلود أصر على ضرورة ايجاد التمسك الآن ، فأجابته الرئيس السادات بأنه يرى ضرورة وجود قيادة جماعية للدولة الجديدة ، ولجنة تنفيذية عليها ، ومكتب سياسى ، ولكن كيف تمارس هذه الأمور ؟ وماذا سيكتب فى ورقة الاستفتاء فى سبتمبر ؟ وما هى المرحلة الانتقالية ؟ كل هذه الأمور فى حاجة الى اعداد تصور كامل سنقوم بتجهيزه هنا وإرساله لكم .

وبعد أن تدرسوه تقولون ملاحظتكم عليه ، ثم نجتمع فى أول يوليو لنقرر ، ويجب ألا تنسوا أن مصر الآن فى معركة مصيرية ، ولما يثبس الجانب الليبي من الحصول على موافقة الرئيس على اعلان قوى الوحدة بين البلدين ختم العقيد القذافى الاجتماعات بأنه يستقيل الآن من منصبه كرئيس لليبييا للأسباب الآتية :

أولا - لعدم الاستخدام بالرئيس أنور السادات ، لأننا نقهره حتى الآن ، وأنها تطمئننا منه الكثير .

ثانياً - أن الاستقالة بعد الوحدة تشجع على الانفصال .

ثالثاً - أنه لا يستطيع ان يبقى في انقيادة ويوافق على شيء ضد ميادته ، فهذا أمر مستحيل .

ولهذا فإن اختفاءه من السلطة الآن ضمن لاستمرار الوحدة الى الابد ، وهكذا انتهت آخر مباحثات للوحدة وحدث بعدها أحداث جسام .

مرحلة الشك :

وعاد الوفد الليبي الى بلاده ، واعتكف العقيد معمر القذافي على أساس أنه استقال من منصبه ، وبدأت الجماهير الليبية تعدد لفرض الوحدة بأسلوبها الشعبي هذه المرة وليست عن طريق مجلس قيادة الثورة ، وكانت آخر ما توصلت اليه هو القيام بمسيرة وحدوية من ليبيا الى القاهرة على أن تصل إليها يوم الثالث والعشرين من شهر يوليو عام ١٩٧٢ ، وفعلًا تحركت المسيرة وعبرت الحدود الليبية ، فلما رأت السلطات المصرية أن الأمر دخل في دور الجدية ، وأن مثل هذا العمل قد ينتج عنه مخاطرة كبيرة وخاصة وأن تواجد مثل هذا العدد الضخم داخل مدينة القاهرة أثناء الاحتفالات بعيد ثورة يوليو مما قد ينتج عنه احتكاك بين بعض الليبيين القادمين وبعض المصريين ، ومخافة تطور الأمور الى ما لا يحمد عقباه فاتها بعثت ببعض المسؤولين للقاء المسيرة في منطقة السلام ، وقد اجتمع وفد مصري بزعامة المسيرة ودار حوار طويل وأعلنت مصر أن إيمانها بالوحدة يجعلها حريصة على أن تهيء لها كافة أسباب النجاح ، ولا تود أن تكون وحدة عفوية يتبناها انفصال دموي ، وعادت الجماهير الليبية أدراجها الى بنى غازى وطرابلس ، وقد انتهز البعض من الجانبين فرصة ما حدث لتأخذ بيدو بذور الوقيعة والشك في نوايا كل طرف ، ومرت الأمور وكانت السلطات في مصر لا يشغلها إلا الاستعداد والاعتماد للقيام بحزب

أكتوبر في حين تجعد التفكير الليبي عند الوحدة ولا شيء عداها سوى محاولة ببناء نظام جديد تمخض عن الكتاب الأخضر ، والنظرية الثالثة ، وقامت حرب أكتوبر وأسهمت ليبيا ، وكانت لها مواقف متناقضة ومرت الحرب بطولها ومرها الا أن العلاقات بين البلدين لم ترجع الى سابق عهدها ، وقد أسهم بعض العاملين من الجانبين في بث الفرقة والايقاع بين أنور السادات ومعمر القذافي على الصعيد الشخصي ، وتطوع الكثيرون لنقل ما يقوله القذافي عن الرئيس أنور السادات والطمع به ، كما تطوعت بعض الدول أيضا لنقل معلومات خاطئة لكي تزيد الأمور اشتعالا بين الرئيسين ، وبالتالي لا بد وأن يكون قد نقل الى العقيد معمر القذافي مثل ذلك ، كما أن بعض الأجهزة العاملة في كلا البلدين بدأت تسبب المتاعب لمواطني البلد الآخر ، وكانت نتيجة كل ذلك أن حلت القطيعة محل الوثام ، وأصبحت هناك عداوة شخصية بين قائدي البلدين ، وأصبح هناك شك مطلق من كل طرف في نوايا الطرف الآخر ، أشعل النار في هذا الوضع أجهزة الاعلام من صحف ، وإذاعة ، وتليفزيون ، وتناسى هؤلاء جميعا ما سبق أن أعلنوه منذ شهور قليلة :

❖ وانتهى أمر الوحدة ❖

❖ وانتهى أمر الصداقة والمساندة ❖

وبدلاً من أن تكون ليبيا سنداً لمصر وبالعكس ، أصبحت العداوة هي الأساس الذي أوصل الى درجة الاعتداء المسلح بين البلدين .

وكانت نتيجة هذه العداوة عهد عسكري «محدود» قامت به مصر عام ١٩٧٧ ضد ليبيا ، ثم كانت هناك فرصة القطيعة حينما قام الرئيس المصري بزيارة لاسرائيل ، وتجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية ، وتكوين ليبيا مع سوريا والعراق واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية جبهة الصمود والتصدي للعمل ضد مصر وضد كاسب

ديفيد ، وتدهورت الأمور بين البلدين واشتعلت الحرب الاعلامية وظلت
كذلك حتى اغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١ •

وخلال الرئيس مبارك الحكم اتبعت سياسة جديدة في عدم الرد
على ما يوجه الى مصر من اتهامات •

ثم مضت عشر سنوات ، وعادت الأمور الى طبيعتها بمودة مصر الى
وسطها الطبيعي داخل جامعة الدول العربية ، وعودة علاقاتها مع باقي
الدول العربية ، وكانت عودة العلاقات مع ليبيا في أكتوبر عام ١٩٨٩ ،
وبدا الحديث يمود من جديد عن الأخوة والتعاون وحسن الجوار ،
وأن شعب مصر وشعب ليبيا لا غنى لبعضهما عن الآخر ، والله في
العرب شئون • وتمت عدة لقاءات ما بين العقيد القذافي والرئيس
حسنى مبارك على أرض مصر وعلى أرض الجمهورية العربية الليبية ،
وبدأت اللجان المكونة من خبراء كل من البلدين في كافة المجالات تجتمع
هنا وهناك لاعادة بقاء تعاون مثمر لصالح الشعبين ، وبدأت السلع المصرية
تجد طريقها الى ليبيا ، وبدأ الحديث عن مشروعات مشتركة ، والحديث
يبدو فيه الأمل والتطلع الى مستقبل زاهر •

وكان لمصر موقف مؤثر عقب اعلان الأمم المتحدة فرض عقوبات
على ليبيا بمناسبة موضوع لوكربي • • وقد بذلت مصر كافة جهودها
لحل المشكلة أو إيجاد سبيل لرفع العقوبات عن ليبيا وفي نفس الوقت
فقد جعلت مصر من أرضها ممراً لليبيا ، كما أنها عطلت على زيادة
التعاون التجاري معها حتى لا يشعر الليبيون أنهم تحت الحصار •

المستقبل المرمي

ونظرة على الواقع الحالي للامة العربية نجد وضعا لا يبشر ابدا
بخير ولكننا نعوذنا في العالم العربي سرعة التغيير ويحدوني الامل
في سرعة هذا التغيير الى الاحسن *

العالم العربي شرقه وغربه وجنوبه حافل بالآسى والالام ،
فشرقته قامت العراق بما قامت به في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠
فمزقت الشرق الى مجموعات متنافرة أضعفت الى ما يمانيه المشرق من
الام بسبب وجود اسرائيل في قلبه واحتلالها للاراضي العربية وعدم
تسليمها بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتعنتها في ايجاد أي حل
منطقي للازمة .. وكانت نتيجة هذا التمزق القضاء على مجلس التعاون
العربي الذي لقي حتفه قبل أن يبلغ سن الامل *

وفي الغرب الذي أقام الاتحاد المغاربي لازالت هناك قضية الصحراء
وقضايا الارهاب التي عصفت برئيس الجزائر واغتالت الرئيس الذي خلفه
وأوقفت الى حد كبير عمليات التنمية *

وفي الجنوب مأساة شارك فيها العالم من أقصاه الى أقصاه و حاولت
الأمم المتحدة أن تبذل جهودا مشكوره لانقاذ شعب الصومال من الموت
جوعا وهمايته من القتل والاغتيل بسبب صراع رجال السياسة فيه
على السلطة فلكني يصل أحدهم الى كرسى الرئاسة تناسى الشعب ولم
يعد يفكر الا في كيفية الوصول الى هذا الكرسي ولو على دماء شعبه
وجماجمه دون رحمة أو شفقة بطفل أو شيخ أو امرأة .. وفي اليمن ولم
يعض على اعلان وحدتها سوى ثلاث سنوات نجد حربا أهلية *

وعقب حرب العراق واعتدائها على الكويت ثم طردها منها .. وفي
محاولة لجمع الشمل في المشرق العربي صدر اعلان دمشق في مارس

عام ١٩٩١ لايجاد نوع من التعاون الوثيق بين دوله مجلس التعاون الخليجي وكل من جمهورية مصر العربية والجمهورية السورية حتى تكون هناك وحدة متعاونة وقادرة على صد أى عدوان فى المستقبل .

وعقدت الاجتماع وكان من المأمول أن يترجم الاعلان الى واقع عملى فى مدى شهر أو شهرين أو ثلاث ولكن عقدت الاجتماعات وأطلقت الانشاعات ومر عام وعامين وثلاث ولم يظهر لاعلان دمشق نتيجة كان الجميع يتوقعون سرعة الوصول اليها .

هذا فى المشرق .

أما فى المغرب فبالاخذافقة الى ما ذكرته عما يلاقيه من معاناة فهناك أزمة لوكيربى التى تشل غالية العمل اللبى فى كافة المجالات والمغرب يضنط ويضنط .

ومع كل هذه التصدييات فلا زلت أتحدث عن المستقبل .

يصدقنى كبير الأمل فى أن النظم العربى مشرقه ومغربه مقبل على مرحلة من الوحدة لم يشهدها من قبل ، ولا أقصد هنا الوحدة السياسية ، ولكنها ستكون وحدة مصالح أولا وقبل كل شئ وليس هذا الأمل مبني على عواطف مواطن عربى ، ولكنها الظروف الدولية التى سوف تفرض على كل دولة عربية أن تتجه للتعاون مع شقيقتها أو أشقائها العرب الآخرين خاصة بعد التوقيع على اتفاقية الجات .

أولا - الوحدة الاقتصادية الأوربية :

غرضت هذه الوحدة على أعضائها فى عام ١٩٩٢ أن تكون كتلة واحدة سواء بالنسبة للتبادل التجارى أو العمالة أو منح المعونات للخير أى أنه سيكون هناك شبه اكتفاء ذاتى داخل دول أوروبا استيرادا

وتصديرا. وبذلك سوف تحرم كثير من البلدان الغربية من وصول سلحتها الى أوروبا وستكون في حاجة الى أسواق جديدة ، وليس أسنتهل عليها من أن تنسق بين بعضها البعض حتى لا تضطر الى مواجهة حالة كساد اقتصادى قد يودى باستقرارها السياسى .

ثانيا - التطورات فى المعسكر الشرقى :

ما حدث فى المعسكر الشرقى فى عام ١٩٨٩ سوف ينعكس آثاره مستقبلا على العالم العربى وعلى دول العالم الثالث ، فقد اتجهت دول أوروبا الشرقية تجاه الديمقراطية ، وخرجت من قوقعة الشيوعية خالصة الوفائض فى حاجة الى المساعدة فى كل مجال اقتصاديا واجتماعيا وفنيا وتجاريا ولا جدال فى أن دول غرب أوروبا سوف تمديد المساعدة الى هذه الدول المجاورة ، ولن يتحمل اقتصاد الغرب أن يستمر فى منح المعونات الى العالم الثالث ، بالاضافة الى دول شرق أوروبا ، وعلى ذلك فستخفص معونات الغرب الى دول العالم الثالث. رويدا رويدا حتى تصبح فى حكم المعدم ، وعلى العالم العربى بالذات أن يرتب أوراقته انتظارا لهذا اليوم القريب وليس أمام دولة الا أن تعتمد كل منها على نفسها أولا ثم أن تتعاون مع غيرها من الدول العربية ثانيا .

ثالثا - الزعامة العربية :

فمن رأى أن هناك سببا رئيسيا من شأنه أن يدفع بالتعاون العربى الى أقصى الحدود ، وهو أن الموقف السياسى العربى بصورة عامة أصبح يسيطر عليه شيء من الهدوء وتفهم الواقع ، وأن حساسية الزعامة قد زالت ، فليس هناك رئيس عربى يسعى الى أن يفرض نفسه بأن يكون زعيما للعالم العربى أو متحدثا باسمه ، كما أنه ليس هناك زعيم عربى يتصرف من هذا المنطلق بحيث يمكن أن تفهم بقوة الشهورب للعربية أنه يؤمن نفسه لهذه الزعامة ، فالأمور مستقرة بين الزعماء العرب حتى

هؤلاء الذين يقاطع بعضهم بعضا من البسير أن تعود المياه الى مجاريها بينهم ولنا في ممر وبقية الدول العربية وما حدث بينهم أسوة حسنة .
رابعا - الأوضاع الاقتصادية العربية :

لا شك أن الأوضاع الاقتصادية في كافة دول العالم العربي فقيرة وغنية ليست في أحسن أحوالها ، فحتى الدول الغنية التي تجمع لديها فائض من البترول قد أتفقت عن آخره في بناء البنية الأساسية لبلادها ، كما أقامت المصانع وغيرها على أمل أن أسعار البترول سوف تظل محتفظة بمستوياتها ، الا أن الانهيار الرهيب في هذه الأسعار وعدم ثباتها على حال قد جعل هذه الدول تستهلك هذه الاحتياطيات ، كما أن المصانع التي أقامتها لا تجد سوقا خارجية لكي تصدر اليها نظرا للمنافسة الأجنبية سواء بالنسبة للسعر أو النوعية .

هذا اذا أضفنا أن الحرب العراقية الايرانية قد استهلكت من الأموال العربية سواء العراقية أو الخليجية بلايين كان من الممكن استثمارها في التنمية ، واعتقد أن المجال الآن سوف يفرض على الشركات العربية في أي بلد عربي أن تهتم بالسوق العربية ، ويكفي القول بأن التجارة العربية البينية لا تشكل سوى ٧٪ تصديرا و ٥٪ استيرادا .

خامسا - الحركات الانفصالية العربية :

إذا نظرنا الى خريطة العالم العربي من مشرقه الى مغربه فسوف نجد أن هناك حالة من الهدوء تسيطر عليه ، وأن الحركات الانفصالية قد خبت باستثناء ما يجري في جنوب السودان وما يجري في اليمن .
ويصبح هناك سودانا واحدا قادرا على العطاء ، كما أن وحدة الصف العربي سوف تلقى على كثير من حركات التطرف وتهديد استقرار وأمن تلك الدول كما أن انقضاء على الطائفية أمر من الأمور التي لا يمكن تجاهلها لماذا ما استوعب العرب أن حياتهم وبقاءهم داخل محيطهم ولا يتطلعون الى خارج حدودهم ، فإن الأمر مسوف يستتب ، ولن يصبح كرنى الحكيم

هدف يتطلع اليه البعض لانه سوف يصبح عبثا لا مغنما •

سادسا - الزيادة السكانية :

على العرب أن يعلموا أنهم منذ ثلاثين عاما لم يكن تعدادهم يبلغ المائة مليون نسمة ، وعددهم اليوم يقارب المائتي مليون نسمة ، فإين لهم بالموارد التي تطعم هذه الأفواه والتي يزداد تعدادها عاما بعد عام ؟ ليس أمامهم سوى الوحدة الاقتصادية التي سوف يستفيد الجميع منها •

سابعا - الطاقة :

معظم الثروات العربية تجمعت في النصف الثاني من القرن العشرين عن طريق استغلال البترول التي وهبها الله للبعض هبعت في أرضه ، ولكن هناك أعمارا افتراضية لهذه الطاقة ، فنجد أنها نضبت في البحرين وعلى وشك أن تنضب في بلاد أخرى في بحر عسرة أو عشرين أو ثلاثين سنة ، فعلى الجميع أن يستعدوا لهذا الوضع منذ الآن ، وليس الحال كما هو بالنسبة للكويت مثلا اذا استطاعت أن تستغل فائضها في مشروعات خارج الكويت ، حتى اذا ما تأثرت نتيجة انخفاض المستخرج من الطاقة أو انخفاض أسعارها وجدت دخلا آخر يستطيع أن يفي باحتياجات الدولة التي توسعت في كافة المجالات وحتى هذا الفائض الذي كان يستغل في الخارج تعرض للصلب والنهب خلال الحرب مع العراق •

ثامنا - انتهاء سياسة الحصار :

مما يشجع على الأمل في أن يكون هناك تعاون عربي مثمر هو أن العالم العربي بصفة عامة قد تخطى عن سياسة الحصار ، ولم يعد

هناك مصورا رجعيا أو مصورا تقدما يعمل ضد الآخر ، فالجميع يعتقد أنه يركب سفينة واحدة ، وان كان الأمر لا يخلو من أن يتطاحن بعض ركبها ، ولكن في النهاية فان الربان ومن معه يعملون على فض الاشتباك حتى تصل السفينة الى بر الامان ، ونيس أمام العرب سوى أن يصلوا الى بر الامان اذا أرادوا أن يحيوا حياة كريمة ، ولا يقفوا على أبواب أوربا أو الولايات المتحدة فيفتظرون منها المعطاء .

تاسعا - الاستثمارات التعليمية :

الماليم العربي ممتد من المحيط الأطلسي حتى الخليج العربي ، ومن جبال الأورال حتى البحر العربي وحتى قلب أفريقيا ، المناخ فيه متباين الأرض فيه تتراوح ما بين جبال ووديان وأرض خصبة .

أرض تحتوي بالاضافة الى البترول على كافة المعادن من ذهب وفضة ونحاس وحديد ورخام وفوسفات ومنجنيز وجبس وأسمنت وكل ما خلقه الله ، هذا بالاضافة الى أن الله قد وهبه من الأرض الزراعية ما يمكنه في ظل وحدة صف أو وحدة اقتصادية - وأنا أتجنب هنا الحديث عن أي وحدة سياسية - أن يكون الانتاج بوفرة ويستطيع أن ينفذ الأهواء العربية مهما زاد عددها .

على العرب منذ اليوم أن يخططوا لاستغلال الأرض العربية ، فمثلا في الزراعة يوجد في السودان ما يقرب من مئة مليون فدان صالحة للزراعة ، بعضها ليس في حاجة الى اصلاح ، وبعضها ليس في حاجة الى ماء ، لان المطر وعناية الله يتوليانها ، والعراق بها خمسون مليوناً من الأمسدة صالحة للزراعة ، والصومال بها أكثر من عشرة ملايين من الأمسدة صالحة للزراعة ، في الوقت الذي لا يزرع في هذه الدول الثلاث أكثر من خمسة عشر مليوناً من الأمسدة ، هذا بالاضافة الى مستحاثات أخرى في بقية الدول العربية قابلة للزراعة اذا ما استغلحت الأرض بها مثل

مصر وليبيا والجزائر والمغرب وتونس وسوريا ، والأمر لا يحتاج إلا إلى تمويل ، ولو جاء التمويل عربيا لحلت مشكلة الغذاء بالعالم العربي ، ولا يصبح مصدرا لها ، وليس مستوردا ، ولو غر العرب على أنفسهم الضغوط التي يتحملونها ، أو يعيشون في ظلها في سبيل الحصول على لقمة العيش .

والأمر لا يقتصر على الزراعة ، بل على بقية المعادن وما شابهها ، والعرب قد يكونون في حاجة إلى تكنولوجيا حديثة ، ولكن الذي لا شك فيه أن هناك من الكوادر العربية في كل بلد عربي من وصل إلى أعلى مراحل الخبرة والتقدم في مجالات عديدة ومتنوعة ، ويوم أن يطلب من هؤلاء العودة لخدمة وطنهم الكبير لن يترددوا بشرط أن تقدر مواهبهم ويكافئوا بما لا يقل عما كان يحصلون عليه في بلاد الغربة .

أن التمويل العربي سواء على مستوى الحكومات والقطاع الخاص هو الجبل الأمثل ، كما أن الحساسية الإقليمية يجب أن تزول .

عاشرا - مجالس التعاون العربي :

كان في العالم العربي ثلاثة مجالس للتعاون العربي هي مجلس التعاون الخليجي ويضم ست دول ، ومجلس التعاون العربي ويضم أربع دول إلا أن هذا المجلس قضى عليه بالعدم يوم أن اعتدت العراق على الكويت وساندتها في اعتدائها كل من اليمن والاردن ووقفت مصر في وجهها فان كان المجلس لم تكتب له شهادة وفاة الا أنه بدأ يلغظ أنفاسه في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ وقد أعلنت وفاته في مطلع عام ١٩٩٤ يوم أن أعلنت مصر انسحابها منه ، ومجلس التعاون المغاربي ويضم خمس دول ، أي أنه كان هناك خمس عشرة دولة من أصل اثني وعشرين دولة يضمهم وحدة هدف أساسها اقتصادي ، ولكن كل يعمل في

مجاله ، وهناك فوارق في الموقف الاقتصادي لكل منها فمثلا مجلس التعاون الخليجي يضم الأغنياء ، ومجلس التعاون العربي كان يضم دولا تسعى لان تكون غنية ، وكذلك الحال بالنسبة لمجلس التعاون العربي •

وهناك شيء آخر ، فمثلا المجموعة الأولى لديها صناعات متقدمة خاصة في البتروكيماويات و انتاجها أضخم من استهلاكها ، ولا تجد السوق المناسبة لتصديرها والحال كذلك بالنسبة لبقية المجموعتين لديها انتاج من سلعة ما فائضا عن الحاجة ولا تستطيع تصديره ، ولا تجد السوق له ، ولا تستورده منها الدول العربية الأخرى ، فإذا ما أحسن تنظيم التصدير والاستيراد بين المجموعة العربية بالنسبة لانتاجها ككل ، واتبع نظام التخصص داخل الدول العربية بالنسبة للانتاج لأمكن تحقيق هدف اقتصادي ضخم سيمود بالفائدة على كافة الدول العربية •

وأخيرا فأننا لا يجب أن ننسى أن العالم يعيش الآن عصر الوفاق بين الدولتين العظيمين ، وأنهما يسميان الى تهدئة كافة مناطق التوتر في العالم ، وأن الحرب الباردة قد ذهبت الى غير رجعة على الأقل في الأمد القصير ، وأن الاتفاق على السلاح سوف يتناقص ، وبالفعل بدأ كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية تقتطعان من الميزانيات المخصصة للدفاع ، وأنهما لن يسمحا بحرب اقليمية أو محلية الا بحساب ومعنى ذلك بالنسبة للشرق الأوسط أن الحرب العراقية الايرانية من الصعب أن تتجدد ، وأن قبول اسرائيل للتفاوض مع الفلسطينيين أمر لا بد واقع ، وأن حل المشكلة اللبنانية قد وجد الطريق ، وأن ما يحدث من مناوشات هنا أو هناك ليس الا من قبيل « حلاوة الروح » •

وهذا يعني ببساطة شديدة أن فرص قيام حرب في المنطقة أصبح

ضعيفا ، وأن ذلك يعنى أن الاتفاق على السلاح حقيقة لن يتوقف ، ولكن سينكشف الى الحد الذى تحتفظ فيه كل دولة بالحد الأدنى للدفاع عن نفسها ، والباقي الذى سيسبب من الميزانية التى كانت مخصصة للدفاع سوف يجد طريقه الى مجالات عديدة للتنمية .

ويوم تقنع - وأعتقد أن هذا الاقتناع وارد فى الظروف المالية - كل دولة عربية بأن من مصلحتها الالتقاء بمصدر مفتوح وعقل مفتوح مع باقى أبنائها من الدول العربية فإن الحد سوف يكون مشرقا باذن الله .

وليس لدى من كلمة سوى المناشدة قائلا : يا عرب .. اتصدوا .. وتناسوا .. ما حدث بين العراق والكويت .

وأخيرا وليس آخرا قد يكون فى توقيع اتفاق المبادئ بين الفلسطينيين وإسرائيل فى القاهرة فى الرابع من مايو عام ١٩٩٤ وبداية ووسع الفلسطينيين أقدامهم فى غزة وأريحا بداية لتهدئة الأمور فى المنطقة وإن كان من المسلم به أن إسرائيل سوف تفلح من العراقيل الكثيرة ولكن الزمن كفيل بتحقيق الأهداف .

والله الموفق ..

الفهرست

رقم الصفحة	الموضوع
٧	الباب الأول
١٥	الوحدة العربية
٢١	انجلترا والمغرب
٢٥	التجارب بالوحدة في الوطن العربي
٣٩	الجامعة العربية
٥٠	الجامعة العربية وقضية فلسطين
٥٤	ميثاق جامعة الدول العربية
٦٤	السوق العربية المشتركة
٨٥	التعاون الصناعي بين الدول العربية
٩٩	مشروع الدكتور ناظم القدسي للاتحاد العربي
١٠٥	دعوة العراق للاتحاد العربي
١١٣	مؤتمر خريجي الجامعات الأمريكية والوحدة العربية
	الباب الثاني
١٢٩	مشروعات الوحدة وتجاربها السابقة على عام ١٩٥٨
١٣٧	المشروع العراقي
١٤١	مشروعات الوحدة السياسية
١٤٥	الوحدة المصرية السورية
١٧١	اليمن والاتحاد العربي

الباب الثالث

مجالس التعاون

١٧٨	• • • • •	مجلس التعاون الخليجي
٢٢١	• • • • •	مجلس التعاون المغاربي
٢٢٣	• • • • •	اتحاد المغرب العربي
٢٢٥	• • • • •	اتفاق وجدة
٢٥٩	• • • • •	تطبيع العلاقات المصرية الجزائرية
٢٦٨	• • • • •	فاعلية الاتحاد
٢٧١	• • • • •	مجلس التعاون العربي
٢٧٦	• • • • •	نشأة مجلس التعاون العربي
٢٨٠	• • • • •	أهداف مجلس التعاون العربي
٢٨٨	• •	مجلس التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجي
٢٩٢	• •	الوضع الاقتصادي في دول مجلس التعاون العربي
٢٩٩	• • • • •	مشروعات وحدوية
٣٠١	• • • • •	الوحدة الليبية السورية
٣٠٤	• • • • •	التقارب العراقي الأردني
٣١٠	• • • • •	قضية الوحدة اليمنية
٣١٧	• • • • •	الوحدة بين مصر وليبيا
٣١٩	• • • • •	اعلان بشأن الوحدة
٣٤٠	• • • • •	اللقاء الأخضر
٣٤٨	• • • • •	مرحلة الشك
٣٥١	• • • • •	المستقبل العربي

رقم الايداع بدار الكتب القومية

٩٥/٣١٦٦

الترقيم الدولى

I - SB.N

977 - 00 - p 8633 - 9



د. حمدي الظاهري

المؤلف :

منذ بداية كتاباته كان بعيد النظر فيما يختاره من موضوعات .

فبحسب كتب عن سياسة الحكم في لبنان عام ١٩٦٥ توقع أن تكون نتائج هذه السياسة حرب أهليه على الأكثر بعد عشر سنوات لاتبقى ولاتنذر ، وقد قامت فعلا الحرب الالهيه في لبنان عام ١٩٧٥ .

كتب عن قصة الصومال وأوضاعها عام ١٩٧٧ وحدث ماتنبا به عام ١٩٩١ .

كتب العديد من الكتب منها :

* مستقبل المياه في العالم العربي .

* الطريق إلى المنصه .

* جيبوتي وأمن البحر الأحمر .

* مجتمع التعاون .

* خمس سنين سياسة .

* حرب أكتوبر في الإعلام العالمي .

* المملكة العربية السعودية تاريخ وواقع .

واليوم وختاماً لما فرضه على نفسه بأن يقدم للمكتبة العربية موسوعة شاملة عن الدول العربية . فقد وفي بوعده وهامى بين يديك تضم ثلاثة أجزاء .

الجزء الأول . . العالم العربي تاريخ وواقع .

الجزء الثاني . . مشكلات العالم العربي .

الجزء الثالث . . الحركات الحدودية في العالم العربي .

ان المؤلف وهو يقدم ذلك فانها نتيجة خبرة امتدت على مدى أكثر من خمسة وثلاثين عاماً من الخبرة في عالم الدبلوماسية والسياسة وتنقل في عمله الدبلوماسي ما بين الخرطوم منذ اليوم الأول لاستقلال السودان وبناما كأول بعثة دبلوماسية عربية أمريكا الوسطى عقب تأميم قناة السويس وبيروت في ظل الوحدة السورية وهلسنكي حيث لم يكن هناك سفارة عربية سوى السفارة المصرية وانتقل إلى نكسة عام ١٩٦٧ حيث كان عليه أن يواجه المصريين الذين كفروا ببلدهم عقب وأخيرا توج حياته العملية بالعمل لمدة خمس سنوات في أروقة رئاسة الجمهور لسكرتير الرئيس للاتصالات الخارجية وبدأت هذه السنوات الخمس في وتوجت بنصر أكتوبر العظيم .

